

صحيفة	كتاب الزكاة
٨١ باب اختلاط المتبايعين وهذا المبيع	٨ كتاب الزكاة الحيوان
٨٢ باب السلم والقرض	٩ باب زكاة النابت
٨٥ كتاب الوهن	٨ باب زكاة الذهب والفضة
٩٤ كتاب القبلنس والحج	١٠ باب زكاة التجارة
٨٩ كتاب الصلح	١٠ باب زكاة المعدن
٩١ كتاب الحوالت	١١ باب زكاة الفطر
٩١ كتاب الضمان	١٥ باب قسم الصدقات
٩٣ كتاب الشفعة	٢ كتاب الصيام
٩٤ كتاب الوكالة	٣ باب الاعتكاف
٩٦ كتاب الاقوال	٣٤ كتاب الحج
٩٨ كتاب الوديعة	٤٤ باب الموافقة
٩٩ كتاب العارية	الم باب الاحرام ومخطوراته
١٠٠ كتاب الغضب	الم باب ما يجب بمخطورات الاحرام
١٠٢ كتاب الشفعة	٩٤ باب صفة الحج والعمرة
١٠٤ كتاب القراض	٥٤ باب الاحصاء
١٠٥ كتاب المساقاة	٥٨ باب الاضيحة والعقيقة
١٠٦ كتاب الاجازة	٦٢ باب النذر
١١٠ كتاب اجلاء الموات	٦٤ كتاب الاطعمة
١١١ كتاب الوقف	٦٨ كتاب الصبي والذباح
١١٢ كتاب الهبة	٤٤ كتاب البيوع
١١٣ كتاب القطة	٤٤ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
١١٥ كتاب اللقيط	٤٤ باب تفرق الصفقة وما يفسد البيع
١١٥ كتاب الجعالة	٤٤ باب الوثا
١١٦ كتاب الفرائض	٤٨ باب بيع الاصول والثمار
١١٨ كتاب الوصايا	٤٩ باب بيع المصرة والود بالعيب
١٢٢ كتاب النكاح	٨٠ باب البيوع الممنهنة
١٢٤ باب ما يحرم من النكاح	٨١ باب بيع المهر المجنة
١٢٤ باب النكاح في النكاح والرد بالعيب	

صحيحة	صحيحة
١٤٣ باب حكمها ليغاة	١٣١ كتاب الصداق
١٤٣ باب الزنا	١٣٣ باب القسم والشور وعشرة النساء
١٨٠ باب حد القذف	١٣٣ كتاب الخلع
١٨٢ باب المهرقة	١٣٥ كتاب الطلاق
١٨٩ باب قطع الطريق	١٣٩ كتاب الرجعة
١٩٢ باب حد شرب المسكر	١٤١ كتاب الأيلاء
١٩٤ باب التعديير	١٤١ كتاب الظهار
١٩٦ باب الصياق ومن كان الولاء وإلها ثم	١٤٣ كتاب اللعان
١٩٤ كتاب السير	١٤٥ كتاب الإيمان
٢٠٠ كتاب قسم النفي والغيبة	١٤٥ كتاب العرد والاستبراء
٢٠٨ باب الخيرية	١٥٥ كتاب الوضائع
٢١١ كتاب الاقتضد	١٥٦ كتاب النفقات
٢١٨ باب القسمة	١٥٨ كتاب الحضارة
٢١٩ كتاب الدعاوى والبيانات	١٥٩ كتاب الجنائيات
٢٢٢ كتاب الشهادات	١٦٢ كتاب الديات
٢٢٨ كتاب العتق	١٦٤ باب القسامة
٢٣٥ كتاب التذبير	١٦٨ باب عقارة القتل
٢٣٨ كتاب الكناية	١٤٠ كتاب حكم الشجر والساحات
٢٣٣ كتاب الهبات الأولاد	١٤١ كتاب الحدود والسبغ المرتبة على الخ
٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بنية صالحه	١٤٢ باب الردة
تتعلق بأسرار أحكام الشريعة	

الجزء الثاني من كتاب الميزان
للعارف الصمداني
والقطب الرباني
سيدى عبد
الوهاب الشعراني
نفعنا الله
بعلومه
والمسلمين آمين بحجاء النبي الامين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

اجمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف المواشي وجنس
الاشجار وعموض التجارة والمكبل والمدخر من الثمار والزرع بصفاة مقصورة وجمعوا على وجوب الزكاة
على كل مسلم البالغ العاقل وجمعوا على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكى عن ابن مسعود
و ابن عباس من قوليهما بوجوبها من حب الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود
ذا اخذ عطاءه زكاة في الحال وجمعوا على ان اخراج الزكاة لا يصح الا بنية وقال لا زكاة لا يفتقر
اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة بخلاف اخذت منه
قهره يعزرا وعلى انه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه
ان يلقى سبعا من السذبل المساكين وكذلك اذا لجن الخمل يجب عليه ان يلقى شيئا لفة لاء من الثمار
هنا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة يجب على
المكاتب العشرة زكاة لا في ما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول ابى حنيفة
يجب عليه زكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
المبران ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
في وجوب اخراج العشرة من زكاة كالعقوبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني
انفس مكة الشرا في فمردق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه

ليصدق ذلك في فكرك مرتبة من ريق العبيد الى الرق الخالص الذي هو ريق الله العلي العظيم فانه
هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في سمي المالك
ووجه الثالث التمدد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى ان
يكون عبد العبيد لله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجب الله عليه الزكوة زيادة على مال الكتابة
نظرا عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكوة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول تغلقها بما له حال التزام الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل
الدين فكما حبط الاصل كذلك حبطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيخرج
دخول ما وجب عليه من الزكوة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان يستموا ينعزلهم
سارق سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انها طهرة للراوس والمال اوجبها
الله تعالى في مال عبده المؤمن بحجة فيه وشفقة عليه وعلى ما له ان يدخلها خبث فكان اللائق
بمال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه اسوء حالا من الكافر
الاصل لرضاه الاسلام وايضا فان الزكوة تابعة الاصل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكوة
تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالها ووجه قال جماعة من الصحابة مع قول
ابي حنيفة رفق الله عنه لا زكوة في مالهما ويجب العشر في ذرعهما ومع قول الاوزاعي
والشومري بوجوب الزكوة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويغيب المجنون فالاول والثالث
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاخذ بالاكتفاء
والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء ويجز عن مباشرته جائزا الاستنابة فيه بما ذكره
اوبان الحكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير
اخراجها عند الاوزاعي والشومري الى البلوغ والا فاقه اولى ليخرجها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع
لسماحة النفوس به خالبا ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لو ملك نصابا ثم باعه في
انشاء المحل او بادله ولو بغير جنسه انقطع المحل مع قول ابي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة والذهب
والفضة وينقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بادل به بجنسه لم ينقطع ولا فروايتان فالاول مخفف
من جهة عدم وجوب الزكوة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من بادل او باع لم يصدق عليه انه مال
على نصابه المحل فلا زكوة ووجه قول ابي حنيفة ان من بادل بذهب وفضة فكان له لم يبادل
لانه نقد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف مما قربناه فتأمل ومن ذلك
قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام المحل انقطع المحل مع
قول مالك واحدا انه ان قصد بالتلافه الفراق من الزكوة لم ينقطع المحل ويجب اخراجها عند
تمكنه آخر المحل فالاول مخفف من عدم وجوب الزكوة عليه والثاني فيه تشديد في احد
مشققي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجدي والرايح واحدا

في آية ان المال المغصوب والخال والمحجور اذا عاد بركب عن الماضي مع قول ابي حنيفة
 وصاحبيه والشافعي في التقديم انه يستأنف الحول من بعده ولا زكوة فيها مضى وهو احدى
 الروايتين عن احمد ومع قول مالك ان عليه اذا عاد زكوة حول واحد والاخر مشدد والثاني
 مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من ذهب وجه ومن ذلك
 قول الشافعي في اظهر الروايات ان الدين المستغرق للتصايب والبضعة لا ينعم وجوب الزكوة
 مع قول ابي حنيفة وهو الاول التقديم للشافعي انه ينعم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكوة تجب
 في حين المال لا في الذمة مع قول ابي حنيفة انها تتعلق بالعين كتحقق الجناية بالرقب
 ولا يبرأ طمعه عن شيء من المال الا بالدفن الى السحق وهو احدى الروايتين عن احمد في الاموال
 الطاهرة ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكرن جزء من المال مرتبة بها وان كان يورث الزكوة
 من غيرها فالاول مشدد من حيث وجب فيها في حين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تتعلقها
 بالعين وتستدبر من حيث تعلفها بل منتهى ما سبب عليها يوم القيمة وكان الثالث فيه التمسك
 من جهة تكون جزءا منها مرتبة حتى يورثها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
 ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انها لا تجب بتقديم النية على الاخراج مع قول
 احمد انه يستحب مقدارة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالطهارة
 والصلوة والنجوة في رواية عن ابي حنيفة انه لا يلد من نية مفترضة للاداء او لعزل قدر الواجب
 فالاول مشدد وكان الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكون
 في جزء منه ولو كثرت تلك الجزع ومن ذلك عرف توجيه الرواية عن ابي حنيفة ووجه جواز تقديمها
 بزمان يسير في اثارها فاعطى حكمه وايضا من ذلك انه ان النية هي الاخلاص فبقيت فارقت
 النية العلى لم يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكوة ومن ذلك قول مالك والشافعي
 ان من وجبت عليه زكوة وقدر على اخراجها لم يجز له تاخيرها فان اخرضها لا تسقط
 عنه بثلث المال مع قول ابي حنيفة تسقط بثلثه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول احمد انما
 الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان واذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكوة في ذمته سواء
 اكتمل الاداء ام لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الامام الثالث ان من وجبت
 عليه زكوة ومات قبل ادائها اخرت من تركته مع قول ابي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المسارعة الى اداء ذمة الميت
 بكال اخراج زكوة التي تترتب في ذمته ووجه الثاني تقديم النية بترك المال على اداءها
 يشاء اخراجها وهم ممن يعتد برأيه فيكون الصق بالميت منهم تيسر ويجزف الغفران ويحب
 الاول على حال الميت المتورع او اكره بتركه كذلك حتى الثاني من ان كان بالذمة

ذلك والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان من قصد الفراء من الزكوة كان وهب
من ماله شيئا او باعه شيا اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكوة وان كان مسيئا عاصيا مع
قول مالك واحمد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمله
على تعديدية الفاسدة ببدل ذلك قبل ازالة العين ووجه الثاني حمله على استصحابها بمعادرة الله
عز وجل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان تعجيل الزكوة جائز قبل الحول اذا وجد النصاب
مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الثاني جعل تقديم الزكوة كتقديم الصلوة وتمام الحول كدخول الوقت ووجه الاول انه فعل
خير واعتبار لتمام الحول انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا
يمنع من خلاف تقديم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا بشرط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب
الفقه ولكونها لا يتعدى للفقر وانفعها بخلاف الزكوة والله اعلم

باب زكوة الحيوان

اجمعوا على وجوب الزكوة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
وكمال الحول ويكون المالك حرا مسلما واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس فيه شاة
وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمس وعشرين
ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة
فاذا بلغت احدى وستين الى احدى مائة ففيها بنت لبون واحدة وجب اخراجها ما وجب بالاخلاف
في شئ منها بين العلماء واجمعوا على ان العناني والعراب والذكور والاناث في ذلك سواء وانفقوا
على ان لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من
البقر شاة الى الثلاثين كما في الابل وكذلك انفقوا على ان النصاب الاول في البقر ثلاثين وفيها
تبعية فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شئ
فيما زاد حتى تبلغ مائة واخرى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلث شياه الى اربعمائة
وفيها اربع شياه ثم ليستقر في كل مائة شاة والصان والغنم سواء وانفقوا على ان الخيل اذا كانت
معدة للتجارة ففي قيمتها الزكوة اذا بلغت نصابا وكذلك انفقوا على وجوب الزكوة في البغال والحمير
اذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فالخرج واحدة منها انما يخرج
مع قول مالك واحمد انها لا تجزى واذا بلغت ابله خمس وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض
ولا ابن لبون فقال مالك تلزم مع قول الشافعي واحمد ان يخرج بنت شاة واحدة منهما وقال ابو
حنيفة تلزمه بنت مخاض او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن
لا ينبغي ان من وقف على حد ما ردوا بولي من يخرج غيرها من الحيوان او القيمة بل لو كان الحيوان
المخرج اعلى قيمة مما ناله الشارع نظيره اقاله العلماء فيمن زاد في التسليم عقب الصلوة على العدد
الوارد ورجعه الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انهما اذا ملكا نصابا

واحد مضطاه لم تحجب الزكوة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكوة حتى لو كانت
اربعين مثاقيل من مائة حجت الزكوة فالاول مخفف والثاني مشدد فوجهم الامر الى ما رتب الميزان
وبقية مسائل الباب قد بطل على الناس بما لا ينيل المهابين كرها والله اعلم

باب من زكوة الثابت

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر
شرب بالمطرا من نهر وان شرب بضم او دولا ب او بوا اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار
والزروع الا عند ابى حنيفة فانه لا يصح به بل يحجب العشر عند ابى حنيفة في القليل والكثير قلنا القاضى
عبد الرهاب ويقال انه ماله الاجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكوة في القطن وقال ابو يوسف يوجبها
فيه وانه اذا ختم العشر من الثمر من الحب ربقى عنه بعد ذلك سنين لا يوجب فيه شيء اخر وقال
الحسن البصري كل ما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة في كل ما خرجت الارض من الثمار
والزروع العشر سواء سقى السماء او بالتقيا لا الحطب والعشيش والتصلب الفارسي خاصة ممن قوت
مالك والشافعي انه يحجب في كل ما ادخر وتنت كالحنطة والشعير والارز وشمر الفحل والكرم ومع
قول احمد يحجب في كل ما ياكل ويدخر من الثمار والزروع حتى يوجبه في اللوز واسقطها في الجوز
وقا حلة الخلاف عند مالك والشافعي واحمد ان عند احمد يحجب في السمسم واللوز والفسق
وزباد الكتان والكمون والكراميا والحزول وعندهما لا يحجب وقائدة الخلاف عند ابى حنيفة
انه يوجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكوة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مشدد فوجهم الامر الى ما رتب الميزان وقد مر دلت الاثار مشاهدة لكل من هب
فلا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما واحدا قول الشافعي
انه تحجب الزكوة في الزيتون مع قول احمد في اشهر روايتيه ومالك في اخرى روايتيه والشافعي
في ارجح قوليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فوجهم الامر الى ما رتب الميزان
ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
غير قوت فلا تشدد حاجة الناس اليه مثل القوت والزبيب فاعلم ذلك ونحن نلك قول ابى حنيفة
واحمد ان في ثمر العشر مع قول مالك والشافعي في المجلد الرابع انه لا زكوة فيه ثم اختلف ابو حنيفة و
احمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض خراجية فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ونصابه
عند احمد ثلثا وستون رطلا بالعدل وعند ابى حنيفة يوجب العشر في القليل والكثير
فالاول مشدد والثاني مخفف وقول ابى حنيفة بعدم وجوبه بذلك في ارض الخراج مخفف وقول
احمد مشدد ولكن ذلك قوله في النصاب مشدد وقول ابى حنيفة فيه تخفيف فوجهم الامر الى ما رتب
الميزان ووجه الاول ان النخل يدعى مما يبيع من الارض فكان كل الحب الملقى يخرج من الزروع والثمار
ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الامة فوجب
الزكوة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر ذلك قول ابى حنيفة

انها تجب في كل قليل وكثير خاص بالأكابر لا طلاق الخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقيل احمد خاص بالأصغر ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس
 فلا يجمع جنس الى جنس اخر مع قول مالك ان الشعب يرضم الى الخطة في كمال النصاب ويضم
 بعض القضية الى بعض واختلف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكانت شئ واحد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ليس بخص للملأان بدأ
 صلاحها على ملكها ترفعاه وبالفقرام وتحلصا لد منه مع قول أبي حنيفة ان الخوص لا يصح
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا حرج فيه في الخاوص ولا للفقرام ولا للملك ويصح حمل الاول على
 الخاوص الحاذق الذي لا يخطئ خالبا والثاني على الخاوص الذي قد يخطئ كما ان يصح حمل
 الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في الرجوع من مذهبه انه لا تجب
 العشر في الأرض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب
 العشر في الأرض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد
 والأرض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحمد وأبي يوسف ومحمد
 مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الأرض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والأرض لآخر فهو متوسط بين الأمرين
 لان صاحب الأرض قد استفاد من الأرض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان مالك الأرض اذا جرها فعشره جرها على الزرع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الأرض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما تنوجيه ما تقدم انفا ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا كان لمسلم أرض
 الخراج عليها فباعها من ذمي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة ويجب عليه الخراج
 ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرا ومع قول محمد وعشرا واحد ومع قول مالك لا يجمع
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استحباب حكم الأرض
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يبدل على الذمي خراج بعهدا وضعا وشركته ووجه الثاني
 مراعاة حال الذمي في أحداث الصغار عليه والدليل على ملكه الأرض المذكورة ومنه يعرف توجيه
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الأرض المذكورة اعانته فكيف اسقط التقوى
 عليها بملك تلك الأرض واغراض كلمته بخلاف من كان يزرعها بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دهر المسلمين فزاد فيها سكة حرب فقال
 فادخل هذا دار فادخل عليهم الدبل اي لأجل الخراج الذي على أرض الحرب فلم كانت

الأرض ملكا للإنسان ما دخل دأسه ذل لأنه يزعم في ملك نفسه بلا إخراج والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلؤ والزمرد ولا في المسك والعود
عند سائر الفقهاء وتكفي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي يوسف
في اللؤلؤ والجوهر واليوقيت والعنبر الخمس لأنه معدن فاشبهه الزكازع عن العنبري وجوب
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرين مثقالا وفي
الفضة مائتا درهم سواء كان ماضيا بين يديهم أم مكسوبا أم تدرأه نفقة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففيها أربع العشر وعن الحسن أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
مثقالا واجمعوا على تحريم التخذ أو في الذهب والفضة وأقتناها وأعلى وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الإجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحسن بلعم قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على ما تقي درهم
أو عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة الأربعين عدلها وأربعة دنانير فيكون في الأربعين درهم درهم
ثم كذا لك في كل أربعين درهم درهم وفي الأربعة دنانير قديطان فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المتاع يكون الزكاة لا تجب على فقير وإنما تجب
على الغني فلو كان الإنسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب أو بالمائتين من الفضة
لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالأحياط للفقراء فجعل فيما زاد على
النصاب الزكاة من غير عجز عن الرقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب إلى الأربعين
وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كماله ثم إنه لا فرق في وجوب الزكاة على من
ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل الكشف خلافا لما قاله بعض الصوفية
من أنه لا تجب الزكاة إلا على من يرى له ملكا مع الله تعالى أما من لا يرى له ملكا مع الله تعالى
كشفا ويقتينا فلا زكاة عليه انتهى الحق أنها تجب على الأنبياء فضلا عن غيرهم لأن في كل
إنسان جزءا من ملك من حيث أنه مستخلف في الأرض ولو لا ذلك ما صح له عتق ولا
بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فإن هذه الأمور ما صح بين العبد إلا بشبهة الملك عليه
فأياك والغلط والشط عن ظاهر الشريعة ومن ذلك قول أبي حنيفة والملك واحد في إحدى
روايتيه أن الذهب يضم إلى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال أنه لا يضم فالأول
مشدد في وجوب الزكاة باضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان و
وجه الأول أنه كله قال ولهم وإن اختلف جنسه ووجه الثاني الوقف على حد ما ورد من أن تجب
الزكاة في ذهب وفضة إلا أن كان كل منهما نصابا يضم اختلاف من قال بالضم هل يضم الذهب إلى
الورق ويكمل النصاب بالأخر أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه يضم بالقيمة
ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير في تمامته درهم فوجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يملك فصلا إلا بحسنه فلا يجب عليه زكوة فإذا لم يبرح حسنه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم ما سبق ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأصحابه أن من له دين لا ترم على مقل بالذ لا يجب عليه إلا بغير قبض الدين ثم قول الشافعي
في القول الجديد أنه لا يخرج منه زكوة كل سنة وإن لم يقبضه ومع قول مالك لا زكوة عليه فيه وإن أقام سنين
لم يقبضه فيه زكوة واحدة وإن كان ثمن قرض أو ثمن مبيع وقال جماعة لا زكوة في الدين حتى يقبضه فيه زكوة
ويستأنف به الحمل منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف فالأول والثالث وما وافقهما
مخفف والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدين كالمال الصالح فلا يدرك صلحه هل
يصل إليه أم لا فقد حال بينه وبينه ولو كان على مقل كان ينزل عليه لص في آخر مبيع له وهذا خاص بالأشخاص
الدين في يقينهم ضعف بخلاف قول الشافعي فإنه خاص بيقين الإيمان واليقين الذي رجح في الحق يغني أن لا يقطع
كل بماز فيه حتى ذلك أضاعا فمضاعفة ولكن ذلك قول مالك خاص بالأصاغر أما تركيبة سنة واحدة إذا قبضه
فلأنه لو كان في قبضته وتصفه حقيقة قبل أن يقبضه لعدم وصوله إلى التصرف فيه بالبيع الشرع متداولة
كان معدوعا عنده وهذا المخطأ عائشة وغيره في إخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي ما جرى في أظهر روايتيه أنه لا يكره للإنسان أن يشتري صدقة وأنه أن اشتراها فهو مع قول مالك
وأصحابه بطلان البيع فالأول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشد فيه ما وجه الكراهية
في القول الأول الغرام من صورة الرجوع في الصدقة بعد أن أخرجهما عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقبضه
الثانية وهذا خاص بمقام الأصاغر كما أن من أبطل الشراء خاص بمقام الأكابر فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن قول الشافعي أنه لا يكره له أن كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكوة قدر زكوة لم يجز له مقاصصه عن الزكوة
وأما ما فهم من الزكوة قدر دينه ثم يبيع منه للدين إليه عن دينه فلا يصح قول مالك أنه يجوز المقاصص فالأول
مشد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأصاغر الذي يخاف من محو دينهم ورفعتهم إلى
الحكام وحلقتهم أن الدين لم يدفع إليهم الدين والثاني خاص بالأكابر الذين لا يخافونهم ذلك وهذا نظير قول مالك
بصحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل على البيع كما يأتي فإنه خاص بالأكابر بخلاف قول الشافعي أنه لا يصح إلا بلفظ
لأنه خاص بالأصاغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم يذكرون ويحلفون وقد قال تعالى أنهم إذا
اتبعوا بيعهم فلا لفظ ما صح لنا اشتدادا بالبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي في أهم القولين وأصحهما لا يجوز الزكوة
في الحل المباح المصغر من الذهب والفضة أو كان مما يلبس أو يعلو مع قول الشافعي في القول الآخر أنه يجب فيه
الزكوة فالأول مخفف والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في
الشهرين ما يبيته أنه لو كان لرجل حتى للأجارة للنساء فلا زكوة فيه مع قول بعض أصحاب مالك بالرجوع إليه قال

الزهرى من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلي للاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة انه لا يجوز تمويه السفوف بالنهب الفضة مع قول بعض اصحاب ابى حنيفة بجواز ذلك ولما دخل المشافعي دار محمد بن الحسن وجد سفوفها كلها موهمة بالنهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه اصاحته مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان موقفا على الارض والا يتم والعميان والله تعالى اعلم

باب زكاة التجارة

اتجمعوا على ان الزكوة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض القنية ولكن ذلك اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكوة التجارة عند تمام الحول مع قول ابى حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزكوة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجهم بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من مال التجارة فلا يجزم على مالك العبد تركه ان كان اخرجه المالك متبرعا فلا يمنع ومن ذلك قول ابى حنيفة والمشافعي واحمد ان العروض التجارية اذا كانت مترجاة للماء وبزكوى بها للنفاق ولا سوق تقوم عند كل حول وبزكوى على قيمتها مع قول مالك انه لا يقوم باكل حول ولا يزكوا ولو دامت سنين حتى يبيعها بالنهب او فضة فتركي لسنة واحدة الا ان يعود حول ما يشترى او يبيع فيجمل نفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده وبزكوى مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الامرين ظاهر لعدم ورود نص كيفية الاخراج ومن ذلك قول ابى حنيفة والمشافعي في احد قوليه انه اذا اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والمشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في ثلثائه بعدم وجوب الزكوة وتشديد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكوة والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكوة الامر تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكوة عليه اذا نقص النصاب في اثنائه الحول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي انعقاد الوجوب فلا يتعداهما الحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط الامر ودوام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين احد الامرين ومن ذلك قول مالك واحمد ان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احد قوليه انها تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول يتعلق بالزهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظاهر والله اعلم

باب زكاة المعدن

اتفقوا على أنه لا يشترط الحول في زكاة المعدن إلا في قول للشافعي وأجمعا على أنه يعتبر الحول في تركه واتفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا بأخيفة فإنه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركاز إلا عند الشافعي فإنه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهورين أن قدر الواجب في المعدن ربع العشر ثم قيل إن أخيفة وإحداث الواجب الخمس فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلا يستخرج من معدن غيرها من الجواهر لم يجز فيه شيء مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الأرض مما ينطبع بالنار كالخديد والرصاص لا بالقير وزهر ونحوه ومع قول أحمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالنخل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول صفاء جوهر النقيدين وكثرة رواجهما فكانما نقدان مضروبان ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الانتفاع ولكل من الاقتال وجه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي الإمام فله أن يضع على أصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال خوفا أن يكثر مال أصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والحمل لله رب العالمين والله تعالى أعلم

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأصم وإسماعيل بن حنبل هي مستحبة واتفقوا على أن كل من لزمت زكاة الفطر لزمت زكاة أولاده الصغار وما يليه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن أبي حنبل أنها تجب على كل من طاق الصلوة والصوم وعن سعيد المسيب أنها لا تجب إلا على من صام وصلى واتفقوا على أنه يجزئ تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرث و غيره مما وقع في الصوم تنظيم الصفة الصمدانية التي تخلط الصائم باسمها ووجه قول الأصم وغيره أنها مستحبة كون العبد لأسلم له عبادة من النقص سواء أكان كاهن ولا صاغر ما عدا الأنبياء عليهم الصلوة والسلام فلذلك كانت مستحبة في يوم تعجيل الوجوب بتعجيل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الحال في عبادتهم ومستحبة في حق الأنبياء ومن ورائهم في المقام فانهم ووجه من قال أنها تجب على الكبير والصغير كون الشاهد صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلوة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط قروب ذلك من يوم العيد وما قام به الشئ اعطى حكمه فكان يوم العيد كالقنكين من ميقات الصلوة للوقت فانهم واتفقوا على أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بن تصدير ديننا حتى تؤد في هذا ما وجدت من مسائل الأجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور بان زكاة الفطر من وجب
 بناء على ان الفرض هو الواجب فكسبه مع قول أبي حنيفة انها واجبة وليست بفرض لأن الفرض أكد عند من
 الواجب فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم
 القرآن من حيث ثلث ما أمرت به في مرتبة الأمر به القرآن في وجوب العمل بوجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى
 في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الأمام أبي حنيفة فان نفس
 صلى الله عليه وسلم يرد على ذلك من جهته غير رتبة الحق تعالى على عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير
 تخصيص الأتباع في الدعاء لهم بلفظ الصلاة وان كانت في اللغة هي الرحمة تخفيم الشانم وتقريرا بين اللفظ الترحم
 على الأولياء والترحم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم ممن نزلت عليهم الصلاة والشافعي وأحمد انها تجب على
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية أخران كلاما من الشريكين يؤدى عن حصته صاعا كما لا مع قول أبي حنيفة
 انها لا تجب على الشريكين عنه فالأول فيه تشديد واحد الروايتين عن أحمد مشددة والثالث مخفف فراجع
 الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول الأخذ بسنن من الاحتياط ووجه الثاني الاحتياط الكامل بوجه الثاني
 انصرف العبد في الحديث إلى من ملكه ولحق فقط وان كان المعنى يشمل المشترك فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 انه يلزم السيد كوكبة عبده الكافر جمع قول الأئمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا في عبده السلم فالأول مشدد
 والثاني مخفف ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث فتشمل الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهرة والكافر
 ليس من اهل التطهير مع تصريح الشارع بذلك في الأحاديث فحل اصحاب هذا القول المطلق على المفيد هذا الحرج من
 حيث لا ادب مع الشارع والأول أحوط من حيث براءة الدعة وعليه اهل الكمال من المفسرين فيقولون بالطلاق
 في محله والمفيد في محله هرربا من التبرع مع الشارع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب على الزوج
 فطر زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطر زوجته فالأول مشدد على
 الزم والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول ان ذلك من كمال الأسرة
 للزوجة ولا يليق بما حسن الأخلاق ان يكلفه زوجته بدل مال في تطهيرها من الرجل الظاهر والباطن ووجه
 الثاني ان المخاطب بهذه الزكاة إنما هي المرأة لعدم مصطلح ذلك عليها في دينها وان كان الأول من الزوج اخراجها
 عنها مكانة لها على اعانتها على غرض طرفه في بعض النسخ مجامعها أو يشبع نفسه برؤيتها فانهم ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان من بعضهم وبعضه رقيق مثلا لا فطر عليه ولا حلال ولا نصفه مع قول الشافعي وأحمد
 انه يلزمه الفطرة بحريته مع قول مالك في إحدى روايته ان على السيد النصف لا شيء على العبد مع قول
 أبي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد

الامر الى وقت الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكوة موصوفة بان تكون عن جملته لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يزكى عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن نفسه ووجه الثالث اخذ بالاحتياط فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول مالك ^{الشافعي} والاول واجب ولا يعتد بوجوب زكوة الفطر ان يكون الخراج يملك انصابا من الفضة وهو ما تملكه من كل من فضل عن وقت وحيث من تلزمه نفقته يوم العيد ليلته شيء قد زكوة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى الا على من يملك انصابا كما لا فاضل عن مسكنه وعبد وافرجه وسلاحه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجهم الامر الى الميزان ووجه الاول كون القدر الخارج في زكوة الفطر من السيد فلا يشترط ان يملك صاحبه انصابا بخلاف يوم العشر في الفضة مثله ان النفس بما تجلت به ووجه الثاني المحاق زكوة الفطر بالخروج من زكوة النقد وغيرها في اعتبار ذلك انصا ولكن ان اخروها من يملك دون النصاب فلا بأس ومن ذلك قول ابي حنيفة انها تجزى بطريق آخر اول يوم من شوال لم يقل احد انها تجزى وبشهر ليلة العيد مع قول مالك والشافعي انها تجزى وبشهر ليلة العيد على الأرجح من قولهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على انه لا يجزى تاخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والخفي انه يجزى تاخيرها عن يوم العيد قال احمد وارجو ان لا يكون به بأس من الاراء شد والثاني مخفف فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص يوجب تخصيص اليوم عند القائل بذلك وأما خبر اغنواهم عن الطواف في هذا اليوم فهو محمول عند الاستحباب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف من البر والشعير والقمح والذرة والبقا اذا كان قوتا مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى في الاقطار اصاب نفسه وتجزى بقيته وقال الشافعي كل ما يجزى في العشر فحصل الخارج زكوة الفطر منه كالذرة والذرة والذرة ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول ابي حنيفة انها تجزى ان اصلا بنفسها وبه قال الاما طي من ثمة شافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول مشدد على الخرج وعلى الفقهاء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور ولا غشياء في سرور يوم العيد لا يستغنائهم عن تهيئة طعاما يكون ذلك اليوم بخلاف يومهم فلا يجوز انهم الى التعبد بحصيل قوتهم للنفس لهم من كل السرور ولا الفقر فانهم لم يذبحوا ولا يجتهدون في اغنية فقيرته ^{والله} ونحن نرى عارة ذلك ينقص عليهم الشر في يوم العيد الاول يقولون انهم الشارح هذا المعنى قيم التعبد بين الاغنية والفقر فلو كان الفقر لا يضر التعبد على اغنية الشر لاخرها كما لا بد من ذلك ان يخرج الاغنية والفقر الطعام للمساكين لا لكل بل لا بد ان يكون اقرب

الى الحصول سرورهم عنى الفقراء وآما من جود اخراج القيمة فوجه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين
 ان يشترى لخدمهم جبا وطعاما مهيأ لاداكل من السوق فهو يخفف من هذا الوجه على الاغنياء و
 الفقراء فانه يوم اكل ويشرب ويغال وذكر لله عز وجل فالطعام يستر اجسام الناس وذكر الله
 يسترا واحدهم فيحصل بذلك السرب الكامل للادواخ والا جسام وقد خفنا ذلك مرة في ليلة الجمعة
 فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعادله سرور ومن مثلك فليحرم يكن بعد جلاء قلبه من
 الرغبات والا فناس هذا ما ظهر لنا في هذا الوقت من حكمته اخراج الحب الدقيق ونحوه
 وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على المالك اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ
 الطائفة على الصوم توسعة على المساكين ولا فها هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض
 حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخراج التمر
 افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك
 اكثر ثمننا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم اكثر واهي من البر والثاني محمول على من
 كان البر عندهم اكثر واهي من التمر وجه الثالث مراعاة اكثر قيمة فانه مؤذن بان الله
 طعاما اذ غلا الثمن وارتفع شدة اللذة وكثرة النفع فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة
 مع قول ابى حنيفة انه يخرج من البر نصف صاع فالاول كالشدة والثاني كالخفف
 وجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية جعله صاعا نصف
 الصاع من المحنطة يعدل صاعين من الشعير فلا يلزمهم راد في ذلك شيئا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس جدارا عن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل
 الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجه الامر الى ما تنبى الميزان ومن قال
 قول الشافعي جبره لاصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول
 الاصطخري يجوز صرفها الى ثلثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون الزكي هو المخرج فان دفعها الى
 الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتعد عليه التعميم مع قول مالك وابى حنيفة
 واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد
 واختاره ابن مندو وابى اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف كذلك ما بعده فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان من قدم
 فقد عمل للفقراء بالفضل فلا ينقص منه وتلك الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت
 عن بيان وقت انتهائه فجار تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله وجه الثاني

الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطاً في صحة الأخراج كأوقات الصلوات الخمس إذا لم يجتمع والمحمد للرب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الأئمة الأربعة على أن لا يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت أو جمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب ثم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الحارث بن عبد المطلب وجمعوا على أن الغارمين هم المديون وعلي أن ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الأئمة ولا اتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن يجوز دفع الصدقات إلى شقة واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في الآية إنما الصدقات للفقير والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية أن قسم الأمام وهذا حال والألقسة على سبعة فإن فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكان ذلك يستوعب الملك الأصناف أن انحصر المستحقون في البلد ودفع إليهم المال ولا يجزئ إعطاء ثلثة قلو صدم الأصناف في البلد رجلاً ثقل أو بعضهم مرد على الباقيين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحط ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم المؤلفات قلبيهم منسوخ وهو أحادي الروايتين عن أحمد وأشهر من مذهب مالك أنه لم يبق المؤلفات قلبيهم سهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الأخرى أنه إذا احتج إليهم في بلد أو غير استأنف الأمام لوجود العلة مع قول الشافعي في ظاهره لا قال أنهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وما وافقه حل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار عدم الأكره فلا يحتاج أن يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني إطلاق المؤلفات قلبيهم فلم يقيد ذلك بصرفه صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من أسلم في أي عصر كان لأنه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد يخلق بقلب من ولد في الإسلام فافهم وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت إليه المسلمون بالبر فقال لي أنا قد صمت على إسلامي فافهم معياليهم يود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا لي فلو أني كلمت له شخصاً من العمال يكتب عنده بالوقت لصريح بالروية ومن ذلك قلبي مالك والشافعي أن ما يأخذ العامل من الصدقات هو من الزكاة لا من عمله مع قول غيرهما أنه عن عمله فالأول فيه تخفيف على الأصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من أخذ أو سأل الناس في أخذ نصيبه أجره لا صدقة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذرية القري ولا كافراً مع قول أحمد أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن العامل أجبر فلا يشترط فيه الكمال بالحرية والإسلام قال وإنما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عمه العباس

أن يكون ماعدا وقال لم أن لا استعمل على غسلة ذنوب الناس نشر يقال على وجه الذنوب لا الوجه بل وجه
 القول أن العبد يكتب في بنفقة سيده عليه موزع القرى الشرع فممن من أن يكون أحدهم مالا تشرفوا لهم كما
 ينبغي من قبول الزكاة المفروضة والكافى يصلح أن يكون له حكم المسلمين ولكن ذلك في العلماء يخرجهم عن الحكم
 جابيا القظام والخروج وكونها أوجها مباحا ومن ذلك قول الأئمة أن الرقاب هم المكاتب فغيرهم منهم سبهم لا يجرده في
 الكتابة قسم قول مالك أن الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفعهم من الصدقات إليهم ولا يشتري من الزنك فقيمة كاتبة
 فتعفى وهي رواية عن أحمد في الأول مخفف والثاني مشددا وجه الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن من القولين وجه ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المزدب على المعتال في سبيل الله الغرامة مع قول أحمد في ظهوره وإيتيه أن عنه
 الحج فأكاد شدة لاحن وبالاحتياط لا تصرف للذهن إلى الغرامة ببدوى الرأي والثاني مخفف بجواز صرف مال الزكاة
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن من القولين وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح للغارم مع الغنى
 شوق من مال الزكاة قسم قول الشافعي أنه يصح صرفها مع الغنى فأكاد مشددا على الغارم من ماله والثاني مخفف
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول العمل بظاهر الآية والحديث والقرائن فلما تعطى أن الغارم على فاه
 الغارم من ماله ليس محتاجا إلى المساعدة وموضع الزكاة أنها لا تصرف إلا للعتبة وجه الثاني أن الشافعي
 أطلق الغارم في مصالغ المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالغ المسلمين في
 المستقبل فإن من شأن عالم البشر أن يقدم غرامته لا صلاح ذات الدين مثلا إذا لم يكن بينه وبينهم قرابة
 ولا نسب لا سيما أن لو كان يشكروه على ذلك أو ذموا به بل بما قال ثبت إلى الله تعالى أن عدت أعمال خير أي مع من
 لا يستحق سوى كلام الشافعي رحمه الله أصل كل عداوة أو صطناع معروف إلى اللام والله تعالى أعلم من ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وابن السبيل هو المختار دون منشئ السفر وقال أحمد أيضا في ظهوره وإيتيه مع قول
 الشافعي أنه كالأمر أي هو منشئ سفر أو مختار فأكاد مشددا والثاني مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وجه
 الأول أن المختار هو المختار حقيقة فالصرا إليه هو المحل لا منشئ السفر فقد زيد السفر ثم يذكر كالمعائن فحقا
 إلى السفر صاعده ليخرج على المختار إليه من بقية الأصناف الثمانية ويحجب عن القائل الأول أن الغارم على من يري السفر
 أن يصرف في سفره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يجوز للشخص أن يعطى أن يكون ماله للوحد فلم يخرجها إلى الغنى
 اعتدائهم قول الشافعي قلما يعطى من كل نصف ثلاثة فأكاد مخفف والثاني مشددا فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وجه
 الأول أن المزدب يصعب على الفقر في أيدى أئمة الصدقات للفقر والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا أعطى الزكاة ولو كان
 وجه الثاني الأخذ بالاحتياط فاحتال أن يكون المزدب بالمساكين والعاملين والمجده في الآية جماعة من كل صنف
 دون الواحد من ذلك قول مالك والشافعي أظهر قطبيه وأحمد في ظهوره وإيتيه أنه لا يجوز فصل الزكاة إلا بالجر

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم على سبيل المنقذ والاجتهاد بشرط
احتمال في تحريم النقل ان يكون الى بلد نقص فيه الصلوة مع عدم وجود التسقيف في البلد المنقول
منه وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرية محتاجة او قوم هم من حاجة من
اهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فجمع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلد اذا خرج
زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول علمهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطرين
ذكره الا على سبيل الغرض لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزاد على فقراءهم يشهد تلقاين لان قوله فتزاد على فقراءهم يشمل
فقراء البلد المزكي وفقراء غيرهم اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك ومن ذلك قول الامامة الاية
وعبرهم ان لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجوز الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
ومع تجوز مذهب ابي حنيفة دفع زكاة الفطر للكفار الى الذمي فالاول مشدد ومقابل له
مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهرة وبشرقا ولا يليق بذلك الا المحل
الذي هو محل رضی الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن
الخاتمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزاد على فقرائهم
واهل الذمة ليسوا من فقرائنا من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
الزكاة وسنة المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لمناسبتهم الى الوسخ ومن هنا كره بعض المتورعين
الاكل من اموال الجحلى وقال ابنهما اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعاملات الفاسدة
وقال لم يكن السلف الصالح يأكلون منها وانما كانوا يصرفونها في خلف الدواب نفقة الخدام
تذنها عنها على وجه الذاب والكرهية لا على الوجوب والتعريض انتهى وعلى ما قرناه في مذهب
الى حنيفة يكون المراد بفقراءهم في الحديث فقراء بغداد او فقراء بلد المزكي من مسلم وكافر وقد
يكون من جرد دفعها الى الكافر لما قال ذلك باجتهاد فانهم ومن ذلك القول يخفف
رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك فضايا من اى مال كان مع
قول مالك في المشهور ان الغني من طلاق اربعين درهما وقال القاضي عبيد الوهاب لم يجز مالك
لان ذلك جدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدام والذات التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
اربعون درهما وقال العالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ردها لمشاغبي ان الاعتبار
بالكفاية فله ان يأخذ مع عدمها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان يأخذ مع
وجودها ولو قل لمعناها مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خمسين درهما
او قيمتها ذهباً وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شئ يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة
عقار او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
والارباع اشدد تخفيفا على الاغنياء فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
ابواب الزكاة اذ الغني فيها كلها هو من ملك النصاب سواء الماشي والحجي والنقيل اذ لو لم يكن

غنياً إن كان كالفقير لا تتركه الزكوة ووجه الثاني أن الأربعة عشر درهماً يصيرها الإنسان
 إذا مال كثير لا اعتبار للشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه أربعين شخصاً لا يشركك بالله
 شيئاً أخره فخرج ذلك من حد الكثرة في الشفاعة والأربعون هم المراد بالعصبة أولى القوفا في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه أربعون داراً من كل جانب ووجه الثالث أن الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع أن الخمسين
 درهماً هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لأن كل شيء له من النص الثمانين
 فيه على امر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومما ذكره من الأربعين والخمسين جرى على
 الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحد منهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر
 والافتقار لا يكفي صاحب العيال إلا أن المائة درهم في طريق تجارتها أو نفقته فافهم ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجزئ دفع الزكوة إلى من يقدر على الكسب لصحته وقوته مع قول
 الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول أن من مال له فهو أولى بالفقر أم أقرب وإن كان قادراً على الكسب ويؤيد قول تعالى يا أيها
 الناس اتقوا الفقر إلى الله أي إلى فضله فلا يستغنى أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما علقنا
 الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته وإنما
 يستغنى بما عند الله فالأمر فإن هذا هو الأدب مع الله تعالى فإن العبد إذا جامع وسأل الله في سألته
 ضربه منه دله على الرخيف فما دفع الغنى عن الجوع إلا بالرخيف وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود
 ببعضه ببعض ومنه لبعضه بعضاً وبطء ببعضه بعضاً وإن كان الكل عنه وباطء وتكوينه فافهم
 ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ أو سأل الناس تزويجاً له عنها وهذا خاص
 بالأكابر أصحاب الأهم والأول خاص بالأصاغر من قلت مرأته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايتيه أن دفع نكاته إلى رجل ثم علم أنه غني أجزاء ذلك مع قول مالك والشافعي
 في أظهر قوليه أنه لا يجزئ وهو قول أحمد في الزانية الأخرى فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ألاكتفاء بفعلية الظن بأنه فقير ووجه الثاني
 أنه لا يكفي إلا العلم ولا عبارة بالظن البين خطؤه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجزئ دفع الزكوة
 للوالدين وإن عداوا الوالدين وإن سفلوا مع قول مالك يجزئ دفعها إلى الجد والجدة وبني
 البنين لسقوط نفقتهم عنده فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول تشريف الوالدين والولودين عن دفع أو سأل الناس إليهم قياساً على بني هاشم وبني
 المطلب فإن الزكوة إنما حرمت عليهم تشريفهم وتقديسهم لا لذواتهم ولذا أحرم ولا فلو احتاجوا إلى
 ذلك صرفاً إليهم من أنما أفتى به الإمام السبكي رجاءة قال بعضهم محل جواز إعطاء لهم عند الحاجة
 ما إذا لم يستغنوا بغير الزكوة من هبة وهدية وغيرها من القول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكوة إنما التحل للجد والأول محمد بن زيد ما أفتى به السبكي مفهوماً حديثاً أن لكم في
 خمس الخمس ما يكفيكم أيضاً فإن نفقة الوالدين والولودين واجبة على الأغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من اولادهم غالباً
 كما اشار اليه حديث انت ومالك لا يملك ووجه الثاني بان من كان ساقط النفقة لبيدة وحجبه
 بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة قالهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة واحمد
 في احاديث روايته انه لا يمن من دفع زكوة الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنيتهم مع قول
 احمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول عدم تاكل الامر بالاتفاق عليهم كالأصل والغني عن قريب اهل قريتهم الغني بالاحسان
 اليهم فيكون ذلك الاجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترهيب الشارح في الاتفاق على القرابة
 لا يوجب القريب الى الاخذ من الزكاة فالفقراء محمولان على حالين فمن اغناه قريته
 عن سؤال الناس باتفاق عليه فلا يخل له اخذ الزكاة ومن لم يغناه قريته عن سؤال
 الناس بعدم اتفاقهم عليه حصل له اخذ الزكاة ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يجوز
 للرجل دفع زكوة الى عبد مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز دفعها الى عبد غير اذا كان سيده فقيراً
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنتها عن الزكاة
 ووجه الثاني ان نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من الخلاء مع ندوة
 الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن اكله من اوساخ الناس كانت الزكاة في حقه كاجرة العجم
 يعلف منها الناضح ويطعم منها العبيد والاماء ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر
 روايته انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكوة لزوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك
 ان كان يستعين بما اخذه من زكوةها على نفقتها لم يجز وان كان يستعين به في غيره نفقتها كالاواة
 الفقراء من غيرها او نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بنى عبد
 المطلوب مع قول ابي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف ولكن ذلك القول
 في موالى بنى هاشم حرمها ابو حنيفة وواجد وهو الاصح من ذهب مالك والشافعي هو يرجع الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول قياس بنى عبد الى بنى هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
 عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا الميراث وقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها في الموالى التشريع المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 مولى القرعة منهم اى بان لم يلحق بهم ووجه الثاني ان المولى ليس لهم وصلة في شتر نسبتهم كوصلة
 ساداتهم بل ان تحريم الصدقة عليهم انما يحلها غناهم بما يعطون من خمس الخمس فان متعوا منه
 جاز لهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا او صدقات النقل على تر وسمعت
 سيدى عليا الخراساني رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بنى هاشم وبنى مطلب
 تحريم تعظيم وتشريف وتنزيههم عن اخذ اوساخ الناس لانهم عليهم لو اخذوها انت هي و
 في ذلك نظر فقد يكون منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزلهم من اخذها تحريم تكليف
 فيا تشرون به والله تعالى اعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الاثمة
 الاربعة على انه يتيم صوم على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان الحائض
 والنفساء يحرم عليهما الصوم ولوانهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للمعامل
 والمرضع الفطر اذا خافت على نفسها وولد بهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمريض
 الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صاما صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
 في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشاوع نفي البر في صوم السفر بقوله
 ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
 غيرهما طيبين به لكن يوم به الصبي ليسم ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
 برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد قال
 ابو ثور يقبل واتفقوا على انه اذا رآه الهلال في بلد قاصية انه يحل الصوم على ساير اهل الدنيا
 الا ان اصحاب الشافعي صححوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة على انه
 لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن شريم بالنسبة الى العارف بالحساب
 واتفق الاثمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح بالنية وقال عطاء وزفر
 لا يفتقر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح حيا لكن يستحب الاغتسال
 قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما بطلان الصوم وانه يمسك
 ويقضي وقال عمره والحسن ان اخبر الفضل بعد لم يطل صومه او بغيره عن رباط وقال الغني
 ان كان في الفرض يقضي اتفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم كرهة شديدة وان صح
 الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
 غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على من ذرعه
 الغني لم يفسد خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
 كان حاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق ساقية فان
 لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعاد مستتين مسكينا وقال مالك هي على التخيير
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاؤه واتفقوا على ان
 من قهره الكل والشرب صححوا مقيما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار
 واتفقوا على ان من افسد صومه يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يومه مكانه فقط وقال
 ابي بصير لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصح عن كل يوم شهرا وقال الغني لا يقضي
 الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اعطى
 عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومه خلافا للاصطفي من الشافعية واتفقوا
 على ان من فاته شيء من رمضان فمات امكن القضاء فداؤه ولا اشم وقال طائفة
 وقتادة يجب الا طعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استيعاب صيام الليالي البيض الثلث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وسيأتي
ترجييه اقول من خالف اتفاق الأئمة الأربعة في الباب ان شاء الله تعالى وأما الاختلاف فيه
فمن ذلك قول الشافعي في إرجاع قوله واحد ان الحامل والمرضع اذا اضطرتا خوفا على الولد لهما
القضاء والكفارة عن كل يوم مد مع قول أبي حنيفة انه لا كفارة عليهما مد مع قول ابن عمر وابن
عباس انه نفي الكفارة دون القضاء فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انه فطر ارتفق به الولد مد مع وجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب المعاصي لا المهورات الشرعية والمباح وجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل المشقة وعدم القطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فدل الشك ان عليهما الكفارة دون
القضاء لا سقاط الصوم عنها بترجيح القطر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من أصح
صائغاتهم ما فرم به بخلافه الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول تغليب الجسد ووجه الثاني تغليب اليسر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة واحمد ان المسافر اذا قدم فمطر أو برئ للرخص أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر
أو طهرت الحائض في أثناءها لزمهم أصساك ببقية النهار مع قول مالك والشافعي في الأصح
انه يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
نزول العدد والميل للفطر فليزله الصوم وان لم يحسب له لحم رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الأصساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
لا يصح فكان الثلاث بالمسألة لا بد لا الوجوب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرتد
اذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة انه لا يجب فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التغليظ عليه لانه امر متدا
بعد ان فاق طعم الإسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده لذلك وقد قال تعالى
قل للملأين كفوا ان يلتموا يغفر لهم فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح صوم
الصوم مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالأول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه
الذي من باب من طهر خير أو خيره له والثاني مخفف عنه بعدم صحتة منه من حيث انه
صفة صمدانية لا يطعن التلبس بها ولا القيام ببلائها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة تقين على القيام بأوامرها وما يؤيد قول أبي حنيفة ان الصوم عن الأكل والشرب ما شرع إلا
لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار الأكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلاً
بعيد من إثارة شهوة الجماع بالأكل فكان صومه ما لعبت أو بخل أو المراهق فرحم الله الأصا
أبا حنيفة ما كان أدق من إراكه ورضي الله تعالى عن بقية الأئمة اجمعين فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا أفق لا يجب عليه قضاء ما فاتته
مع قول مالك انه يجب وهو اخذ الروايتين عن أحمد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الأصح من ذهب

الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه والشيع الكبار لا صوم عليهم وانما تجب عليهم الفدية فقط
 مع قول مالك انه لا صوم عليهم ولا فدية وهو قول الشافعي ثم ان الفدية عندنا في حنفية واحمد
 نصف صاع عن كل يوم من براد شر وعند الشافعي من كل يوم فالاول فيه قبض يدي في المستثنين
 والثاني في تخفيفها فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاقمة الثلاثة
 وهو احري الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال غير اوقتر
 في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في ظاهر الروايات عند صحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
 ويتعين عليه ان ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشاهة
 ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني اخذ بالاحتياط وهو خاص بهل المكشف للذين
 ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقدر كما يشهد ذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان او الجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القسم سيدي
 على الخاص ووجهه كانا يكشفان ما تحت الغمام والقدر وينظران الشياطين وهم يصعدون
 ويهولون في الايام والجار فيصيحان صايمين وغالب اهل مصر مقطوع ومعلوم ان الشياطين
 لا تصعد الا ليلة رمضان وقال الخفاف قد تصعد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان
 وهم كلام مصفون كما ان البليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يفعلون فيها في رمضان
 فانهم ومن ذلك قول ابو حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مصبوبة الا بشهادة
 جمع كثير يقيم العلم بخبرهم واما في الغيم فيثبت بعدل واحد جلا كان وامراة حرة كان او عبدا
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحدا في ظاهر روايتهما انه يثبت
 بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجم الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مصبوبة فلا يخفى في الهلال على جمع كثير من الناس
 بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفى بواحد كما قال به الشافعي واحمد في ظاهر قوليهما
 ووجه قبله مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الرواية
 عكس قول الشافعي واحمد في الزجر من قولهما فرجم ابو حنيفة ومالك عثمان صوم رمضان
 على شان الصلوة تعظيما للشهر رمضان فانه يكتفى في دخول وقت الصلوة عندهما باخبار عدل
 واحد ومن شرط رمضان انه ليس مجاري الشيطان من جسد ادم ان لم يجزوه بغيبة
 ونحوها لم يدر انه يخرق الصوم بخلاف الصلوة لم يدر انما اجزة اى توس بنقضها الشيطان
 كما اورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير المعاصي عليه سبيل من العام الى العام فانهم ومن
 ذلك قول الاقمة الاربعة ان من رآى الهلال وحده صام ثم ان رآى هلالا مثقالا فطر سراً مع قول
 الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم بربوته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
 في الثبوت والثاني عكسه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول
 او العدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برويته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحرس قد يغلط تبعاً للمعنى المحاكم عليه كصاحب المزة الصفرى يجد طعم
العسل مرارةً فمن وقته صحيح وحكمه باطل فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كان الشك السماء مصيبة كراه ومغمة وجب فالاول مشدد في الاحتياط
خوفاً ان يخل في رمضان ما ليس من الصوم الثاني مخفف بعد مشروعية الصوم فيه لوجه الامر
الى مرتبة الميزان لكن قول احمد اولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس
الامر ويغفر التردد في النية للضرورة ولا يضرب الصوم يوم مرأى ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان الهلال اذا روى بالهناذير والليل المستقبل مع قول احمد انه روى قبل الزوال لليلة
الماضية او بعد الزوال فوليان فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
وجوب قضاءه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر كذلك القول في رواية احمد الثانية
بعد الزوال ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابى حنيفة
انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوماً مطلقاً او فعلاً جازاً فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التعيين من جهة الاخلاص لما يؤول به ووجه
الثاني ان المقصود وجوب الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
بذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
طلوع الفجر الثاني مع قول ابى حنيفة انه لا يجب التعيين اي التبييت بل تجوز النية من الليل
فان لم ينو ليل اجزائه النية الى الزوال وكذلك قولهم في ذلك التعيين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر
الاحمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
بوجود النية في نشاء الصوم اذا لم يحض اكثر الزمان كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيل الكمال لا الصحة فافهم ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من
اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول القياس على الصلوة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدتها فكذلك القول في صوم
كل يوم لاسيما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجوع وغير ذلك مما يبطل
الصوم ووجه الثاني انه حل باحد من اول الشهر الى اخره فالاول مخفف خاص بضعفاء العزم
والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى يقربهم من اول الشهر الى اخره
بنية واحدة فاذا نوى احدهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
تحلل الليل فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان صوم النفل يصوم بنية قبل الزوال مع قول
مالك انه لا يصوم بنية من الهلاك الواجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما روي من الاتباع في ذلك للشاذلي في تسعته على الأئمة
في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض بما جمع ان كلا منهما ما يؤول به شرعاً

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت التوبة من الليل فلا صيام له فمثل النفل لا إطلاقه
لفظ الصيام ويصح ان يكون الأول خاصاً بالأصاغر والثاني خاصاً بالكابر فإنهم من ذلك
قول الأئمة الأربعة ان صوم الجنب صحيح مع قول أبي هريرة ومالك بن عبد الله انه يبطل صومه
كما مر أول الباب انه يسقط ويقضى ومع قول عروة والحسن انهما ان آخر الفصل بغيره بطل
صومه ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقرير الشارح من اصبح جنباً على صوم وعدم امره
بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصلوة في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها
الأمم من صفات الشياطين والجن في حضرة الشيطان فام لم يغسل فكذلك تبطل صلوة من
خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صومه من خرج من حضرة الله تعالى إلى حضرة الشياطين
ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل فوجه قول النخعي انه لو كان الفرض لا يمين المحن وج
منه بخلاف النفل فلذلك مشدد فيه بالقضاء لعدم تأدية على وجه الكمال فالأول
خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الأوزاعي
بابطال الصوم بالغيبة والكدب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع النقص الأول خاص بالكابر
والثاني خاص بالأصاغر ومع غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة واسماها من
غيره ومن ذلك قول أبي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج
منه مع قول اهل بطلانه فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء ما مداه مع
قول الإمام أبي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان مل فيه ومع قول احمد في شهر رايانه انه
لا يفطر بالقيء الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالأول وما قرب منه مشدد
اوفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تشديد الدليل
بالفطر من قاء عايد ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلاً او كثيراً ووجه الثاني وما وافقه ان القيء
ليس مفطراً لذاته وانما هو كونه ينجي المعدة من الطعام فيضعف الجسم فيما أدى إلى الإفطار
خوف المرض الذي يبيح الفطر فذلك شرط احمد وابو حنيفة القى الكثير من مل القيء فاكثرت
فان مثل لقمة او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي إلى الإفطار وهذه هي العلة الظاهرة
في الإفطار بالقيء من غير سبب في الفطر بالحاجة من حيث ان كذا من القيء والحاجة تضعف
الجسد الذي ربما افتأه الحكماء واهل الشريعة بسبب الإفطار فيها حفظ الروح عن العدم
او الضرر الشديد لذلك لا يطاق عادة وتوجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالباً من الأكل
والشراب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته مخافه لو اكل حاجته لو لم يقف
باطنه ذلك فكان القى بالفطر أولى اخذاً بالاحتياط فيقضى ذلك اليوم الذي ذرعه القيء
فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الأكل قصد الداعية نطلب الا لا يرتجعه على الصوم

فيكون حكمه كما ذكره فلا يخفى حكم عبادته فالعلماء مابين مبالغة في الاحتياط ومابين متوسط
فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بقي بين أسنانه طعام لم يجز به بيقته لم يقطعه
ان يجزع عن تمييزه ويحبه وإن كان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة أنه لا يبطل صومه وقلة
بعضهم بالحصة وبعضهم بالسعة الكاملة فالأول مخفف في عدم الإفطار ان يجزع عن تمييزه
ويحبه مشدد في الفطر ابتداءه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه
الصوم فان الأصل في تحريم الأكل كونه يشتر الشهوة قللها صواب الفطرات ومثل الحصة
أو السعة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة
لا ينضبط على حال سد الباب فافهم مناء الرسل على الشهوة بعد صومهم في كل زمان وليس
لاحد من العارفين تعاطى نحو سعة فيما بينه وبين الله أو يأمر مع العلماء كما سياتي في بيانها في
مسئلة الإفطار اذ حال الميل في احتيله أو أذنه ويسمى مثل ذلك بقهر كبرير السما خذ من
نحو حديث كالأرضي يرمي حول الحصى يوشك ان يقع فيه ونحو ما قلنا ونضى الله عنهم ونظير ذلك
تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالأصالة انما هو الجماع لما فيه من
الدم المضر بالنكاح كما حارب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفتل في رواية
عن مالك وكذلك التقطير في باطن الأذن والأحليل ولا سعال مفطر عند الشافعي ولم يجد
لغيره في ذلك كلاما فالأول من أقوال الحقنة مشدد ورأيت مالك مخفف فرجع إلى مرتبتي
الميزان فوجه الأول ان ادخال الدواء من الدبر والأحليل مثلاً قد يورث في البدن قوة تضاد
حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف اليك باخراجها ما في المعدة فلا تقطر
واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى أنها تقطر أي يثقل أمرها إلى فطر المحقق لعدم وجود
شيء تثقل فيه القوة الهاضمة فتصير تلدغ في الأمعاء إلى ان يحصل الاضطراب فيلبم الفطر
وأما قول بعضهم بالفطر انما يلزم الصائم حجرا لا يتحمل منه شيء او ادخل الميل في أذنه أو الخيط
في حلقه ثم أخرجه فهو سد للباب لانه ليس مطع ولا لثة ولا شراب ولا عرف ولا يتولد منه
نوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة
المضادة للصوم قلت ليس له فعل ذلك احدا مع العلماء الذين افتوا بالفطر فقد تكلم العلامة في
الفطر عدة اخرى غير إثارة الشهوة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحمامة لا تقطر
الصائم مع قول احمد انها تقطر الحاجم والمجهر فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان المنزوع
منه انما هو استعال ما يورث الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل احمد مؤول بان المراد
تسبب في الفطر ما المجهر فظاهر أما المجامع فرجأله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم
يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو يورث الحمامة وانما هو
لما يؤول اليه مما فرجه الامر إلى مرتبتي الذين ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو أكل بشاكا
في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قوله عطاء وداود واسحق انه لا قضاء عليه
وحي عن مالك انه يقضى في الفرض فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مغفيل فرجع

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تصديره بالاقدام على الاكل من غير علم ووطن بقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا منعه من الاكل الامم تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرص
 بخلاف النقل بخلاف الخروج منه وتركه بالكيفية عند بعض الانبياء فانهم ومن ذلك قول
 ابي حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحد بكراهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق افطر صندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفطر بالكحل فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقول في الثلاثة ظاهر
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 حاكم على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولي وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم امثل من الاطعام وابلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لا سيما ايام الغلاء ومن
 ذلك قول الشافعي وجملة الكفارة على الزجر مع قول ابي حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة
 فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا لم
 يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة
 وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزجر مخفف على الزوجية
 والثاني مشدد عليه الا اشتراكهما في الترفه والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما
 بعده من قول ابي حنيفة واحد في التشديد والتخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تسمن من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحده او تتعلق
 بالله والخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تنم من وصول العقوبة اليه من باب تعليق الاسباب
 على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان
 مع قول عطاء وقادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ظهور انها حرة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الانتهاء لا يكاد يظهر لصعب وان كان الاداء والقضاء واحدا عند الله تعالى فانهم ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو طعم الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه
 يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني مصاحبة اللذة والزينة في حال الزرع فكان ذلك من بنية الجماع كما هو الغالب على
 الناس فكانه في حال الزرع متوافق للجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الخاسر
 من المغصوب انه ان تجرم حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالصغار الذين يملكون شهوتهم فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي في احدي روايتيه ان العتق لا غرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك
 انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالصغار
 سر الباب عليهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قيل فامنى لم يفطر مع قول

احدانه يعطرونك لو نظر شهوة فانزل ثم يعطرونك عند الثالثة وقال مالك يقطر فالاول في
 المسئلةين مخفف والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول
 عدم انزال الحق ووجه الثاني فيها ان المدي فيه لذة تقارب الحق ووجه الاول في المسئلة الثانية
 عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو كان تلك النظر تشبه
 لذة المباشرة ما خرج الحق منها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان للمسافر الفطر بالا كل
 الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز الفطر بالجماع ومق ما جامع للمسافر عنده فعليه الكفارة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع
 الفطر للمسافر ضمن الافطار بكل مفطر ووجه الثاني ان جواز الحاجة بتقديرها وقد احتاج
 المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب فجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيق
 القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تزره الكفارة
 مع القضاء مع قول الشافعي في اجماعه قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
 بدلالة وجه الاول التعليل عليه بانها كرهية من الشارع والعلامة على شرايتها
 من بعده وافهم بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان من اكل
 او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل
 او شرب ناسيا فانما يطعمه الله وسقاه ووجه الثاني تنسبه في النسيان الى قلة الحفظ
 وان كانت الشهوة رقت الاثم عنه كغفائه من اكل طعام الغير ناسيا وغفائه من ان الامر لا
 يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهذا ثارة الشهوة المضادة للصوم ويعم حل الاول
 على حالة العامة والثاني على حال الخاص فرحم الله الامام ما كان ادق نظره وساحل به
 بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيم على الامة ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل او الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه فقل
 ببيعة انه لا يحصل الا بصوم ثني عشرون يوما مع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع
 قول الحق انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
 الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام الفطر بشئ من اكل على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
 التعليل على ذلك المفطر بغير حل فلو طلق كل مجتهد على ذلك للفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
 ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الابد
 لانه في غير وقت الشريعة الاصل وقد قد هنا فظير ذلك في الصلوة واستدلنا عليه بقوله تعالى
 ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدللنا على قول علي وابن مسعود بحديث

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومن قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والشافعي مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فانهما اطعم الله وسقاه انتهى وقول طي الله وسقاه فلا يبطل صومك ان الشارح اذا فهم عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان الذبي في الباطن كالمسوخ في حق هذا الناسي لا تنفاه قصده وعدم استهلاكه حرمة رمضان بالنسيات ووجه قول مالك بالبطان نسبتا الى قلة التحفظ كما مر ايضا حقه فربما وجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لقلية التحفظ من الجماع على غالب الناس ولا يبعد من الصائم الامم مقدرات تذكره كضعف المراجعة المتولدة من الجوع ولا يبعد تنشئة الحاجة الى المشقة بخلاف من اكل وشرب ناسيا لكثرة تكرر وقوعه فذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الرافعي انه لو اكره الصائم حتى اكل وشرب او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومها مع الاصح عند النووي من البطان وهو القول الآخر للشافعي ومن قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكره والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكره في ذلك نادرو ولعل الجماع في الثالث بشدة منافاته للصوم وهذا السر في حكمة الجمع يعرفها اهل الله لا سطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو سبق ماء للمضضة الا لاستنشق الى جوف الصائم من غير مباقة يبطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء للمضضة او الاكتمل لشاق متولد من ما ذوق فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم في شروط بها اذا لم يخفف سبق ماء للمضضة او الاستنشاق فان خافه وتعضض واستنشق ونزل الماء جوفه يبطل صومه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من اخر قضا رمضان مع مكان القضاء حتى دخل رمضان اخره مع القضاء لكل يوم مع قول ابي حنيفة انه يجوز له التأخير لا كفارة عليه واختاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الثلاثة ظاهروا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في الوطء لم يباح من شيئا حتى يصومها واخاف ان يبطل انما فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ولعله ما ورد فيها انها كصيام الدهد والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل انه لم يعصم عنده وترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

أولى من فعلها الضعف جديتها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعاً للتبعين سدن من قبلكم شبرا بشبر
 وفراجا بفرع قالوا يا رسول الله أيهم ودد النصارى قال فمن فافهم ومن ذلك قول أبي خنيفة
 ومالك أنه لا شيء بعد فروض الأعيان أفضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي إن الصلوة
 أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة تكل قلب مع مقابلة البدان يكون طبقا بالتشديد
 والتخفيف وجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الأعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل على ما يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
 الكفر ويهد طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين وأظهر شعائره وتجرسكون الصلوة أفضل
 أعمال البدن أن فيها مناجاة الله تعالى ومجاالته لأن الله تعالى جهم فيها ما شرع عبادات العالم
 العلوي والسفلي كما يعرف ذلك أهل الكشف والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن
 من شرع في صوم قطوع أو صلوة قطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له إتمامها
 مع قول أبي خنيفة ومالك بوجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم قطوعا على أخيه
 فحلف عليه أطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ما يتبعني
 الميزان ووجه الأول ما ورد أن المنظوم أمير نفسه فإن شاء صام وإن شاء أطر فخيما خير
 الشايع العبد في الإفطار وعمره فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمه الحق جل وعلم
 عن نقص ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرها
 أي على الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع أي تدخل في صلوة التطوع أي فتكون عليك بالدخول
 وألم تدخل فيها فليس هي عليك فالأول خاص بالعوام والثاني خاص بالأكابر من باب حسنات
 الأكابر بسيئات المقربين فافهم ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك أنه لا يكره أفراد الجمعة
 بصوم مع قول الشافعي وأحمد أبي يوسف بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى ما يتبعني الميزان ووجه الأول أن الصوم يقرى استعداد العبد للخصلة والوقوف
 بين يدي الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وأوليتها الأتية لأنها أكبر عرفة عند
 أهل الكشف وذلك خاص بالأصاغر الذين يجنبون بالأكل والشرع عن شهواتهم انهم في
 حضرة يوم فيها وجه الثاني أن يوم الجمعة يوم عيد والعبد لا صوم فيه إنما المطلوب من العبد
 الإفطار فيه وهو خاص بالأكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فإن الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوة للأرواح فقط فيصير الجهم ينازع الروح ويطلب قوة الجسماني ولا يسكن إلا
 بأكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السكون كما أشار إليه حديث الصالح فرج حان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الأكابر يوم الجمعة نقص سرور وفلكل مقام رجال
 وهنا أسرار يومها أهل الله لا سطر في كتاب ومن ذلك قوم الأئمة الثلاثة أنه لا يكره
 للصائم السؤال مع قول الشافعي أنه يكره للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخرى صحيح

الكرامة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ترك
السواك مع المجموع بغير راحة القدم ويقول منه القلم وهو صفة الأسلاك أو سودها فقيد راحته
فيه فصار يجليسه ويتقديرك راحة السواك فالليلة الضر للناس مقدم على الكتاب الفضائل لقامرة
على صاحبها ووجه الثاني أن الرخصة الكريمة تولدت من عبادة فلا ينبغي إزالتها وأجاب
الأول بأن الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الاعتكاف والظهارة الحسية والمعنوية
ولأنك مشدد الشارح في الغيبة والقيمة إذا وقع من الصائم زيادة على التبرير والقبح المحاصل
للمفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوت الصائم لسائته عن الغيبة فافهم والله تعالى
بأسبغ الاعتكاف

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشروع وأنه قرب إلى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي
العشر الأخر من رمضان أفضل ليلة القدر اتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف إلا بالنية وأجمعوا
على أن خروج المعتكف لا يلزم منه قضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه إذا اعتكف
بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى أنه إذا باشر المعتكف
في الفرج عمد بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة
يمين وكذلك أجمعوا على أن الصمت إلى الليل مكره وقال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه فكلم
لأكفارة عليه ولكن ذلك أجمعوا على استعباب الصلوة والقراءة والنكر للعتكف وأجمعوا
على أنه ليس للمعتكف أن يتجول لا يكتسب بالصنعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع ولا تنافي وأما اختلافه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ليلة القدر في شهر رمضان
خاصة من قول أبي حنيفة إنها في جميع السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من تخصيصها في الأحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يلقنا
في حديث واحد أنها في غيره ووجه الثاني أن المراد بليلة القدر الجنس لكنها في رمضان أكثر ظهورا
لرقه حجاب الناس والصوم ومن علامة صدق من يزعم أنه رآها معرفة مقدار الشريعة
كلها تلك الليلة من طريق الأحكام ولا يحتاج إلى مطالعة كتب الشهادة وسمعت سيبك عليا
الغواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها للعبد تقرب من الله تعالى
قال وهو منزه من قال أنها في كل السنة وأخبرني أخي الشيخ أفضل الدين أنه رآها في شهر ربيع
الأول في رجب وقال مع قوله تعالى أن أنزلناه في ليلة القدر أي ليلة القرب فكل ليلة حصل
فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من العلماء أنها تأتي في جميع ليالي السنة ليحصل
العدل بين اللهياني في الشرف فإن تعلى الحق تعالى دافع كما يعرف ذلك أهل الكشف وروى الإمام
مسعود بن عبد الله الأندلسي من أقران الإمام مالك رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إذا بقي من الليل الثلث إلى سماء الدنيا فيقول هل
من سائل فأعطيه سؤاله هل من مبتلى فأعاقبه إلى آخر ما ورد في الحديث
قال فإذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها إلى السماء الدنيا من غروب الشمس إلى غروب الأمام

صلوة الصبح انتهى أمرها ظن بعض الناس أن تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس
 كذلك إنما هي ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا إذا صادفت ليلة قمر من العشر الأخيرة ليلة الجمعة كانت
 قدر والحال أنها مثلها لا عينها فظن الرائي أنها هي فعلى هذا فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل
 ابن حطيرة في تفسيره عن الإمام أبي حنيفة أنه كان يقول إنها سرفت قال وهو مردود انتهى والحق
 أن مراد الإمام أن ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها سرفت ولا فمثل الإمام أبي حنيفة
 لا يخفى عليه حكمها فإنه من أهل الكشف وهم مجمعون على بقائها إلى مقدمات الساعة
 فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد والحجامة
 الأولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجماعة
 وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف
 إلا في المسجد الثلاثة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مساعدة العتكف على جمع قلبه في حضرة الله
 الخاصة بالمسجد فإنه اختص بشهية بييت الله فإذا كانت الجماعة تقام فيه كان أشد
 في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة وسمعت عليا الخواص يقول يحتمل أن يكون اشتراط
 المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجماعة خاصة باعتكاف الصغار الذين
 يحتاجون إلى الشدة العونية في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا بأعتكاف الأكابر
 فالأمر ومن ذلك قول الشافعي في الجريد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعقول
 المهيأ للصلوة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أن الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل
 بكرة اعتكافها في غيره فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول الابتاع فلم يبلغنا أن الشارع ولا أحدا من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه
 الثاني أن اعتكافها في مسجد بيتها استلزمها وقيا ساعدا في حديث فضل صلواتهن في فعل
 بيوتهن على صلواتهن في المسجد بحاجته مطلوبية جمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها
 وبين من أجاز ذلك لأن الجواز خاص بأماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص
 بأماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كراعاة وسفيازة قال صلى الله
 عليه وسلم لا تمنعوا أماء الله مساجد الله فافهم فإن أماء الشيطان من حيث لا تفطن الرديئة بمنع
 من ياب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره أيضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أعي عبید
 الاختصاص ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا أذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه
 فليس له منعها من إتمامه مع قول الشافعي وأحمد أن لذلك فالأول مشدد على الزوج خاص
 بالأكابر والثاني مخفف عليه خاص بالصغار فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول غلبة
 قيام التظيم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وفناء حظه هو وجه الثاني تقديم حفظ نفسه لشفقة
 فقر وضعف حاله وعله باستغنائه الحق تعالى عن جميع طامات عبادة وإن إقباله إلى حضرة الله

وأدبرهم عنهما عندنا على حال سواء ولا يرجح الحق تعالى أقبالهم على أدبرهم إلا المصلحة التي تدعو عليهم
 لأصلها تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الذي واحد أنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم
 مع قول الشافعي أنه يصوم بغير صوم فالأول مشدّد وهو خاص بالأصاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم
 في اعتكافهم إذا افطروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يقدر سرون على
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لأنهم لا يأتون إلا بقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم افطارهم جبا لقلوبهم عن شهر وخبرة دينهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايتيه أن الاعتكاف لا يجوز بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه ليس زمان
 مقدر فيجب اعتكاف بعض يوم فالأول مشدّد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة المميز أن
 وجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجدوا بحضور القلب جموعه من أودية الشتات لا يصح
 بذلك يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف وإنما هو قبيل الغروب اليوم كله وهو لا يزال وجه
 الثاني وهو خاص بالأكابر أن الغالب على الأكابر حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع شتات
 قلوبهم بل يجوز ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف
 فإن حقيقة العكوف بالقلب على شهر وحصة الرب يحكمه الاستحباب من غير تحلل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله الشاذلي رحمه الله فكان يقول أن في منذ ثلاثين سنة أكمل
 الله والناس يطنون إلى أكملهم انتهى فالأول داعي حال الأصاغر والثاني مراعي حال الأكابر
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إلا أحمد في رواية له أن من نذر اعتكاف شهر بعينه لم يزمه
 متوالياً فإن أخل يومه قضى ما تركه وقال يلزمه الاستئناف وإن نذر اعتكاف شهر مطلقاً
 جاز له أن يأتي به متتابعاً ومتفرقاً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وهو الذي يلزم المتتابع
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدّد والأول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة المميزان ووجه الأقوال الأربعة
 ظاهر في كتب الفقهاء ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صوم قول مالك أنه لا يصح إلا مع إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معها ما في حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يلزمه
 اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدّد
 وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة المميزان فالتخفيف خاص بالأكابر والتشديد
 خاص بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إذا اعتكف بغير الجماع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 القولين أنه يبطل إلا أن شرطاً يخرج الأول مخفف والثاني مشدّد ووجه الأول ظن القائل به
 حصول شهوة استصحب الاعتكاف أنه يبين يدي الله عز وجل من حين خروجه من معتكفه إلى أن
 دخل الجماع فهو خاص بالأكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا الشهر يفيضه عن جملة أسبغها
 أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خرج له لعارض في قربته كعبادة مريض وفي شيعه جنازة جازله الخروج ولا يبطل اعتكافه مع
 قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالأول مخفف وهو خاص بالأكابير والثاني مشدد وهو
 خاص بالأصاغر كما مر توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالث في أصح قولييه
 وأحمدان المعتكف لو باشر في أدون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل مع قول مالك والثالث في القول
 الآخر أنه يبطل اعتكافه إن أنزل إلا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تلق الميزان
 والأول خاص بالأصاغر لمساحتهم بلوطه بغير أنزال بخلاف الأكابر ويجوز أن يكون إلا مصدر
 بالعكس فيسأح الأكابر بالأنزال لكنهم يملكون أبهم بخلاف الأصاغر بحجج أحدهم عن حضرة
 ربه بغير إذن الجماعة وإن لم ينزل ومن ذلك قول الإمامة الثالثة أنه لا يكره للمعتكف الطبيب
 ولا البسي بضم الشيا ب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول
 أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلوة فلا يكره له العمل بالطبيب وليس بنفس من الشيا ب
 ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالصوم لا ينبغي له المترفة وكل من المرتبتين رجال
 يقوم بين يديه أحراز بعز الطاعة كما مر على الجالس يقوم بين يديه إذا لم أمتلئ الليبة على
 قلوبهم وأما وقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جبرود الأنبياء والعلماء والأولياء على الدل بين
 يدي الله كلما حضروا في صلاة واعتكافا وغيرها ذاتا وصفة أي في نفوسهم وشيائهم فأفهم
 ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا ينبغي للمعتكف أقرأ القرآن والحديث والفقه لغيرهم مع قول أبي حنيفة
 والثالث في أن ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد أن أقرأ القرآن والحديث والعلم لما يقع
 فيه من الجلال والإشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود أمن الاعتكاف
 وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولد ذلك إجماع على استعجاب تلاوة
 القرآن والدلالة والصلوة لعدم تعلق ذلك بالغير فإن قال قائل إن قراءة القرآن والحديث والفقه
 تفرق القلب عن الله تعالى بنهاه الفهم إلى معانيها فإنه تنهت بالقارئ إلى الجنة وما فيها
 فيشاهد قلبه وأنه تنهت به إلى النار وما فيها فيشاهد قلبه وأنه تنهت به إلى معنى الطلاق
 أو العدة أو المورث ونحو ذلك ولا يكاد من يتلو القرآن ينفك عن هذه الأمور فالجواب أن هذا
 المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب الناس فهو خاص بالأصاغر فلا يؤثر في مقامهم نهاب
 فكرهم إلى معاني ما يقرؤونه ويذكرونه بخلاف الأكابر فإنهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهوة الحق تعالى
 فيؤثر ذلك في مقامهم وبقاى الخلاص إلا يسلك مقام أكابر الأكابر وهم الذين تنهت
 أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام وتسمعت
 سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول ماسمى القرآن بالقرآن لا لكونه مشتقا من القرآن الذي
 هو أجمع فقوم مجمعه بتلاوة على فية من الأحكام والمعاني والأعتبارات والتوجيهات والقرآن
 والزاخر والأدب وقوم مجمعه بتلاوته على الحق جل وعلا ورجوه وقوم مجمعه بتلاوته
 على الحق مع شهوة هذه الأمور كلها فلا يحبون بالحق عن الأحكام ولا بالإحكام عن
 الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فأعلم ذلك

كتاب الحج

اجتمع العلماء على ان الحج احد ارکان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
 مستطيع في العمر مرة واحدة وانفقوا على من لم يمه الج فله حج روات قبل التمكن من ادائه
 بسقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجبر على الصبي حج وان حجته قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
 الحج وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا مرحلة ولكنه يقدّر على المشي وعلى صنعة يكتسب
 بها ما يكفيها للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت
 وعلى انه لا يجبر اذا دخل الحج على العمرة بعد الطواف وانفق الا مرة واحدة على وجوب الدم على المقتصر
 ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طائفة واداد الدم على القارن
 هذا ما وجدته من مسائل الاجامع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة
 واولاده ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه انها فريضة كالحج فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية
 في ضمن اعمال الحج فكأن العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتقوا
 الحج والعمرة لله اي التواهما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين
 فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالعلم
 الصغرى مهم الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث
 انها نوع خاص انتهى وفي نظر قليتا مل وقيل في ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة
 في كل وقت مطلقا من غير حصر ببني في العدد ولا كراهة مع قول مالك بكراهة ان يستمر في
 السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والآخر في مشدد خاص بالاكابر
 ويصح تغليبه بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من مقام الادب
 الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة الاتي مثل كل سنة مرة
 او شهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احلهم سراجا دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من
 ادبارها فكانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوبا وحيث ان يتحصل من ذلك التزديد مرة
 واحدة من عمر الاكابر فكل من الاثمة اثنان يحكمونهم في حال الاصاغر ومنهم باعج حال
 الاكابر ومراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة
 مالك الاعتماد في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر من الاخلال
 بجمرة البيت اذ امره مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التقطيع للبيت يحذر
 في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما حرجب او في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك
 رحمه الله فهو نظير حدوث التقطيع للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاج كما ورد فانهم
 ومن ذلك قول الاثمة انه لا تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب حرجا
 عند الشافعي لانه يجوز عنده على التراخي وقال الاثمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذا وجب
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاكابر

اصحاب الضرر والموثق الدينية والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وحجبهم مرتفعة
فليس يحق احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه الصلاة
والسلام بالاختنا بادر اختنا بالفاس المعبر عنه بالقدرم فقالوا له يا خليل الله هلا صبرنا
حق تجد الموضع فقال ان تأخير امر الله تعالى شديد انتهى ومن ذلك قول الشافعي واحمدان
من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من اداس له مبادا وصلى به اولم يوص
به كالدين مع قول ابن حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
يوصى بفجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق احاد الناس ومن ذلك
قول ابن حنيفة واحمد انه يحج عن الميت من ديرة اهله مع قول مالك من حيث اوصى به
ومع الزاج من مذهب الشافعي انه من اليقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللان
بمقام غالب الناس فان الحرم من ديرة اهله قليل ولما جرح السلطان فالتباى احر من قلعة الجبل بمصر
رحم الله فعدوا ذلك من النوادر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بصحة حج الصبي باذن وليه
اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول ابن حنيفة انه لا يصح احرار الصبي بالحج
فالاول مخفف فعلى الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فلهذا وجه تعظيم
امر الحج وكثرة المشقة في تادية الناس وفي اتبانه من البلاد البعيدة غالباً وكونه لا يصح
لكمال التنظيم اللائق بالحج تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحج تعالى فلا يكون الا من كامل
في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذا لا
وجب في العمرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بكراهة حج من يحتاج الى مسئلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه جميعا بين القولين
جعلهما على الحالين فيكره الحج في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من ارباب المراتب
ولا يكره في حق اسافل الناس والمتجردين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اي فائدة في اشتراط
وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك
منه لوسرقة لص او من الرحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر
تحت نظر الشارع فاستحق حمله من الاثام ولو مات جوعاً او تعباً كان طاعياً لله تعالى بخلاف
من خرج الحج بلا زاد ولا رحلة ثم مات جوعاً او تعباً فانه يكون عاصياً وما ضمن الشارع الكفاية
والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولو مات دابة او سرقت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان
يستره من يقوم بكفاليته في الطريق لا دية مع مربة فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتد بعد ذلك
على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الرحلة والمنع بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب
اعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجارب اعتماداً على ما يقض الله تعالى به عليه
في الطريق من غير زاد ولا رحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع عنى لان في ذلك مخالفة لامر

الشرع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقن يا اولى الالباب فامر بالزاد الجاهلى
الذى هو الطعام والروحانى الذى هو التقوى طن يكون ذلك حلالا خالصا لوجه الكريم فان
قوله تعالى واتقون اى فى الزاد والعمل فى الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا من
الكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص فى الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك
وقع من هؤلاء قبل كما هم فى الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد
ولا ماء الا بعد ما باضته بنفسه فى الحضر من افرقها صار احدهم يطوى الارضين يوم ما و اكثر
لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا فى تركه الكمال لا فى الجواهر
ولو ان احدهم مرض نفسه وعرضه منها قدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا
زاد ولو امره الناس بذلك لسفه ياتهم وانكره عليهم وقد حجناخى افضل الذين من مصر الى مكة
باربعة ارغفة فاكل فى كل يوم رغيفا فاذا كان يحكم على الناس بحكم واحد او تقسم باب
الاعتراض على الفقراء لا بعد مشقة التخصيص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه يصح حج من استخرج الحن من طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني
مشدد فارجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد جمع بين
حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكار والذين لا يقصدون باعمالهم الدنياوية
والاخرية ووجه الله تعالى ولا يستغلم احد الحقيقين عن الاخر مع ان الخدمة غالبها لا تكون
الا فى وقت يكون فيه فارغا من عمل الناسك فلا يقع فى كسبه شبهة ولا فى عمله فى شركة
فمن اين جاءت الكراهة فتاوا ووجه الثانى هو يحمل على حال الاصاغر الذين تكون همهم
مصرفه الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الاثمة من راعى حال الاكابر
ومهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والحالة فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو
غضب الله بنج عليه او لا فحجه انه يصح حجه وان كان حاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح
حجه ولا يخرج به فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول
ان الحرمة لامر خارج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثانى انه
خاص بما فعل والمعاصى يغضب الله عليه فلا يرضو عليه الا ان تاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك
الحق الى اهلها ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حرة الله ولودخل مكة فحكه حكم دخول
البيت المسجون فهو ملعون ولو كان فى حرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لا يخرج على من رجعت عليه اجرة خفارة فى الطريق مع قول مالك انه يجب
عليه الحج ان كانت يسيرة ومن العدد فالاول مخفف والثاني مفصل فارجع الامر الى مرتبى الميزان
ووجه القولين ظاهر يصح على الاول على حال من يقدم دينه على اخرته والثانى على عكسه
ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يجب السفر فى البصر للحج
اذا غلبت السلامة مع قول الشافعى فى احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف
فارجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثانى ان البصر

لا تؤمن طالته وقد تشرب من عظمته في تلك السنة فيعزى كل من في السفينة وليس بيد أحد
 وثوق بما يقم في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البر
 فانه اذا عجز في الطريق يحل من يحمله غالباً من الحجج او عزمها لادى ويصير حل الاول على من رزقه
 الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان
 العاجز عن الحج بنفسه لمرض او مائة لا يرجح بها وده منها او لهدم ووجد
 احدة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر
 في ذمته مع قول احمد به لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعاً
 بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قولهم لعل امرهم
 اوارى من يراه وحيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة فحجبه بوجه
 الثاني انه لا يشفي الحسين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والقصور الاعظم من الحج تقدس
 الذات الواردة على تلك الحضرات وتقدس النائب لا يغنى عن تقدس من استأجره
 بل يجب على الكاكر ان يذهب احدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج
 من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع امره على الله فافهم وقد نشدنا
 فوالله ما يشفي الغليل رسالة ولا يشككي شكوى المحب رسول

ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا ي حيفة انه لو استاجر من يحج عنه وقع الحج
 المحج عنه مع قول ابى حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحج عنه ذاب النقطة الاولى
 مخفف عن المحج عنه والثاني فيه لشدة رجح الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين
 قريب من التوجيهين فيما قبلها فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الاعبى لنا وجد من يقوده
 لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستيب
 من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجهيهما فيما قبلهما فالاصاغر
 يستينبون والا كابر يجوزون بانفسهم طلبا لتقدس ذواتهم ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
 والثاني في اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض
 فان يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول المشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة
 في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
 التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر للشافعي انه قربة على كل حال
 فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بجماع القرابة وان تفاوت الوجوب والمندب ومن ذلك قول المشافعي
 واحمد في الشهر ما يتيه انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره
 وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه
 لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابى حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة ماله فالاول فيه

تشديد الرواية الثانية عن أصل مشددة والثالث مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن الأمر بالجمع أولاً ينصرف إلى فرض العبد يخرج عما كلف به فإذا فعل ما كلف به جاز له
الحج عن غيره ووجه رواية أحمد أن أحرامه بالجمع عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خاسره عن
قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقاً ما لا عدم صحته أصلاً وما لنقصه
كالصلوة الخذايع ووجه الثالث حمل المنهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التبريم لانه
من باب لا يشار بالقرب الشرعية وقد منهم بعضهم الكراهة إذا كان إيثار العبد أخاه بالقرب
قياماً بحق الإخوان لا رغبة عن الطاعة فاقوم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن
يتنفل بالجمع من عليه فرض الحج فإن أحرم بالنفل اضطر إلى الفرض مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز
أن ينظر بالجمع من عليه حج الفرض وينعقد أحرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب
المالكي عندى لا يجوز ذلك لأن الجمع عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
الصلوة فالأول مشددة والثاني مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم
سبقت في نظائره قريباً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره بالجمع بإحدى هذه الكيفيات الثلاث
المشروعة على الإطلاق وهي الأفراد والقتم والقراين مع قول أبي حنيفة بكراهة القراين والقتم للمكي فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارح صلى
الله عليه وسلم فعلاً وتقريباً من غير إثبات ففى عن ذلك ووجه الثاني أن القتم والقراين
للمقيم بمكة لا حاجة إليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الأفاقي والعلماء أصناف
المشروعة فلم يأتوا بوضع أو يوسعوا في كل شيء لا تردده قواعد الشريعة فاقوم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الأفراد أفضل من القراين والقتم مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه أن القتم
أفضل من الأفراد فالأول مشددة خاص بالأكابير والثاني مخفف خاص بالأصاغر وهو حال غالب
الناس اليوم تضعف أبدانهم ولها بهم عن تحمل المشقة أيام الأفراد مع انشراح القلب ولا عانة المقيم
على تحصيل الحج بالبرود واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت شخصاً
من أخواننا أحرم بالحج على وجه الأفراد فودعت راسه ووجهه وصار عبثاً في الحج ثم ندب
وكان ذلك في أيام الشتاء فيحمل قول من قال الأفراد أفضل على أنه لم يحصل له تلك المشقة
الشديدة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز إدخال الجمع على العسرة قبل الطواف والوقوف
مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه أن ذلك لا يجوز بخلاف إدخاله عليها بعد الطواف
فإنه يجوز بالاتفاق كما هو أول تناسب لانه قد أتى بالمقصود فالأول مخفف والثاني مشددة
فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن العبد قد ربط نيتة مع الله تعالى على فعله
العسرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها كما لا يجوز أن يترك في فرض
الظهر ثم يجعله عصراً ولا في صلاة يغفل عنه فيجعلها فرضاً ووجه الثاني المساعدة في مثل
ذلك ممن أحجب فيه عمل العسرة وزيادة في الحديث دخلت العسرة في الحج إلى الأبد
وهنا سره يعرفها أهل الله تعالى لا تفسد في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يجوز

القارن دم كرم التمتع وهو شاة مع قول طائوس داود انه ليس له دم ومع قول بعض الاثمة
 ان عليه يدانة فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الى مرتبة الميزان
 وتوجه الاول حصول الاثر بقا بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زعم احرامه ومن حيث
 ان كل فعل يقوم مقام فعلين وتوجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع وتوجه الثالث
 بشدة التعليق على القارن مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالاكار وقد حج سفيان الثوري
 ما تشبه احافيا من البصرة فلقاه فضيل بن عياض من مسجد عائشة فقال له هذا اتخذت لك
 فعلا اوداية فقال يا فضيل ما يرضى العبد الابن اذا اتي لمصالحته سيده بعد اباؤه وسوء اجرامه
 وعدم الخسف به مع استحقاقه خسفا لارض به الا ان ياتي بها كبا منتعلا والله لو سمعته على البحر
 لكان قابلا فضلا عن اتيانى لمصالحته تعالى احافيا سر اجلا في رواية رهل ينبغي يا فضيل لمن جاء
 يصالح سيده ان ياتي الى حضرته كما كانت هي ومن ذلك قول الشافعي واجد في رواية ان حاضري
 المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان
 دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذى طوى فالاول خاص بالتحظيم للتمام
 لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ماداموا على دين مسافة القصر من الحرم والثاني خاص
 باكار الاكار فان بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالا صاعرا الذين
 لا يقوم في ذلك التحظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بدنتها وقد سقط الحق تعالى الدم عن حاضري
 المسجد الحرام كونهم في حضرته كما مر مجلس السلطان لا يكلفني بما يكلفه غيره هم من الخارجين
 عن حضرته وهذا اسرأيد وقها اهل الله تعالى لا تسطرون كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي ان دم التمتع يجب بالا حرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى بحجر العقبة
 واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز ان يذبح الهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي
 ان وقته بعد الفرائض من العدة فالاول من المسئلة الاولى مستدد والثاني منها مخفف والاول
 من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان اراد
 تقديمه فوجع الامر الى مرتبة الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك
 والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدي الا بعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة
 واحمد في احدي الروايتين ان له صوما اذا احرم بها العدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العدة نحو اصغر ومن
 ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قولي انه لا يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق مع
 قول مالك والشافعي في القديم واحد في روايتيه انه يجوز صوما في ايام التشريق فالاول مشدد
 في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضييف
 ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام
 مني ايام اكل وشرب ويعال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالانفطاد
 فامراء الحق تعالى للحج حصول السرور لا حرامهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشربهم فيها كن ذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث الصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه وفرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى اي بكشف المحايين عن قلب العبد في حياته وبعد مماته وايضا من ذلك انه اذا كشف حجاب سرى ربه اقرب اليه من جبل الورد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك المحضرة الا الله عز وجل وامّا قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيقوم غدا لا بدواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل الناسك معهم في ذلك من المساعدة لبرائة النية بما ألزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فكل ما مشهد بما ينبغي على بعض عقلي فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يقوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من هذه التفاسير انه يصح ما بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال ان اخر الصوم بعد برزومه ولكن ان اخر الهدى من سنة السنة يلزمه دم او اذا وجب الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستعمل الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجم الامر بالحق الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر ايام كان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعد ظاهر فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في صوم قواسمه واحسان وقت صوم السبعة ايام اذا سرجم الى هذه مع القول الثاني للشافعي يجزوا من صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا خرج من الحج ولو كان بمكة وهو قول أبي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا جمع الى شريعي الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب العقيدة ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المقتم اذا فرغ من اعمال العمرة صلب حلالا سواء ساق الهدى او لم يسقه مع قول أبي حنيفة واحسانه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيجرى به بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الاثمة الاربعة على ان لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان الواقعية تكون لاهلها وللمن مزجها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ مفقاة الحج له وعلى ان يتخلله بغير احرام بمزومه العود الى الميقات لعدم وحكي عن النخعي والحسن البصري انهما قالوا لا احرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا لزمه الحج وكان الموضع نحو اوصاف الوقت لزمه دم لجواز زمة الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقل احرامه هذا واجبة من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقف ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستصحاب توسعة على الامنة
واحتمل الوجوب اخرا بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبرانه عمل مخالف للسنن فكان مردودا
او اما اختلافه فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى ذى الحجة مع قول
الشافعي انه يستمر الى عشر ليل من ذى الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع المصدر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تخصيص الشارع على تعيين عطف ذى الحجة في انتهاء الاحرام
بالجعية ما جاز تاخير الاحرام الى غروب العيد جاز في اخر الشهر وما فارب الشئ اعطى حكمه وفيه
من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد غروب
النهار بل فكان الواقع على جبرانه كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اعماء على الشريعة
وعلى الامة بعدة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غير ما مشهده كره
له ذلك واعتقد حجة مع قول اصحاب الشافعي انه ينعقد عمره لا يحجوا مع قول مالك انه لا ينعقد
فالاول مخفف على الحرم المذكور بالاعتقاد احرام حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم
اعتقاد حجة والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم اما الاعمال بالنيات واما تصريح من الشارع بالمنع منه واما صرح ببيان الميقات
فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة
انقضاء الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمره اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بصلوة الفرض
قبل دخول الوقت ظانادخله فبيان انه لم يدخل فانما تنقلب فعلا لئلا يتحصل صورة انتهاك
حرمة تلك المحضرة الشريعة ووجه الثالث الاخذ باوفا بالظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة
ان الافضل ان يحرم من دورية اهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو
الذي صحى بالنزوى من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالاكثر والثاني مخفف خاص
بالاصغر كما مر بيانه في الباب قبله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام
لم يلزمه القضاء مع قول ابى حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع باصر
فكان الامر على التحذير من تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا تتم كتحية المسجد بحجاء مع
ان كلا من الحرم والمسجد حضرة لله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضرة بغير احرام
فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فاتته لسرعاديه وهذا خاص بالاكثر المطالبين
بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الغداه والغلمان فانهم

باب الاحرام ومحظراته

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب للحرم وحل ثمر بلبس الخيط للرجل وسلب
مرأته فان احرامه فيه ولا فرق في ثمر بلبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القيص والسراويل و
القلنسوة والقباء والخف وكل خيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالنمامة وكذلك الث

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج وقتل الصيد واستعمال
الطبيب وإزالة الشعر والظفر ودهن داسه ولحيته بسائر الأدهان والمرأة في ذلك كله كالرجل
الأنثى تلبس الخيط وتستتر أسرها ولا بد من كشف وجهها لأن إحرامها فيه واجبه على أن لا ينجس للحرم
أن يعقد النكاح لنفسه ولا غيره ولا أن يוכל فيه واتفقوا على أنه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجب عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب التطيب للأحرام مع قول مالك أن ذلك لا ينجس إلا أن كان طيبا
لا يتبقى له رائحة فإن تطيبها تبقى رائحته بعد الإحرام وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإجماع ووجه الثاني سد باب الترفه بحجة أن الحرم
أو التطيب للأحرام فكانه تطيب بعد الإحرام وإن لم يتبق له رائحة لا إطلاق الشرع النسخي عن التطيب
مع أنه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تنبذ عن رائحة التراب مثلا فإن قال قائل
فلا شيء حرم الطيب على المحرم مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحب في الجمعة
فالجواب أنها حرم ذلك لحديث الحرم أنشئت أخبر أن المطلوب من المحرم إظهاره لذلك والمسكنة
واستشعار الخجل من الحق تعالى وطيب الصفح والعفو عنه خرفا من معالجة العقوبة
كما ورد أن السيد آدم عليه الصلوة والسلام لما حج من بلاد الهند ما شيا تاب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا
لنكونن من الخاسرين وسمعت سيدي عليا الخاص يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والخجل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة أن لو ابتلعت الأرض فحجب عن شهود كونه بين يدي
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعل الأمنون
من حذاب الله في حضرة الرضا كوقت صلوة الجمعة فإن تجلى الحق تعالى فيها صغر وجب بالجمال
ذلك الجمال فإن حاله كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم أو يظن أنه تعالى رضى
عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحرم عقب ركعتي الإحرام مع قول الإمام الشافعي
في أصل القولين أنه يحرم إذا انبعثت به راحلته وإن كان ما شيا فيجوز إذا توجه لطريقه
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الاتباع والتقريب ولكن الأول أولى للأكابرة
والثاني أولى للأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينقض إحرامه بالنية
فإن لم يبال نية لم ينقض مع قول داود أنه ينقض بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينقض إلا
بالنية والتلبية معا أو يفي الهدى مع النية فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية
وقوله لبيك اللهم لبيك معناه الإجابة أي أيا سرب قد أجبتك إجابة فالأولى حينئذ
الأصل والثانية حينئذ لا فخر أي الإجابة منطوية في الإحرام لأنه ما أحرم حتى أجاب
وجه الثاني أن في التلبية إظهار الإجابة بخلاف النية فإنها من أعمال القلوب هو أن كان
الخطب بالمعنى مستقيا ووجه الثالث الخرج من خلاف العلماء فإذا نوى ولبي أو نوى لا ساق

الهدى فقد تحقق الانعقاد فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك يوجب التلبية مع قول الشافعي واحملها سنة فان ابى حنيفة قال انها واجبة اذ لم يسق الهدى فان ساقه ونى الا حرم صريحه وان لم يلزم وأما مالك فقال يوجبها مطلقا ووجب دعا في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبير الاحرام في الصلوة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب دعا الحج تعالى ووجه قول ابى حنيفة بالوجوب اذ لم يسق الهدى تقوية النية فان من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها اصلات شعائر الحج كالا بخاص في الصلوة فكما يجب ترك البعض ذلك بسجدة السهو وكذلك يجب ترك التلبية بالدم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جمر العقبة مع قول مالك انه يقطع بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل رمي جمر العقبة ولا بد من افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقت في عرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان المحرم اذا يستظل بظل ايماس راسه من محل وغيره مع قول مالك واحمد ان ذلك لا يجوز له وعليه الغدبة عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تعظيما للرأس ووجه الثاني انه في معنى التعظية بحج مع الترفه وحجب الشمس او البرد عن الرأس والحر من مثانه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصحو حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من ايم يعلم رضى الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من احس برضى الله عنه فمن شهد كثره معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان الاثمة به التثقيف والاغتراب ومن شهد رضى الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب عليه الغدبة اذا لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول ابى حنيفة انه لا ذنية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخره نية الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه لبس لم يحصل به كمال الترفه فحفف في الغدبة فيه ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا ذنية على من لبس السراويل عند فتل الامر ومع قول ابى حنيفة ومالك انه يجب عليه الغدبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشد من تركه لبس الخيط فكان لبس السراويل امر لا ترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه بسيطاً في تلك الحضرة لعلة شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني في الاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس الخيط ووجه في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الغدبة كفارة في ذلك

ترك الترقى الى مقام شهيد البساط وهذا اسرار يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب من ذلك
قول الاثنية الثلاثة ان من لم يجد نعلين جاز له لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين
والا فدية عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن ادخل الفدية مشدد فرجهم الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيهه ما قبلها ومن ذلك قول
الشافعي واحدا انه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الاول صمد ورد نص في التهي عن سترو وجه الثاني ان سترو الوجه بلثام
او غيره ترفه والحرم اشعث اغبر وايضا فان الرحمة تواجه العبد هناك فاذا ستروجه وقعت
الرحمة على السائر الذي يخلم دون بشرة الوجه التي لا تقام في العبد كما مر ايضا في الكلام على
كراهة التشم في الصلوة ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثوب
والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التجسد
بالعد والتدوهم جميعا لرياحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجهم الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه
البيان ان الثوب ليس ملاصقا للشخص كملابسه جلد بل يخلم تارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
ابو حنيفة ومالك انه يجوز للصائم كل الطعام المطيب في اكله وان ظهر مريه مع قول
الشافعي واحدا لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة ان الخداه ليس بطيب مع قول
ابو حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكره داخلة الخداه ولوانه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيحبون رائحته فكان فيه افدية مع ما فيه ايضا من الزينة
التي لا تناسب الحرم ومن ذلك قول الاثنية تكلم بتحريم الادهان بالادهان المطيب كدهن
الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيب كالشديد واختلوا فيه فقال الشافعي
لا يحرم الا في الراس والحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن
بالشديد شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
كثيرا في الراس والحية دون غنيمها فحرم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
البدن شعرا وبشر والحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غيرة وشعث واسد ووجه قول مالك
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تلوه الحاجة اليه اذا حصل
تشعبت كبر او بست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه وبطنه ليرتق
طبيعته التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقشيش ولعل الشارح راى
ان ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحاد لانه ربما طأ من الاحاد في نية التشمت عن العادة

فمن خلفه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحرم لو عقد النكاح لم ينفق مع قول أبي حنيفة
أنه ينفق فالدول مشددة دليله إطلاق النكاح على العقد ولو جازاً ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
أنها تكون بالدخول بها فاما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأما بالدخول
فإن العقد دله على الوقوع في الجماع فيجوز كما يحرم الاستمتاع بهما بين السرة والركبة للجماع و
قد يجل التوكيد على جالين فمن خاف الوقوف كالشاب الذي به خلعة حرم عقدة ومن لم يخف
كالشيخ الذي بردت فادتهوكة لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للصوم
مزوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فوجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الزوجية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها و
وجه الثاني أنها كالأجنبية تدل على أنه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير إحداث طلاق آخر
فعلم أن الزوجية لها وجهان وجه الزوجية ووجه للبينونة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد
وأي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد
خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن ملك المالك في تلك الحصة الخاصة بضعف الحكم لظهوره تعالى فكان من الوجبة
عدم قتل من هرب في حصة لجلاله تعالى بوجع الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحصة بدليل
صحة تصرفه في ذلك كحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من دعائه الخطأ عن الأئمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الأمانة على قتله مع
قول أبي حنيفة يجب على كل من أجزأه كامل حتى لو كان أجزأه محرمين فدلهم شخص على الصيد محرماً
كان أو حلالاً يجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدالة لا تلحق بالباشرة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله نظائر
في اللغة كقوله صلى الله عليه وسلم أظفر المحاجم والمجهم فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي
أنه يحرم على المحرم أكل ما صيد له مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيداً ثم أكله لم يجب
عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فوجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أن قول ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد إذا كان
غير كليل ولا مولى من كليل لم يجره على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالاحرام
قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء إلا الديب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لأنه لا يصام
عادة إلا المأكول فانصرف الحكم إليه ووجه الثاني إطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن
على المحرم ووجه استثناء الديب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحس عليه ولا يجرس زرعاً ولا يمشي
فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على المحرم إذا تطير أو أوهن أو أسبغ أو جاهد
بالغريم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تجب عليه الغديرة فالأول مخفف والثاني

مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجمل في وجه الثاني
 حرم عنه في ذلك لقلة تحفظه فانهم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا
 ينزعه من قبل ناسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج
 الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب
 وقد فعل ما كلف بنزعه من راسه ووجه الثاني فقد يبر المسارعة الى الخرج مما هي عليه من
 ولو تلف بذلك ماله كله فضلا عن شق الثوب وان الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة
 وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
 راسه او غيرهما او قلهم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه القولين يعرف من
 توجيه من طبيب وادهن باسم او جاهلا كما تقدم قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
 لو جامع ناسيا او جاهلا لم يمسكه الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
 ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الثاني
 ظاهره لدن به بالجمل بالنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعده عن ذلك
 من المحرم فان الاحرام هيبية وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما هي عنه لاسباب الاحرام
 قليل فوقع في العسر فكانت الهيبية فيها عظم من الهيبية فيما يكثر وقوعه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك
 وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول
 انه ليس في ذلك ترفه له اي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم ان يأخذ شعرا
 او يقلب ظفرا فتشمل ذلك اخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر المحرم والمجهر وقد يكون
 للنهي عن ذلك علة اخرى غير الترفه له فخرج فلذلك الزموا الامام ابو حنيفة بالغدية
 احتياط له ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الغدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
 وجه وهو حال الاول على حال العوام والثاني على حال الخاص الاخذين لانفسهم بالا احتياط
 والفرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يد به
 وسن حزام الزمته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للمحرم الاحتفال بالاشد مع قول
 سعيد بن المسيب بالنعم من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه
 الاول كونه اي الاشد زينة فكره ولم يجرم ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط في كل فعل يبتلى
 حال المحرم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شئ بالفصد والمجامة مع قول
 مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول
 انه من باب التلوي من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود حد نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية او تخفيفه لانه عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

باب ما يجب بحظ من الاضرام

اتفق الاثمة على ان كفارة الحلق على التخيير بين حشاة او طعام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا طعم في الحج والعمرة قبل التحلل الاول
فسد لشكه ويجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفوم من حيث كان احرم في الاضرام اتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالطوط في الحالتين وقال داود بن يقطين قال قاتل فليس شيء لم تاهرا
الحرم اذا فسد حجه بالحجاء ان يشي احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعا كان وطى في ليلة عرفة فالجواب
قد اتفقوا الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك سببه التغليظ عليه لا غير واتفقوا على
ان الحجامة المكينة تضمن بقيتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا اخر جعليه جزا وان وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغير الدراء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقتل صيدها ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الامام ابي حنيفة واحد في احدي روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق ربيع الراس
مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به اطاعة الاذى عن الراس ومع قول الشافعي
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني بحمل
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو
القياس على مسحه في الرضوخ ووجه الثاني هو ان الله الاذى عن ثلث او اربع او ثلثة اسر باعده نحو
ذلك وما زاد على ذلك فخرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحد ان الحرم اذا حلق
فصنعه بالعداة ونصفه بالتشليم كقوله تعالى ان يحلوا الطيب واللباس في اعتدال الفقرة
او التتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد
فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة
الا ان تكون تكراره لمعق ذات كسر ويدل ذلك على ذلك في الصيد اما في غيره فنقول الشافعي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول ابي حنيفة
انصاره لان من الى ان الفدية لا تجب الا بكمال الترفه وهو حلق الراس كله سواء كان ذلك في
مجلس او مجلسين وجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحد ان من وطعم في الحج والعمرة
قبل التحلل الاول فسد لشكه ولزمه بدنة ويجب عليه المضى في فاسده والقضاء على
الفوم مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر من ذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالميل وتقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القائلين بظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يستحب

لها أي الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وأحمد أنه يجب ذلك فالأول
 مخفف خاص بمن ضعفت شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول لزومه شاة إلا أن يتكرر
 ذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يجب كفارة
 واحدة ومع قول أحمد أنه أن كفر عن الأول لزومه بالثاني بدنة فالأول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف الثالث مشدد بالبدنة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني
 كالنقطة للأول ولأن ذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك
 أوجب الشافعي فيها كفارة واحدة ووجه قول أحمد ظاهر مفصل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فبادون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي
 مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقبيل والوطء فيما دون الفرج لم يصح الشارع بأن
 حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحرام وأما وجوب البدنة فللثبوت بخروج المعنى بقدر حصل
 ووجه الثاني لما قلنا ذلك بالوطء في الفرج سد الباب والحصول معنى الوطء بالانزال فافهم ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدي من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك أنه
 لا بد من سوق الهدي من المحل إلى الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أن شراء الهدي وتفرقه على مساكين الحرم من غير سوق
 بغير الثاني يسمى هديا لكونه محصلا المقصود ووجه الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالتم
 المكعبة فإنه يقتضي هديه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا
 اشتراك جماعة في قتل الصيد فلهنهم جزء واحد مع قول أبي حنيفة أنه يوزن كل واحد جزءا كاملا
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول القياس على ما إذا قتل جماعة انسانا دصولا على الدية
 فإنه لا يلزمهم إلا دية واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به بجماعة قتله يوزن بثلثه
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك أن
 الحمامة المكعبة تضمن بقتلها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما مر أدلة الباب فالأول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قوله داود فلهنهم
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القاتل ما يجب على
 المجرم فيما رتبته وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاء أن قاتل أحدهما لزمه القضاء قاتلنا وكفارة ودم القاتل ودم في القضاء ودم قاتل
 واحد فالأول في مسألة القاتل مخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسألة قتل الصيد كذلك
 مشدد ولكن ذلك القول فيمن أفسد حراما وهو مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القاتل
 ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه في قول ما يحرم نكاح الحلال إذا وجد صيدا داخل
 الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني

شدة الخلاف في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس
 حرمة داخله من خارج وهذا الثاني خاص بالأكابر من أهل الكتاب والأول خاص بالأصاغر
 رجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من
 الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيها فقله
 مع قول أبي حنيفة أن قطع ما أنبت آدمي فلا جزاء عليه وإن قطع ما أنبت الله تعالى فلا واسطة
 آدمي فعليها الجزاء فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فإنه لا ينبغي
 إحداث تغيير ما لم تدخله يد الحوادث لكن يضاف إلى الله تعالى بهادى الرأى فلذلك شدد
 الأشعة في احتياطه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فإنه يصير يضاف إليهم بهادى الرأى فأنهم
 من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الخشيش لمصلحة الدواب وللدواب مع قول أبي حنيفة
 أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 استثناء الشاهدين لا تخريفا قال عمر العباس الأذن خير لا رسول الله فقال الأذن خير فقام
 عليه الخشيش من حيث أنه مستحل فإن قطع أو لبس له مرتبة الشجران قطع فافهم ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي في الجواب أن شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن ولكن ذلك يحرم
 قتل صيد حرم المدينة أيضا مع قول مالك واحد والشافعي في العايد أنه يضمن بأن يؤخذ سلب
 لقائل والقاطم فالأول مخفف والثاني فيه تشديد تبعاً لما ورد في كل منهما والله أعلم

باب صفة الحج والعمرة

اتفق الأئمة الأربعة على أن من دخل مكة فهو بالخيار أن شاء دخل أهلها وإن شاء دخل ليلاً
 وقال الفخري وأما إذا دخله ليلاً فليأخذ من الصفا إلى المروة والعود إليها
 بحسبة ثانية وقال أبو جبر الطبري الذهاب والعود بحسبة مرة واحدة ووافق على ذلك
 أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الأربعة جاهيل الفقهاء وعلى أنه إذا وافق يوم
 عرفه يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وإنما يصلون الظهر ركعتين ووافقهم
 على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضى عبد الوهاب وقال
 أبو يوسف والكأعس هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شباننا بالمدينة يعلمون أن الجمعة
 بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرم وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن البيت بمزدلفة
 تسلك ليس يكون وحكم عن الشعبي والفخري أنه ركن واجتماع على استحباب الجمع بين المغرب
 والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة ونفقوا على حروب الرمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع
 الشمس وعلى أنه إذا كان المزدلفة فليأخذ على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء إلى أن
 يغمر وعلى أن طواف الإفاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال
 كل جمرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من أدرك الحج لا يتحلل
 أحد من الحج إلا بالاتيان به هذا وأما وجه من مسائل الأئمة في طواف الإفاضة الأربعة ووجه
 قول الفخري وأما أن يدخل مكة ليلاً أفضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان والولاية مغلولة ليعرضه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا مثله ان يدخل هذا الباب لاستلمه واما وجه قول ابن جرير فهو لا يخفى بالا حتماً اذ المطلوب البداية بالصفا قبل المروة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للمتقرب العمل بذلك خروجاً من الخلاف ووجه قول ابى يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة وصلى ان ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكأن المناسب صلوة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيحتمل من ذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منعه عدم ورود نهي عن الشايع في ذلك فتدبره كلام الجمهور لعدم ورود امر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التجيز فانه امر الذي ينتهي اليه امر الناس في الجنة فلذلك كان رفع الحرم واثره امر الاصل والدار مع الحرم واثره خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمنزلة تركها انما هو الشايع عليه وظهره شعاع الحج به وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظمير الشايع به أكثر من رمي بقية الحجرات فافهم واما ما اختلف لاشعة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا ينسك يستحب له ان يحرم بجوارحه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز لمن هوى وساء الميقات ان يجاوزه الا محرم او اماً من هودرته فيقبل له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محمداً ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يترك دخوله ككتاب وصياد فالاول مخفف خاص بالا صاغد والثاني مشدد خاص بالا كابر والثالث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الكابر والوجوب في حق الا صاغد وذلك ان الكابر قد بلغهم لم تنزل عاكفة في حضرة الله تعالى وعناية احرامهم بحجهم ان يزيد بهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الا صاغد قلنا بهم محبوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها لغيره عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الامامة يستحب الدعاء عند روية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجزى بدوم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب بحجهم بدوم فالاول فيه تشديد بالاستحباب والدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانتباه ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله ووجه بترك طواف القدوم قوله باجتهاد ووجه ظاهره فانه من شعائر البيت ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الطهارة وسنة العودة شرط في صحة الطواف لان من احث فيه ترواً وبني مع قول ابى حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد وصح له الانتباه والثاني مخفف ودليل الاجتهاد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلوة الا ان الله قد حل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام واما التلى الحركات فيه فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلوا استثنى ذهب صورة

الطواف حجة وتسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لابد للواقف في حضرة الله من
السيرة في المقامات طوافا كان أو صلاة تكن سيرة الفصيلة كما يقال في طواف حجب استقبال القلب
والأمام فيها من أولها إلى آخرها بل لو للطواف سيرة فيه بالجوارس زيادة على القلب بمشاهدة الأبق
الغفار من ذنوبه إلى من يحجبهم من العقوبة فافهم وجه الثاني أن غاية الأمر من الطائف
ببيت الله أن يكون كالحارس في المسجد مع الحدث الأصغر وذلك جائز قال أبو حنيفة بعدم
اشتراط الطهارة فيه وإن كان الأدب الطهارة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السجود
على الحجر الأسود سنة كالتهليل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك أن السجود عليه بدعة فالأول
مشهد والثاني مخفف ووجه الأول الإتيان بوجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه
فوقف عند بلغه من التقبيل فقط ومن ذلك قول الشافعي أنه يستلم الركن اليماني ولا يقبله
مع قول أبي حنيفة أنه لا يستلمه ومع قول مالك أنه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها
عليه ومع قول أحمد أنه يقبله فالأئمة ما بين مخفف ومشدد والاستلام والتقبيل فرجهم الأمر
إلى مرتبة الميزان وحكمة وأذكر لا تنكر إلا مشافهة لأنها من علوم الأسرار ومن ذلك قول
الأئمة أن الولدين الشاميدين اللذين بليان الحجر لا يستلان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
باستلامهما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأصغر
الذين لا يشهد ذلك السر في ركن الحجر الأسود واليا في فقط والثاني خاص بالأكابر الذين يشهدون
السر ولا مراد لا ينحصر بجهة من البيت بل كله ورد وأسر ولكن منها ظاهر للخاص للعام ومنها أظهر
للمخاص فقط وقد أخبرني من اتبته من الفقهاء أن الكعبة صافحتها حين صافحها و
كلمته وكلبها وأنشدته أشعار وأنشدتها وشكرت فضله وشكر فضله فأنها حية باجماع
أهل الكعبة ومن شهدها جواد الأرواح فيه فهو محبوب عن أسرار الحجب فان نطق العاني أعجب
من نطق الأحسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة أن الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيمة
فيقول الصيام يا رب قد منعته شهوته ويقول القرآن يا رب قد منعته النوم في الليل فيشفعما الله
تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي أنه لما حج قلنت له الكعبة وقرأها إلى مقالت لم تكن
عندما قبل ذلك وخلعت منته أنت هي ومن هنا وجب أهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك
على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك الحج وأخبرني سيدى
علي الخواص أن سيدى إبراهيم المتبولي لما طاف بالكعبة كافأهم على ذلك بطوافها به انتهى
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الرمل ولاضطباء سنة مع قول مالك أن الاضطباء لا يعرف
بما رأيت أحدا يفعل فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الإتيان بوجه الثاني كون مالك لم ير
من فعله فظن أنه لو كان سنة لفعله بعض الناس ومرة أمام الملك وسقطت بدو الأمام ما ورد
في الاضطباء فقد يكون من هبة من وال الحكم لم يزال العلل فان تلك العلل التي أمر النبي صلى
الله عليه وسلم أصحابه بالاضطباء والرمل لا جملها قد زالت في حياة رسول الله عليه وسلم
وهو في الدنيا باظنه فربش من الوهن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وسلم المحدث

باحتقارهم في العمى فلما اضطجعوا وسروا سرهم قوش عما كانت تحت فيهم وقالوا كما هم
 الغرلان ولكن القول لا طأ ظهر واكثر ادا مع الله فقد يكون الشارح اراد وما ذلك الفعل على
 نزول حلت المذكرة لعل اخرى فان قيل قد قال العارفين ان اظهر الضعف والمسكنة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالجواب صحيح فلك فيهم يظهر من القوة لعدم العلم بعشوة
 بهم ومن في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد في الشارح عن التجتر في المشي
 الا في دار الحرب وجود صفة الحمية البيضاء بالسرو في الحرب مع انه في غيره الحرب فانهم
 ومن ذلك قول الاشعة الاربعة انه لو اتوا الرجل ولا اضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن
 البصري والماجشون ان عليه ما فالاول مخفف والثاني مشدد فوجم الامر الى ما يتبع الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما رجال ومن ذلك قول
 جواهر العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بركايتها فالاول مخفف والثاني
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الافكار فقرأته في حضرة الله
 تعالى اول كما في الصلوة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلوة كما وردت فمن حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
 التقدير اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان
 افضل قياسا على ما قالوه في ذكر الصلوة بل ورد الشهي عن قراءة القرآن في الركوع فانهم
 ومن ذلك قول ان خيفة والشافي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحمد والشافي في القول الا مرجح انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجم الامر
 الى ما يتبع الميزان ولكل منهما وجه لان الشارح اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فالصحة ان يجعله مستحبا تخفيفا على الامة ولما ان يجعله واجبا احتياطا لهم فانهم ومن ذلك
 قول مالك والشافي ان السعي يمكن في جميع قول ان خيفة واحل في احدي وليتيه ان واجب
 يجبر تركه بدم ومن قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فوجم الامر الى ما يتبع الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صلوات شاعر في الظاهر كالركن والمبيت بمنزلة ووجه الثالث العمل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطرف بهما ومن قطع خيرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطرف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي لا غير
 لاسيما وقد عقبه تعالى بموله ومن قطع غير العمل من حجة ما يقطع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما زاد من وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يطلق عليه غير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لا بد
 من البرائة بالصفا في صحة السعي مع قول ان خيفة ان لا حرج عليه في العكس فبدأ بالمرودة
 ويختتم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب والسنة وهذان المراد الظرف بهما سواء ابدأ بالصفا ام بالمرودة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المواد ان يفضل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلوة مثله

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلا أو تأخر أحده ولكن البداية بالله فاستقيمة عند
لا يقول بجوبها لتبتهل عن الشارح دون العكس فقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه
سلم عن البداية بالصفا فقال ابدءوا بما بدأ الله به أي بذكره قال نعم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف يعرف بين الليل والنهار مستحب مع قولهم
بجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
وهو يحفل بالجوب والندب ولكن القول بالجوب هو الأحرط فإن قيل في عرفة قد جعلها التاسع
صاخرة عنها فهي معدومة من جملة وقت الوقوف بعرفة لأن يطعم الفجر فللبيلة عرفة
تصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن تذكر الأسماء جميع فذهب إلى أنها فعلها طول عمره
أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع عنه من أصحابه وغيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
مستحباً إلى أن يفزع من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارح قال في عرفة فمن فارق عرفة وعليه
ذنب لم يثبت منه احتساب إلى شفاعة الناس فيه عند الله تعالى بذلك يشق على ردى المراءات
من الأكارب بخلاف الأصاغرهم الأقصر من عرفة قبل الغروب منهم معتدون على شفاعة
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قسمين أكابر وأصاغر ولا كابر لا يجتازون إلى شافع
هناك والأصاغر يجتازون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركبة المشي في الوقوف يعرف على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم
أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأصاغر ووجه الأول
عدم ورود نص في توجيه أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى
الذي جعله إلى حضرته وذلك أكمل في الشكر ممن أتى بحضرته ما يشاء فإن ربه ما حصل له
بذلك دليل على الله تعالى وقد سألت سمدى علياً الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
عليه وسلم ركبا فقال حكمته أن يراه المؤمن في سوايه ويراه العارفون فيعتبروا وسألت
شيخنا شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال نخوذ ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت أكمل
يجتاز فيه ما يراه الناس فيستفتونه عن وقائعهم في الحج وأما يعلم الناس أنهم جاءوا المحرمين على
كف القدرة الإلهية أظهر الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجمع بين
الغروب والعشاء بمنزلة صلى كل واحد منهما في وقتها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه
وسلم في ذلك يحفل بالجوب والندب في الفقة المندوب جائزة ومخالفة الوجوب
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الحجرات بغلبة الحجارة مع قول
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد
ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني والثالث أن المقصود تكايف الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهة

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تحظر له عند كل حصة فإذا أتاه بها
الأمكان للذات وجب رعيه بحصة الاقتدار إلى المرح وهو أنه تعالى واجب الوجود لنفسه وإذا
أتاه بأنه تعالى جوهري وجب رعيه بحصة اقتدار ذلك إلى التحيز والوجود بالغير وإذا أتاه بها بطا
الجسمية وجب رعيه بحصة الاقتدار إلى الأداة والتركيب والإبعاد وإذا أتاه بالعرضية وجب
رعيه بحصة الاقتدار إلى المحل والحركة وإذا أتاه بالعالية وجب رعيه بحصة دليل مساوات
العلية للعلول في الوجود وقد كان تعالى دلائلي معونه وإذا أتاه بالطبيعة وجب رعيه بالحصة
السادسة وهي دليل النسبة الكثرة إليه واقتدار كل واحد من أحاد الطبيعة إلى الأمر الآخر
في الإجماع به إلى إيجاد الأجسام الطبيعية فإن الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة
ورطوبة وبسوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها إلا في عين المحاذ والبارد
واليابس والرطب وإذا أتاه بالعدم وقال له فإذا لم يكن هذا ولا هذا وبعد له ما تقدم فماتم شيء
وجب رعيه بالحصة السابعة وبقيته دليل آثاره في الممكن إذا العدم لا أثر له ومعنى التكبير عند
كل حصة أي الله أكبر من هذه الشبهة التي أتاه بها الشيطان كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار
العبادات فإذا مر على البابيس بجريدته وغاس أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت تكبير الشيطان به
إذا مسه فأومر ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فإذا مر على
بعد نصف الليل جازم مع قول أبي حنيفة ومالك أن الرمي لا ينجي إلا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
أبي هاشم الغني والثوري أنه لا ينجي إلا بعد طلوع الشمس فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا بد من ألا مشافهة لا هله
لأنه من أسرار ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلبية مع أول حصة من رمي جرة
العقبة مع قول مالك أنه يقطعها من أول يوم عرفة فالأول مخفف والثاني مشددة فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الإجابة قد حصلت بلبلة اللزوجة وما بقي إلا الشروع في
التخلل من السلك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني أن الإجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال
من يوم عرفة لأن الوقوف هو معظم الحج فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الترتيب في أفعال يوم النحر فمرى جرة العقبة ثم يمشي ثم يحلق
ثم يطوف مع قول أحمد أن هذا الترتيب واجب فالأول مخفف والثاني مشددة فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فإنه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الأمور على
هذا الترتيب فيقول إن يكون فذلك واجبا ويحتمل أن يكون مستحبيا ولكن الاستحباب
أقرب من حق الضعفاء لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدمه وأخر في يوم
النحر إلا قال أفعل ولا حرج ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الواجب في حلق الرأس الربع
مع قول مالك أن الواجب حلق الكل أو لاكثر ومع قول الشافعي أن الواجب ثلث
شعرات والأفضل حلق الكل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالمستوطنين في مقام

العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكابر والعارفين وذلك لان الحلق
تأيم للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكما خفت الرياسة من خلق الشعر فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الخالق يبدأ بخلق الشئ الايمن مع قول الى حنيفة انه
يبدأ بالاييسر فاعتبر عيّن الخالق لا المخلوق له ودليل الاول الاتباع من حيث انه
تكريم ووجه الثاني انه انزلة قدر فناسب الهداة به وهذا ان القولان كالقولين
في السواك فمن جعله تكريما قال يتسوك بيمينه ومن جعله انزلة قلده قال يتسوك
بيساره ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه من لا شعر براسه يستحب له امر امر موسى عليه
مع قول الى حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن الزنا فلما
فقد الشعر ناب مع المجلد بالموسى فزوال الرياسة مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة
فجعلها القلب لا الرأس فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يامر بالخلق الايمن كان له شعر في الرأس
الموسى على المجلد لم يزل شيئا في رأى العين فلا فائدة لامر الموسى فافهم ومن ذلك قول الائمة
باستحباب يسوق الهدي وهو ان يسوق معه شيئا من النعملين نحوه ولكن لا لشعار الهدي اذا كان
من ابل او بق في صفحه سنامه الايمن عند الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو
حنيفة الاشعار محرر فالاول والثاني دليل الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدي في الظاهر
ويشوه الصورة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الاذعان لا تمثال امر الله في المحج
والاشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضويته كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح
والأكله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يستحب ان يقد الغنم
لعلمين مع قول مالك انه لا يستحب تقليب الغنم انما التقليب للابل فقط فالاول مخفف في ترك
استحباب تقليب الغنم والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
قول مالك ان الغنم لا تقاطرها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفه الشياطين
بالنعال بخلاف الغنم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الهدي اذا كان من ذر ولا يزول ملكه
عنه بالنذر ويصير للمساكين فلا يباع ولا يبدل مع قول الى حنيفة انه يجوز بيعه وابدا له
بغيره فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزام الناذر
بالوفاء ليس هو تكملة له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجه الله تعالى
عليه ونراحم الشايع في مرتبة التشرية فكان في خروجه على ملكه بالنذر مهادة الى استيفاء العقوبة
ليرضى عنه سر به حيث لا تكتب منه عاينه ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك النذر او مثله
في القيمة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يجزئ شرب ما فضل عن ولد الهدي مع قول احمد
انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان النذر
حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جمعه لا يستخلف ولما لا يستخلف ويجزئ نظيره فلا حرج
في الاتباع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي يضره مما

في المسبب فالهم وقهر ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يترك منه مع قول ابى حنيفة
انه يؤكل من دم القران والتمسح ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الا جزاء
الصيد فدية الاذى فالاول مشدد خاص بالاكام والثاني فيه تخفيف خاص بالترسطين
والثالث مخفف خاص بالعلوم ووجه استلزام جواز الصيد وفدية الاذى انه في الاول مكانة للجناية
على الصيد وفي الثاني لا حرام حصل له من التزوي به بنقص حصة الاحرام المذكور عن مدة الاخر فافهم
ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يكره ان يمسح على يده مع قول مالك ان ذلك لا يجب فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقاربة في الفقه ومن ذلك
قول الاشعة الثلاثة ان افضل بقعة للمسح العقر المرة والحاجب مع قول مالك انه لا يجزئ للعقر
الذي لم لا عند المودة ولا الحليم الا يعني فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ودليل القولين الاتيان ونقص عن اللوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول
فشامل ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان وقت طواف المكن من نصف ليلة الفجر وافضل ضحي
يوم النحر ولا اخر له مع قول ابى حنيفة اول بقعة طلوع الفجر الثاني واخره ثاني ايام التشريق فان
اخره في الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يجب ان يبذل في ذبيحة الجحيرة التي تسمى مسجدا تخفيف ثم بالوسم
ثم بجحيرة العقبة مع قول ابى حنيفة انه لو رمى منكسا احدا فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المداة بالجحيرة التي تسمى
لتخفيف هو الامور وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث
اقال الاتيان فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة
ان نزول المحصب مستحب مع قول ابى حنيفة انه نسك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم
فيه يحتمل الامر من معا ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان من ينفر في اليوم الثاني حتى غربت
الشمس وجب مبيتها ورمي الغد مع قول ابى حنيفة ان كان ينفر مالم يطلم عليه الفجر فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحسان المداة
اذا حاصت قبل طواف الا فاضلة لم تفرح حق ظهر وتطرف ولا يلزم الجبال حبس الجبل لما يلزم
مع الناس ويركب عندهم قول مالك انه يلزمه حبس الجبل اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة
ايام ومع قول ابى حنيفة ان الطواف لا يشرط فيه طهارة فطرف وقد خل مع الحج فالاول
مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد افق البارز
النساء التي حصى في الحج ذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية ومن ذلك قول الاشعة
الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وداع عليه
مع قول ابى حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الا حوط ويكون
الوداع افعال الحج لا البيت والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الإحصاء

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصر عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزومه قصده قريباً وبعد فلم يتحل فإن سلك صفاته لم يجز ولم يكن له طريق آخر يتحل من إحرامه بعمل غيره عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة إن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبقيت جميعاً فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحل إذا كان العدو كافراً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ولثالث كمثل فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان فالتخفيف فلم يشرع الهدى المحصر مع أن المحصر لم يقم باختياره وانما ذلك على رغم أنف العبد وموضوع الكفارات إنما هو عن الوقوف في أمر عصى به العبد ربه فأجاب الأمر كذلك وأيضاً حان العبد ما صدق عن دخول حصة الله عز وجل إلا ما عذره من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حصة الله الخاصة التي هي للملك فكان الهدى كالحديثين بيد الحاجة فإنه يسهل قضاءها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تتحللوا حتى يبلغ الهدى محلها فإن الخلق للراي إشارة لزوال الرياسة والكبر الذي كانا مانعين من دخول الحصة فأن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً من الكبر وحسب الرياسة وقد كان مع صحابه حين صدقهم المشركون فأجاب أن ذلك كان من باب التشريع لا منه فادخل نفسه في حكمه وتواضع لهم وشهدوا له بالهدى لا بد من الإشارة لا مشافهة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يفق به النجوم من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحل بنية التحلل وبالنجم والخلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح النجم حيث أحصر وإنما يصح بالحرم فيراعى رجل يركب قبله وقتاً يتخدر فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان وقبح الأول أن في التحلل بما ذكرناه من الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياماً على الدعاء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالأكابر وقول مالك خاص بالأصاغر فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا عمل من الفرض لأمن القطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه نطقاً عند ما ومع قول أبي حنيفة يبرئ من القضاء بكل ما فرضاً كان أو نطقاً وهو أحادي الروايتين لأحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لا سيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالإحرام كان له يحصل له استطلاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالنسب بل يجب الضيق في أمده والقضاء وإن كان نسكه نطقاً ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتعظم بالمرض إلا أن كان مشروط التحلل به مع قول مالك ما حذر أنه لا يتحل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقاً

فالأول فيه تخفيف تبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث تخفف ووجه هذين القولين أن المرض عند كالعذر واجب مالك واسمحل بأن المرض تمكنه الاستئناسية بخلاف من أحصره العذر ولا يخلو الجواب عن الإشكال ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة أن العبد إذا أحرَمَ بغير إذن سيده فلا سيده تخليله مع أهل القبا أنه لا ينفق أحراره والأمة كالعبد إلا أن يكون لها زوج فيعتبر إذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن أنه لا ينفق إذ أن الزوج مع السيد فالأول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتياج فيه إلى تخليل العبد ووجه اعتبار إذنه من زوج الأمة مع السيد كونه مالكاً للاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار إذنه مع السيد كونه السيد مالك الرقبة واستمتاع الزوج به بأمره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز أحرار المرأة بغير إذن الزوج مع قول الشافعي في إرجع القولين أنه ليس لها أن تحرم بالفرص إلا بإذنه فالأول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق الإنسان لا سيما والم يجب في العزرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضعفه وضعفه عن قهر شهوته أيام الإجماع على الأول على حال الأكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني على حال الأصاغر الذين هم تحت قهر شهواتهم وكذلك القول في تخليلها من الجم بعد انعقاده فإن الشافعي يثبت في إرجع قولييه أن له تخليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تخليلها هكذا صرح به الفقاهة عبد الوهاب المالكي وكذلك له منها من حج المطوع في الابتداء فإن أحرمت به فلا تخليلها عند الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تخليلها وعلمه ظاهر لأن من الأئمة من راعى تعظيم حرمة الجم ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنياً على المشاحنة والله تعالى أعلم بالصواب

باب الأضحية والعقيقة

أجمع المسلمون على أن الأضحية مشروعة باصل الشرع وإنما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على أن المرض ليسير في الأضحية لا يمنع الأجزاء وعلى أن الكثير يمنع لأنه يفسد اللحم وعلى أن الجرب يمنع الأجزاء ولكن العور وأجمعوا على أن المقطوع الأذن لا تجزئ وكذلك المقطوع الذنب لغوات جزء من اللحم واتفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الأضحية المندثرة وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الأضحية والهدى كذلك كان أو تقطوعاً وكذلك بيع المجلد خلافاً للحنفي والأوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على أن البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة والنشاة عن واحد وقال السعدي بن راهبويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على أنه لا يمس رأس المولود بدماً للعقيقة وقال الحسن يطفى رأس المولود بدماً هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أئمة الثلاثة وصاحب الإمام أبي حنيفة أن الأضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة أنها واجبة على المقيمين من أهل المصر واعتدب في وجوبها بالنصاب فالأول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الملاء

الذي شرعت الاضحية لرضه غير محقق لاسيا في حق الاكابر الذين طهر الله تعالى من الخلفاء
ولذلك هم حسن الظن به ووجه الثاني شهوة استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم
طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في الخلافات المحضنة او لما يقع فيه من النقص
في الماصرات فكان الاثر باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق باهل المشهد الاول
استحبابها بجاههم التأكيد فيها من حيث اتهامهم نفوسهم فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه
يدخل وقت النحر بطول الشمس من يوم النحر ومضى تدبر صلوة العيد والخطبتين صلى الامام
العيد اوله يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط صحة الدعاء ان يصل الامام العيد ويخطب الا ان
ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يخطبوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاميدخل وقت الاضحية
بطول الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت وقيل لا يتابع والثاني فيه تشديد
في حق اهل السواد وذلك ليستسلم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلوة
والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجوز والطعام قد استوى فلم يقل ابو حنيفة بدخول وقت
الدعاء بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلوة وسماوا الخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد
الزوال مثلا فيصير اهل المصارى كلون ويعزجون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم
ومعلوم ان يوم العيد يوم هو ولعبه مسرور عادة فكان دخول الوقت والفجر الثاني في معادلة
ذهابهم لسما الخطبتين والصلوة ورجوعهم من ذلك فرج الله امام ابا حنيفة ما كان اطول
بانه في صفة اسراء الشريعة ومن ذلك قول الشافعي ان اخر وقت التضحية هو اخر ايام التشريق
الثلاثة مع قول ابي حنيفة ومالك ان اخر وقت التضحية هو اخر اليوم الثاني من ايام التشريق
ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول القوي
انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجح الاقوال الاربعة ظاهرا تابع لما ورد في
الاحاديث والاشار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفوت
ذبحها بفوات ايام التشريق بل بين بها وتكون قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتندفع
الى الفقراء حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني
ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده بها وعن ذلك قول
الشافعي ليجزاه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يحل شره ولا يقبل ظفره في عشر ذي الحجة حتى
يعني فان فعله كان مكرها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد انه
يجزى فالاول مخفف لعدم الوجوب وقول احمد مشدد وقول ابي حنيفة اخف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد بالاستحباب والتبرؤ والكرهية فان اقل
مراتب الامر هو الاستحباب واعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول ابي حنيفة كون الكراهة او التحريم
لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحذرها لعيب لم يمنع اجزاءها من قول

إلى حنيفة أنه يسمع فالأول مخفف والثاني مشدد فيجعل الأول على حال الأصاغر والثاني
 على حال الأكابر من أهل الورع المذيقين في الأدب مع الله تعالى وقد راجع الأمر في ذلك
 إلى ميثقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن العنق في الأضحية بمنع الأجزاء مع قول
 بعض أهل الظاهر أنه لا يمنع فالأول مشدد خاص بالأكابر الذين يستحبون من الله تعالى أن يتقربوا
 إليه بشئ ناقص من الصفات والثاني مخفف خاص بالأصاغر الذين لا يراعون إلا ما ينقص
 اللحم فرجع الأمر إلى ميثقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تتركه مكسوة للقرن
 مع قول أحمد أنها لا تجزئ فالأول مخفف والثاني مشدد ويجعل الأمران على حالين بالنظر للأكابر
 والأصاغر ومن ذلك قول مالك والثاقي أن العرجاء لا تجزئ مع قول أبي حنيفة أنها تجزئ
 فالأول مشدد خاص بالأكابر من أهل الورع والزهرة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من
 العرج والثاني مخفف خاص بالأصاغر ومن ذلك قول الثاقي أنها لا تجزئ مقطوعة شئ من الذنب
 ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري أصحابه الأجزاء مع قول أبي حنيفة وذلك أنه ان ذهب
 الأقل أجزاء أو أكثر فلا ولا حسد في وأزاد على الثلث شرطيتان فالأول مشدد خاص
 بالأكابر وما بعده مخفف خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى ميثقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يستنيب في ذبح الأضحية مع الكراهة في الذمي مع قول مالك
 أنه لا يجوز استنابة للذمي ولا تكون أضحية فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول كون
 الذمي من أهل الذم في الجملة ووجه الثاني أن الأضحية قربان إلى الله تعالى فلا يليق
 أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا السر في أحكام الكافر والمشرك والعرق بينهما لا سطر في
 كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترى شاة بذية الأضحية لا تصير أضحية
 بعد ذلك مع قول أبي حنيفة أنها تصير فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص
 بالأكابر فرجع الأمر إلى ميثقي الميزان ومن ذلك قول الثاقي أن ترك التسمية على الذبيحة
 عذر أو سهوا لا يضر مع قول أحمد أنه ان ترك التسمية عذر لم يجز أكلها وإن تركها ناسيا ففيه
 روايتان وبين ذلك قال مالك وعند رواية ثالثة أنها حل مطلقا سواء تركها عذرا أو سهوا أو ذهب
 أصحابها كما قاله القاضي عبد الوهاب ان ترك التسمية عذر أو سهوا لا يترك ذبيحته ومع قول
 أبي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عذرا لم يترك ذبيحته وإن تركها ناسيا أكلت فالأول مخفف
 والثاني وما بعده مفصل الرواية للثلاثة عن مالك فإنها مخففة فرجع الأمر إلى ما تبتى
 الميزان ووجه من منع الأكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا أو اخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وإن كانت الآية عند المفسرين أنها هي في حق من يذبح على اسم الأصنام
 والأوثان ووجه من أباح الأكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمد العمل بقراءة الأحوال
 فان المسلم لا يذبح على اسم الله لا تكاد الأصنام والأوثان تحفل على باله وقد اجمع الأئمة
 الأربعة على استحباب التسمية في جميع أمر الشاة فيه بالتسمية وأخالف في ذلك لبعض
 أهل الظاهر فرجع الأمر إلى ميثقي الميزان تخفيفا وتشديدا بالنظر لحال الأكابر

والأصاغر فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي تستحب المصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح ومن قول أحمد إن ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك أنه تكرر المصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك وإليك فقبل منى وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالأول من المسئلة الأولى مشدّد دليله الإتيان والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدّد في الترك ويجوز به التباعد عن مشاركة غيره الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التعظيم عن صفته من كان بين جم على اسم الأصنام فافهم وأما وجه استحباب قوله اللهم هذا منك وإليك فظاهره الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك فليكن كما لم يخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه كراهته قول ذلك إيهام الأمر بالينبغي وضعه في كتاب فخرج الله إماماً بأب حنيفة ما كان أدق علمه ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على استحباب الأكل من الأضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الأكل فالأول مخفف والثاني مشدّد وخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضي وأهل وجههم أهل الدار من المسلمين ومن المروءة أن صاحب الأضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالأصاغر وأما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدر على تحمل ثقل منة الخالق عليهم وللشافعي في الأفضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلاثة ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند أصحابه أنه يتصدق بها كلها إلا لقما يتبرك بأكلها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه لا يجزئ بيع جلد الأضحية للتندرة أو المتطوع بها مع قول الفخري والأوزاعي أنه يجزئ بيعه بالة البيت التي تقاس كالقاس والتقدير والمغل والغريال والميزان فالأول مشدّد خاص بالكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالأصاغر وأهل الحاجات وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضاً وقال عطاء لا بأس ببيع أهب الأصاغر بالدرهم وغيره أهأه ووجهه عدم بلوغ عطاءه في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك أن الأفضل الغنم ثم الأبل ثم البقر ووجه القولين معروف فإن الأبل أكثر لحمها والغنم أطيب فيصّل الأول على حال الفقر والمساكين والثاني على حال الكابر الذين لا يفتقرون فيضض كل إنسان بما هو مستدير عنده ويجب أن يأكل منه مخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشترك سبعة في بنية سواء كانوا مسفرين أو من أهل بيت وأحد مع قول مالك أنها لا تجزئ إلا إذا كانت تطهرها وكانوا أهل بيت وأحد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مراتب الميزان ومن ذلك قول مالك وللشافعيان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة أنها مباحة ولا أقول إنها مستحبة ومع قول أحمد في شهر ربيعها سنة والثانية أنها واجب وأختار بعض أصحابه وهو من هب الحسن وداد فالأول والثالث مخفف والثاني أخف والرابع مشدّد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وظاهر الأدلة يشهد للوجوب والتدبب معاً وكل منهما مرآل فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يسألون نفوسهم بترك بعض المسنن

والوجوب خاص بالأكابرة الذين يؤخذون نفوسهم بذلك ولا باحثة خاصة بالأصاغر فمن
خلق قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقيدة أن يدينهم عن الغلام شاتان ومن الجارية شاة فمن
مالوا أنه يدينهم عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذنوب بمثابة الاتيين في الأمر وفي
الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المدبرة للجسد فإنها واحدة لا توصف بدن كودة
ولا بانزلة فإن ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد ومن
خلق قول الشافعي واحد باستحباب عدم كسر عظام العقيدة وإنما تقطيع أجزائها وتقاد لا
بسلامة البول مع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها تقاد لا بالذيول وكثرة التواضع وخمود
نار البشرية والله تعالى أعلم

باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة وإن كان معصية لهم بحج الوفاء به و
على أنه لا يصح نذر صوم يوم العيدين لأنهم يرون النذر صوم العيدين وصالح صومهم مع التبريم
عند أبي حنيفة وعلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً قال داود يلزمه
صومها متتابعاً فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابرة من أهل الاحتياط هذا ما وجدته
من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية
كفارة مع قول أحمد في أحاديث روايته أنه ينبغي ولا يخل فعله ويجب به كفارة فالأول مخفف و
الثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتعده الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجوب الثاني
الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها فيما ثم على ذلك فكان وجوب الكفارة
لا تقا به دافعا عنه ثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر ذبح ولده
أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايته أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال
مالك ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني والثالث
فيه تشديد لرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني و
ما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قيا ساعداً والواجب في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين
قيا ساعداً على يمين إذا احتشيناها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر ذبحاً مطلقاً صحيح وهو
الأصح من من هب الشافعي والقول الثاني أنه عدم المعصية حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط
أو صفة فالأول مخفف والقول الثاني الشافعي فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يعترف حضرته بلا حصول شيء يؤجر عليه لأن
ذلك كله كالملاعب فيمكن تركه من الغلظة مطلقاً من غير تعيين فإنه تضم صلته ووجه
الثاني أن تعليقه بشرط أو صفة يحرر موضوع النظر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر
ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في أحاديث روايته أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه
كفارة يمين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه

مثل ذلك قريبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن من نذر الجلزومة الوفاء به لا غير مع
 قول الشافعي في إحدى القولين أنه يلزم كفارة لا غير والعقل الآخر تخيير بين الوفاء به وبين
 الكفارة يمين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي إن من نذر قربة في الجلب كان قال إن كلمت فلانا فله على صوم أو صدقة فهو مخير
 بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزم الوفاء بكل حال ولا تخيرية
 الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه تجزئه الكفارة ويقال إن العمل عليه فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث قريب منه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الثالث ظاهر في كتب
 الفقه ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي في من نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن
 يتصدق بجميعه مع قول أبي حنيفة أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة استحبابا وفي قول
 آخر أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة و
 غيرها ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية
 الأخرى الرجوع إليه فيما نذر من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده
 قريب منه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه هذه الأقوال معروفة ومرجعه الاجتهاد
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين
 فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والأقصى مع قول أبي حنيفة أن الصلوة لا تتعين
 في مسجد بحال فالأول مشدد بخلافه بالأصاغر الذين يشهدون تغاير المساجد في الفضيلة
 من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يشهدون تساوي
 المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من حيث ما جعل الله
 تعالى لتكليف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصير أن يكون القائلون بالأول يشهدون كذا لك هذا
 المشهد بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكمل من القائلين بالتساوي
 فقط ونظير ذلك الأسماء الإلهية لا يقال إن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المستقيم مثلا لمرجوع
 الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكذلك العقل في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها
 راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه
 من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر بعد قصاه مع
 قول مالك أنه إذا أفطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه
 تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالأصاغر وتوجه الأول قياس للنذر على الغرض في تخوفه
 تعالى فمن كان منكرا مرضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يجامع الوجوب في كل منهما وتوجه الثاني
 تخلف النذر عن درجة الغرض لأنه ما وجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق
 ما أمره بالوفاء به إلا عقوبة له على سوء أدبه في مخالفة الشريعة والتشريع ولذلك وساد
 النهي عنه وحده بعض الحققين من جملة الفضول المصغرة وما قدر الله تعالى للنبي بهون
 بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم ومن ذلك قول مالك

واحد من رقص البيت الحرام ولو يمكن له نية تجوز لأعمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام
لزمه القصد بحج أو عمرة ونزله المشي من ديرة أهلها مع قول أبي خيفة أنه لا يلزمه شيء
ألا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام وأما إذا نذر القصد وللأهل إليه فلا فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للأكابر والأصاغر ومن ذلك قول
الشافعي في أحد القولين طوبى خيفة من نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقص لا ينبغي نذره
مع قول مالك وأحد الشافعي في مرجح قوله أنه ينبغي نذره فالأول مخفف والثاني مشدد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد تساويها قربها أو جوعه
ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك أنه لا نذر لرفع مباح كان قال الله على أن أمشي إلى بيتي
أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي أنه يلزمه كفارة يمين أو أخالف وإن
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد أنه ينبغي نذره بذلك وهو غير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
كل من هذا القول تراجع إلى اجتراء القائل به والله تعالى أعلم

كتاب الأطعمة

اجتمعوا على أن لحم النعم حلال وأنفقوا على أن كل لحم لا يخلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على أن
الأرنب حلال وكذلك اتفقوا على أن الخزال من حيوان البر هو السمك وأنفقوا على أن الجمال
إذا حبست وعلقت طاهر حتى زالت رائحته الفاسدة حلت عند أحمد ذالت الكراهة عنده
لا يقول بتحریمه إلا ثمة الثلاثة قالوا ويجوز البعير والبقرة أربعين يوما والمشاة سبعة أيام
والجبلية ثلثة أيام واجمعوا على جواز أكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على أن
السمك أو الزيت أو غيرها من الأدهان إذا وقعت فيه فارة فاليف وأحولها حل أكل الباقى
وكان طاهرا وكذلك اجتمعوا على تحريم أكل من البستان إذا كان عليه حائط إلا باذن مالك
هذا ما وجدته من مسائل الأئمة ولا نقاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأمام
الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل أكل الخيل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه بحرمته
وهو قول أبي خيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد الثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أنه مستطاب عند الأكابر من الأئمة وأبناء الدنيا ووجه الكراهة
كونه نازلا في الاستطابة عن لحم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسائها إذا قيل بإباحتها
فيضعف الاستعداد لأمر الجوار كما أشار إليه قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من
قوة من رزق الخيل فإن الأمر برضاها يقتضي إبقائها وعدم ذبحها ولو حل أكل لحمها في الجملة
فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم البغال
والحمر الأهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال
محققوا أصحابه أنه حرام مع قول الحسن يحل أكل لحم البغال وقال ابن
عباس يحل أكل لحم الحمر الأهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومغلب من الطير يرد به على غيره كالعقار والصفور والمار والشاءين ولكن ما لا يخفى له اذا كان يأكل الخفيف كالفسر والرخم والطرب لا يقع ولا سود عن غير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الإطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقسر غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقسور فيسري نظير تلك القسوة في قلبه لا كقلبه ولذا قس قلب العبد صار لا يحق قلبه الى موعظة وصار كالحساس ومن هنا امره وانهي عن الجلوس على جلد الفارس السباع لانه يورث القسوة في القلب كما جرب ووجه تحريم ما ياكل الخفيف انه مستخف ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيعه فيباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انها هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشبهه النفس يكف بطي الهضم فيسري في الامراض بعكس كل الانسان واشبهه بنفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما هي عن قتله كالخفاف والهدهد والحفاش واليوم والبيضاء والطاووس مع قول الشافعي في ادراج العقول انهم قالوا لا تخفف والثاني مشدد فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان يحق عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك ككل الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الائمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يرد به على غيره كالاسد والسنم والذئب والفيل والذب والهره الا ما لكافانه اياه اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على اصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التيجين بتحريم اكل الزرافة مع قول النسكي في الفتاوى الحلبية ان المختار حل اكلها فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي واصل مجمل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل جميعهما ومع قول ابى حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كذا ظاهر يرجع الى اجتماع الجمهور ومن ذلك قول مالك والشافعي بالتحريم الضب وفي البيوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن ذلك ما بعد فرجعة الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالفار والذباب والدود المنقرع من معدته او الذئب يسهل غنيمته مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حمل ذلك على جالين ومن ذلك الائمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خف انفله من

واحمد الله من قصد البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام
 لزمه القصد بالحج او عمرة ولزمه المشي من ديرة اهل بيته مع قول أبي حنيفة انه لا يلزمه شيء
 الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام واما اذا نذر القصد والى اهل بيته فلا قول اول مشدود والثاني فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للاكابر والا صاغ ومن ذلك قول
 الشافعي في حال القولين طي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او لا قص لا ينعقد نذره
 مع قول مالك واجمروا بالشافعي في ما رجح قوله انه ينعقد ويلزمه فالاول مخفف والثاني مشدود
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد تساويها في اقرها ارجحها
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه نذر فعل مباح كان قال الله علي ان امشي الى بيتي
 او اركب فرسي والبشر في فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة عين اذا خالف وان
 كان لا يلزمه فعل فلك مع قول احمد انه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 كل من هذه الاقوال سراج الى اجتراء القائل به والله تعالى اعلم

كتاب الاطعمة

يا جمعوا على ان لحم النعم حلال وانفقوا على ان كل طير لا تحلب له فهو حلال وكذلك انفقوا على ان
 الارنب حلال وكذلك انفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك وانفقوا على ان الجمال
 اذا حبست وحلفت طاهرا حتى زالت راحة النجاسة حلت عند احمد زالت الكراهة عنده
 لا يقبل بغيره الا ثلثة الثلاثة قالوا ويحس البعير والبقرة اربعين يوما والشاء سبعة ايام
 والجلبة ثلثة ايام واجمعوا على جواز اكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك انفقوا على ان
 السم من اوزن او غيرها من الادهان اذا وقعت فيه فارة فاليف وطاولها حل اكل الباقي
 وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم اكل من البستان ان اكلن عليه حائط الابازن ما نكته
 هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام
 الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد يحل اكل الخيل مع قول مالك بكراهته وقول اصحابه بحرمته
 وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد الثالث مشدود فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه الكراهة
 كونه نائرا في الاستطابة عن لحم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها اذا قيل باباحتها
 فيضعف الاستعداد لامر الجوار كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطاعتم من
 قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي بقاءها وعدم ذبحها ولو حل اكل لحمها في الجملة
 فانهم ومن ذلك قول الا ثلثة بغيره اكل لحم البغال
 والحمير الاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال
 محققوا صحابه انه حرام يومه قول الحسن يحل اكل لحم البغال وقال ابن
 عباس يحل اكل لحم الحمير الاهلية فالاول والثالث مشدود والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اكلها ظاهر محمول على احتلال طبع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومريم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير بعدويه على غيره كالعقاة والصقور والناز والمشاكين وكذا ما لا يخفى له اذا كان يأكل الجيف كالفسر والذئب والغرب لا يبق ولا سود عن يرب غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقسر غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقسود فبسر في نظير تلك القسوة في قلبه لا اكل له واذا قسى قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحيسان ومن هنا ورى انه من المجوس على جلود الفار السباع لانه يورث القسوة في القلب كجرب ووجه تحريم ما ياكل الجيف انه مستخف ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه فيباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انها هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشهيه النفس يكتف بطعم المضمض فيورث الامراض فكذلك الانسان ما تشهيه نفسه فانه يكون سريع المضمض وكل اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة في المشهود عنهم انه لا كراهة فيما هي عن قتله كالخفاف والهدد والنعاش والبوم والبيضاء والطاوس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان يحى عن قتله والثاني انما لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الاثمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع بعدويه على غيره كالاسد والسنم والذئب والفيل والارب والحرة الا ما كانا فانه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على اصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التنجيم بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى المحلية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي واجمل بجل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل لحمهما ومع قول ابى حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي بالحق لم الضب وفي البربر روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن ذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالغفار والذباب والدود المنفرد عن معدته والذئب يسهل تغييره مع قول مالك بكراهة دون تحريمه ويصح حمل ذلك على حالين ومن ذلك الاثمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خف انقله من

منه ونستغفر الله تعالى ويصير حل الأمانة على حال الإصاغر والمنع على حال الأكابر ووجه المنع
في التناهي دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم
عليها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لمن مر ببستان غير وهو غير محوط أن يأكل
من فاكهته الرطبة من غير ضرورة إلا بآذن مالكه وأما مع الضرورة فياكل بشرط الضمان مع قول
أحمد في إحدى روايته أنه يباح له الأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية
الأخرى أنه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالأول مشاهد وهو أحسن للدين والثاني مخفف
وهو خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب
ضيافة المسلم المسلم إذا مر على طريقه ولم تكن ذات صديق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع
قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثالث مستحبة ومقاصد
مر الروجب عليه عدينا فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروءات
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بمن ضيافته تعظيم أخيه الكريم والمروءة وطلب
تخليص ذمة أخيه من بقعة إخلاله بحقه شأن من المروءة إسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه
في ذمة المضيف ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول الشافعي في أظهر قولي أنه أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع إلى الإخلاص
وكثرة النفع للمتعدي إلى الناس وقد مر بحاشيتي لكل من القولين والله تعالى أعلم

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على أن الذبائح للعتيد بها ذبيحة للمسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكور والأنثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير أهل الكتاب وعلى الزكوة تصوم بكل ما أفر الدم وحمل
به قطع الحلق والمري من سكين وسيف ونزج وجر وقصب له حد يقطع كما يقطع المسلم المجرم
وانفقوا على أنه لو أبان الرأس لم يجرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يجرم ووجه هذا القول
أنه ليس على كنفية الذبح للمشروع وكذلك انفقوا على أن السنة أن تحرق الأبل قاشمة معقولة
وعلى أن تذبح البقر والغنم مضطربة وانفقوا على جواز الإصطياد بالجواهر المعلقة كالكلب و
الفهد والعقور والشاهدين والبارز إلى الكلب الأسير عند أحد كأمسياتي وعن ابن عمر و
جماعه أنه لا يجوز إلا بالكلب فقط ولو رمي طائر فخرجه فسقط إلى الأرض فوجده ميتا حل
بأنفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما اختلافه فبذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الذكوة بالسن والظفر مع قول أبي حنيفة تصوم إذا كانا منفصلين يعني
عن الذبائح فالأول متقدم ودليله النهي عن الذبح فيهما والثاني فيه تخفيف وجهه إذا كانا منفصلين
أفهما يظهر أن الدم بخلافهما متصلين فإن حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمري
فيؤدى ذلك إلى تغيب الحيوة بعدد الأسراع في الذبح المأجور به حتى قال بعض
العلماء أنه يشترط في الذبح أن لا يرفع السكين لسنها مثلاً ومق رفقاً ثم عاد حرمت الذبائح
فانهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الأربعة وهي الحنظل

والمرئى والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط ومع قول ابي حنيفة انه
يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرئ والودجان فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعده فيه
تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظهر فان كلامه مما اخرج للدم الذي يضرب اذ
في النجاسة ولو مع بطء ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو زجر الحيوان من فقهه ونسبى
فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وترفع حياة المستقرة بالحركة التشديد مع
خروج الدم وقال مالك اذا حل لا تحل بحال فالاول تخفيف والثاني مشددة ووجه الاول معروف
وقعه الثاني انه خلاف الذي في المشدود ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو غرما يذبح
او ذبح ما يفرحل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعد او غرما شاة من غير ضرورة ليم يوكل
وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحصل على
الكراهة فزجر الامر الى مرتبة الميزان ووجه الترخيم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يفرق
الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو ذبح جميعا ما اكل ولا
فزوج في جزئه جنيثا ميتا حل اكله مع قول ابي حنيفة انه لا يحل فالاول محمول على حال من
طابت نفسه باكله مع العمل بمحدث ذكاة البعدين بكاه امه والثاني فيه تشديد محمول على حال
من لم تطب نفسه باكله ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يحل الا اصطيد بالكلب المعلوم
سواء كان امورا وغيره وبغيره من الجوارح المعلية مع قول احمد انه لا يحل صيد كلب الا بسوء
ومع قول ابن عمر بمجاهدة انه لا يحل الا اصطيد الا بالكلب فقط فالاول تخفيف والثاني فيه
تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الا بسوء ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان
رجس لانه لا تار له ولو كان له كتاب لحل صيده كذا فيهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان
الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه نكبات فشمس السبع
وغيره مع انه ورد ما يشهد التسمية السبع كلب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى
عليه السبع فاكله ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلوم اذا استرسل
على الصيد يطلبه واذا نجره عنه انزجره واذا سلاه استنلى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على
الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بثلاثة شروط الاول
فكان فعل الجوارح اذا جمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد
الا بكونه يسلك الصيد للصائد ويحلي بينه وبينه ولا يأكل منه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يشترط في الجوارح ان تتكرر منه الشروط مرات حتى يسمي مسلما
واقول ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني
يخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني على غيرهم
ومن ذلك قول الشافعي باستصحاب التسقية عند ارمال الجوارح على الصيد
وانه لو زجرها ولو عامدا لم يجر مع قول ابي حنيفة انها شرط في حال كونها ذكرا فان تركها

فأنسى محل الصائد فلا ومع قول اللذان أنهما نعتن تركها لم يحل وإن نسي فغيبه سراواتان ومع قول
 الجحر في الظاهر أياته أنه كان تركها عند صال الكلب الذي لم يحل الأكل من ذلك الصيد على
 الإطلاق عدا كان الترك أوسع ومع قول داود والشعبي وأبو ثوري أن التسمية شرط في الإباحة
 بكل حال فلو أن ترك التسمية حاشا أن ناسيا لم تترك تلك الذبيحة فالأول مخفف والثاني والراهم مشددة
 والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والإحاديث تشهد لجميع الأقوال فإن الأمر بالتسمية
 يشمل الوجوب والندب فأهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الكلب لو عقر الصيد
 ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل أن يسع الزمان الذكاة حل مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يحل فالأول مخفف والثاني والرابع مشددة واللاتق باهل الورع الثاني واللاتق
 بغيرهم الأول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في شهر روايتيهما والشافعي في أصح قوليها أن المجاهر
 لو قتل الصيد بشقه حل مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد وغيرهم لا يحل فالأول مخفف والثاني
 مشددة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان واللاتق باهل الخصاصة الأول وباهل الرفاهية
 الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليها وأحمد أن الكلب المعلوم لأكل من
 الصيد حرم وكذا ما صاوه قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه يحل
 فالأول مشددة خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جارية الطير في الأكل كالكلب مع قول أبي حنيفة أنه لا يحرم
 ما أكلت منه جارية الطير فالأول مشددة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي في أصح قوليها وأحمد أنه لو رمى صيدا وأرسل عليه كلبا فغدره وغاب عنه
 ثم وجد ميتا وعقر مما يجوز أن يمينت به لم يحل به مع قول أبي حنيفة أنه إن
 وجد في يومه حل وبعد يومه لم يحل واختاره جماعة من أصحاب الشافعي محل لصحة الحديث
 فيه فالأول مشددة والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو نصب اجولة فوقع فيها صيد فمات لم يحل مع قول أبي حنيفة أنه إن كان فيها سلام فقتله
 بجره حل فالأول مشددة والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه لو توحش أسف لم يقدر عليه فذكاته حشيشة فذكاته الوضوء مع قول مالك أن ذكاته
 في الحلق واللابة فالأول مخفف والثاني مشددة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
 ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه لو رمى صيدا فغدر نصفين حل لكل واحد من
 القطعتين بكل حال مع قول أبي حنيفة أنههما لا يحلان إلا إن كانتا سواء مع قول مالك أن كانت
 القطعة القوم الراس أقل لم تحل وإن كانت أكثر حلت ولم تحل الأخرى فالأول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال مراجع لاجتهاد
 المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في إحدى روايتيه أنه لو أرسل الكلب على الصيد
 فوجره فلم ينزجر فمات في عده لم يحل أكله مع قول أبي حنيفة وأحمد بجمله فالأول مشددة والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة

الثلاثة أنه لو اقلت الصيد من يد لم يزل ملكه عنه مع قول أحمر أنه إذا بعد في البرية من ملكه عنه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجم الأمر إلى ما تبقى الميزان ولكل واحد وجه ظاهر إلى ظاهر المجتهدين ومن فلكه قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد طائر برية وجعله في برجه فصار إلى برجه غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه إن لم يكن أسس ببرجه بطول ملكه صاد ملكا لم ينتقل إلى برجه فان عاد إلى برجه عاد إلى ملكه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجم الأمر إلى ما تبقى الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولنشرع في ربيع البيوع وما بعده من بؤيم النكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها بما يدل على أطول الكتاب وتعبير كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب البيوع

أجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا والتفقوا على أن البيع يصح من كل بائع عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الأصحاب والأئمة في بابها وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي ذلك أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وإسحاق أنه يصح إذا كان مميزا في باب البيوع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع أن لا سابقا من الولي وإسحاق يشترط في انعقاد أذن الولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الأذن المذكور فرجم الأمر في ذلك إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما الآية والتصرف في البيوع والشراء في معنى إعطاء السفهاء المال لاستلزام البيوع والشراء لبذل المال والحاصل بينهما نقص العقل الموقف لكل منهما في إضاعة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني أن العمل في ذلك على أذن الولي لا على الصبي فصح البيوع لأن الصبي حينئذ كالردال والدعا قد عتده ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المذكور مع قول أبي حنيفة بصحته فالأول مشدد ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الإخراجهما كالأول لأنهما لا اطلاع لنا على صحة الإكراه لرجوعه إلى طي قلب العبد فقد يكون عنده قدر على احتمال الضرب والجس خلو ما ظهر لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما أن قبض الثمن مختارا فسادناه على ذلك فتخلصه من عقوبة الظالمه بحبس وغيره وجعلنا الأئمة على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الأئمة بالمشتري أيضا حيث علم بالإكراه ومن ذلك قول الشافعي في أدب قوليه وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنها أنه لا ينفق البيوع بالمعاطة مع قوله مالك أن البيوع ينفق بها واختاره ابن الصبان والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيوع عن تراض والرضا خفي فاعتبروا بآيد على ذلك من اللفظ لاسيما أن وقع تنازع في ذلك بين الأئمة

والمشتري وترافعا الى المحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه
من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا كذا بآذانهم فاعلموا انهم قد سمعوا من غير آذانهم وجوه قول
مالك ومن وافقه ان اللزوم تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البايع الثمن واعطائه المبيع للمشتري
ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالاكابر من اهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون
الحظ الاول لا يحجم كما كان عليه السلف الصالح واهل الصدق في كل زمان واما الاول فهو
خاص بابناء الدنيا المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل بسماحة احدهم شهادة من شهد عليه
بحق وطعن في شهره خصمه ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقيرة
كخيفه وخزعة يقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم
في الامور الخطيرة وضابط الخطير والحقيرات كل ما يحتاج الناس فيه الى التزام الى الحكم فهو
خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان المبيع
ينعقد باللفظ الاستدعاء كعني او اشتري مني فيقول بعث واشتريت مع قول ابى حنيفة انما ينعقد
اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الغرض بكون المستدعي بايعا ومشتريا
لانك لا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة من سبما
فهم الناس منه انهم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في اخذه بل كان يصير
الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حمل الاول على حال الاكابر من اهل العلم
والدين الذين يرون الخط الاول لا يخفى عليهم وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك كما يعرف
الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتمرية والقرائن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قوله الشافعي احمد اذا انعقد المبيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يفرقا او يختارا
الزوم المبيع فان اختارا احدهما الزوم بقي الخيار للآخر حتى يفرقا المجلس او يختار الزوم
مع قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار والميتفرقا او يقول احدهما
اختار للزوم والثاني لزوم المبيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح
حمل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الخط الاول لنفسه فرجعهما الشارع بجعل
خيار المجلس لها القصور نظرهما ودردهما في لزوم المبيع كما يصح حمل الثاني على حال الاكابر
الذين يود كل واحد منهم الخط الاول لآخيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم
توقع حصول ندم احدهما اذا ظهر الخط الاول لآخيه بل يفرح احدهما لمن لك فافهم ومن ذلك
قول ابى حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الاصام
مالك يجوز بقبول فائد عواليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف احوال فالعائكة التي لا تسبق
اكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها اكثر من يوم والقرابة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام
يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلثة ايام ومع قول احمد والى يوسف ومحمد يثبت من الخيار
ما استوفى على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد تبع الادلة الصحيحة في ذلك والثاني في تخفيف

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني بل الثالث راجع إلى اجتهد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أصول الدنيا وهوانها عليهم ورؤيتهم الحظ الأوفر لأخيهم أو لنفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الخيار أفاضل إلى المليل لم يدخل المليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن المليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بلزوم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة مع قول مالك إن البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لا بد من اختيار أو إجازة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للمدين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سلعاً وشروطه لم يقضه الثمن في ثلثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك المقول فيما إذا قال البايع بعثك على أن ترد عليك الثمن بعد ثلثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الأول لأجل إنبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لإنبات خيار البايع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المسئلتين الأولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيها مخفف والأول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن من ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما روى أخيه بالخيار فكان إذاذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتل به إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يدبر له عند حضوره غير ذلك فراجع إلى أبي حنيفة الاحتياط في حق الفسخ ويصح من الأول على حال الأكارب الذين يرون لأخيهم الحظ الأوفر وحمل الثاني على حال من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أنه إذا شرط خيار جهل في البيع بطل البيع والشرط مع قول مالك يجوز وتضرب المدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحةهما ومع قول ابن أبي ليلى بفساد البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البيع والشرط بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر في وجهه على أحد وجهي ما قام عنده من طرفي بيعه ووجه قول ابن أبي ليلى إن البيع قد تنقذ بالصيغة ولزم فلا يلزم فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذه كلها راجع إلى اجتهد المجتهد فإني لم أجد له حليلاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن من له إمامات ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة إن الخيار يسقط بسريته في الوقت يتقرب الملك فيه إلى الشتر في مدة الخيار إن كان الشتر البائت وترجيح ذلك من كونه في كتب الفقه وفقاً لصحبه و تقاربه فلا نطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع وطء تجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يجزى وطءها للبائع ولا للأئمة الثلاثة ولا يجوز

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان انتقال تلك المباشرة عن الجاسرية
لهم يثبت الا بانقضاء مدة الخيار فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول احمد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق
حصة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلا فالداود وبه قال على وابن
عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر
والعبد الابن خلا فالابن عمر رضي الله عنه ما في قوله بجواز بيع الابن وعن حسين
عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتمل في اخذه
الى مائة كبيرة واجمعوا بيع المسك وكذلك فادركه ان انفصلت من حي عند الشافعي وانفقوا
على لبن المرأة طاهر وعلى شراء المصحف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع
العين الخمسة في نفسها كالكلب والخنزير والخمر السرجين فان تلف الكلب او تلف فلا قيمة له و
كن ذلك لا يصح عند الثلاثة بيع الجنس ولو غسل بالماء مع قول ابى يوسف انه يجوز بيع الدهن
القص ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسرجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الخمر
والثنية وفي ابتاعهما ومع قول بعض اصحاب مالك بجواز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب الماذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل لكل من هذه الاقوال وجه بحسب
اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منعه بيع السرجين بجلا والخنزير ومع حمل قول
ابى يوسف يجوز المسلم الذمى في بيع الخمر على كونه كان يرى ان التوكيل غير سفير محض و
المحدث استمالا لعن بائعها وهو هذا الذي لا المسلم ومن ذلك قول الانسائي الثلاثة يجوز بيع
المداير مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز اذا كان المتدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صغار الذين قد يحتاجون الى ثمن المدبر
بعاد التدبير فيكون توسعة الاثم عليه بجواز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضرورة رحمة به وذلك احو
من حقوق المدبر ووجه الثاني ان شرط الثنية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر
من الاولياء والامراء فافهم ومن ذلك قول الانسائي الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول ابى حنيفة
انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف عن جرح الوصايا فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صغار فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما
ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي واحمد بجواز بيع لبن المرأة مع قول
ابى حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان لم يرضعوا لكم فاتقواهن اجورهن اي شمن لبيهن واجرة حضائهن
 للطفل فقوله تعالى فاتقواهن اجورهن مؤذنت ببيعة ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لين
 الادمية في العادة الا الاذميون ومن المعروف ان تسقي المرأة لبنها ولد اخيرا المسلم بلا شمن اشرف
 النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي واحدا في حرك رواية انه لا يجوز بيع دوسر مكية
 لكن هنا فتحت صلحا مع قول ابى حنيفة واحدا في حرم روايته انه لا يصح بيعه ولا اجازتها
 وان فتحت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيدا على بيعة دوسر لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى العباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حرة لله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
 ولا اجازتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجازته اذ باع الله تعالى ان يري العبد له ملكا مع الله
 تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالاصال لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل
 ولو ان ذلك الحيا ابراهيم لم يشهد الا الله فليس يبيع ولذا قال بعض الصوفية ان الانبياء والاوصياء
 لا زكاة عليهم لم يرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجهم موصوفا
 على خلافه الا لا بد من اجزاء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فاتهم ومن ذلك
 قول الشافعي في ابراهيم قوله انه لا يصح بيعه الا بملكه بما اذا كان ملكه مع قول ابى حنيفة و
 احمد في حرك رواية انه يصح ويرقف على اجازة ملكه وهو القديس من قول الشافعي بخلاف
 الشرافة لا يوقف على الاجازة عند ابى حنيفة ومع قول مالك انه يوقف البيع والشراء على
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الاول ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك نقد بيم وتأخير
 ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
 عقلا كان او منقولا مع قول ابى حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
 الطعام قبل القبض وما ماسواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكيلا او موزنا او معدودا لم
 يجوز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هي الشافعي عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
 ان العقار لا يخاف تغييره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطاهر
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزن والمعدود عادة فلا يتعدى عليه
 القبض ومن ذلك قول الاثني عشرية ان القبض في المنقول يكون بالنقل وما لا ينقل كالعقار والاشجار
 على الاشجار بالغلبة مع قول ابى حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالغلبة ووجه القولين
 ظاهر اما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
 العقار ووجه الثاني ان الباطن اذا خلى بين المشتري وبين البيع فقد مكنته منه فصل الغرض
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الاثني عشرية انه لا يجوز بيع عين مجرلة كعبد من عبيد
 او ثوب من الثياب مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبد او ثوب من ثلث ثياب

بشرط التغيير دون ملزاة على التثنية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط التغيير من الأمر إلى الرضا كان للتشديد رضى بالغيث
 كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك والثاقي في ترجيح القولين أنه لا يصح بيع الممين
 الغائبة عن العاقلين ولم توصف لها مع قول أبي حنيفة تمامها نعم وبثبت التشديد في الخيار عند
 الرقبة وبه قال أحمد في أصح الرايتين عنه واختلف أصحاب البيهقي في ما إذا لم يذكر الجنس والنوع
 لقوله بعثك ما في كمي فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف من جمع الأمر إلى ما تبقى
 الميزان ويصح حل الأول على بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
 يغلب تغييره وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الأعشى شراؤه
 وأجارته ورهنه وهبته وبثبت له الخيار إذا لمسه مع قول الشافعي في أرجح قوليه لا يصح بيعه
 ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئا قبل العسي ما لا يتغير كالحديد فالأول مخفف والثاني مشدّد
 فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول حديث أنما البيهقي عن أنس وقد رضى الأعشى بذلك ووجه
 الثاني قصور الأعشى عن ادراك الجيد والردى فربما تدم إذا أخبره الغير برأيه لونه مثلا
 ويحتمل إلى ردّه مع الحياء والمحل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلاء
 في قشرة الأعلى مع قول أبي حنيفة بخواره فالأول مشدّد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
 خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعهة بيع
 الخطة يستلزم مع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام
 والثاني مشدّد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لا يصح بيع الفحل في كراته إن شوهد مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع الفحل فالأول مخفف
 خاص بالعامّة والثاني مشدّد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان وطريق الإنسان
 في الانتفاع به إن يهبه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن
 موضوع المبايعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
 بخوابه إياها معلومة أو عرفت قد حلبها فالأول مشدّد ودليله الحديث الصحيح في ذلك
 والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به إياها معلومة غالبا بل رأينا من يسام بلبن بقرته الشمر
 وأكثر بطريق الإباحة والهبّة والأول خاص بالأكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعامّة
 حيث طاب به نفس البايع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بإباحة بيع المصحف من غير كراهة
 مع قول أحمد والثاقي في حدّ قوليه بكراهته وصرح ابن قتيبة الجوزية بالتقريب فالأول
 مخفف والثاني مشدّد ووجه الأول أن البيهقي حقيقة أنها هو المجلد والورق وأما القرآن فليس
 هو كاللورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال اللفاظ عن المعاني فكره المبيع
 لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تحيلا لاسيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
 كلام الله وإن كان النطق به واقعا منا فافهم وأكثر من ذلك لاية آل ولا يسطر في كتاب ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع العنب لعاصم الخمر مع الكراهة مع

قول أحد بعدم الصحة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي
يواظب عليها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لمن يريد أن
يحصره خمرًا غير حرام لعدم تحققنا أنه يمكن من حصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لعاصي الخمر وكان سفيان الثوري يقول بع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الغالب
لأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر الإنسان إلى ثوب موضوع في طاق على ظن
أنه امرأة اجنبية فإنه يحرم عليه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحديد أجره ضراب
الفعل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب الفعل فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين في
البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الأم وولدها قبل البلوغ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان و
من ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا باع عبدًا بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور
أنه لا يصح ووجه الأول أن الشارح ناظر إلى حصول العتق ووجه الثاني الأخذ بالأحتمال العموم
فهية صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثنى العتق فيها ظفر به قائل هذا القول من
الحديث والإنسان متبع ما هو مشهور فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يحرم التفريق في
البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على أنه لو باع عبدًا بشرط الولاء لم يصح وعن الأصمعي من أصحاب المشافعي أنه يصح
البيع ويبطل الشرط نظيره ما قاله الحسن وابن أبي ليلى والنخعي أنه لو باع دارًا بشرط أن يسكنها
البائع من أنه يجوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم

باب الربا

اجتمعوا على أن الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والحمل ذاعلت ذلك وقد اجمع المسلمون كلامهم على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردًا
والدوق بالدوق منفردًا نذرهما مضرورًا أو حليًا إلا مثلًا بمثل وزنا بوزن يدا بيد ويجوز أن يفتقر
على أنه لا يجوز بيع المحنفة بالمحنفة والتعديرت بالشعير والتمر بالتمر والمحمل بالمحمل إذا كان
بعبارة أو مثلاً بمثل ويد بيد ويجوز بيع التمر بالمحمل والمحمل بالتمر متفاضلين يدا بيد هذا ما وجدته
من مسائل الإجماع والاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الأثمان أو من جنس الأثمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيجرم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر والشعير
والتمر والزبيب في القول الجريد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز الربا في المساء

العنبر والادهان على الاصم وقال في القديم انها مطعومة او مكيلة او موزونة وقال اهل الظاهر
 الريا غير معطل وهو مخصوص بالمنصص عليه فقط وقال ابو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة
 في جنس قال مالك العلة وما يصلح للقوت من جنس وعن احمد روايتان احدهما كقول الشافعي
 والثانية كقول ابى حنيفة وقال سبيعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو ديني فلا يجوز بيعه بعير
 بعيرين وقال جماعة من الصحابة ان الربا خاص بالنسبة فلا يجره التفاصل انتهى وتوجيه
 هذه الاقوال ظاهر عند الرياها فاحل ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع بعض
 الدراهم المغشوشة ببعض ويحوي ان يشتريها بأسلعة ثم يبيعها في حنيفة انه ان كان الفس قليل لا
 جاز فالاول مشدد خاص بالهل الذريع من فائدة مدحجة ودرهم والثاني مخفف خاص بعوام
 الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحديد والرجل
 وما اشبههما لان العلة في الذهب والفضة الثمنية كذا لم يرد مع قول ابى حنيفة واحدا في اظهر
 الروايتان ان الربا يتعدى الى النحاس والرصاص وما اشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول تخصيص الشائع الذهب والفضة بالذكر في الرب
 دون غيرها هـ ما وجه الثاني الحاق الحديد والنحاس بهما في الجسمية والعقوة قوله
 في شرط فيما العلول والمماثلة والتقايض قبل الفرق انا باع جنسا بجنس ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان بكل لحم من جنسه مع قول ابى حنيفة ان ذلك جائز
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول النظر لعللة الجسمية
 وتوجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون عند الحيوان من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس
 اخر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الخطة بثمنه مع قول احمد بجوازها
 ومع قول ابى حنيفة انه لا يجوز بيع احدها بالآخر الاستتباب في النعومة والمختلونة فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القول في ذلك
 كالوجهين في المسئلة قبلها في التسمية وعدمها والله تعالى اعلم بالصواب

باب بيع الاصول والثمار

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حمامها الا المنقول كالدلو والبكرة والسمير
 ويدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاعانات والروف والسلم المسمر وكذلك اتفقوا على انه
 اذا باع غلاما او جارية وعليهما ثياب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة
 المحبل والمقود والجماد وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعثك شجرة هذا البستان الا سابعها
 صم ومن الارض اعني لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الاجل والماتفاق واما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا باع نخلا وعليها طلع مؤثر دخل في البيع او غير مؤثر
 لم يدخل مع قول ابى حنيفة انه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن ابي ليلى ان الشجرة
 لمشتري بكل حال فالاول مفصل والثاني والثالث فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجه الشق الاول من قول الاثمة الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرا وشيا فدخل في البيع بغيره

الظنة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البسوق يقع على جملة الخلة فمثل ظلمهم أسوأ
 ظلمهم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قوله ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح المبيع مع قوله أنه يصح فالأول محشود
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النقد قد اشتمل على معلوم ومجهول
 قد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمان بحسن الظن بالله تعالى وبمساعدة العباد لا يخرجه
 بالخرج من القن المقابل الذي يخرج به الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع
 لشجرة واستثنى غصنا منها لم يصح مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر تحليل ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص
 من مجاوزة الاحتضان وهو خاص بالأكابر من أهل الورع ووجه الثاني السامحة بمثل ذلك
 عادة نعم استثناء الغصن والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصدي في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا
 على أن البايع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذ ارش العيب لم يجز للمشتري على ذلك وإن قال له
 المشتري لم يجز البايع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا تلقى البائث فسلم عليه قيل الرد لم يسقط
 حقه من اللؤا خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبدا على أنه كافر فخرجه إن لم مسلم
 ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا مال عبده مالا وباعه وقلت أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله
 في البيع لأن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك لو عتقه
 وحكى ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة بثبت الخيار في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعدم بثوته فيه فالأول مخفف
 على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وقوع
 التدليس من البائث فمخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول
 في سائر ما شدد فيه العلماء لأن قصدهم التسفير من الوقوع في الخوف على بعضهم
 بعضا ومن رؤية الخطأ أو فرأى أنفسهم دون أخوانهم انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 أن الرد بالعيب على الزاخي مع قول مالك والثاقي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابر
 الذين لا يخف عندهم على أحد من يعاملهم ولا يرجحون أنفسهم على إحيائهم والثاني مشدد
 خاص بالأصاغر الذين يرون الخطأ أو فرأى أنفسهم ولا يكاد أحدهم يرى الخطأ أو فرأى أخيه
 وربما رأى الخطأ أو فرأى أخيه ثم تغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية لحوالهم
 فأفهم ومن ذلك قوله أبي حنيفة والثاقي أنه إذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض
 المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الأمام مالك أن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام
 إلا في الجذام والبرص والجذون فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول
 مخفف على البايع مشدد على المشتري وبه جاءت الأحاديث والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الشق الأول من كلام مالك الجرجي على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على قالوه في باب خيار التكاليف في العنة فانهم ضروها لها هناك سنة وايضا فان اقل مدة يزيل فيها الجذام والبرص والجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك تبين انه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب البيوع المنهية عنها

اتفق ائمة على تحريم بيع المخاض الباردى على الصورة المشهورة في كتب الفقه ولكن اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهوان يتنام طعاما في الغلام ثم يسكه ليراد ثمنه ولكن اتفقوا على تحريم النجش على تحريم بيع الكائى بالكائى وهو بيع الدين بالدين هذا ما يجعله من مسائل الفقهاء واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اغتر بالنجش واشترى فشرائه صحيح وان اثم الغلام قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم النجش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التعريم لا يخرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التغير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للنجش المنهي عنه كما اشار اليه حديث اما البيوع عن تراش اهل اولادهم للنجش على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدع بها الناجش لما اشتراه ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بعين الى اجل ثم يشرها من مشترها نقدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة والله واحد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعموم والثاني مشدد خاص بالاكابر من اهل التزوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلامهم المباح والمشتري باع واشترى فمختل وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصحة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان يقال له اما ان تبيع بسعر السوق واما ان تغزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف مشاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالا صاغر الذين طلب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والنجوس على الناس الوارد ذمة في الشريعة في تخوذي لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالا كابر الذين يبيعون حب الدنيا وطهرهم الله من محبتها المذمومة بالكفة والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكره له هو السلطان لم يصح البيع واغتر السلطان صوابا لبيع ثمنان سعر السلطان على الناس فلم ير رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكرام السلطان وعذيرة ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يكرهونهم ولتقدم

عن الكراهة بالشرع والسياسة بخلاف السلطان لا عظمه فان القاضي وغيره يجوزون عن كراهة
اذا كره احد من رعيته لاسيما ان نظرا لكونه اتم نظرا من رعيته واكثر شفقة من بما سار
المصلحة فوق كراهة شخص على بيع ماله والله تعالى اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك بن نوح
بيع الكلب بم الكراهة فان بيع كلب لم يفسد البيع ان امكن الاستغلام به عندهما وقال الشافعي
واحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا يقيده له ان قتل او تلف فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشافعي عن ثنينة لا يلزم منه محله
صحة بيعه من غير كسب الكلب فان الحجامة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النفي
عن اكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة الى بيعه لكثرة الكلاله في كل زمان
ومكان مع قول جمهور الاثنية بنجاستها وخبثها وامر الشافعي والغسل من فضلاته اسبعم مرات
احد من بالتراب الطهور ويصح حل القولين على حالين فمن احتسب ان كلبا لاشية او حسنة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم

باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس ابن عمر فلم يجوزوه
اسحق ابن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى ثمن مؤجل لم يخرج بطلان بل يجب البيان
وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا طلق وبثبت الثمن وقد مرته مؤجلا وقال الائمة الاربعة يثبت
للشترى الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فم بين مخفف ومشدد على البائع
او على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى اعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهذا ليس

اتفق الائمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا بدنية تحالفها ما وجرت به من مسائل الاتفاق في الباب واما اختلافوا فيه فمن ذلك قول
الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول ابي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالاول مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ثم وجه كل من القولين بان احدهما قصد الخطا او فساد النفس دون اخيه
فلذلك غلط الاثنية عليه بالبدء باليمين فانهم ومن ذلك قول الشافعي وذاك واحدا في احدي
روايتيهما ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسد البيع ورجع ببيعة المبيع
ان كان متقوما وان كان مثليا ارجع على المشتري مثله مع قوله ابي حنيفة انه لا تحالف
على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وابو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال
الشعبي وابن سريج ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول ابي حنيفة مخفف لعدم وجوب
اليمين التي تحالفا لاجلها ووجه قول ابي ثور ومن قرأ المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي
وابن سريج ان البائع هو المالك الاصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
احد القولين انه اذا اهام عينا بثن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا اسلم المبيع
حتى اقبض للثن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يحجر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

على تسليم القرض مع قول أبي حنيفة ومالك إن المشتري يجبر أو لا فالأول مشدد على البائث لكن أصل
المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرجاً عن البائث فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إن المبيع إذا تلف بائناً سماوية قبل القبض انفسخ
المبيع مع قول مالك وأحمد إن المبيع إذا لم يكن مكيداً ولا موزوناً ولا معدوداً في وزن ضمان المشتري
فالأول مشدد على البائث والثاني مشدد على المشتري فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يسحق المشتري الثمن لعدم القبض ووجه الثاني أن البائث
أذن له في قبضه فله من غير بائع باللفظ أو بالمعاطاة صدق في يد المشتري وجبازته ولو لم يقبضه
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي إن المبيع إذا تلفه البائث انفسخ المبيع كالتلف بالآفة
مع قول أحمد إن المبيع لا ينفسخ بل على البائث قيمته إن كان متقوماً ومثله إن كان مثلياً
فالأول مشدد في الغرم والثاني مشدد في الغرم فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
أن المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف بائناً سماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل واحد
نظر إلى أن البائث مبرئ منه الفعل ضل به القيمة والمثل وإن كان فعل البائث من جملة أفعال الله
تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فأنهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في صح قوليه أن المبيع إذا كان ثمرة فتلفت بعد التخلية إنها من ضمان المشتري مع
قول مالك إن كان التلف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث فما زاد فهو من ضمان
البائث ومع قول أحمد إنها إن تلفت بائناً سماوية كانت من ضمان البائث أو ينهب أو سرقة
فمن ضمان المشتري فالأول مشدد بالضمان على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني
مفصل ولكن الثالث فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن النقص
إذا كان أقل من الثلث يحمله المشتري حادثة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحتمل ووجه الشق
الأول من كلام أحمد أن التلف بالأمر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
من ضمان البائث ووجه الشق الثاني في كلامه أن التلف بعد التخلية كالتلف بعد
القبض فكان من ضمان المشتري فإن البائع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع
وكما أنه لا يرقتاصل

باب السلم والقرض

اتفق الأئمة على أن السلم يوم ستة شروط أن يكون في تجس معلوم بثبوت معلومة ومقدار
معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار من المال وتسمية مكان التسليم إذا كان لحمله مؤنة لكن
أبو حنيفة يسمي هذا التابع شرطاً وإياقي الأئمة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جملته السلم
في المكائلات والمزونات والمندرجات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على حوازه
والمعدونات التي لا تضاروت أحدها كالخبز واللوز والبيض إلا في رواية عن أحمد ولكن ذلك
اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يجبل له
بدينه عنه بعض الدين قبل الأجل فيجبل له الباقي وعلى أن لا يجوز له أيضاً أن يجبل له قبل

الاجل بعضه ويؤخر لها في الاجل آخر وعلى انه لا يحل له ان يأخذ قبل الاجل بعضه عيبا
 وبعضه عرضا وعلى انه لا باس اذا حل الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى
 اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابي
 حنيفة لا يجوز السلم في بيعت كالمراة والبطيخ لا وزنا ولا صرنا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر ربيع في بيعته انه يجوز مطلقا عدا قال احمد
 وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كذا فالاول مشدد
 مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص وكل منهما مرجح والثالث مقصود فيه نوع
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قول
 ابي حنيفة ومالك واجدانه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول مخفف
 بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا السلم ووجه الثاني انه بيع حين في الذمة الغالب فيه
 التأجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجهه هو الصحابة والتابعين
 ان يجوز السلم والقرض في الكيوبان من الرقيق واليهام والطيور ما صد الجارية التي يحل وطؤها بالقرض
 مع قول ابي حنيفة انه لا يبيع السلم في الجيوبان ولا اقترانه ومع قول المزني وابن جرير الطبري
 يجوز اقراض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطؤها فالاول مخفف على الناس وقول ابي حنيفة
 مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث
 فيه ووجه الثاني سرعة من تأجيل ان اوابا قضا واصله وتقسيمه بمثله ليرده اليه فان التولية
 في مثل ذلك عن غيرة والاجود المأمور به شرعا لا تنضم غالب النفوس به ووجه الثالث
 استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
 بالقبض فهو محمول على الكا بر من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال رعاة الناس فافهم
 ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والديور والمهرجان وعيد النصارى والجدا
 مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في اظهره وبيته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالا صاغر اولى الحاجات والضروقات والرخص والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والسرعة
 ورؤية الخطا وفر من عالمهم فلا يعتلج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التقيد بل هم من اخوانهم
 المسلمين على الراحة لهم بخلاف الا صاغر الذين يرون الخطا وفر لا يقسم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في الثمر مع قول ابي حنيفة
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول ما لهم وان احد هم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالا كبار الذين ينهرون في اكل العود ويقصر
 اصلهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بان لا يجوز السلم
 في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما صسته النار فالاول مشدد خاص بالا كبار من
 اهل الورع والثاني مخفف خاص بالا صاغر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك الصنفين ويحرمهم

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأهل أنه لا يجوز السلم إلا فيما كان موجوداً عند عقد السلم وطلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان موجوداً من حين العقد إلى المحل فالأول فيه تخفيف خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكاكر الذين يجتاطون لأخيهام فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك إلى وقت المحل فصار المسلم إليه في مشقة من جهة الوفاء بماسلم إليه فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الوصر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأهل بسهم الأشرار التولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمنون إليه أمراً آخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون إلى مثل ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأهل أن القرض إذا أجل يلزمهم قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء والأول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قرض الخبز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز بحال فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكاكر من أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جملة الربا بالباء الموحدة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يجوز قرض الخبز عدداً ويجوز وزن وهو أحرى الرايين عن أحمد مع قول مالك أنه يجوز بيع الخبز بالخبز تخريباً فالأول فيه تشديد خاص بالكاكر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بإجمال يجوز قبول المقرض هدية من اقترض منه شيئاً واكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات بحال المقرض إذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم تجز في قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك يجرى ذلك وإن لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جر نفعا فهو باع على ما إذا اشترط ذلك فإن كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة وإذا أهدي المقرض المقرض هدية جاز قبولها بالكرامة ويستحب للمقرض أن يرد ما اقترض للمحدث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذ ما انتهى فالأول مخفف خاص بأهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظيراً لما قاله في هدية القاضى بحكم التفضيل في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا كان لشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض أو غيرها فليس له أن يرجع في التأجيل بل يلزمه أن يصبر إلى تلك المدة التي أجلها وأكره ذلك لو كان القرض موهباً فرد في الأجل وذلك قال أبو حنيفة إلا في الحنية والقرض مع قول الشافعي أنه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك لأجل الثاني إذا حال لا يؤجل

فالأول مشدّد خاص إذا كان من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعلوم الناس الذين يرجعون
في قولهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر قال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود
أن المسافر كما لم يفتقر فيحتاج صاحبه إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهة
خالبها هذا ما أوجرت به من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أن الرهن
الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجب الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مشدّد على الرهن مخفف على الرهن والثاني عكسه فيحصل
الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجعل الثاني
حل من كان بالصد من ذلك فمن يريد الحظ الأول فليست نفسه دين أخيه ولا يحتاج لأخرته
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع
قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو كالعبد هو جائز ووجه
الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهنه ووجه الثاني على التصرف فيه على الرهن مطلقاً
لقلته من يرغب في شراء المشاع إذا احتج به إلى المبيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فثبت الأئمة من
مراعي الاحتياط للرهن ومنهم من راعى الاحتياط للرهن ومن ذلك قول الشافعي أن استئجار
الرهن في يد المرفق ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط فنق خرم الرهن من
يد المرفق على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن ما حنيفة يقول أن الرهن إذا عاهد بوديعة وأهارة
لم يبطل فالأول مخفف على الرهن مشدّد على الرهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول
أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعهود التي لا يحتاج طعن لديهم
كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالكابر الذين لا يحتاج طعن لديهم فإن المرتهن ما أخذ الرهن
الأوسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكان له لم يرتقه شيئاً فكان الرهن شرط في
رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليجر فيبيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في الشهر
والشافعي في أربعين يوماً قال أنه إذا رهن عبداً ثم اعتقه فإن كان موسراً نفذ العتق ولو لم يمتعه
يوم عتقه ويكون رهناً وإن كان معسراً لم ينفذ وفي قول نخل لك إذا كان طرأ له مال أو قضى
المرتهن ماله نفذ العتق وما وافقه قول مالك الآخر إلا فلا وقال أبو حنيفة ومحمد ينفذ العتق
على كل حال تكن قال أبو حنيفة أن العبد المرفق يسرى في قيمته المرتهن حال عساره سيده
فالأول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيهما من التخصيص والثالث مشدّد عليه وعلى العبد هو
قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى
الله تعالى من إتيان الصدقة بالعتق بخلاف المصرفان من ماله من غير أن يصعوبة التقرب بعق
عبده لا سيما عند الحاجة إليه ولا يشرح الصدق إليه فهو إلى الراد أقرب من القبول و
وجه الثاني كون المسيل هو الذي تطلبه بالعتق اختياراً منه والشارع مشفوق إلى الشفقة والرحمة

بالأمر قاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر الصلوة وما ملكت إيمانكم أي حافظوا على
الصلوة واستوصوا بما ملكت إيمانكم خيرا من أن القتال بالتحكم على السيد بالعشق قاتل
بوجوب القيمة عليه أن كان موهبا وعلى العبد أن كان سيدا معسرا كما مر في أمانات من حق الرهن
شئ والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن الرهن يشترط أن يكون
أقرضه ما تارة أخرى وأمر جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز وجعل الأول
أن الرهن لا يزعم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة للدين
آخر وجه الثاني أن الرهن قد مر في جعل ذلك الرهن وثيقة بين الدينين بل له ترك الرهن أصلا
الاسم أن كان الرهن والمرقن من الصلحاء والأصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
فالأول مخفف خاص بمن يغلب عليه عدم الرشد فيخرج عليه أن يتصرف في أخراجه ما لم يمس له عنده
حق والثاني خاص بالكابر الذين يتصرفون في ما لم يحسب يرونه أحوط لدينهم لأن الدنيا
لا تساوي عندهم جناحهم فوضعت بل لو قدر أن الرهن عند أخيه شيئا قبل أن يربط الحق عليه ثم
أكله المرقن مثلاً أو تلفه لم تذكر منه شعرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن
إذا شرط الرهن أن الرهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه المرقن جائز مع قول
الشافعي أنه لا يجوز للمرقن أن يبيع المرهون بمسه بل يبيعه الرهن أو وكيله بأذن المرقن فإن لم ي
الزعم الحاكم بقضاء الدين أو يبيع الرهن فالأول مخفف على المرقن خاص بكامل المؤمنين
الذين يرون الخطأ أو لا يخيمهم ولا يمدون على ما تصرفنا آخرهم فيه بما فيه براءة ذممة لهم
بل يرون تصرفه في أموالهم كتصرفهم في أموال أنفسهم بالخطأ أو في الدنيا والآخرة
والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد مما ذكرنا فربما نسب المرقن الرهن لعدم بيعه بالخطأ أو في
أو يبيعه بالجس ثمن فيقيم بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
رحمهما الله أنه إذا اختلف الراهن والمرقن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
المرقن بيمينه كان قال الراهن ذهنته على خمسمائة درهم وقال المرقن ذهنته على ألف
وقيمة الرهن تساوى الألف أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أن القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف وخمسمائة درهم وإذا فرغ إلى المرقن
ما حلف عليه أخذ ذهنته فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرقن والثاني عكسه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرقن ومن
عكسه بالنظر لا كابر ولا صاغرا إذا كابر يرون الخطأ أو في نعمتهم ولا صاغرا بالعكس
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأمرين
من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحبل والعقار
غيره مضمون على المرقن وما يخفى هلاكه كالنقد والشرب فلا يقبل قوله فيه إلا أن يقصده
الراهن ومع قول الشافعي وأحمد إن الرهن مائة في يد المرقن كسائر الأمانات لا يضمن إلا

بالتعدي ومعه قول شريح والحسن والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمته الرهن
صهرها والحق عشرة الاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فنقول ابى حنيفة مشدد وقول مالك
مفصل وقول الشافعي واحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي المشدد من الكل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على من له فهم ومن ذلك
قول مالك ان الرهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام
وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفة وعلى علمهم
قول ابى حنيفة ان القول بخير الرهن في القيمة مع عينه ومعه قول الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا
فالاول مفصل والثاني مشدد على الرهن بالعين والثالث مخفف على الغارم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغليس المحج

اتفق الاثمة على ان بنية الاعسار تسهم بعد الحبس وعلى ان الاسباب الموجبة للمحج ثلاثة
الصف والرف والجحش وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا انس
من صاحب المال الرشيد سلم اليه ماله او جبرته من مسائل الا تفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي والاك واجل المحج على المفسر عند طلب الغراء وحالة الدين بالمديون
مستحق على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضر الغراء وان الحاكم يبيع موال المفسر اذا
امتنع من بيعها ويقسم بين غرائه ما يخص من قول ابى حنيفة ان لا يحج على المفسر
بل يحبس حتى يقضى الدين فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان
يكون ماله صراهم ودينه دهم لم يفضيها القاضي في دينه الا في مشدد على المفسر من حيث
منعه من التصرف في ماله لصحة الغراء تخليصا لدمته وهو خاص بالحاكم الذي هو اتم نظرا
من المفسر والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص
بس كان عنده ثمن وامتناع من اداء الحق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
في اظهر قوليه انه لا ينفذ تصرفات المفسر في ماله بعد المحج عليه ببيع ولا هبة ولا عتق مع
قول احمد في احاديث روايته انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة ومعه قول ابى حنيفة
انه لا يحج عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاءه مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يحج
المحج عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الضم او لم تحمل فان نفذ المحج قاض ثان صح عن تصرفاته
مالم يحتمل الضم كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الضم كالبيع والاجارة والهبه
والصدقة ونحو ذلك فالاول مشدد على المفسر بعدم صحة تصرفه تقديما لصحة براءة
ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه
في ماله والدين فهو المطالب به دوننا في الدنيا والاخرة فمالنا والتخير عليه مما يشغلنا عنا
فيماليس هربا لنا حتى نتصرف فيه فان خلصت ذمتنا من جهة الغراء فلا نخلف من جهة المفسر
فندعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف فرجع الامر الى مرتبة الميزان مشددا

ومخفف فيه كما ترى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن كان عند الفيلس سلعة واحدة مكرها
صاحبها ولم يكن لها ثم قبض من ثمنها شيئا والفيلس حي فصاحبها الحق بها من الغرماء فيضن
بأخذها ومنهم من قول أبي حنيفة إن صاحبها كاطل الغرماء فيقاسمون فيها فلو وجدها صاحبها
بعد موت الفيلس لم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها السوء للغرماء وقيل للشافعي
وحده أنه الحق بها فألاول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه كالأول في
المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح
في ذلك وتوجه الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للفيلس لا فرق بين ما وبين غيره من سائر
أمواله فصار صاحبها كاطل الناس ولعل صاحبها لو يبيعها للحديث ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة إن الفيلس إذا قرى الدين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين
لا يحرم عليهم علاجهم مع قول للشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف
عليه فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول نقصه المقر له في الفحص هل على الفيلس دين لغرم
أم لا وتوجه الثاني أن حكم الحجر شمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون
منهما في الأثر المذكور ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن أذنبت عسار الفيلس عند الحاكم
أخرجه الحاكم من الحبس ولو تغيرت الغرماء وحال دينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولو لا
ملازمة بل ربما يهل حق بوسم قول أبي حنيفة أن الحاكم يخرج من الحبس ولا يجوز بينه وبين
غرمائه بعد خروجه فلا يزمونه وبينهم من التصرف وبأخذون فضل كسبه بالخصص فالأول
مخفف على الفيلس مشدد على الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط والمساورة لبراءة ذمة
الفيلس فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن المبينة
بالعسار التسم قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنها لا تستم إلا بعد الحبس
فالأول مخفف على الفيلس والثاني عكسه ولكن يحمل الأول على حال أهل الدين والورع الخالقين
من حقوق الخلائق ويحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الفيلس إذا قام بينه بأعسار لا يحلف بعد ذلك
مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغرماء فالأول مخفف على الفيلس محمول على إذا كان
من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على إذا كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى
مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن البلوغ الغلام يكون بالأحتلام أو الأنزله فان لم
يوجد فحق بتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وأما البلوغ الجارية فبالحيض والاختلاف
والحبل والأحقق بينهما ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد
أن البلوغ بخمس عشرة سنة وأخرجه المفق والحيض والحبل فالأول مفصل فيه تخفيف
بعدد القول بتكليفه والثاني جازم فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان
وتوجه كل منهما الاستقلال من الأئمة المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نبات العانة لا يقتضي
الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمد أنه يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نبات العانة

يقضي الحكم ببلوغ ولد الكافر ومن المسلمة فالاول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مخفف لفرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجب عليهم شديدا
ولا تجب على المكلف الا بعد بلوغه يقيناً لان نبات العانة يحفل ان يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الخويش في ذلك مؤل ووجه الثاني الاخذ بالا حياط للمكلف ليفض بشاب التكليف
ويواظب عليه اذا اعتقد رجوعه عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهر
تجديد الاخذ بالجريمة وحصل الصغار والدليل للكافر من ذلك قول ابي حنيفة وما لك واحداً ان
الرشد في الغلام صادم ماله ولم ير اعوافسقا ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لينفك المجرم عنها ولو بلغت رشيدة حتى
تزوج ويدخلها الزوج وتكون حافظة لملكها كما كانت قبل التزويج وقيل احمد في المختار من رواية
انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية لقول مالك ومن ادعى يحول عليها
حول عنده او تذر لها فالاول مخفف لعدم اشتراط صدمه للدين ووجهه ان الباب معقود في الرشد
في الاموال ومن غيرها من الصلوة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا صدم ماله جاز تسليم ماله اليه
شرعاً ولو كان غير مسلم لعدم ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس انه
تقبل شهادة من عهد منه صدق الخويش ولو فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه ان من تساهل بترك الصلوة او شرب الخمر لا يعذر منه ان يضيق ماله في غير طاعة
الله فرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من احتطوا بالغرام
في صفات الرشد ومنهم خفف في ذلك ويصير حال ذلك على حالين فمن الجارية من يظهر رشدها
بسم دبرها ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في
غيبتها وحضوره ولو تولد ومنهم من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها اخر مراتب الامتنان
لها في الرشد ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الصبي اذا بلغ وانرس منه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه بل يستقر بحجوا عليه مع قول ابي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى
سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دأب الحج عليه حتى يحصل
الرشد ولو بعد خمسين سنة والآخر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله تعالى فان انسجم سقم رشداً فادفعوا
اليهم امولهم فلم يلائق في الدرهم الا بعد حصول الرشد ولطال الزمان ووجه الثاني ان العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حج عليه بعدها لكن في كلام الامام علي رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي خمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهائين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعدة فحارب الى ان يموت انتهى وهو قريب من كلام ابي حنيفة
رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقائق الصلح على بعضه لم يعمل لانه ضمن للغير على ان المال

يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى المسلم ان يعلى بناءه على بناء جاره لكن لا يحل له ان يطأ
 على عرش جاره هذه الوجهة من مسائل الفتاوى وأما الاختلاف في حق ذلك قول الأئمة
 الثلاثة فإنه إذا لم يعلم ان عليه حقاً أو دعي عليه قصم المصالححة مع قول الشافعي أنها لا تقصم فالاول
 مشدد مبالغة في الاحتياط في بركة ذمته وهذا خاص بأهل السماحة من كهل المؤمنين والثاني مخفف
 وقهجه ان من مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للبدعي على كل ما ل
 الناس بغير حق وربما خرج عن الرشد بذلك اللهم لا يصالحه ويبرئ ذمته فلا تمنع فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على الجور جائز مع قول الشافعي
 بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من جملة
 استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تترك الا بالدين المعلوم برذمة المبرأ منهم فعلى
 لا تبرأ وبكل منها وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انهما اذا تداعيا سقفا من بيت
 وخرفة فوقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واحد انه بينهما نصفان فالاول مشدد
 على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر معه فقل من
 بني بيتا لا ويجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضي
 في العامين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما على الاخر فكان يقسم بينهما ووجه
 ذلك قول الأئمة الثلاثة انهم لم يردوا على صاحب العلوان يبنيه لم يجز صاحب السفلى
 على البناء والتسقيف لئلا يبنى صاحب العلوان على ان اختار صاحب العلوان يبنى السفلى من ماله
 ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه وانفق عليه مع قول اصحاب
 الشافعي انه لا يجزى صاحب السفلى ولا يمنعه من الانتفاع اذا بنى صاحب العلوان غير اذنه بئله على
 اصله في قوله المجردين الشريك لا يجزى على العارية والقديم المختار عند جماعة من متأخري
 اصحابه انه يجزى الشريك على ذلك دفع الضرر وصيانة للمالك عن التعطيل فالاول مخفف على
 صاحب السفلى ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفع الضرر فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار
 مع قول مالك واحمد بمنع ذلك فالاول مخفف على التصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومشلوه بان ينفذ
 حماما او مرحاضا او يحفر بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها لذلك اوقفهم بمخاطبة شبه
 يشترط على جاره ومن ذلك قول مالك واحمد انه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء
 سدة تنفعه عن الاشراف على جاره مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالاول مشدد
 على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويصير التوجه
 بالعكس فيكون جعل الساتر لمن خاف وقوع بهيمة على عورة الجار وتركه على من
 لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك
 انه اذا كان بين رجلين وابل او نهر او بئر فقتل او جرح ارض فسطح فطالب احدهما

الأخر بالبلاء فامتنع أو تمسكه الدلائل والمهر مثلاً فامتنع أن يجبر مع قول غيره بما لا يجبر
على أن يرفل في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه
الأول أنه معروف واجب ووجه الثاني أنه أمر مستحب فإن شاء فعله وإن شاء تركه وبقي الأول
حديث لا ضرر ولا ضرار والله تعالى أعلم

كتاب الحوالة

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لسان حق على آخر فاحاله على من له عليه أن يمتنع من قبول الحوالة
وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أنه لا يعتد برفض المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا كان المحال عليه عدو له لم يلزمه
قبولها وقال الأصمعي من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً كما كان
المحال عليه لا ينبغي ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل الثالث مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من المسارعة إلى براءة الذمة طرأوا وكها ووجه
رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط الدعوى عليه بل المطالبة بالشدة وصدمة الرحمة ووجه قول داود
والأصمعي أن صاحب الدين إنما أحال المدين على غيره على سبيل الفرض فإن شاء قبل وإن
شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء أجمعين صاحب الحق إذا قبل الحوالة على من لا يحيل
يبرأ على كل حال مع قول زفر أنه لا يبرأ فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الأول محمولاً على أهل حال الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون إلى ذلك الحق بل إن أحيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
إلى براءة ما عليهم من الحقوق فلا يثبتين براءة ذمتهم إلا بالوذن لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد أن المحال لا يرجع على المحيل إذ لم يصل إلى حقه برجه من الوجوه سواء عثره بفلس
أو جحد أو لم يغيره مع قول غيره أنها يرجع على المحيل إذ لم يصل إلى حقه فالأول مشدد على المحال
والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقصير المحال بعدم التفتيش
في حال المحال عليه ووجه الثاني أن ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه إلا لظنه
الوصول منه إلى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فينبغي لكل من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى ذلك
الحق إذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند المحكام فإن خلاص ذمته في ذلك وبه قال
أبو حنيفة ولفظه إذا حال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه على المحال والله أعلم

كتاب الضمان

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى أن كفالة الدين هيمنة على كل من وجب عليه الحصول إلى
مجلس الحكم لا طباق الناس عليه ومسئول الحاجة إليها ودعوان الكفيل يخرج من العهدة
بتسليمه في المكان الذي شرطه أو أولاده المستحق إلا أن يكون دونه بدعي طاعة فلا يكون

تسليما وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفلي لا يطالب به وعلى ان ضمان الدين جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قرض الثمن لا طحايا بجميع الناس عليه في جميع الاعصار
 وللشافعي قول انه لا يصح لان ضمان المالك يجب هذا وجدته من مسائل الاتفاق واما ما
 اخبرنا في حديثه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحق لا ينتقل عن المضطرب عنه المحي بنفس الضمان
 بل الحق يات في ذمة المضطرب عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاذاء مع قول ابن ابي ابي بلين شبرمة
 ولى ثور وادناه يسقط فالاول مشدد في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والوزع والثاني محمول على حال غيرهم ويصحب ان يكون
 الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف
 العكس ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الملية لا تبرز انعتة من الدين للمضطر عنه بنفس
 الضمان والحكم مع قول احمد في إحدى روايته انه يدرأ فالاول مشدد على الملية محمول على حال
 الا صغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على اهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد ان ضمان الجاهل جائز وكذلك
 ضمان المالك يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجزى الا لبراء من الجاهل
 فالاول مخفف محمول على اهل الدين والوزع في المسئلتين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالصد من ذلك من ثور وادناه خلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والثاني في احد روايتي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين
 عنه مع قول ابى حنيفة انه لا يجزى الضمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي
 السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كما يصلى على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول احد من الصحابة صلى الله عليه وسلم وفاءه والثاني مشدد ووجهه تنبيه شاة
 الدين في عيب الناس مع احتمال عدم بلوغ الحد الذي للقائمه وذلك لئلا يتساهل الناس في
 الوفاء بعمدة اهل انهم وصدقائهم فيقال بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بعروض فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول السالب
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يصح الا في مرضع ولحد وهو ان يقول المريض لورثته وبعضهم
 ضمن عن ديني والغواة غيب فيجوز ان لم يسلم الدين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء
 فالاول مخفف لعدم اشتراط قبول السالب الضمان والثاني فيه تشدد في فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق اخيه المسلم ان شاء الطالب قبل ذلك وان شاء المقتبل
 وهو خاص باهل الدين والوزع الطالبين ثواب الاخرة ووجه الثاني ان تأكد مشروعية الوفاء بحق
 اخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه وعلى المضطرب تشريعا للمدين
 في الدنيا والاخرة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعي عليه مع قول
 ابى حنيفة بعدم صحته فالاول مخفف على الكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق للدين لا خفيه عليه فان الدين

لما هرب اضربدين نفسه وبمال اخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمان
الدين لا الدين ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفيل لو تغيب او هرب فليس على
الكفيل غير احضاره ولا يلزم المال اذا تقدر عليه احضاره فبينة امهل عند ابي حنيفة مدة
السبيل والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى ياتي به مع قول مالك واحمل انه اذا لم يحضره
غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجعه الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لم يلزم المال وانما التزم احضار المدين فقط لا سيما ان كان
الكفيل فقيلا جارا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل
لم يمتو به وزيت المال جذا ووجه الثاني انه سبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان
احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفرغ بالسبب وذلك احرى في دين الكفيل لا سيما ان
كان من كرم الناس بالدين اذا حضره في قضية كفي صاحبها مؤتمنها فان الدين من يتبادر الى ذهنه
دخل كفاية الدين في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال
ان لم احضره غدا فانا ضامن ما عليه فليحضر به او مات المطالب ضمن ما عليه مع قول الشافعي
ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بالاهل الذين يترتب
الموفاين بما يقولون مالك والشافعي مخفف عليه وهو خاص باحد الناس فرجعه الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخيه مائة درهم فقال
شخصان لم يوفيا خذا فعلى المائة فلم يعبها لم تزمه المائة مع قول ابي حنيفة واحمد انها تلتزم
فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
انه وحد الوفاء بالوعد خاص بجي به بالا كابر فيعمل على حال احاد الناس كما ان قول ابي
حنيفة واحمد محمول على حال كمال المؤمنين من اهل الدين والورع العالمين بوجوب الوفاء
بالوعد والله اعلم

كتاب الشركة

اتفقوا لاشتماء على ان شركة العنان جائزة صحيحة فهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد ان شركة المعاوضة باطلة مع قول ابي حنيفة يجوزها
ورافقه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجعه الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخليص الدنة فان صورته ان يشترك رجلان
في جميع ما يملكانه من ذهب فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الخمسين الا مثل والصاحبة
فاذا زاد مال احدهما على الاخر لم يصح حتى لو ورث احدهما ما لا بطلت الشركة لان ماله زاد على
مال صاحبه وكل امرئ بحصة ما كان شركة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب او غيره
ضمنه الاخر هذه صورته عند ابي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزيد ماله على
مال صاحبه ويجوز ان يكون الوجه على قدر المالين وما ضمنه احدهما هو كمال تجارتيهما
فيبينها واما الغصب فخو فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عرضا او دراهم

ولافرق عنده ايضا بين ان يكون شريكين في كل ما يمكنه ويجعلانه للتجارة او في بعض ما ليهما
 ولكن ذلك لافرق عنده بان ان يخطا اليه ما حتى لا يميز احدهما عن الاخرام كان مقيما بعد ان
 يجمعه ويصديه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نعم الشركة وان كان مال كل واحد منهما
 في يده فوجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما لهما اتفاق عليه مع صاحبه وهذا
 خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
 او عند شريكه لما يجر كل واحد من الخبز والاشجار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك
 بمن كان بالصدق ما تمكنه فلا يكاد مثل هذا يوفى بما اتفق عليه فابطله الشافعي واحمد لما يرى
 اليه من النزاع ومجبة كل واحد لان يكون رابحا لا خاسرا فاعلم فلذلك ومن ذلك قول ابى
 حنيفة واحمد بجواز شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها ان لا يكون لهما
 رأس مال ويقبل احداهما الاخر اشتراكا على ان ما اشتراه كل واحد مناه فيكون شركة
 والوجه بطلانها فالاول مخفف وهو خاص باكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بالحد الناس
 الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشرط احداهما ان يكون له
 من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابى حنيفة نعم اذا كان المشروط لذلك
 اصدق في القيادة واكثر عملا فالاول مشددة والثاني مخفف بشرطه فرجم الامر الى مرتبة
 الميزان وشرط الشافعي صحة شركة العنان ان يكون رأس مالهما فوق واحد ويخطا بينهما
 لا يميز عن مال احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك
 والله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

اجمع لائمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
 فيه الوكالة كالبيع والشرع والاجارة وقضاء الديون والخصصة في المطالبة بالحقوق والتزويج
 والطلاق ونحو ذلك وانفق لائمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقسهل
 بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس
 الحكم وغيره ولكن ذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل ان يشتري باكثر من شئ المشل ولا الى احصل
 وعلى قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينته هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
 مع قول ابى حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالاول مشدد خاص باحد
 الناس والثاني فيه تفهيد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالوكيل من نفسه من باب
 الاحتياط لدينه بحكم الامر في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله
 الا بما يراه افضل له واكمل فرجم الامر ان يقره من مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 واحمد ان وكالة الحاضر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا لخصمه مع قول

ابى حنيفة انه لا تصرف وكالة الحاضرة الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على
 ثلاث ايام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مقداره على الخصم والثاني مكرسه فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك واحدا انه اذا وكل شخصيا في استيفاء حق فله
 فان كان بمحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بعينه او جماعة وليس حضوره يستوفي منه الحق شرطا في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس
 الحكم ثبتت وكالةه بالبيعة على الحاكم شديد على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابى حنيفة
 انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة او جماعة كان حضور
 واحد منهم شرطا في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واحدا ان التوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابى حنيفة
 ليس للتوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان
 ذلك من باب من قطع خيرا فبوخيله فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات
 المتنافين فيكون الغزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك او يرضى ومن ذلك قول مالك و
 الشافعي بان التوكيل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابى حنيفة
 واحدا في احدي روايتيه انه لا ينعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكما تبرع
 بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالغزل وبغير احوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي واحدا وان يوسف وعمر انه لو وكله في البيع مطلقا اتفق البيع بثمن
 المثل وبثقل البذل وانما يباع به لا يتعاب الناس بمثله او نسيئة او بغير نقد بل لم يجز الا برضى
 الموكل مع قول ابى حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقد او نسيئة ويدون ضمن المثل وبما
 لا يتعاب الناس بجملة وبثقل البذل وبغير نقد فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للمصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل
 هذا لا يتصرف بموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم
 يقيد بها فيما تصرف الابا فخصه عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحدا ان من كان عليه حق تشخص في ذمته اوله عشرة عين عارية او دية فجاءه
 انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بيعة تائه
 لا يجبر على تسليم تلك الى الوكيل مع قول ابى حنيفة وصاحبها انه يجبر على تسليم ما في ذمته
 وما العين فقال محرم يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول مخفف على المدعي وذلك مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
 كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب ان يكون الخلل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس

بما يراه اخلص ليسينهم وابرأ لمن منهم لانه ادين على ادائهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان
 البينة تسهم بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسهم الا بحضورها الاول مخفف
 والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة
 لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات الواقعة من
 الوكيل وبما رضى الخصم عطالة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو الخصم فيطالبه بعنف
 ويشده ومن ذلك قول مالك والشافعي في ظهر قلبية واحد في امر روايته ان الوكالة تسهم
 في استيفاء القصاص في خيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تقص الا في حضوره فالاول
 مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان القصاص حكم حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدماء فانها اعظم من الاموال فاذا
 كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له
 ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في الظاهر وايضا انه لا يجوز لجال
 فالاول مشدد محمول على من لا يؤمن منه الخيانة ويرى الخطا او فر لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمول على اهل الدين والورع والثالث اشد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع
 وراى لنفسه حظا او فرحق قويت التهمة فيه ويصير رجوعه الى القول الاول فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المسير
 المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحتاط بامور الدين ووجه
 الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان المراهق اذا اقر بحق لا يبرأ ولا يرد صحته اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر في جميع احواله قد حققه ان وقت التركة بذلك اجدا
 واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بالثالث وانكر الآخر لم يثبت نسبه ودخلان الاستثناء
 جائز في اقراره في ذلك كتاب والسنة موجودة في الكلام مع وجوده فيصحب باقيا في الائمة
 اذا كان من الجنس واما غير الجنس فعليه خلاف سيما في ذلك اتفقوا على جواز استثناء
 الاقل من الاكبر واما عكسه فاختلفوا كما سياتي هذا ما وجدته من مسائل الانفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم تغل التركة فخاص الغرماء في المخرج على قدر دينهم مع قول ابي حنيفة ان غريمه الصحة مقدم
 على غريم المرض فيبدأ باستيفاء الدين فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريمه الصحة تعلق بدين مال المدين قبل المرض

فلما اقر شخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاستغلت ذمتهم بدين كل منهما
فليس احدهما أولى من الآخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة صامرا
لا يقبل دخوله حق آخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاحتمل ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة و
احمد انه لا يقبل اقرار المريض لو اراد اصدامه قول الشافعي في ترجيح قوله انه يقبل ومع قول مالك
ان ضمان كان غيرهم ثم ثبت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن آخر فان اقر ابنه لا يلزم به يمين وان اقر
لابنته انهم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه قد يقر لبعض الورثة بما لا يلزم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما ووجه الثاني ان مقتضى
يكون لذلك الوارد عليه حق فاقرب له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القولين
فتسببه والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
نسبه وذلك فيما اذا كانت رجل عن ابائين واقر احدهما بالثالث ونكر الآخر فان نسبه لم يثبت
فيشترك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك واحمد انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قدس
ما يصيبه من الامرت لو اقر به الآخر الاخر او قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار
اصلا ولا يباين شيئا من الامرت لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف
عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو اقر بعض الورثة
بدين على الميت ولم يصدق به الباقي ان يلمزم المقر منهم بالدين جميع الذين مع قول مالك واحمد
والشافعي في اشهر قوليه انه يلمزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر
والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سيطر الغراء على
بقية الورثة باقراره فعزب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزمهم بدين لم يعترفوا به ووجه
الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن
ذلك قول ابى حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكن ذلك مما يثبت في الذمة
لكميل وموزون مع قوله انهم لا يحدرون الا كحظته وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته
كثوب وعبد يصح استثناءه من قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على كل طلاق
ومع ظاهر كلام احمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل
والثاني "نفذ" والله اعلم مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
الاقوال لما هو عند الفطن ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة انه يصح استثناء الاكثر
من الاقل مع ذوا استثناء من غيرهم فلا ينفذ مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه القوم انهم قد ثبت ذلك قبل الائمة الثلاثة انه لو قال له
عندي الف درهم في كبس اربعة شرط ان اطال شتر في جراب او فوج في صندوق فهو قراض
بالدراهم والشرط ان يكون له وعية فتم قول اهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف
على غير الاثنية مشدد عليه ووجه حمل الاول على اهل الجرد والكم الذين لا يطالبون بالوعبة
ووجه الثاني اني حمل الجمل والشم الذين لا يسمونهم بالظروف ومن ذلك قول

الائمة الثالثة ان لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبته بدنه كاقبل العبد والزنا والسرقة والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقلم عليه محرمه اقربه مع قول احد انه لا يقبل اقراره في قتل العبد وبه ثلث المرفق ومحرم المحسن ودلوك كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة وتوجه الثاني ان العبد قد يقدر بقتل العبد كذا بالبسته يخرج من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرجعه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو شهد شاهدان على عمر بالفرد وم شهد له شاهد بالعين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي سزاها لغيره اخرى مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء اصلا لانه لا يقتضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ظاهر وتوجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا سراجلين فرجل وامرأتان فلم يقل او رجل وبمين

كتاب الوديعة

اتفق الائمة كلهم على ان الوديعة من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضه وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طمها وجب على المودع ردها مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طال به فقال او دعني شيئا شام قال بعد ذلك ضاعت له انه يضمن لخروجه عن حيا امانة فلو قال ما استحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القبول بيمينته هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثالثة انه اذا قبض الوديعة بيمينته انه يقبل قول له في الرد بيمينته مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينته فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ان المودع ائتمنه فلا مقتضى ذلك قبوله قوله في الرد وتوجه الثاني انه قد نظر عليه الحيانة بعد ان استأمنه في رد كذا بدلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنائدا وادراه ثم انفقها وتلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المودع بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لخطا دراهم الوديعة او الى نائدا والخطا بمثلها حتى لا يميز بينهما عنده ضامن للتلف مع قول ابي حنيفة انه ان رد به بيمينته لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحدا انه ضامن على كل حال بنفس اخراجه لتعدي به ولا يسقط عنه الضمان سواء رد به بيمينته الى حوزة او رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الثالث اقول ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا انه اذا استودع غير نقد كشراب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعة وقيمته وبين ان ياخذ منه اجرتها قال القاضى عبد الوهاب ولم يبين مالك حكما ان تلفت بعد ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الشرب كيف يعمل اذا لمسه ولم يبله وشهد رده الى حرزه لم يضمنه
ثم قلنا والذي تقوى في نفوس ان الشيء اذا كان مما لا يؤذن ولا يكال كالدراب والشيء باستعماله
كان اللاتم قيمة لا مثله فانه يكون متعددا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة ان ما اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفضل فيه تخفيفا من وجه وتثليث من وجه والثالث مشدد على المودع فرجم الامرا الى
مراتب الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واحدا انما اذا سلم الوديعة الى عمال المودع
في دارة من يلزمه نفقته ولو من غير عند لم يضمن لانه كالرد الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا اودعها عند غيره من غير عند رخصه ولا تخففه خاص بهما اذا كان العميال من اهل
الدين والا فانه يؤول الى مشد خاص بهما اذا من اهل الحيانة فرجم الامرا الى مراتب
الميزان

كتاب العارية

اتفق الاثمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحدا ان العارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى
اوله يتعدى مع قول ابي حنيفة واصحابه انها امانة على كل حال لا يتعدى فالاول مشدد
وهو احوط للمدين خاص بالاكامر من المؤمنين الذين يكافئون من اعلامهم ولا يحجبون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجم الامرا الى مراتب الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والشافعي والتخفي
انهم يقبل قول ابي حنيفة مع قول مالك انه اذا ثبت هذه العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا او حيا او حليا يظهر ويخفي لان تعدى فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة
وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانها فالاول تخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجم الامرا
الى مراتب الميزان ودرجة الثلاثة ظاهرة ومن قول ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يعيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحابه
الشافعي في اهم الوجهين ان لا يجوز للمستعير ان يعير العارية لغيره وليس
للسفاحي فيها نص فالاول تخفف خاص باهل الدين والورع والذين يوفون بحقوق
الاخوة في الاسلام ولا يشكون على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص
باهل الشم والبخل فرجم الامرا الى مراتب الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي
واحمد انه يجوز للمستعير ان يرجع فيها اعاره متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينقم
بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل
وليس المعير باستعادة العارية قبل انتفاع المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في
الارض اذا حارها لبناء او غرس وبنى او غرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك قطوعا او يامر

بالقلع ان كان يتنغم بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان انقضت بالاختيار
 للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقتا قل له ان يجيره على القلع اي وقت اختاره وان لم
 يشترط فان اختاره الى المستعير القلع قلعه وان لم يختار فالمعير بالاختيار بين ان يملكه بقيمتها او يقلع
 ويضمن ارش النقص وان لم يختار المعير لم يقلع ان هذا المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد
 الشريعة وهو خاص باحد الناس الثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته
 في ماله والثالث مفصل فرجعه الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الاثمة على تحريم الغصب وتاثير الغاصب وانه يجب عليه رد المقتصوب ان كان
 عينه باقية ولم يخف من نزاعها انك لا نفس زانه اذا كتم المقتصوب وادعى هلاكه فاخذ منه
 المالك القيمة ثم ظهر المقتصوب فله اخذ فريضة القيمة وانفق الاثمة الا في رواية لا حرج على ان
 العرض والحيلان وكلاهما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصبه تلف يضمن بقيمتها وان المكمل واللون
 يضمن بهما اذ وجد اتفاقا على انه اذا غصبه شيئا دخلها في سفينة وطالبه بها ما لكها
 وهو في لجة البراءة لا يجب عليه قلعها وما حكى عن الشافعي من انه يجب قلعها بحمل على اذا لم
 يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلعا فانه من ذلك
 قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتف عليه غرضه المقصود منه لزومه
 قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركب
 ولا بين ان يقطع ذنب جمل القاصي او ذنبا وغيرهما ما يعلم ان مثله لا يركب كذا في هذا
 الحال سواء كان بغلا او حملا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى تلف اكثر من ثلثه
 لزومه قيمته ويسلم الثوب بالية فان اذهب نصف قيمته او دونها فسله ارش
 ما نقص وان جنى على حيوان يتنغم بلحمه وظهره فقلع احدى عينيه لزومه
 دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله كقاضيا
 او عدا واما غير هذا الجنب فيجب عليه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحمل في جميع ذلك
 ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدي عليه والثاني مشدد
 عليه في شئ ومخفف عليه في شئ والثالث مخفف على الجاني بالزومه ارش ما نقص فرجعه
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شئ غصبه بعد غصبه
 له جناية لزم ماله اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه
 قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه
 تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المقتصوب منه مع ما نقص الماخذه والثاني فيه تخفيف
 على الغاصب فرجعه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعده بقطعه ارد جلعه
 او افقه او قلعه سنة عتق عليه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعق عليه بالمثل فالاول مشدد
 السيد مخفف على العبد الثاني عكسه فرجعه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة

وأصحابه ان من غضب جارية على صفة فرأيت عنده زيادة سمى أو تعلم صنعت حتى على قيمتها
بن لك ثم نقصت للقيمة بالهرال أو سميان الصنعة كان لسيدتها أخذها بالارشاد لا زيادة مع
قول الشافعي وأحمد ان لها أخرها وارش بقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة
ان الزيادة المنفصلة كالولد إذا حدثت بعد الغضب لم يغير مضمونه مع قول الشافعي وأحمد انها
مضمنة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتب الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان منادى المفضل غير مضمونه مع قول مالك والشافعي وأحمد في
أحد رواياته انها مضمونة فالأول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من غضب جارية فوطئها فعليه الحد والرد
مع الإرشاد مع ظاهر من ذهب إلى حنيفة ان عليه الحد ولا يرش عليه للوطئ فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الغاصب إذا وطئ الجارية
المغصوبة وأولدها وجب له الحد وهو قريب المفضل بمنه وطئها فأنقصته الولادة مع قول
أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو غضب ثوبا أو طرا أو عبدا أو بعى في
بها مدة ولم ينتقم به من ذلك شيء عليه لا في سكنى ولا استئجار ولا كراء ولا يسأل حينئذ من
الغاصب ولكن لا أجره عليه للمدة التي بقي ذلك المصوب عنده فيها ولم ينتقم به مع قول الشافعي
وأحمد ان عليه أجره المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتب
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان أجره المثل في العقد ولا شيء لا تضمن
بالغضب فيمن غضب شيئا من ذلك ففقد بسبب إحراق أو غير ذلك قيمته يوم الغضب مع قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ان لا ينقل كالعقار ككون مضمونا بألوجه عن يده ولكه إلا ان يجنى
الغاصب عليه فينتف سبب الجناية فيضمنه بالانكاد والجناية فالأول فيه تشديد من حيث
وجوب الإجره في غضب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الأمر
إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان من غضب أسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها
لم يملكها مع قول أبي حنيفة أنه يملكها ويحب عليه قيمتها بالنظر بالحاصل على الباقي بعد البناء
بسبب إخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر الشريعة تغليظا على الغاصب لئلا يعود إلى
غضب شيء آخر مرة أخرى فلو طلب المالك أسطوانة أو لبنة وجعل عليها خراجها أو جعل بها مؤنة
لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتب
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غضب نخلا أو صا صا أو حديدا مثلا فأتاحه
منه أئنة أو سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غضب في وزنه وصفه ولكن الغضب عليه فعملها
أبوها أو تزايا فجعله لبنا أو حنطة فعملها وأخذها مع قول الشافعي أنه يرد ذلك كله على المصوب
منه فان كان فيه نقص لزم الغاصب بالنقص وكان الخلق فيمن غضب ذهباً أو فضة ثم صاعها

حليا اوضربه دنانير او درهم انه يرم مثله الى المصوب منه عند مالك وحده فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قيم قفص طائر
بغير وزن والكم خطا من وزن ولكن ذلك لوجل دابة من قيدها او عبدا من قيده فخر به فعليه القيمة
وسواء عند مالك اطار الطائر او هرب الدابة او العبد عقيب الفجر او الحبل او وقف بعدة مدة ثم طار
او هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هرب الدابة بعد الفجر او الحبل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الغانم
او الحبل عقيد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والتلك مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك انه اذا عصب عبدا فابق او دابة فخرت او عينا فخرت او ضمانت انه
يضمن قيمة ذلك وتصدير القيمة ملكا للمصوب والمفصّل ملكا للغاصب حتى لو وجد المصوب
لم يكن للمصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيها وبين ذلك قال
ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي لو فقد المصوب فقال المصوب منه قيمة ما وجد وقال
الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المصوب وقيمته مائة فان للمصوب من الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب فيما ذكرنا يبق
على ملك المصوب منه فاذا وجد رده المصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المصوب فالاول
مخفف على الغاصب بخاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جربا على ظاهره اصل الشريعة
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بن لك فرجع الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الامثلة الثالثة انه لو عصب حقرا فتلّف في يده بهدم او سبيل او حريق ضمن القيمة
مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من عصب ارضا فزرعها سربها
قبل ان ياحن الغاصب الزرع له اجباره على القلم مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
فلما لك الاجبار وان كان فانت فاشهر الروايتين عنه انه ليس له قلع له وله اجرة الارض ومع
قول احمد انه ان شاء صاحب الارض ان يبقى الزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعه وكان المزرع له فالاول مشدد والثاني مفصل
كذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه امرق مسلم خمر على
ذمي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلّف عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يفرم له القيمة
في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الخمر ليس مال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الذمي فغرامتنا له القيمة احول لنا
من جهة الحساب يرم القيمة والله اعلم بالصواب

كتاب الشفعة

تقق الائمة الاربعة على بثورتها للشريك في الملك واختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
من ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للحجار انما لا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة فانت

ولم يعلم بها أو علم بها وكانت قبل التمكن من الاخذ اشقل الحق الى الوارث مع قول أبي حنيفة تجب
 الشفعة بالجواز فالاول مخفف على الشريك في حق الجواز والثاني مشدد عليه فيحصل الاول
 على حال العوام الذين لا يراعون حق الجواز ويحصل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يراعون
 حق الجواز الى اثنين دأرا من كل جانب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في اسراج احواله واحد في احدي روايات كان الشفعة على الفرد مع قول مالك
 واهل الشام في احد قوليهما انها ليست على الفرد واذ لم تكن على الفرد عند مالك فروى عنه
 انها لا تسقط الا بمضى سنة وتوفي رواية اخرى عنه ان خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلم بها انه
 صريح عن الاخذ بالشفعة وتوفي رواية اخرى عنه ان حق الشفعين باق الى ان يرد المشتري الى
 الحال في امره بالاخذ او الترتك فاذا بيع المشفوع وللشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة
 متى مشاؤا ولا تنقطع الشفعة باحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالاكثر الذين
 يوزن الخط الا فرادى لا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احل بالشراء والثاني مخفف
 خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من احل العوام فذلك جعل لهم مالك مدة يتروى فيها الى
 سنة او خمس سنين وجعلها فاطعة للاعداد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك ان الثمرة اذا كانت على الخيل هي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
 الشفعة مع قول الشافعي باجل انه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التعذر المبرر للثمة فكان كالميتاء
 الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة ثلث
 ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة انها تبطل بالموت ولا تراث ومع قول احمد انها لا تراث
 الا ان كان الميت طالبا لها فالاول مخفف على الشفعين والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا المشتري اذا باع واغرس فيما
 اشتراه ثم طلب الشفعين الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى
 الثمن مع قول أبي حنيفة ان للشفعين اجبارا على القلع والهدم ومع ذهاب قوم الى ان للشفعين
 يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في احدي روايتيه والشافعي
 ان كل ما لا ينقسم كالنبات والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك
 في روايتيه الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لا جله الشفعة لا يحصل بالشقص الذي
 لا ينقسم من البئر والحمام والطريق والرحى حصل الانتفاع المشروح لا جله الشفعة ولو
 بوجه من الوجهة ومن ذلك في حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل ان
 يبيع سبعة مجرولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة او ان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه
 للباقى او يهبه له مع قول مالك واحدا انه ليس له الاحتيا لاسقاط الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ويرد الخيلة في الكتاب السنة
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخط الاول وفر اخيه المسلم
 في الخيلة انما هي لخصه لتضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا
 وجبت للشريك فبذل له المشتري درهم على ترك الاخذ بالشفعة تجازله اخذها وتكلمها ثم
 الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدرهم وعليه ردها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجهان
 فالاول مخفف خاص بالعلم والثاني مشد خاص بالعلم الورع من كمال المؤمنين لان الشفعة حوقل
 لا يجتمع فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واهل ابيه
 اذا ابتاع اثنان من الشريك نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة
 كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قوله مالك والى خيفة انه ليس له اخذ حصه احدهما دون الاخر بل
 يلحق نصيبهما جميعا او يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الثقلين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول احمد
 انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد
 ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا يطلب على خطبة
 اخيه ووجه الثاني التعليظ على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم ياخذ
 حقه من الغنم والغلبة لا يبيها مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب القراض

انفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بلغة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص
 مالا ليتصرفه والرجوع مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
 مالك والشافعي واحمل انه لو اعطاه سلعة وقال له بيعها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد مع
 قول ابي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه خلافا عليه عمل الناس ووجه النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك قرضا شرا قراضا
 كما عطاء النقد قراضا على حد سواء نظر للمعنى ومن ذلك قول الائمة بمنع القراض بالفرس
 مع قول الشافعي والى يوسف بجواز القراض بها اذا ما رجعت وارج النقص فالاول مشد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ
 مال القراض ببيئته الا بمره ببيئته مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع بيئته فالاول مشد
 خاص بمن غلب عليه في الدنيا ولا يبعد ان يحلف بالطاويد عي رده والثاني مخفف
 خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تادية الامانة فصدق فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراضا فاشتري
 العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائث انه ليس على القارض شيء والسلعة للعامل
 وعليه ثمنها . وقول ابي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

وأظهر اعترافه فالأول مخفف بالصوم والثاني مشدد بلا طعام ويصح أن يكون الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الأكل طعام عند عدمهم من الصوم فوجع الأمر مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيد بن الجراح أنهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء فصاه متفرقا وإن شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً عن ابن عباس عليه السلام من رمضان فلا يفطر وبذلك قال علي بن عمر الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكفل بالأثمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالأثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في التيمم والبيهقي عن أبي النعمان الأنصاري قال حدثني أبي عن جاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكفل بالثمن وإنه يفسد صائمك كحل ليل لا الأثمد يجلو البصر وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث الأكل في الصوم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً أنظر المحامد والمجمل في الأول مخفف والثاني مشدد أن لم يثبت نسجه وسما في توجيه ذلك في الخبرين أن قال ابن أبي رافع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيساً فأكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا حيساً وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قربة وأقرب ما كانه فان ثلث مرة لها بالثمن كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيحصل الذنب لا الوجوب وعكسه وعليه يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف إلا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا أيها محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق نفسك من الجبابرة وتتم الرضوع وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إنني أشبه بكبيراً لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال أجمع عن أبيك واعتق وكان عبد الله بن عون يقرأ وأتمو الحج والعمرة لله وهي واجبة كالجائز انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديث عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة كفر بضة الحج قال لا وإن تعذر خير لك وكان الشعبي يقرأ وأتمو الحج والعمرة لله أي بركم العمرة ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبهات وهي محرمة ليس فيها عقران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب المودرة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي

كالتخل والعنب المبين والجوز وغير ذلك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمتأخرون من اصحاب
 الشافعي مع قول الشافعي في الجوز بلانها لا تجوز الا في التخل والعنب خاصة ومع قول داود انها
 لا تجوز الا في التخل خاصة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم نفي الشارع عن المساقاة في غير التخل والعنب ووجه الثاني
 الوقوف على حد ادر من المساقاة على التخل والعنب فقط من حيث كونها ذكرين
 ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة اهل خيبر فانها في التخل فقط ومن ذلك قول الشافعي
 واحمد اذا كان بين التخل بياض وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على التخل
 بشرط اتحاد العامل وعسر اخذ التخل بالسقي والبياض بالعمارة ويشترط ان لا يفصل بينهما ولا
 تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير
 المساقاة من غير اشتراط ومع قول ابى يوسف ومحمد بجواز ذلك على اصحابها في جواز الحاسدة و
 هي على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل لا اتفاق فالاول مخفف بالشرط المذكور
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي
 في الجوز ان المزارعة باطلة وهي ان يكون البذر من مالك الارض مع قول ابى حنيفة وابى يوسف
 ومحمد والمتأخرين من اصحاب الشافعي واختاره النووي من حديث الدليل بصحة المزارعة
 قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يستأجره بنصف البذر ليزرع له
 النصف الاخر ويغيره نصف الارض فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني ان الرضا
 بامر بين اثنين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو ساقاة على شجرة معلومة موجودة
 ولم يبد صلح الثمرة جاز وان بدا صلحها لم يجز مع قول ابى يوسف ومحمد ومحمّد بجواز ذلك على
 كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول في الشق الثاني انه اذا بدا صلح الثمرة ما بقي يحتاج الى المساقاة فهو
 كالعنب ووجه مقابل له ان الثمرة ولو بدا صلحها تحتاج الى كمال التسمية حتى يبلغ الى حالة
 الكمال ولا عبث في ذلك ومن ذلك قبل الائمة الثلاثة انها واختلفوا في الجزء المشروط فالقول
 قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي انها يتحالفان وينقسم العقد ويكون للعامل اجرة
 مثله فيما عمل بناء على صلح في اختلاف المتبايعين فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاجارة

اتفق كافة اهل العلم على الاجارة جائزة خلافا لاسماعيل بن حلية فانه انكر جوازها ووجه الثاني
 عدم وصول دليل اليه في ذلك فترى ان من شرطهم المناصير قبضها جملة واحدة كقبض العين
 المبيعة ولم يكتف بشروع في قبض المنفعة شيئا فبطل بطلانها كسبها باكل اموال الناس
 بالباطل لاسيما ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو اعطى الاجرة محجلة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لأنه خرج بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن عقد الأجرة لا يرد
من الطرفين جميعاً فليس لأحدهما بعد عقدهما التصحيح فسخاً ولو بعد الأجل بما يقسم به العقد للأمر
من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلاً كما لو استأجر داراً فوجد هامد متعللاً لا تصلح للسكنى
أو أنه لم يمت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو وجد الأجير بالخدمة المعينة عيباً ولو كان المستأجر
الخيار لأجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه أنه يجوز فسخ الأجرة بعد حصول طرد من جهته
مثل أن يكثرى حانوتاً ليتجر فيه فيرق ماله أو يسرق أو ينصب أو يفسد فيكون له فسخ الأجرة
ومع قول قوم من عقد الأجر من جهة المستأجر فقط كالمجالة فالأول فيه تشديد للشافعي فيه
تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعند والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
للمخرج فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجد الأول الحرب من صفات المناقذين بأن يرجع أحدهما
في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني أن لزوم العقد إنما هو مع شرط سلامة العاقبة
ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا استأجر دابة أو داراً واحداً أو متاعاً مدة
معلومة بأجرة معلومة ولم يشترطها التحيل الأجرة ولا فصلها بالتحيل بل أطلقاً أنها تستحق بنفس
العقد فإذا سلم العبد المستأجر إلى المستأجر استحق جميع الأجرة لأنه قد ملكه جميع المنفعة
بعقد الأجرة فوجب تسليم الأجرة ليترد تسليم العين إليه مع قول أبي حنيفة وذلك أن الأجرة
تستحق جزأً فجزأً كلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته فالأول مشدّد خاص بأهل النخبة
والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لو استأجر داراً كل شهر بشئ معلوم أنه تصد الأجرة في الشهر الأول
وتلزم وأما ما عداه من الشهرين فلا يلزم إلا بالدخول فيه مع قول الشافعي أنها تبطل الأجرة
في الجميع فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن تفصيل الأجرة وتوزيعها على الشهر بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني
أنه لا تبطل الأجرة وإن كل شهر يحتاج إلى عقد جديد لا يفرضه بأجرة معينة ولم يوجد عقد
وذلك يقتضو البطالان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي وأحمد أنه لو استأجر
عبداً مدة معلومة أو داراً ثم قبض ذلك العبد والدار نعم مات العبد قبل أن يعمل
شيئاً أو أنه مات الدار قبل أن يسكنها ولم يرض من المدة شيئاً أنه لا يستحق عليه شيء من
الأجرة وتبطل الأجرة مع قول أبي ثور أن المناقض في هذه المواضع من ضمان المكسرى
فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الأجرة
لا تجب إلا بالعمل مثلاً ووجه الثاني أن الموت أو الأضرار ليس هو في يد المؤجر وقد
سلم المستأجر الأجرة وأباح لها بعضاً التصرف فيها فكان ملكها له فلا ينبغي رجوع
فيها وهذا خاص بالأكثر والأول خاص بعوام الناس المشايخين على الدنيا ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن عقد الأجرة على الدابة والدار والعبد لا يفسد بموت العبد
جميعاً أو أحدهما فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه

مرتبة الشديدين والاجماع الى مرتبة التخفيف ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغنى
ظلم واذا اتهم احدكم على شيء فليتيه مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
امرئ مسلم تواضع حتى لا يتقدي راحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احق محمد بن
الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها الا تواضع على مال امرئ مسلم فيستقدي راحة
هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري اقل ذلك في الحوالة والكفالة فان صم ما ذكره يرجع
الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على الجبل ومقابلته
يرى الرجوع على الجبل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه
وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية اذ عرافا
اخضا يابا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤيدهم اليك فلما اراد ردها اليه فقد نهضهم وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اصفى ان ان شئت غرناها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي
اليوم من الايمان ما لم يكن يوم امرتوا انتهي وكان ابن عباس رضي عنهما عارية ولكن لك ابو هريرة
كان يفر من استعار بعيرا فعطى عنه وغير ذلك من الاثار مع اثر البيهقي عن شرح القاطن
كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول مشدد في الزمان والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشقعة في كل البقيسم فاذا وقعت الحد ووصفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بسقبة قال لا صميم والسقبة
الذي في دم حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جارا الدار احق بالدار
من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشقعة الجار وسياتي في وجهه في الجمع بين قول
العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة ليهن
ولا نصري مع ما رواه البيهقي عن اباس بن معاوية انه قضى بالشقعة لمن في فالاول مشدد
ان صم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك
اذا سبقه بالشرع مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفعة حتى يدرك فاذا
ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صم ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
الشفعة في كل شرك لبعثة واحاطة لا يصح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فباع فباع حتى
يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شقيق والشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا
ايضا الشفعة في العبد وفي كل شيء فالاول مشدد في ان لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف
ان صم الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما
رواه البيهقي عن شريك انه قال الشفعة على قدر الانصبة مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينهون
لقولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشريك بالشفعة لا رجلا

واحدا اراد ان يلخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا واما ان
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان وقمن ذلك على ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي انه كان يضمن
 الاجارة وضمن قصاصا احترق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح ارايت
 لو احترق بيتك هل كنت تترك له اجر اى المال الذى عليه ذلك من جهة معاونة او غيرها
 ومارواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان يضمن القصاص والصباغ ويقول لا يصح للناس
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن رضى الله عنه عن عطاء بن رباح عن ابيه عن ابي بصير
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك ما رواه البيهقي عن عيسى بن
 الخطاب عن ابي رضى الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن في قيمة يدين عروها الى محله ففرغت
 فالقت ما في بطنها فافتي بعض الصداقة انه لا ضمان على عسر وقالوا له انما انت مؤدب مع ما فتاه
 به علي بن ابي طالب رضى الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن من الامام
 في الحدود والمعلم في التاديب فرجم الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون
 التاديب بقدر ما حدث له الشريعة ومع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان
 ذلك حد ثابت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا حتى ما اخذت عليه
 اجر اكتب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت من رجل القران
 فاهدي الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق
 بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جمره تعقل يا ابن كنفيل
 او قال تعقلتها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني
 على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من
 خرم المروءة فرجم الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهي عن كسب المحرم والقصاب والصائغ مع روايته ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احبهم واعطى الحجام اجرته ولوعله خبيث لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الذي التنزيه
 فرجم الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن
 قطع السدر وقال من قطع سدة صوب الله سراسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره
 انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بهاء وسدر ولو كان قطع السدر منه باعنه لكان له لم يلزمنا
 الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد ان صم والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 وقمن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره
 ان يفرغ خشبة في جداره فلم يبعه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تمكين جاره
 من وضع خشبة في جداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم احق
 بماله فرجم الامر الى مرتبة الميزان قال الامام الشافعي ما حسبك قضاء عمر رضى الله عنه

تأمل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئاً من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الإجرة مع قول أبي حنيفة أنه لا إجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالأول مشدد خاص بأهل الدين والسرعة والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب إحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز إحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذمي إحياء موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمكين الذمي من الإحياء فيه عزله بخرجه عن الصفات ووجه الثاني أن لا فرق بين إحيائه موات الإسلام وبين عمارته بيتاً في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الإحياء أن الأمام مع قول مالك أن ما كان في الفلاة أو حيث لا يبتساح الناس فيه لا يحتج بالآذن وما كان قريباً من العمران أو حيث يبتساح الناس فيه أفقر إلى الآذن مع قول الشافعي وأحد أنه لا يحتج بالآذن إلا مطلقاً فالأول مشدد خاص بأهل الأدب مع قول الأئمة والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من إحيى أرضاً ميتة فهي له فان لفظ يبع المسلم الذي من آذن له الأمام ومن لم يآذن له فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ما كان من الأرض مملوكاً بآداه له وخراب وطال عهده يملك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه لا يملك بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن إحياء الأرض ومملوكها يكون بغيرها وإن يتحنن لها ماء وأما الآذر فيتحريمها وإن لم يسقها مع قول مالك تملك الأرض بما يعلم بالعاقبة وإحياء مملوكها من ينلو وغرس وحفر يثرو غير ذلك ومع قول الشافعي أن كانت للزرع فتملك بزرعها واستخراج ما عساه وإن كانت للسكنى فتقطيعها بغيرها وتسقيفها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حرث الميت أربعون ذراعاً أن كان الآبل تسقى وإنما منى وإن كانت للناحر فستون ذراعاً وإن كانت عينا فثلثمائة ذراعاً وفي رواية تسعة خمسمائة ذراعاً فمن لم ير أن يحفر في حرثها مئة منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس لمن الله حده مقدس والوجه في ذلك إلى العرب ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعاً وإن كانت في أرض عرق فخمسون ذراعاً وإن كانت عينا فخمسمائة ذراعاً فالأول مفصل. وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض ورخاوتها وكثرة الوارد على الماء وقتلهم فكلام الأئمة كلهم صحيح ووجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنه إذا نبت خشب في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض فكل من أخذ من أصله مع قول الشافعي أنه يملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محروطة ملكه صاحبها وإن كانت محروطة لم يملك فالأول مشدد على الملاك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد يعضد قول الشافعي ويشهد الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شر كاعي ثلاث الماء والكلاء والنار فانه يشمل الكلاء الثالث في المالك وفي الترتيب فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب العرض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صالح لا عرض وهو خاص باهل الودع ووجه قول مالك ان التصويب يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد اخذها الا باذن صاحب العرض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا افضل عن حاجة الانسان وبهاش ودرعه شيء من الماء الذي في نهر أو بئر أو كان النهر والبر في البرية فالملك احق بمقتل حاجته منها من غيره ويجب عليه بدل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بدل الفاضل لجواره الى ان يصلح بغير نفسه او عينه فان نهان باصداحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي ان يملزمه بدل لشرب الناس والذباب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزوم ولا اخذ العرض ويستحب تركه مع قول احمد في احدى روايتيه انه يلزمه بدل من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يجزى له البعير فالاول مخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رحمة بالناس والذباب والثالث مفصل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الوقف

اتفق الاثمة على ان الوقف قرية جائزة وعملان لا يصح الانتفاع به الا بائنا وعينه كالدنهب والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلان وقف المشاء جائز كهبته واجارته خلافا لجمهور المحققين الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاء ووقفه وعلى انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم وبزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج به عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرج به عن يده بان يجعل للوقف وليا ويسبل اليه وهو احدى الروايتين عن مالك ومع قول ابي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الواقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم او يعلقه بموت كأن يقول اذ امت فقد رقت طري على كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ومالك في احدى روايتيه انه يصح وقف الحيوان مع قول ابي حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدتهما انه لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الوقف انما يتخذ للتأبيد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان الملك في رتبة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول ابي حنيفة وجماعات من اصحابه

فقد تزوجها لم تدر اين يموت فاتها لتقتل اربع سنين ثم تفتل اربعة اشهر وعشرا ثم تحل
 به قصي عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيها انزل من القرآن عشر ضعات معلوما
 يحرم من ثم شخص بخمس معلوات يحرم مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن
 عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان

فصل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى اخر ابواب الفقه فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية ببشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلما بعاهد فقال انا اكرم من وفي بدن منته ان صم الحديث ولا تارن العجاية
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
 مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جرد عجر عنه ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضا
 مرفوعا لا يقتل مملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبد
 ولكن يضرب ويطال حسبه ويحرم سهمه ان صم الحديث والاثران فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه
 قصي في امرأة ضربت فطرحت جبينها بفرقة عبد له لم يمت حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله
 وسلم قصي في الجنين بفرقة عبد او امة او فرس او بغل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قصي في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول
 الثالث لروايته مشددان من حيث المحصر وقد يكون الشياء اعلى قيمة من العبد والامة والثاني
 ان صم مخفف من حيث التحجير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مرفوعة بن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاب على من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
 قوله صلى الله عليه وسلم مرتان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
 مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من يدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع
 حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومعه
 مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يجلس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي والبخاري في
 حديث طويل يرضخ منه انه لا حد لابي في قد فصرح بين ما رواه البيهقي وغيره عن عمر
 انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما تزي في حريسة التحيل
 قال هي ومثلها والنكال قال يا رسول الله فكيف تزي في الثمر المعلق قال هو ومثله معه

بطلت المحبة وعبارة ابن ابي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم محبة ولا صدقة ولا حبس ولا مجاورة
فان مات قبل المحبة فهو ميت مع قول احمد في احاديثه ان المحبة تملك من غير قبض
فالاول مشدّد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر القليكات والثاني مخفف على
المؤمن بل مشدّد على الواهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
انه لا بد في صحة القبض ان يكون بالذن الواهب مع قول ابي حنيفة انه يصح القبض بخيار ان منه
فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك و
الشافعي ان محبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه ان يسلم الواهب الجميع الى الموهب له
فيسترى منه محبة ويكون نصيب شريكه في يده كالدوية مع قول ابي حنيفة ان كان بين
لا ينقسم العبد الى امر حازت محبة وان كان فلا ينقسم له تجزئة شيء منه شيئاً عا ولا ينقسم
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يستحب للاسب
وان حال ان بسوى بين اولاده في المحبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الاناث
كشتمة الامش في الاول وفيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في الفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال احمد
يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه ليس للاب الرجوع
في محبة ولوله بحال مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك ان له الرجوع
ولو بعد القبض في كل واحد به لانه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وذهب على جهة
الصدقة قال وانما يسوغ الرجوع اذا لم تنفخ المحبة في يد الولد او يستغنى ديناً بعد المحبة او
تزوج البنت او يشتغل الموهب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع مع قول
احمد في احاديثه وايضا قد ظهر هاهنا ان له الرجوع بكل حال كذهب ابي حنيفة فالاول مشدّد
خاص بالاكر في الدين والثاني مخفف خاص باحد الناس والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون مراهبة كالا جانب بل كالا عياء
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولد اسمه مالك لا تملك ومن ذلك قول ابي حنيفة و
الشافعي واحمد واكثر العلماء ان الولد بالوعد في التحريم مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل
وارتكب كراهة مشدّدة ولكن لا يثم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوفاء بالوعد
واجب مع قول بعض اصحاب مالك ان الوعد ان كان مشترطاً بسبب كقولهم تزوج وملك كذا ونحو
ذلك وجب الوفاء به وان كان وعداً مطلقاً لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدّد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب فمن اخطى غير محرم فهو خير له وهو خاص
بمن كان عنده بقية بخل من الناس ووجه الثاني التماس من صفات المنافقين فان من
اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صلي وصلى يقال في مسلم كيد وورد في الصحيحين ووجه
الثالث ظاهر

اجمع الاثمة على ان اللقطة تعرف حولا كاملا اذ لم تكن شيئا تافها يسير او شيئا لا يقبل له وعلى
 ان صاحبها اذا جاء فهو احق بها من منقطعها وعلى انه اذا كانها بعد الحول فصا بها تحدير
 بين التضمين وبين الرضى بالبدل واجمع على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا
 في ان افضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان
 تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوليه برجوب الاخذ ومع الاصل
 عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بأمانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه
 الاول ان حفظ مال اخيه ووجه الثاني ان فيه اخلاص من تبعات الناس ووجه
 الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع
 وجه ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة شتم ربه هال كانها
 فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحد انه
 يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية الحفظ شتم ربه ضمن وان كان مترددا بين
 اخذها وتركها شتم ربه فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
 الى مرتب الميزان ووجه الاول ان الثلاث ظهيرة ومن ذلك قول مالك ان من وجد مشاة بفلاة
 من الارض يخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
 عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها عليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
 على الملتقط في عدم الضمان اذا كان الثاني عكسه فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول
 مالك ان اللقطة في الحرم وخبره سواء فملتقط ان لا اخذها على حكم اللقطة ويقلدها بعد
 ذلك وله ان يأخذها ليحفظها نقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها
 ليحفظها على صاحبها ويبيعها ما دام مقبها بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس لغيره ان يأخذها
 لتطهيرها فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن
 ذلك قول مالك والثافعي ان الملتقط اذا عزم لللقطة مسنة فله ان يحبسها ايده وله ان يتصدق بها
 وله ان ياكلها بغيره كان او فقير اعم قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان
 كان غنيا لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان
 صاحبها اذا جاء فامض ذلك مضى وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد
 انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة
 الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك والثافعي انه
 اذا وجد بهيمة ابدية وحل لم يجز له ان يأخذها فلو اخذها ثم ارسلها فلا شيء عليه عند ابي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي وحل عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و
 الاحتياط فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

حول موضوعيها الملتقط بنقطة أو بغيره وصدقته فالتصحيح إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تم تكليفها
مع قول ما وجد أنه ليس له شيء من ذلك فالأول تخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد
خاص بأهل الروم والخوف من تبعات الناس فترجم الأمر إلى ما سبق الميزان ومن ذلك
قول مالك وأحمد بن صاحب القنطرة إذا جاء وصفا بصفاتها وجعل الملتقط أن يدفعها له
ولا يكلفه مع ذلك بينة مع قول أبي حنيفة والثاني أنه لا يلزمه ذلك لا بينة فالأول تخفف
خاص بما إذا كان صاحبها غيب عنهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها
متهم في دية فترجم الأمر إلى ما سبق الميزان والله اعلم

كتاب الملقط

اتفق الأئمة على أنه يحكم بالإسلام الطفل بالإسلام أبيه أو أمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد
اللقط في ظل الإسلام فترسم مع قول أبي حنيفة أنمان وجر في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى
أهل المدينة فترسم في الأول مشد في الحكم بالإسلام بالدار والثاني مفصل فترجم الأمر إلى ما سبق
الميزان وكل من التقوا بين وجهه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن
إسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في رجم أقواله وأقوال أصحابه أنه لا يصح
إسلام صبي غير استقله لا للشافعي قول أنه موقوف إلى البلوغ فالأول مشد في حصول الإسلام
احتياطاً للصبي والحكم بالإسلام والثاني مفصل فترجم الأمر إلى ما سبق الميزان ومن
ذلك قول مالك وأحمد أن القلط في دار الإسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الإسلام قتل مع قول
أبي حنيفة أنه يحل ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يجر عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول
مشد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فترجم الأمر إلى ما سبق الميزان

كتاب الجعالة

اتفق الأئمة على أن إذا ألق يستحق الجعل إذا رده أن شرطه ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الأجرام والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك أنه إذا ألق إذا كان معروفاً
بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرطه ذلك على حسب ضرب الموضع وبعدة وأما إذا لم يكن مراد الألق
معروفاً فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجعل على الإطلاق
ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عده ولا أن يكون معروفاً والألق لم لا يجر مع قول الشافعي أنه لا يستحق
الجعل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشد على مالك والألق والثالث مفصل كالأول فترجم
الأمر إلى ما سبق الميزان ووجه الأول من تفصيل الأمر مالك يعمل بالقرينة وهي الجعالة
الأسلمة وفيها خلاص أن أئمة أصحاب الألق وتشجيعهم للرد على المدامة على مراد الألق لا خواصه
المسلمين وإزالة كرههم لها من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد بخدمة أو إداة
يركبها أو نفقة يحصلها أو توجبها للشافعي كتوجيه الأول والتشديد على إعطاء الراد جعالة لما
قلناه من خلاص النزمة وتشجيع الراد على أن يدوم على الأبق فإن منع إعطائه الجعل

بعد تيممه بكسر قلبه وبكلمه عن التصديق فذلك في رأيي آخر لا سيما من ليس له معرفة يتفق منها
على عياله ونفسه غير تلك المعرفة وتوجه الثلاثان الوجوب في الجمل انه يكون بالشرط والطلب
على فاعلة الاجزاء فان لم يكن بشرط فلنما يكون لبطاؤه الجمل من باب الدوام والاحسان وذلك
معروف واجب ومن ذلك قول ابى حنيفة انه من رد الابن من مسيرة ثلثة قلم يستعمله اربعين
درهما ودرهم من دخل ذلك घर فله الحاكم مع قول مالك ان له اجرة المشمل
... مع قول محمد بن له دينار والابن عشر درهما ودرهم من تصدق المسافة وطولها ولا يدرى المصروف خارج
المصرفا فلا يدرى فله له اربعة اخرى انه ان جاء به من المصرفة عشقه درهم او من خارج
المصرفا يدرى درهم او مع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل
والثاني فيه تخفيف اجرة للثلث والثالث فيه تشديد بالاجرة على الابن والرابع فيه تشديد
على الابن فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه اذا انفق نفقة
على الابن وغيره اذن سيدا فلا شيء على السيد لانه انفق متبرعا فهو كالذي يتفق به واذن الحاكم
له انفق باذنه كان على السيد دين عليه والرايان يحبس العبد عنده حتى ياخذ ما انفق
على العبد في طريقه ومع قول محمد بن علي بن سيدة بكل حال ومع قول مالك انه اجرة المثل فالاول
مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر بالاطم

كتاب الفرائض

الحكمة السليمة على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة ترحم وكلمة وكلاء وان الاسباب المانعة من
الميراث ثلثة مرق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا
يورثون وان كل ما يورثونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين وليس يخالف في ذلك الا الشيعة
اعلنا ذلك انكروا على ابى بكر الصديق رضوا لله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابها على
اليه وسلم شيئا وكذلك اجمعوا على ان الواثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
والابن والاخ وابنه الام من الام والعم وابنه الام والزوج والمعتق وعلى الوارثات من
النساء سبع الميراث وبنت الابن وان سفل والام والجدرة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى الفروع من
المقتدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك
من مسائل الفرائض اجمع عليها واتفق الاثمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وعلى
عن معاذ بن المسيب والفقهي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجم المسلم الكافر
ولا يترجم الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عمدا ظلم لا يرث من المقتول شيئا وكذلك
اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر والاربعة و
العشرين وان العول صحيح معلوم به عند كافة العلماء وانفقوا بحكم الصعوبة عليه في خلافة
عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى انه لو اقيم ابنه احد ما خسر الام لان الاخر منها
السدس والباقي يبينها بالعصمة بخلاف الابن مسعوف واحسن هذا ما وجدنا من مسائل اجماع

ولا اتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان ذوى الارحام لا يرثون بل يكون
 المال الفاضل بعد اوصاف الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول ابى بكر وعمر وعثمان ويزيد
 والزهري والاوزاعي وداود ومع قول ابى حنيفة واسم بن موسى ومحمد بن حنبل ذلك عن علي
 وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد
 بن المسيب ان الخليل يرث مع البنت فعلى ما قاله مالك والشافعي ان امارات عن عمره كان لها الثلث
 والباقي لبنت المال او عن بنته فلها النصف والباقي لبنت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد
 المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالرد ولكن الثلث للبنت المصنف بالفرض والباقي بالرد ونقل
 القاضي عبد الوهاب المال عن الشافعي الى الحسن بن الصريح عن عثمان وعلى وابن عباس واسم
 بن مسعود منهم كانوا لا يرثون ذوى الارحام ولا يرثون على احد ثمان ما يحكى عنهم في الرد ونور بن
 ذوى الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما زى ابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدينون الاجماع
 على هذا فالاول مشدد على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول يعود ذوى الارحام عن المحبة والعصبة التي تكون في اصحاب الفروض والعصبات ووجه
 الثاني انهم لا يخلون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان مال
 المرتد اذا قتل امعات على الردة يكون فيها لبنت المال حتى للمال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول
 ابى حنيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء القسبة في اسلامه ام في ردته
 فالاول مشدد على ورثة المرتدة والثاني مخفف عليهم ووجه الاول انقطاع المولاة بين المرتد
 وورثته حين الردة او ضعف المولات فكانت من الورع مرجوعه له لبنت المال يصرف في صلوات
 المسلمين العامة ووجه الثاني لاحتيال اخوان المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا ينظرون
 ما فيه من راحة شبهة فكانت ورثته اولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول
 ولو كان مكسبه حراما لا يمكن مرده الى اربابه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والشافعي واحمد ان من قتل خطا لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي
 ملك المقتول دون الدية فالاول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الحديث في انه لا يرث القاتل من مقتله شيئا و
 وجه الثاني تنقيف القاتل من القتل بجرانه من الدية الحاصل فقط زجالة عن التجري على
 قتل مورثه واما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الاصل في التركات فلما كره
 ان يرثه منه والده اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اهل المل من الكفار كاليهودى
 مع النصرا لا يرث بعضهم بعضا مع قول ابى حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم
 كفار يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يرث اهل ملتين والثاني
 مخفف ودليله ان ما عدل ملة الاسلام كلها ملة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضنا حرم وبعضه مرفق لا يرث ولا يرث مع قول احمد وابى
 يوسف ومحمد انه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد ووجهه ضعف طلبة والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر
 والمراد والقاتل عدا ومن فيه سرق ومن خفي موته لا يحجبون كما لا يبرئون من قول ابن مسعود
 وحده ان الكافر والعبد والقاتل عدا المحجبون ولا يبرئون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول
 الائمة الاربعتان الاخرة اذ اجمعوا الامم من الثلث الى السدس لم يخذوه مع ما روى عن ابن
 عباس ان الاخرة يبرئون مع الامم اذ اجمعوا الامم فيخذون ما يحجبها عنه والمشهور عن ابن
 عباس موافقة الكافة فالاول وما وافق من قول ابن عباس معبد على الاخرة والثاني مخفف
 عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرق والقتلى
 والهدى والموتى بحرية وطاعين اذ لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يراث بعضهم بعضا وحرية
 كل واحد منهم لباقي وارثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهن ماله من جوارفه
 وسبقه الى ذلك على وشراير النخعي والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعد ائمتهم من بعضهم
 بعض والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعون
 ام الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو باي شيء ما مع قول احمد انها ترث مع السدس ان كانت
 وحدها او شأرك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول اجماع الائمة على الاخوان لا يحجبون
 الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا شرا في فيكونان
 لها السدس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبية مع قول ابن عباس انهن لسن
 بعصبة ولا يرثن شيئا من البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالملازمة مع قول النخعي انه يثبت بها
 ومع قول ابى حنيفة ان دلا وعاقده كان له نقضه مالم يعقل عنه فالاول مشدد و
 الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان ابن
 الملازمة تستحق امة جميع ماله بالعرض والعصبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ
 الثلث بالعرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في إحدى روايته ان عصبته عصبته له فلا
 خلف ما وذاك فالام الثلث والباقي لخال والرواية الثانية لاحد انها عصبية فيكون المال جميعا
 لها تعصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاول فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحداث السقط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان
 تحرك او تنفس لان يرث مع فان عطس نفس مالك سراوية ان مع قول ابى حنيفة والشافعي
 انه ان تحرك او تنفس او عطس ومث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
 والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستقيمة غير واجبة وانما تعليلها بضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان
عنده امانة لتغير وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله او عنده
وديعه بتغير اشراره واجمعوا على ان الحق للوارث خلافا للزهرى واهل الظاهر في قولهم يرجع الوصية
للاقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية
لتغير ووارثا لثالث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة
على اجازة بقية الورثة واتفق الاشارة على انه لو اوصى ابيه فلائ لم يدخل الا المذكور و
يكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى له ولد فلائ دخل المذكور والا ناث ويكون بينهم بالسوية
وافترق الاشارة على ان الفتى والحبيبة والوقف وسائر العقيات الموقوفة في مرض الموت معتبرة من الثلث
خلافا لجاهلهم وداود فانهما قالوا انها موقوفة من ماله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك
ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فلهم الرجوع
بعد موته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول
مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعري
الثلاثة انه لو اوصى بجمل اربع جاز ان يعطى اثنى ولكن لما كان اوصى ببدنة او بقرة جاز
ان يعطى فكذلك بالذكور والاثنى عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في
البعير الا ان ذكره في البدنة والبقرة الا الاثنى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان فذكر الاول محمول على حال عول الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فضل
احتياط ومن ذلك اتفاق الاشارة الاربعة على انه اذا اوصى بشئ لشخص ثم اوصى به لاحد
ولم يصح الرجوع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه ساجع
فيكون الثلثان في دم قول داود انه الاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد
على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث
انه لما اوصى به لاولي خير عن ملكه بذلك فمات بقي له فيه تصرف اخر وهو خاص باهل الودع كما ان
الثاني ايضا جزم على اهل الودع لان الوصية به ثانيا كالناسخ للحكم الاول ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم ليقصر من اوصى من كان
في الصف بارئ للعدد او كانت حلالا لجهالة الطلق او كان في سفينة وهاجر البحر فغطاياه
من الثلث مع قول الشافعي الاخراته من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة
اشهر لم تنصرف في اكثر من ثلث ماله فالاول مشدد على الموصى والثاني مخفف عنه والثالث فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه تقسم الوصية للعبد
مطلقا سواء كان عبده او عبدا غيره مع قول الشافعي لا تقسم مطلقا ومع قول ابي حنيفة انها تقسم
لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تقسم الى عبيد غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية
احسان من الله على الواجب وقد باع الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم مال العبد

للكافة الوصية ومعلوم ان الوصية تمليك والثالث مفصل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن
 قلت قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده اذا
 كان ابوه واحده من اهل العدالة مع قول ابى حنيفة ومالك ان مقتضى الوصية الى الاجنبي في
 امر اولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجوب الاب والجد فالاول مشدد محمول على ما
 اذا عرف الموصي ان الاب والجد اشفق على اولاده من الاجنبي الثاني مخفف محمول على عكس ما
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وجوب اجري الواهبين انه لو وصي الى رجل
 ثم فسق انصت منه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصرف ولا تلازم من عليه ما مع
 قول ابى حنيفة وجوب في الرواية الاخرى انه اذا فسق بضم اليه عدل اخر فاذا وصي الى فاسق وجب
 على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضى وقصرت بعد تصرفه وصحت وصيته
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة
 الثلاثة ان الوصية تصرف كافر سواء كان حربيا او ذميا مع قول ابى حنيفة بعدم صحة اهل
 الحرب وصحة اهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني مفصل فرجهم الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واصحابه واللافان لم يمان يوصي بغير وصية غيرة
 ولو لم يكن الوصي جلفا لك اليه مع قول الشافعي واحدا في اظهر روايته بالتمتع فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان الوصي اذا كان
 عدلا لم يحتمل الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وانه يهيم جميع تصرفاته مع قول ابى حنيفة
 ان كان لم يحكم له حكم جميع ما يشترطه وبنيته للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه موقوف
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهلي
 الدين والحرم وحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة
 انه بشرط بيان ما يوصي به فان اطلق الوصية فقال وصيت اليك فقط لو يهيم وهو لغو مع
 قول مالك انها يهيم وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على اهل الصدق الذين لا يجمعون
 فيها عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 انه لو وصي بغيره لم يدخل في ذلك الا الملاءة صقلت له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك
 اريبعين دأرا من كل جانب ومع قول احمد في اجري رواية وثلاثين دأرا ومع قول مالك
 به احدى ذلك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيئات ان يقوم احدهم بحق الجار
 فلا يصح لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة
 والذاتيات ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحتها فان
 هذه رواية دين او كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وقده الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت ما دام
 حيا على الحجة فان البرزخ وبهم القيمة معدة فان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل
 كن اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيمة وترجى ميزانهم بانهم قد خلوا الجنة فلو لا

ان هذا السهر في طر انكليف ما يرجع اليها ميزانهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام
 لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او وصى به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هب احسن كلام
 من هب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر بطلب عليه كغيره من العبادات الواقعة
 منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعل خير تلك الوصية امر به بما كان
 فعله حلالا صباه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه اذا اعتقل
 لسان المريض لو قصم وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها قصم وهو الظاهر من هب مالك
 فالاول مشدد حفظ المال للمريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرصا على تقديرو فعل الخير فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو كتبت وصيته بخطه ويعلم انها
 بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعا عنها فالاول مشدد
 على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين او اسند وصيته اليهما واطلق فليس لاحدهما
 تصرف بدونه اذن الاخر مع قول ابي حنيفة انه يحجز في ثمانية اشياء عصبية وهي شراء الكفن
 وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم وروح الوديعة بعينها وافتداء الوصية بعينها
 وصحتي العبد بعينه ولكن الخصوصية في حقها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك
 انه لا يصح للمريض المخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء ادخل بها لم يدخل ويكون
 الفسخ باطلا فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل ردائنه فالاول
 مخفف والثاني مشدد محمل على من يفعل ذلك ليحرم وورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على
 القيمة استحقاقا فان اشتراه بمثل قيمته لم يحزم مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة ومع
 قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في اشهر روايته ان ذلك لا يجوز
 وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان
 المنوع انما هو من يرى الخط الاوفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة
 فلا منعه والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث
 مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخاص مفصل ووجه
 الخاضع ان الوكيل كالاجنبي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا
 انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله
 في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدين عليه من الاطلاق اذ هو امين وكذلك الحكم
 في الالباب الحكم بالشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي لا يبيسة
 فالاول مخفف على الوصي على قواعد المراء والثاني مشدد عليه ويصح حمله الاول على اهل الصدقات
 والعديين والثاني على من كان بالاضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة أنه نصح الوصية للمسجد مع قول أبي حنيفة أنها لا تنص إلا أن يقول ينفق
منها عليها فالأول مخفف لأنه من جملة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجزئ له أن يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد أن له أن يأكل بأقل الأمرين من
أجرة عمله وكفايته فالأول مشدد خاص بمن لا يرى الخطأ في اليتيم والثاني مخفف
تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
في أحد قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه مرد العرض
مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليستغفف وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجرة
مثلته فالأول مشدد والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب النكاح

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحميم واليهام والصلوة
والصوم والطهارة واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكيفية خلها فالزاد
فإنه قال يجوز النظر إلى سائر جسدها خلا السوءتين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من
ليس بكفو بالنسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لمختار إليه يجزأ بهتيم مع قول
أحمد أنه متى تأقت نفسه إليه وخشى العنت وجب مع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقا
بكل حال ومع قول ثمود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل
في الاستحباب وعدله والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد
من وجهه ومخفف من وجهه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستعفف
الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يفهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى
السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلبة النكاح لكون ذلك مصاحبا
للأزواج الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن امتثال
أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة مالم يدلل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
يجوز نظر الرجل إلى فرج زوجته وأمثه وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن
خلها يحرم فالأول مخفف محمول على أحاد الناس من الأئمة والثاني مشدد خاص
بأكابر العلماء وأصحاب البرودة وأحباء فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي أن عبد المرأة محرم لها فينظره إليه وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم
الشيخ أبو حامد النووي أنه ليس يحرم لسيدته وقال أنه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم
لها ليس له دليل ظاهر ولاية أنها مخرجت في الأفاء فالأول مخفف خاص بأهل العفة والذين
والثاني مشدد خاص بمن كان بالاضد من ذلك ووجه الأول أن مقام السيدات

الأمومة في نفاطع من التلذذ بالاستمتاع بها لما يشاهده العبد من بسيدته من الهيبة والتظيم
 ووجه الثاني أن السيادة تنقص عن مقام الألفة في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء أنه لا يصح النكاح إلا من جاتر المقصر مع قول أبي حنيفة
 أنه يصح نكاح الصبي المميز والسفينة لكن هو موقوف على إجازة الولي فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 يجوز للمولى غير الأب أن يزوجه البتة قبل بلوغه إن كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول
 الشافعي بمنع ذلك فالأول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي بإسناد أن لا يصح نكاح العبد بغير إذن
 سيده مع قول أنه يصح ولكن للمولى فسق عليه ومع قول أبي حنيفة أنه يصح موقفاً على
 إجازة المولى فالأول مشدد والثاني وثالث فيها تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن العبد لا يملك شيئاً والنكاح من واجبه للفقهاء على الزوج ومن لا مال له لا يصلح أن
 يكون زوجاً فإذا كان بأذن السيد جاز وكان السيد يملكه في النكاح التزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني أن حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الأكل الواجب والمستحب أو المباح
 فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يبدل خلاف ذلك للسيد لأنه كان له فتح النكاح كما أن له منعه
 من كل الشهوات التي تضربه أو بالسيد ووجه الثالث أن السيد قد يرى للنكاح مضراً للعبد
 فكان من المعروف توقف الصحة على إجازته ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح العقد
 إلا بولي ذكر فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة أن للمرأة أن تزوجه بنفسها
 وإن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل المقصر في مالها ولا اعتراض عليها إلا أن قصم نفسها في غير
 كفؤ فهذا كبيع عرض الولي عليها ومع قول مالك أن كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها
 لم يصح نكاحها إلا بولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها ومع
 قول داود أن كانت بكر الم يصح نكاحها بغير ولي وإن كانت شيباً صح مع قول أبي ثور وأبي يوسف
 يصح أن تزوجه بأذن وليها فإن تزوجت بنفسها وتراضا إلى حاكم حلفي فحكم بصحتها فغذ نكاح
 للشافعي بنقصه خلافاً لأبي سعيد الأصمعي فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً لأبي بكر
 الصيرفي أن اعتقد تحريره وإن طلقها قبل الحكم لم يقره إلا عند أبي إسحاق المرزوي احتياطاً فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود
 وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال كلها ظاهر
 لا يخفى على الفطن ووجه قول داود أن البكر لم تمارس لرجال فليس لها خبرة بما ينفعها أو
 يضرها بخلاف الثيب ومن ذلك قول مالك أنه تصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي
 أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة أن القاض هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي أنه
 لا ولاية لوصي مع ولي لأن عاشرها لا يلحقها قال القاضي عبد الوهاب وهذا الإطلاق الذي
 في التعليق ينقض بالحكم إذا تزوج امرأة فإنه لا يلحقه العادة في الأول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجه الأول إلى الولي
 قد يرى ذلك الوصي أنهم نظر واشفق على وليته من أخيه معشلا وتوجه الثاني أن الحاكم قد يكون
 يتم نظر من الولي والوصي ويحل قول الشافعي أن حاكمها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نقض لحكامه
 وتوجه الثالث أن شفقة الولي لا تقاد لها شفقة غيره فالأقوال محمولة على أحوال ومن ذلك
 قول الشافعي وأحمد أنه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة ومالك أن الفسوق لا يمنع الولاية
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن الولي
 الأقرب إذا غاب إلى مسافة القصر لزوجها الأبعد من العصبية مع قول الأئمة الثلاثة أن الغيبة
 إذا كانت منقطعة انتقلت الولاية إلى الأبعد وإن كانت غير منقطعة تنقل والمنقطعة معند إلى
 خيفة والحمد لله الغيبة بمكان لا تنصل إليه العاقلة في السنة الأمرة واحدة فالأول مشدد على
 الولي الأقرب والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان والأول محمول على حال من يخاف
 عليها العنت فانه يجب التجمل بزوجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها
 فذلك ومن ذلك قول مالك وإبي حنيفة وأصحابه أن الولي الأقرب إذا غاب عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان أن لحظها بزوجها باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن الجرد والاب تزويج البكر بغير رضاها
 صغيرة كانت ككبرية ويدل ذلك قول مالك في الجرد هو أشهر الروايتين عن أحمد في الجرد
 مع قول أبي حنيفة أن تزويج البكر بالعاقلة بغير رضاها لا يصح لأحد مجال ومع قول مالك
 وأحمد في أحري الرويتين أنه لا تثبت للجرد ولاية الإيجاب بخلاف الأب فالأول مخفف على الأب
 والجرد والثاني موافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجيه الأقوال
 الثلاثة كما يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لغير الأب تزويج الصغيرة
 حتى تبلغ وتلذن مع قول أبي حنيفة أن ذلك يجوز لسان العصبية غير أنه لا يلزم العقد في حق أئمة
 لها الخيل إذا بلغت ومع قول أبي يوسف أن العقد يلزمها عندهم فالأول مشدد على غير الأب والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وغيره
 أن الصغيرة إذا نالت بكارتها بوط محلال وأحرار لا يزوجه الأب ولا غيره حتى تبلغ وتلذن مع قول أحمد
 أنها تتزوج إذا بلغت تسع سنين وثلث في النكاح فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبقي
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ولي المرأة بنفسها ولا عا ولا حكم إن تزوج نفسه منها على الإجماع
 مع قول أحمد أنه لا يزوجه نفسه منها إلا بطريق توكيله غيره في ذلك فلا يكون مرجعا قالوا ومع قول الشافعي
 أنه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكله غيره بل يزوجها الحاكم ولو خليفه أو ناسبا وقال أبو يحيى البجلي من أحله
 يجهل له القبول بنفسه أو ثبت عنه أنه تزوج امرأة أو غيرها من نفسه فالأول وأبعد الثالث مخفف والثاني
 والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو اعتق أمته
 ثم أعتق له في نكاحها من نفسه فحازها أن يلى نكاحها من نفسه ولكن ذلك من له بنت صغيرة
 يجهل لها أن يوكله من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيره في المسئلتين أن ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقص ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن ما إذا اتفق الأولياء والمرأة على النكاح غير المكفوم مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه
 تصرف بغير الخط والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها
 بغير كفو لم يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا انتفى في تزويجها المسلم
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم النكاح فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والتسبب والصنعة والحرة والخلوص من العيوب مع قول محمد
 ابن الحسن أن الديانة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكن ويحرم فليس هو من الصبيان ومع
 قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب والمال
 وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أخرى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة
 وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والنسب والمال فالأول مشدد في شروط
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول كلها محمولة على اختلاف المراض ومن ذلك قول بعض أصحاب
 الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فليست من أن يتزوج الشابة
 فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر لوطاها على ذبيحة
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة
 وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاعتراض
 مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه رضى
 الزوجت والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشروط المذكورة
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظ ومن ذلك قول الشافعي ومالك
 أحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفؤ دون مهر مثلها لزم الولي
 إجابته مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي إجابته فالأول مشدد خاص بقاصر النظر
 من الأولياء والثاني مخفف خاص بتام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبعد
 إذا روج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح إلا في حق البكر والرضى فإنه
 يجوز للأبعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة إذا أقر رجل فله مهر حتى صدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول
 مالك أنه لا يشتر حتى يرى إخلالا وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على أكابر أهل الدين والورع والثاني
 على غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بفهادة مع قول
 مالك أنه يصح من غير فهادة إلا أنه يعتبر في فهادة ترك التواضع بالكتان حتى لو عقد في السرا

واشترط كتاب النكاح قسم عندة ولما عند الثالثة فلا يصح كتمانهم مع حضور الشاهد فلا
 مشد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق والورع
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يثبت النكاح الا بشاهد من
 صدين ذكرين مع قول ابي حنيفة انه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول ابي حنيفة القياس على الاموال
 في ثبوتها بالرجل والمرأتين واما القاسقان فانه يحصل بها الاشاعة بالنكاح وذلك كاف
 في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه اذا تزوج مسلمة
 لم ينعقد النكاح الا بشاهدين مسلمين مع قول ابي حنيفة انه ينعقد بين مسلمين فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تغليب حكم الاسلام ووجه الثاني تغليب
 حكم اهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة اهل ملتهم اذا وقع محمدا مثلا ومن ذلك قول عامة
 العلماء ان الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها كالتسمية على الطعام او عند
 الوضوء او الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني انها كخطبة الجمعة فلم يلبغا انه صلى الله
 عليه وسلم تركها عند تزويج احد من بناته او غيرها ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يصح
 التزويج الا بلفظ التزويج او الا نكاح مع قول ابي حنيفة رجوعه الله انه ينعقد بكل لفظ يقتضي
 التقليل على التامر في حال الحيوة حتى انه روى عنه في لفظ الاجارة رايتان ومع قول مالك انه
 ينعقد بهنك مع ذلك لم يفر فالاول مشدد والثاني ما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الثاني انه لم يثبت عن الشارع انه ينعقد بلفظ محض لا يري خلافه كلفظ التكبير في
 الصلوة بل يجوز لكل لفظ يشعر بالرضى كلبيم ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزويج والنكاح
 دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء انه لو قال تزوجت بنتي من فلان فبلغه فقال
 قبلت النكاح لم يصح مع قول ابي يوسف انه يصح ويكون قوله تزوجت فلان كقوله في العقد
 تزوجتك فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كنه به
 والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 في اصح القولين انه لو قال تزوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحا او تزويجا لم يصح مع
 قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في القول الاخر انه يصح فالاول مشدد محمول
 على حال من يخاف مجوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص باهل الدين والصدق
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يتزوج كتابية
 من ولها النكاح مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تغليب المراجعة حكم الكفر والثاني
 مشدد تغليب الحكم اهل الاسلام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 والشافعي في القديم ان السيد يملك اجبار عبده الكبير على النكاح مع قول احمد والشافعي
 في الجديد انه لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع

الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ومالك والشافعي في احوه قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه
 فامتنع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والمثاق
 مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبيدهم بالمك ان يراه اخاه
 في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم في حق الاسراء ومن لا يلايكم
 فبيعوه ولا تغربوا خلق الله انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف
 ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه يلزم الابن
 اعفافه بالنكاح بشرط حرية العبد عند تحقق احوال الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني
 مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 واحمد والشافعي في احوه القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها مع قول احمد
 في احادي روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد وعليه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت
 عتقها صدقا فمحصرة شاهدين بالنكاح غير منعقد مع قول احمد في احادي روايته انه ينعقد
 واما العتق فهو صحيح اجماع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعه ان الامه لو قالت لسيدها اعتقني على ان
 تزوجك فيكون عتقني صدقا فاعتقها صحا لعتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي
 بالخيار ان شاء تزوجه وان شاء لم تزوجه ويكن لها ان اختارت تزوجه صدقا مستا
 وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمتها وقال احمد تصدير
 حرة وتزوجه قيمته نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهلا ولا شيء على اسواه فالاول مشدد
 في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بالزامها بقيمتها
 نفسها اذ لم يتراضيا بجعل نفس العتق مبرا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه
 وتعالى اعلم

باب ما يحرم من النكاح

اتفق الائمة على ان ام الزوجة تحرم على التابيد بمجرد العقد على البنت خلافا لعل وزيد بن ثابت
 ومجاهد فانهم قالوا لا يحرم الا بالدخول بالبنت وقيل زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز
 له ان يزوجه امها وان ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج امها فجعل الموت كالدخل فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة
 ايضا على ان الوبيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن في حجر امها وقال داود يشترط ان تكون
 الوبيبة في كفالة ذلك وكن ذلك اتفقوا على ان المرأة اذا نكحت لم ينفسخ نكاحها خلافا لعل والحسن البصري
 واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطه امامهم بملك المسلمين خلافا
 لابي شوبه فانه قال لا يجوز وطه جميع الامماء بملك المسلمين على دين من كان واتفق الائمة على

تحرير الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها وأجمعوا على أن النكاح للفقهاء
باطل لأخلاف بينهم في ذلك وصفت أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر أو سنة
وغرد ذلك وطور في إباحته منسوخ بإجماع العلماء عقد بما وجدنا بأسره بخلاف الشيعة ومرويه
عن ابن عباس والثابت عنه بطول ما هو سياتي من زفر نحوه في مسائل الخلاف وهذا وجدته
من مسائل لأجلهم والاعتقادات وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب لكل الزوجين
مع قول أحمد أنه يحرم نكاحهما قبل المتوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بأمرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح
أمرها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق تحريم النكاح بالزنا ونكاحه عليه أحمد فقال إذا لا ط
بقلام حرمت عليها أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين لا ينبغي على الفطن تدبره تحرير الأمر بالوطء ولدها الذي ذكرناه أم لا ولده كالأثر
على حرمة الوطء تعظيم الليل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل
للزواج وطوعها من غير علة لكن بكراهة وطء الحاملة المذكورة حتى ترضع مع قول مالك وأحمد
أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت
حاملًا حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حاملًا لم يحرم ولم يقتد فالأول مخفف خاص بأحد الناس
والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وقال قد خرجنا
من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
ومالك في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زنا مع قول الشافعي
ومالك في الرواية الأخرى أنها تغل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الزرع بعد التوبة والثاني
مخفف خاص بأحد الناس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
بتحريم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين
في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الأخت على اختها
غير أنه لا يحل له وطء النكاح حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر
قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات
بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بملك اليمين والثالث مخفف في جوارحه
العقد على العقد لكن من غير وطء فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن من أسلم ومعتكأ أكثر من أربع مختارهن أربعاً ومن الاختين واحدة مع قول أبي
حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح
في الأربع الأولى ولكن ذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الكفارة صحيحة
تتعلق بها الأحكام تتعلق النكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفارة

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبصير
عن انكحاتهم في الفساد او الصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رذيلة ويمكن تحريم عقد واحد اذا اُصلح بسهولة ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة انه
لا يجوز للموتى نكاح الامة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرمة مع قول ابي حنيفة
التي يجوز للموتى نكاح مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت نروجة حرمة واعتقاد
منه فالاول فيه تشديد محمول على اهل الشرف والمهابة الذين يرون نكاح الامة عندهم عاراً
ونقطة في النسب الثاني مخفف محمول على احوال الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الاشمة الثلاثة انه لا يحل لمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع بين الاويع
سوى بين زوجتين فقط مع قوله انك انك كالحرة في جواز الجمع بين اربع فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للحرة ان يزوج
في نكاح الامة على امة واحدة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز له ان يزوج من الامة امرأه
كما يزوج من الحر اولا وفيه تشديد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يزوج بامرأة زنى بها
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بخيضة او بوضم الحمل ان كانت حاملاً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقاً مع قول احمد لا يجوز ان يزوج
الا بشرطين وجوب التوبة منها واستبراءها بوضم الحمل او بالاقراء او بالشهر فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على اهل الورع بعد توبتهم
وحمل الاول على احوال الناس وذلك ان الناس يلوثن باهل الورع اذا تزوجوا زانية قبل
ظهور توبتها الخاصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف احوال الناس الذين يقعون
في الزنا مثل ومن ذلك قول الاشمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زر من الخفيفة ان الشرط
يسقط ويصح النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة
في البطلان فالاول مشدد لنسخ نكاح المتعة باجماع الاشمة والثاني مخفف بالشرط الذي
ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان نكاح الشغار باطل
مع قول ابي حنيفة ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا تزوج امرأته ان يحلها المطلقة ثلاثاً
وشرط انه اذا وطئها في طلق او فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها الاول عنده
برأيتان مع قوله مالك انها لا تحل الاول لا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن
مرغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها احداً الا وهي ظاهرة غير حائض فان شرط التحليل

أو زناه فقد العقد ولا محل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول
 أحمد لا يصح النكاح مطلقاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والربيع
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الجعفي
 والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليمها فمكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة
 عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنهم لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا
 يتسرى عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا
 الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كالمشروط أن لا تسلمه لنفسها مع
 قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاة ومقتضى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الخيارات في النكاح والرجاء المعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمعة عليها وأما اختلافوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا
 فسخ بشيء من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه
 يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتن ومع قول أحمد يثبت في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب
 المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والحزام والبرص
 واشتات مختصان بالرجال وهما المجردة العنة وأربعة تختص بالنساء وهي الفتن والرتق
 والفتق والعقل فالجسد قطعه الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانشاد والقرن عظم يكون في الفرج
 يسمن من الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لم يكن
 في الفرج وقيل بطوية تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني
 فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قبل الدخول تخيرت المرأة ولكن ذلك
 بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الراجح
 من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له
 فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت فزوجها
 مرقب حتى أنه يثبت لها الخيار ما وامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومضى علمت
 ومكنته من الوطء فمردض به مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على العتق والثاني
 إلى ثلثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد
 والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي إلحاق العتق بخيار المجلس والشرط
 في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور إلحاقه بالأطلاق على عيب المعيب ومن ذلك

قول الأئمة الثلاثة إذ اعتقت الأمة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة أنه يشترط لها
الخيار مع حرمة فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها وأوجه الأول تساويها في الحرمة بالعق
ووجه الثاني أنه كان إنشاء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها إلا من رضاه فقد ذكره الأمازيغي في
غير المعنى. الثاني في هذا الباب والله تعالى أعلم

كتاب الصداق

اعلم اني لم ارفيه شيئا من مسائل الأجماع والابتعاد الاتفاق على استقرار المهر بين أهل
الزوجين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيها
ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الأخريين لمالك وأحمد أنه يفسد
بفساد الصداق فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجس الأول
ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فيصم النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر أو مهر البتل ووجه
الثاني ان المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع به كالطهارة للصلوة ويؤيده حديث قد
استعملته ثم فرجهين بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة في نيتان لا يؤمنها صدق الله تعالى يوم
القيامة وهو من ان ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان أقل الصداق مقدار ما يقطع به يد السائق وهو
واحد لانه لا حلال الاقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السائق وهو
عشر قهراهم أو دينار عند أبي حنيفة أو درهم ودينار أو ثلثة دراهم عند مالك فالأول من أصل البتة
مشدد خاص بأهل المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير انفع لهم ليرجعوا إليه والثاني
مخفف لأن فيه من الحكم إلى ما ترضى به الزوجة أو لهما من قليل أو كثير فلا تزوج جمل الصداق مطلقا
الشدد ذهباً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيها
انه يجوز جعل تعليم الغزان مهرام مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيها انه لا يكون مهر
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأوجه الأولى تصريح السنة بجواز
اخلا لا جرم عليه ووجه الثاني ان المال هو اللزوم يجعله صداقا للفتية ميل القلب إليه
فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة واهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيه دينارا
فيجعله لذة أكثر ان تعلم راية أو حديثا ويصير يجيبك لأجل ذلك ويحتمل ان الإمام أبا حنيفة
قصدا لجلال كلامه عز وجل ان يكون عوضا عن الاستمتاع بجودة دبغت بداهم الحيض و
النفاس فلا تساوى فلما في السوء لو قطعت دبغت ومن ذلك قول أئمة الثلاثة ان المرأة تملك
الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه إلا بالدخول أو بموت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد
وانما الملاك يعقبه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا أوفاه مهرها فيه ان يسافر بزوجته حيث شاء مع قول أبي حنيفة
في إحدى روايتيها انه لا يخرجها من بلدها إلى بلد آخر وعليه الفتوى كما قاله صاحب
كتاب الاختيار لفساد أهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيها ان المفوضة اذا

تزوجت ثم طلقت قبل المسيس بالفرض فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى
ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تجب لها بمال بل هي مستحبة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه ايجاب المتعة على القول
الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت للمتعة لها مستحبة
ويصح حل الزوج على حال الاكام من اهل الرعم والثاني على حال احاد الناس ومن
ذلك قول ابى حنيفة ان للمتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اشياء بدرهم وخمار ومحفلة بشرط
ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قوليه واحمر في احادي روايته ان
ذلك موقوف الى اجتماع الحاكم بقدرها بنظم قال الشافعي والمستحب ان لا ينقص عن ثلاثين
درهما وله قول اخر انها تصب بما ينطق عليه الاسم كالصدق فصح بما قل وكثر وفي رواية لاحد
انها مقدار بكسوة تجزيها في الصلوة وذلك ثوبان بدرهم وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف لكن لا يبعد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ولعل
ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
المثل معتبر بقدر ما بها من العصابات خاصة ولا يدخل في ذلك لها ولا لخالها الا ان تكون
نفس عشرين ماع قول مالك انه معتبر بمال المرأة في حالها وشرها واله دون انسابها الا ان
يكن من قبيلة لا يزيد في صداق من ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقدر ما بها من العصابات
فوق احوال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخت لاوين ثم لا بثمان مائة ثم ثمان مائة
فان فقد نساء العصابات او جهل مهرهن فادعاهن كجارات وخالات ويعتبر من وعقل يسير وكفاة
وما اختلف به غرض فان اخضعت بفصل او غيره زيد ونقص لا في النكاح او في احوال
بقدر ما بها من العصابات وغيرها من ذى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل للمثل
مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ولعل هذا
تختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
الصدق فالحق قول الزوج مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد فمعه
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف
على الزوج مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبقي الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول
مالك والشافعي في القديروانه الولي ومع قول احمد في احادي روايته كنه الشافعي في الجديين والثاني
كدهب مالك والشافعي في القديم ثم لا ينفى ان لكل من الاقوال وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة
للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل في الزوجة وقد سمي لها مهر لا يلزمه شيء في الحال
فان عتق لزمه مهر مغلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وان يتعلق بدنة العبد وعن احمد روايتان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد
 الثالث فيه تخفيف والرابع كماله بين فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في المثل في سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها
 قبل الدخول لم تنبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة
 ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تنبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
 مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي
 هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجه الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واجبات المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا
 بها ثم امتنع عنه بعد ذلك جازها مع قول مالك والشافعي ليس لها منع بعد الدخول ولها
 الامتناع منه بعد الخلو فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجه الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوليه ان
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك انه يستقر اذا طالت الحلوة وان لم يوطء مع قول ابى حنيفة
 واحمد ان المهر يستقر بالحلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج و
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي في اظهر قوليه والاشمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود
 والسخاء فتجب على اهل المروءة وتستحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي
 في اظهر القولين وابى حنيفة واحمد في اخرى روايتهما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع
 قول الاشمة للذين كويين في القول الاخر لم انها مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجه
 الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد
 ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في اخرى روايتهما انه لا بأس بالنكاح
 في العرس لا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي يكرهه فالاول مخفف خاص بما
 اذا لم يكن فيه نسمة الى صلاة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعل حمل على ما اذا
 ترتب على ذلك دناعة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الاشمة الثلاثة انه يستحب ليمة غير العرس كالختان ونحوه مع قول احمد انها لا
 تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجه الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

باب القسم والنشوة وعشرة النساء

اتفق الاشمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجة مأمومة وعلى انه لا تجب التسوية
 في الجماع بالاجام وعلى ان النشوة حرام تسقط به النفقة بالاجام وعلى انه يجب على كل واحد من
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما ان لا ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطلق بالإجماع وعلى أنه يجب على الزوجة طاعة زوجها وطاعة المسلمين وعلى أنه منعهما
من الخروج وعلى أنه يجب على الزوج المهر والمنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع ولا تفاق
في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي إن الغزل عن الحرمة ولو بغيره جاز
مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك لا يجوز إلا إذا نزلها فألاول مخفف والثاني مسدد
فترجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحققنا أن الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشدا
فقد يخلق المني الفساد فلا ينعقد منه ولد ووجه الثاني أن الأصل الاعتقاد الفساد حاسر ض
والأصل عدمه ويقاس على ذلك غزل الحر إذا كانت تحتها أمة فالشافعي يجوز الغزل عنها بغير إذن
سيدها والأئمة الثلاثة يحرمون ذلك إلا بإذن سيدها والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا تزوج بكر أقام عندها سبعة أيام أو ثيباً أقام عندها ثلاثة أيام ثم أدوا بالقسم على
نساء في الصورتين مع قول أبي حنيفة أن الجديدة لا تفضل في القسم بل يسرى بينهما وبين اللاتي
عنه فالأول مشدد على الزوج وبه جاءت الأحاديث والثاني مخفف فترجم الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن للرجل أن يسافر ببعض من غير قرعة وإن لم يرض مع قول مالك
في أحدهما رأيته وأحمد والشافعي أنه لا يجوز إلا برضاها وإن سافر بغير قرعة ولا مراض
وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الأخرى
لا يجب عليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد والأول في المسئلة الثانية مشدد
في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فترجم الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه
ويعلى أعلم

كتاب الخلع

اتفق الأئمة على أن الخلع مستمر الحكم خلافاً لغيره عبد الله المزني في التابعي الجليل في قوله
أن الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشيء واتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها القيم منظر
وسوء عشر قجاً أن تخلع على عوض وإن لم يكن من ذلك شيء وتراضياً على الخلع من غير سبب
جاز ولم يكره خلافاً للزهري وعطاء وداود في قولهم أن الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لأنه عبث والعش
غير مشروع وغير الشرع مردود واتفقوا على أن الخلع يصح مع غير وجهته بان يقول اجنبي للزوج
طلق امرأتك بالف مثلاً وقال أبو تورة لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع
وافترقا الأئمة الأربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أحدهما ورأيت أن الخلع طلاق مع قول أحمد في أحص
روايتهم أنه منصوص لا ينقص عدد وليس بطلاق وهو القديم من هذه الشافعي واختاره جماعة
من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة ويلفظ الخلع وإن لا ينوي به الطلاق فالأول
مشدد والثاني مخفف فترجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الخلع لا يكره بأكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة أن
كان المشفوذ من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شق مطلقاً

مع الكراهة ومع قول احمد بكرة الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حكم المحل في العقد حكم العقد
فكما له ان يزيل في الفهم فاشاء كذلك في عوض الخلع ووجه الاول من شق التفصيل ان الضرر
منها اكثر فجاز للزوج ان يشك عليها باخذ ما مراد على المسمى ووجه الشك الثاني انه من جملة
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه ومضارتهما بالتزويج والتسري عليها ويرى
انه بعد ذلك خاص من تبعته والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كثرة ابدانها
ما قدرت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن رويته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق يتصرف السفيه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يلحق المختلعة الطلاق
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي باحدا انه لا يلحق الطلاق بحال فالاول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاول
ظاهر ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه ليس للاب ان يجتلم ابنته الصغيرة بشئ من مالها
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يجتلم زوجة ابنته الصغيرة
عند الاشعة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المستثنيين مشدد على الاب والثاني
فيما مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا
على الف فطلقها واحدة استحقك ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها
ثلاثا ام واحدة كاتهما فملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلث ومع قول الشافعي انه يستحق
ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والراي مخفف جدا لعدم مطابقة
فعله للسؤال فصم الخلع ولغا الممال ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابى حنيفة انه لا يستحق شيئا وطلق ثلاثا
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكره في حالة استمقانة الزوجين بل قال ابو حنيفة بتجريمه واتفقوا
على تجريم الطلاق في الحيض لدخول بها او في طهر جامع فيه الا انه يقيم وكذلك جمع الطلاق
الثلث بقم مع النفي عن ذلك في تجريمه عند بعضهم ونفي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا
على انه اذا قال لزوجتي انت طالق نصف طلاق لزوج طلاق واحدة خلا فالداود في قوله ان
لا يهضم شئ والفقهاء كلهم على خلافه وعوان الزوج اذا قال لغيره لدخول بها انت طالق بانته
كالطلاق الثلث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعقن فيلزم الطلاق

والعتق سواء اطلق او عمم او خصص صورته ان يقول لأخيه ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة تزوجها في طالق او يقول لعبد ان ملكتك فانت حر او كل عبد اشتريته فهو حر
مع قول مالك ان يذم الطلاق او العتق اذا خصص وعين قبيلته او قرية او امرأة بعينها الا ان
اطلق او عمم ومع قول الشافعي واجمل انه لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مشدد والثاني
مفصل الثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولذا تفهمه الا قال مسطوية في كتب
العلماء من كل من هب فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول أبي
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصلته عند المجاعة ان الحر ملك ثلاث تطلقات والعبد تطليقتين
مع قول أبي حنيفة ان الحررة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حر كان زوجها او عبدا فالاول مخفف
على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
انه اذا علق طلاق زوجته بصفة كقولها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تفعل المحلوف
عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطارق الذي ابانها دون الثلث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تقل فيبحث بوجود الصفة مرة أخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول
الشافعي فيهم الا قال انه متى طلقتها طلاقا بائنا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعيد اليمين سواء بائنا بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالائمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد انه تعود
اليمين بعق النكاح فالاول في المسئلة مفصل الثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في
المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن قول أبي حنيفة
ومالك انه اذا جمعت الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدى الروايتين عن احمد واختارها الخزي فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل الجمل
والرعونات ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قبل لزوجه انت طالق عدة الرمل والتراب
انه يقع طلاق واحدة تبين بها مع قول الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث
حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول اصحاب أبي حنيفة ومالك واهل
من قال تزوجته ان طلقته فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقتها بعد ذلك وقع عليه طلاق منجزة
ويقيم بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنوري انه يقع المجزئ فقط دفعا للدرء ومع
قول المزني وابن سيرين وابن الحارث والقفال والي حامد وصاحب الهند وغيرهم انه لا يقع
طلاق اصلا ولا حكمي ذلك عن نضر الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كذهب
الجماعة قال النوري والفتوى على وقوع المجزئ فقط فالاول فيه تخفيف من وجهه وشددت من
وجهه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الا قول وجهه لا يخفى على
الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واهل كذا يات الطلاق تقتصر الى ثبوت
اودالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وقس ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انضم إلى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب أو ذكر الطلاق فإن كان في ذكر الطلاق وقال لم يرد له لم يصدق في جميع الكنايات
 وإن كان في حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق صدق في تلك الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختار امرئ ببدك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك أن جميع الكنايات الظاهرة متى قالها
 مستثناة أو مجيباتها عن سألها الطلاق كان طلاقاً ولم يقبل قوله لم يرد له ومع قول الشافعي أن جميع
 الكنايات تقتضي إلى النية مطلقاً كما مر ومع قول أحمد في إحدى روايتيه يقتضون في الأخرى لا يقتضون
 إلا أن أبا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق وأما لفظ السراح والفرق فلا يقع به
 طلاق عنده فالأول مفصل والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أنه إذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عدداً وكان جواباً عن سؤالها
 الطلاق يقع طلاقاً واحدة مع يمين مع قول مالك أن كانت الزوجة مدخولاً بها لم يقبل فيه إلا أن
 يكون في ظلم وإن كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون الظلم وفي
 رواية أخرى أنه لا يصدق في أقل من الثلاث ومع قول الشافعي أنه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من أصل الطلاق وأعداده ومع قول أحمد متى كان مع مدخولاً حالاً أو نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى في ذلك لم يبرهه كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها فالأول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن
 الكنايات التخفيفية كإخراجها أو ذبحها أو نكحها ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على جرح أو قول
 أنت خلية بغيره بأن بنة بنة أعزبي أعزبي حبلك على عامر بك أنت حرة امرئ ببدك اعتدى
 الحق باهلك فإن لم ينو عدداً وقعت واحدة وإن نوى الثلاث وقعت وإن نوى اثنتين لم يقع إلا واحدة
 مع قول أحمد والشافعي أنه إن نوى بها طلقتين كانت طلقتين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا قال اعتدى أو استبرأ سرحك
 ونوى بها ثلاثاً وقعت واحدة رجعية مع قول مالك أنه لا يقع بذلك الطلاق إلا إذا وقعت ابتداءً
 وكانت مع ذكر الطلاق أو في غضب فحينئذ يقع ما نواه مع قول الشافعي أنه لا يقع الطلاق بها إلا إذا
 نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها والأقل طلاقاً ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه
 يقع الثلث وفي الأخرى أنه يقع ما نواه فالأول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع
 يرجع إلى المدحجين فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو
 قال لزوجته أنا منذ طلقك أو امرأك لم ينفك أنت مني طالق لم يقع شيء مع قول مالك
 والشافعي أنه يقع فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لأن ذلك من مقام الزوج من حيث أنه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني أنه كالتوكيل الأجنب في طلاق نفسها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته أنت
 طالق ونوى الثلث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يقع الثلث
 فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي

حنفية انه لو قال لزوجه امرئ بيلد ونوى الطلاق طلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
 وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا قررها
 عليه فان نكحها حلف ونهت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان
 نكحها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد لا يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث
 او واحدة فالاول مفصل ولكن الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد
 فرجم الامر الى موتى الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لزوجه طلق
 نفسك فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يقع واحدة فالاول مخفف
 على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الانصاف الثلاثة انه
 لو قال لغيره ادخل بها انت طالق انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله
 انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد وتوجه الاول ان طلاق غير المدخول بها
 يكفى فيه واحدة لكن المراد به البينة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى في
 البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
 بالطلاق الا عقب الخامسة والغضب فادخل بالطلقة الثالثة وسوء بالاول والثانية وتوجه
 الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها
 انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت انها بالثانية والثالثة وقم الثلاث مع قول
 الشافعي باحد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الانصاف الثلاثة ان طلاق الصبي الحاق لا يقع والمراد به من يقلل امر
 الطلاق مع قول احمد في اظهره وايضا انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والزمري
 وابو ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فوجهم الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طلق او عنت مكرها وقم الطلاق وحصل
 الاعتاق مع قول الانصاف الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به واما عن نفسه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول ان المكره اسم فاعل خير بين احتم
 ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشاشر
 متشوق الى العتق وتوجه الثاني اخذ بعنونه من اختصاص الله تعالى فانه اذا كان الحكم
 بالكفر لا يصح مكرهه مع كونه اعظم الذنوب فكيف بأحد فرع الدين ومن ذلك قول
 الانصاف الثلاثة واحمد في احدى روايتيه ان غلبة الظن في وقوع ما هدر به كافي في حصول
 الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الخزي انه لا يكون اكراهها مع قول احمد
 في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقول والقطع للظن فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
 فالاول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجم الامر
 الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احد الناس الذين لا يصح عندهم من المتر فبهين
 في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين او الله وحصل ممن يخاف

العبد يستحي أن يقول يا أبا سلمة الرأى جلده ولكن ذلك القول في الثالث الفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون له السلطان أو غيره كخص أو متغلب مع قول أبي حنيفة والخم في إحدى روايتيهما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال تزوجت أنت طالق إن شاء الله تعالى وقدم الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ما أوشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يغلب الإيقاع فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان وطعن على الأول على أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً ثم مات في مرضه الذي طلق فيه أنها تراثت منه وهو لا يظهر من أقوال الشافعي إلا أن أبا حنيفة يشترط في البتة أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول علي بن زياد أنها إلى متى تراثت فقال أبو حنيفة تراثت ما دامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم تراثت وله رواية أخرى أنها تراثت ما لم تتزوج وبه قال أحمد وقال مالك وشراف وإن تزوجم وللشافعي ثلاثة أقوال كنهه المذهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والشافعي مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنها تراثت ما دامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها في حياتها ما دامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت ولكن القول في قوله ما لم تتزوج فإنها بسبيل أن تزوج الميم ما لم تتزوج ووجه قول مالك أنها تراثت وإن تزوجت من بعده العقوبة عليه فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال تزوجت أنت طالق إلى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تسلم السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة فمنهن وله صرح الطلاق إلى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد أنهن يطلقن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فإن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والراس والرقبة والظاهر والفرج وقدم في معنى ذلك عنده الجزء الثامن كالتصريف والربع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة من الطلاق يقع بجميع الأعضاء للتصلة كالأصبع وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافاً لأحمد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

انفق الائمة على جواز اجتماع المطلقة وعلى ان يطلق زوجته ثلاثا لم يغفل له الا بعد ان تنكح
زوجا غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى ان المراء بالنكاح الصحيح هنا الوطء وانته شرط في جواز
حلها الاول وان الوطء الاول في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول للشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر روايته انه
لا يجره وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي واحمد في القول الاخر انه يجره فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها في حكم الزوجة بدليل المحققين
الطلاق لها والابلاء والظهار والعان منها والاثرت لها امنه وارثه منها ووجه الثاني انه يطأها
صارت اجنبية تبديل له لا بد من قول من اجتنك الى نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول
ابي حنيفة واحمد ان الرجعة تحصل بوطء لها ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نرى الرجعة به
ام لا مع قول مالك في الشهادة انه لا تحصل به الرجعة الا ان نواهيه ومع قول الشافعي لا تقوم
الرجعة الا بلفظ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد في احد شقَي التفصيل والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمله على انه ما وطئها الا وقد نوى رجعته اذ بعد
وقوع الزوج في وطء من طلقها وهو لم ينو رجعها ووجه الثاني انه قد يقع في وطئها حراما من غير
نية اجتماعها فادبر من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالقول محمول على احوال ومن ذلك قول مالك واحمد في حنيفة انه لا يشترط الاشهاد
في الرجعة مع قول الشافعي في احدى قوليه واحمد في احدى روايته انه شرط ولا يصح عند
اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك احمد في اظهر قوليه ان الاشهاد مستحب قال شيخ الاسلام
الصفار في كتابه رجعة الاممة في اختلاف الائمة وما حكاه الرازي من ان الاشهاد شرط عند
مالك ولم اده في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والفرطبي في تفسيره ان
من هب الاشهاد مستحب ولم يحكم فيه خلافا وكن ذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتابه الايضاح
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجههما ك توجيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود ليشهدوا على اللفظ فان النية لا يصح فيها اشهاد الا الشافعي فانه
وان اشترط اللفظ في الرجعة فقد اعترف عدم الاشهاد ككونها امساكا لا انشاء ومن قال لا يشترط
فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان وطء
الرجعية في حال الحيض او الاحرام لا يحلها مع قول الائمة الثلاثة نعم فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء محال الحيض او الاحرام ممنوع منه شرعا
نكاحه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني ان الحائض والحرة تحريم وطئهما عارض ومن ذلك
قول مالك في الصبي الذي يسكن جماعة انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحل مع
قول الثلاثة انه يحصل به الحل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قول الشارع في حديث التعليل حتى تدوق عسيلة وبين وق عسيلتك و
العسيلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بزوج المني غالبا ووجه الثاني ان نفس الجماع

فيه لذة وإن لم ينزل وإنما خرج المعنى من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل
عند الأئمة الأربعة خلافاً للدود وجماعة من الصحابة تكهنا ما روى بالفضل والله اعلم

كتاب الأيلاء

اتفق الأئمة على أنه إذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كانت
مولى أو أن حلف على أقل من ذلك لم يكن مولىا وعلى أن المولى إذا فاء لزمت كفارة يمين بالله عز
وجل لا في قول قد بيم للشافعي هذا ما وجهه من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر أيلاء ويرى مثل ذلك عن أحمد
مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليم بأيلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضت أربعة أشهر لا يقع بمضيتها
طلاق بل يوقف الأمر ليغنى أو يطلق مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن
المولى إذا استتم من الطلاق على قبل الوقف يطلق عليه الحاكم وهو لا يظهر من قول الشافعي مع
قول أحمد في الرواية الأخرى للشافعي القول الآخر عنه أن الحاكم يضيق عليه حتى يطلق
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك إلى حنيفة والشافعي
في أصح قوليه أن من ألى بغير يمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وإيجاب العبادات
وصدقة المال لا يكون مولىا سواء قصد الأضرار بها أو رفع عنها كالمريض والمریضة
أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون مولىا إلا أن يحلف حال الغضب بقصد الأضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أنه لو ترك وطء زوجته للأضرار بها من غير يمين أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولىا
مع قول مالك وأحمد في أخرى روايتيه أنه يكون مولىا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتب الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك أن مدة أيلاء
العبد شهران حرة كانت زوجته وألعة مع قول الشافعي أنها أربعة أشهر مطلقا ومع قول أبي
حنيفة أن الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحت أمه فشهرا كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايتيه كمد هب مالك وللثانية كمد هب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك أن أيلاء الكافر لا يصح مع قول
الثلاثة أنه يصح ومن فوائده مطالبته بعد إسلامه بالقيئة أو الطلاق فالأول مخفف على الكافر
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتب الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب الظهار

اتفق الأئمة على أن المسلم متى قال لزوجته أنت علي كظهر أمي مظاهرها لا يجزئ له وطؤها
حق يقدم الكفارة وهي عتق رقبة إن وجدها فإن لم يجد فاصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع
فأطعام ستين مسكينا وعلى أن لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والحرابي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند ذلك إذا طهرك السيد كذلك
 اتفقوا على أن المرأة إذا قالت لزوجه يا أنت على ظهري فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الفقيه
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلغوا فيه فمن ذلك قول مالك وإبي حنيفة أنه
 لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أن الذمي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني أنهما يؤنان
 منها التزامه بالأحكام ظاهراً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته
 مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
 في حق الزوجية ووجه الثاني أن السيد مالك لا يستقيم له بامته كالزوجه فصم ظهاره ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجه حره كانت أومته أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
 طلاقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى شتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينو
 الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقاً بأئمة
 وإن نوى الظهار لو كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً ويرجع إلى نية كم إذا مهاد واحدة أو
 أكثر سواء المدخول بها وغيرها مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها أو واحدة
 إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق لو لم يظهاً كان ما نواه وإن نوى
 اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فلا سراح من قوله أنه لا شق عليه
 والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهار روايته من ذلك صريح في الظهار إذا ما لم ينو
 وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد من حرّم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
 يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بأكل جزء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي أن
 من حرّم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرّم أمته فالزواج المحرم
 ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه
 فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهار روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة واللبس بشهوة مع قول
 الشافعي في أظهار قوله أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد وخاص بأهل الدين والوسع والثاني
 مخفف وخاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ موجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين
 ليلا كان أو بهما راعداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه
 استئناف وإن وطئ بالنهار عارفاً فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف
 بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان
 ووجه الأول أن عدم التتابع رخصة والرخص لا تنطأ بالعاصي مما يجزئ واستحق العقوبة

وروجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول أن الكفار على الغالب فيكونوا عاقبة لمن وقع في أول ذلك حاصل إذ من قبحها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة ما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعصية الكفر كما ورد في الأضحية وأهدى ويصير كل الأول على حال أحوال الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز والله تعالى أعلم

كتاب اللعان

اتفق الأئمة على أن من قد زنا امرأة أو زنا بها بالزنا أو نفى حملها أو كذبته ولا يثبت له الحمل أن يلاعن. وهوان يذكر اليمين ليعلم مرات أن من الصديقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنت الله عليه أن كان من الكذابين فإذا لاعن نزل ما حينئذ الحد ولها أدركه باللعان وهوان تشبه ما ديم منه لاشت بالله أنه لمن الكذابين فيمارى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها أن كان من الصديقين وإن فرقة اللاعن واقعة بين الزوجين هذا ما أوجرت به مسائل الاتفاق في الباب وأما اختلافنا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يجبس حتى بالإعن أو يقره بمجرد النكول يصدر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجد الأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى حرقنقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر روايتيه أن المرأة إذا نكلت حبست مثلا عن أو تقرر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في كل مسأله طلاقه صهره أنه حين كان أو عيدين أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما أو عند ذلك لا يصح طلاق الكافر تكون النكحة الكفارة فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة تمنى قد فـ وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد ولكن ذلك الثالث فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في الآخر أن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولد فإن قد زنا بصرايح الزنا لا عن بالقدف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدته أو كسبه أظهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لمنى الحمل إلا أن مالكا أشد من أن يكون استبراء أو اثلاث حضنات أو بوجيزة طحقة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول سبق ذلك في السنة كما أشار إليه حديث النظر واليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أحمر خد لم يساقين ووجه الثاني حصول الرتبة بمجرد الحمل فيصير اللعان لأجله مبادرة للغوص من

العار ومن ذلك قول مالك واحد في إحدى روايته ان الفرقة تقع بلعانها خاصة مقول
الحاكم مع قول ابى حنيفة واحد في ظاهر روايته انها لا تحصل الا بلعانها وحكم الحاكم
فيقول فرقته يتبينكم مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانه وانما
لعانها يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا الكذب نفسه
جلد الحد وكان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي واحد في ظاهر روايته
انها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على ايراد الناس والثاني فيه تشديد
محمول على خواص الناس من اهل الدين والورع والمروعة فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وقائدة ذلك انه كان
طلاقا لا يتأبى الخريم حتى لو كذب نفسه جاز له ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه
خريم مؤبد كالرضاع فلا تحمل له ابدا وبه قال عمر وعلي بن مسعود وابن عمر وعطاء بن رباح
والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فالكذب
ارتفع التحريم وعادت من زوجة له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والله انه لو قذف زوجة
برجل بعينه فقال نفي بات فلان لا عن الزوجة وحد للرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يجب عليه حد واحد لها والثاني لكل منهما حد فان
ذكر القذف في لعان سقط الحد ومع قول احمد ان عليه حدا واحدا لها ويسقط بلعانها فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك انه لو قال تزوجته بالزانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاعش حق يدعي
رويته بعينه مع قول ابى حنيفة والشافعي ان لعان يلاعش ولو لم يثبت كرهيته فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اذمة
منهم الزوج قبلت شهادته وتحل الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
على الزوجة فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الزوجة لو لاعشت قبل الزوج
اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص القران
فمن العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الامشادة ويعلم الكناية ويعلم ما يقوله
وكذلك يصح قذفه مع قول ابى حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس
والثاني مشدد عليه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه ان ابانت
زوجته منه ثم رآها تزني في العدة قلان يلاعش ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأته
بحيضة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد قلان يلاعش ولا فلا ومع قول ابى حنيفة
واحد انه ليس له ان يلاعش اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قوله لك والساقى وأحمر أنه لو تزوج امرأة ثم طلقها
عقب العقد من غير إمكان وطء ذات بولد أسبعت أشهر من العقد لم يلحق به كالأول به لا أقل من
سبعت أشهر مع قول أبي حنيفة أنه يلحق به إذا عقد عليها بمحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وأسبعت
سبعت أشهر لا أكثر منها ولا أقل فإن الولد حينئذ يلحقه لحروته قبل الطلاق فالأول مخفف والثاني
فيه تشديد على الزوج بالشروط المذكورة فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
أنه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فأنها لم خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني
شتم قدم الأول أن الأول لا يلحق بها بالأول وينتقل من الثاني مع قول الأئمة الثلاثة أن
الأول لا يكون للثاني وعند أبي حنيفة أيضاً أنه لو تزوج امرأة بالغيب وهو بالمشقة فأن
بولد أسبعت أشهر من العقد كان الولد ملحقاً به وإن كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيه أو جرد
العقد فالأول مشدد على الزوج الأول والثاني مخفف على الثاني فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان
وتوجه الأول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفرش وقد صارت فرساً تزوجها بالعقد فالولد
له بعض الشارع إذا أحكام يرجع وضعها إليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر
لا يحتاج إلى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الأيمان

اتفق الأئمة على أن من حلف على ما بين في طاعة لزم الوفاء بها وعلى أنه لا يجزئ المكلف أن يجعل
اسم الله عرضة للأيمان فيمنعه به من بر وصلة ترجع على أن الأول لا يجوز أن يحنث ويكفر إذا حلف على
ترويض بر وأنه يرجع في الأيمان إلى النية وعلى أن الأيمان بالله تعالى يتحقق بجميع اسمائه الحسنى وما شتم
الأوهوسن كالرحمن الرحيم والحي القيوم صفات ذاته أنه كفر بالله وجلاله إلا أن أبا حنيفة
استثنى حلف الله فهو يميناً وأحمر على أنه إذا حلف على أمر مستقبل أن يفعل أو لا يفعل وحث
وجب عليه الكفارة وعلى أن من قال وعهد بالله وميثاقه فهو يمين وعلى أنه لو حلف
بالمصنف أعتق بيمينه ووجه عليه الكفارة إذا حلف خلافه لأن لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد
البراء اتفاق الصحابة والأئمة على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية
وذلك لأن اتفاق الأئمة على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية
أو مباح وعلى أنه لو حلف لأشرب ماء هذا الكوفة فلم يكن فيه ماء لم يحنث خلافاً لابي يوسف
في قوله أنه يحنث وعلى أنه إذا قال والله كذا كلفت فلاناً حياً ونزوى به شيئاً معيناً أنه على ما نواه
وكن ذلك لو قال لمزوجة أن خرجت بغير إذني فأنك طالق ونزوى شيئاً معيناً فإنه على ما نواه وعلى أنه
لو حلف ليقتل فلاناً وكان ميتاً وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك انتقوا على كفران اليمين ما علم
عشرة مساكين أو كسوتهم أو حجر برذية أو خالف مخبر في فعلها شاء فإن لم يجد انتقل إلى صيام
ثلاثة أيام واجمعوا على أنه لا يجزئ في الاعتقاد الأربعة مؤمنة سليمة من العيب بخالية من
الشركة خلافاً لابي حنيفة فإنه لم يعتد بالإيمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكوك لأن العتق
شمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فإذا اعتق رقبة فأنقذت وأما خلاصها لعبادة الله أيضاً

فان العتق قرينة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكفر قلت في دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فليتا مل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام
واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انما يجزئ عن عشرة مساكين وجميعه اعلى انه يجزئ دفعها
الى فقير المسلمين الاحرار والى صغير يقيضها له وليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك والله يحول له للعدل وتلزمه الكفارة وعن ذلك
مرسلتان كالمن هبدين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة وذلك وسئل في احدي روايتيه ان اليمين الغوس
وهي الخلف بالله تعالى عن امر ماض متعمد للكدب فيه الكفارة لها لانها اعظم من ان تكفر
مع قول الشافعي واحدا في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل
الاول محمول على حال الكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا في ذلك مشددة ظمورا رخصة الاستمانة بمجانبة الحق جل وعلا
من العارفين اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله تعالى فانه يكون معذورا لبعض العذر
فذلك تخفيف في حلقه ناجز الكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه لو قال
اقسم بالله واسمى بالله فمضى يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله او قسم
بالله لفظا او نية كان يمينيا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله
ونوى به اليمين كان يمينيا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيها اذا اطلق ولا صح ان له ليس
بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث
مفصل لرجوع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في اطهر روايتيه ان من
قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا انه يكون يمينيا مع قول مالك والشافعي واحدا في الرواية
الاخرى انه لا يكون يمينيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الانثى الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يمينيا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينيا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في احدي
الروايتين انه لو قال بالله او ايم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانثى الثلاثة انه لو حلف بالمصوف انعقد
بيمينه واذا حث لزم منه الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا يتعقد بالخلف بالمصوف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
انقطاع الاجماع على ان بين اليقين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
الا بالوفاق ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فساد ما انتهوا الى صحته والحق ان كلمات الله تعالى
اطلاقات حقيقية في الموجودات الامارية لاجازة فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمهما اذ حلف بالمحسوف وحسب كفارة
 واحدة مع قول احمد انه يلزم بمبكي لية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال لية منه عن اختيارها
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كل صفة تعالى لا عن صحت مقدمات ولا عن سكوت متوهم وهو
 الثاني ان كل لية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 انفق يمينه فان حث لزمته الكفارة مع قول الاثمة الثلاثة انه لا ينعقد بملك يسلم
 ولا تركة كفارة فالاول مشدد خاص بالخاص الذين يعلمون سر قول تعالى ان الذين يبايعونك
 انما يبايعون الله وقولهم تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يمين الكافر
 لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكن الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث
 مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احري وايتيه واحمد
 انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك
 بين الصيام والعق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديمها
 ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وسر والتخير
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقر بخلاف التمسك
 والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واهل البيت في احري وايتيه ان لغوا ليمين بالله هو ان يحلف
 على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصده فسبق على لسانه
 سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا ليمين ما لم
 يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب والجلج من غير قصد سواء كان على ماض
 ام مستقبل وهو رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا انتم في لغوا ليمين
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى
 صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالكاثر
 العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امرائه بسجود العقيد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجوب بشرط ان يدخل بها
 وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزويج باى

امراة كانت يحرم العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزوج انما هو مكائفة مزوجه ومغاثرتها
والشوهاء مثلا لا تعيق الزوجة طالما فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول احمد انه
لو قال والله لا شربت ازيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حنث بكل شئ استتم به من اياه
سواء كان ذلك باكل او شراب او طرية او ركوب او غير ذلك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناول لفظه من شراب الماعقظ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولعل العمل في الشافعي على القربنة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف ان لا
يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله وسرحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واهله
وسرحله مع قول الشافعي يبرح بنفسه فالاول مشدد والآخر كحنث والثاني مخفف فيخرج
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها او حافطها او دخل بيتا فيه شاعر الى الطريق حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الاول انه مستغرق في اوجه الثاني ان الوقوف على السطح
والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكون
والواقف على السطح والحائط لا يحنث فافيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف حنث
مع قول ابى حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
فوجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصدة الدخول حال كونه
ملك زيد حال غيبته عليه مثلا ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصاد
شيئا او لا ياكل في الخريف فصاد كبشا والبسر فصاد طيما او الرطب فصاد تمر او التمر فصاد خرما
او لا يدخل هذه الدار فصادت مباحة حنث في مسألة الصبي والخروف في الساحة دون غيرها
فلا يحنث في البسر والرطب والتمر وهذا الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا قد دخل المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
والحق به الحرم ومن ذلك قول ابى حنيفة واقتضاه قواعد مذهبه مالك انه لو حلف لا يسكن
بيتا نسكن بيتا من شعرا وجد او خيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية
حنث مع قول الشافعي واحمد انه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
فان كان نكاحا او طلاقا حنث وان كان بهما واجارة لم يحنث الا ان يكون من عاونة ان يتولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول احمد انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية في ذلك حنث والا ومع قول احمد

يبحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والاربع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك على الاتمة انه لو حلف ليقضي دين فلان في غير قضاءه قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلان صاحبه الحق مات قبل الغد حث عند ابى حنيفة واحمد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاء الورثة والقاضي في الغد لم يبحث وان اخر حث فالاول
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر الى المرتبة الثانية الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاتمة الثالثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابى حنيفة انه ينعقد وبقي ان احد لا نصر له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ودرجه الاول ظاهر ووجه الثاني فافيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر المراء خير المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يغفل الضرر فاختار الحلف وكان الاول له فعمل الضرر اجلا لا
لجنا بالحق كما عليه الاكابر من العلماء ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسبنا ان لا تلف احث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق او بالظهار
مع قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا ومع قول احمد في احدي روايته انه ان كان يمين
بالله او بالظهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعناق حث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واجازه لو حلف ليشرب ماء هذا
الكو في حد فاهرين قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اجتياره
لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حيناً ولم ينوشها معينا حث ان كله قبل ستة اشهر
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في الجور ان له لو حلف لا يكلمه
فكاتبه او راسله فامشاد بيدة او عينه او راسه لم يبحث مع قول مالك انه يبحث بالمكاتب
وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القدي ان له يبحث فالاول مخفف
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقبحه الاقوال الثلاثة لا تخفى
اولها على العطن ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق
ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا يل
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الى ان اذن لك كفي مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول بيجتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة بيجتاج الى الاذن في الجميع وقال الاتمة الثلاثة ولونه
اذن لزوجته من حيث لا تشع لم يكن اذيا مع قول الشافعي انه اذن صحيح ويقدم حكاية اتفاق
الاتمة الاربعة على المسئلة الاولى اوائل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاو من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
واجازه لو حلف لا ياكل الرؤس ولا نية له واطلق ولم يوجد سبب يستلزمه على النية حل ذلك

على كل ما يسمى بالحققة في وضع اللغة وعرفها من رؤس الأقسام والطيور والحيوانات مع قول أبي حنيفة أنه يحل على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وإجماع أنه لو حلف بضرب زيد مائة سوط فضر به بضفت فيه مائة ثم أخر لم يدر مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبر فالأول مشدد والثاني مخفف وقول القولين ظاهر ولعل الأول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال أحوال الناس من أصحاب الضربة كما ذكره للسيباني وبالنظر بالنسب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يهيب فلا تهبه فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث بجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقبلن فلانا وكان يعلم أنه ميت حنث مع قول مالك أنه لا يحنث مطلقا علم لم يعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أنه لا مال له وله دين لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الدين في حكم المفقود ووجه الثاني أنه في حكم الموجود بدليل صحة الحالة به ووجه الزكوة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يأكل فأكهة فأكل طبخا أو عنباً أو رماناً لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحنث فكيف الأول أن العطف يقتضي المغاظة وقد قال تعالى فيها فأكهة ونخل ورمان فلو أن الفعل والرمان دخلا في معنى الفاكهة لكان الحق تعالى يذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني أن المراد بالفاكهة كل ما يتقده به ما ليس هو بقوت ولا دم فدخل النخل والرمان فقد رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن لا يأكل دما فأكل اللحم والجبن أو البيض لا يحنث إلا يأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحنث بأكل الكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا لم يحنث مع قول بعض الأئمة أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني أن الله تعالى سقى السمك للحماي القران ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا لم يحنث مع قول مالك أنه يحنث فالأول فيه تخفيف لأن السمك لم يخص إلى الحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لأن أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمك من دسمها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل شعرا فأكل من شعر الظاهر حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين بالبرء والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحوال الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول شمول الشعر لما في الظاهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشتم بنفسه فشمه منه حنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

أنه لا يستخبر هذا العبد فخذ من غير أن يستخبره وهو سألته لا ينهيه عن خذته
فإن لم يسبق منه خذته قبل الإيمان فخذ به بغير أمره لم يحنث وإن كان قد استخبره قبل الإيمان
ويبقى على الخذته حدث مع قول الشافعي أنه لا يحنث في عبد غيره وفي عبد نفسه وجهان
الأصح أنه ومع قول مالك وأحمد أنه يحنث مطلقا فالأول مفصل ولكن الثاني والثالث مشد
فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يكلم فقرأ القرآن
لم يحنث مطلقا مع أبي حنيفة أن قرأ القرآن في الصلوة لم يحنث أو في غيره أحنث فالأول
مخفف والثاني مفصل فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول أن قراءة القرآن قرينة إلى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجه الأول من شقي التفصيل في الثاني لتأكيد الأمر
بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءته في غيره الصلوة ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
في أحد قوليهما أنه لو حلف أنه لا يخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث
مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الآخر يحنث فالأول مخفف والثاني مشد فرجم الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمهاها
و حال بيتها حائط وكل واحد منها بابا يغلط وسكن كل واحد منها في جانب حنث مع قول
الشافعي وأحمد لا يحنث وعن أبي حنيفة روايتان فالأول فيه تشديد خاص بأهل الوسمع و
الثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه إلى كل من القولين فلم يجرم الإمام
أبو حنيفة في المسئلة بشئ تورأ فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
أنه لو قال ماليكي أو عيدي أحرأ دخل في ذلك المدبر أو المالك أو المالك في إحدى الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك أنه يمدخل في ذلك المكاتب والمشقص مع قول أبي حنيفة
أيضا في رواية أن المكاتب لا يدخل إلا بالنية أو المشقص فلا يدخل أصلا ومع قول أحمد أن الكل
يدخلون وفي رواية عنه أن المشقص لا يدخل إلا بالنية فالأول فيه تشديد والثاني مشد
والثالث مفصل ولرابع مشد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
أنه يجب التسابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك أن التسابع فيها لا يجب وهو قول
المرجح من من هب الشافعي فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن مقدار ما يطعم
لكل مسكين عدل وهو رطلان بالبعدي وشئ من الأدم فإن اقتصر على صد أجره مع قول أبي حنيفة
أنه إن أخرج برافض صاع أو شعير أو ثمر فصاع ومع قول أحمد أنه يجب عدل من حنطة أو
دقيق أو عدل من شعير أو ثمر أو رطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين عدل
مطلقا فالأول فيه تشديد بالأدم والثاني مفصل والثالث مخفف ولكن ذلك ما يعده
فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه يجب في الكسوة أقل ما تجزئ
به الصلوة ففي حق الرجل ثوب قميض أو أذنا وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي حنيفة
والشافعي أنه يجزئ أقل ما يقيم عليه الاسم وفي رواية لا في حنيفة أقله قباء أو قميص أو
كساء أو رداء أو ثوب في العمامة والمنديل والسرامل والمثرب روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالأول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الكفارة إلى صغار
 لم يأكل الطعام مع قول أحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان وتوجيه العقولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز
 أن يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمل قوله تعالى أطعام عشرة مساكين
 أو كسوتهم على الاستعداد بوجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك وأحمد في أحد كونهما يمتنع أن يكون اليمين على شيء واحد وأصل الأشياء وحش لزوم لكل
 يمين كفارة إلا أن مالكاً اعتبر إرادة التأكيد فقال إن أراد التأكيد فكفارة واحدة وإن أراد
 بالتكثير الاستئناف فهما يمينتان مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أن عليه كفارة واحدة
 فالأول مشدد والثاني مخفف في أحد شقي التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الشافعي أن العبد إذا أراد التكفير بالصيام فإن كان سيده أذن له في اليمين
 والحنت لم يمتنع والا فلا منع مع قول أحمد أنه ليس لسيده منعه على الإطلاق ومع قول أبي
 حنيفة أن للسيد منعه مطلقاً إلا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقاً فالأول مفصل والثاني مشدد
 وله الصوم بخلافه إلا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقاً فالأول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال إن فعلت كذا فبركاً فزاد برئ من الإسلام
 أو الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الأمر حنت ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي
 أنه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي لو قال وإمانة الله أنه يمين مع قول غيره أنه ليس يمين فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يلبس حلياً
 حنت بلبس الخاتم مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث إلا أن يكون من ذهب أو فضة فالأول مشدد
 والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 لو قال والله لا أكل هذا الرقيق ولا أشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه أو أكل بعض الرقيق
 أو لا لبست من غزلة ولا زنة فلبس ثياباً فيه من غزله أو لا دخلت هذه الدار فدخل رجله
 أو يداه لم يحنث مع قول مالك وأحمد أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسفه أو خبزه
 وأكله حنت مع قول أبي حنيفة أنه إن سفه لم يحنث وإن خبزه وأكله حنت ومع قول الشافعي
 أنه إن سفه حنت وإن خبزه وأكله لم يحنث فالأول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسكن دار فلان حنت
 بما يسكنه بكرة ولكن لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنت مع قول الشافعي

لا يحنث الا بنيه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل فغروبيده او باناء من مائها وشرب حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث حتى يكوم بغيه منها كرا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا يحنث الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب دجته فمخبطها او نعضها او نتف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق ونفق الشعر بجاءم الضر ووجه الثاني انباء العرف وعدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يهز ولا ياشيتهم هب فله يقبل حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان فعل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبيح فباع بشر الخيل لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعتيق به او يطعم او يكسولم يجزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة ان يجوز الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب العدد والاستدراج

القول الاثمة على ان عدة الحامل مطلقا بوصفها سواء المتوفى عنها زوجها المطلقة وعلى ان عدة
من الحيض اثنتي عشرة شهرا وعلى ان عدة من تحيض ثلاث ايام اذا كانت حرة فاذا كانت
امة ففرعان وقالوا دود ثلثة وعلى ان اقلام عدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة
وهو ترك الزيت وما يد على النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولها ابدم وجوبه وكذلك اتفقوا
على ان من ملك امة بتبع او هبة او سبي او نساء استبرأؤها بحيض او قرءان كانت حاشلا وان
كانت ممن لا يحبس لصغر او كبر فبشر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما احتجوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في إحدى روايتيهما ان الاقراء هم
الاطهار مع قول ابى حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد
لطول مدة الطهر والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق
الحج انه يلزمها الإقامة على كل حال ان كانت في بلد او معايقار به ومع قول الاثمة
ثلثة ايام فان خافت فولت الى الإقامة لقضاء العدة جانبا سفرها الاول فيه تسديد والثاني
فيه تخفيف بالتفصيل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي

مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الشافى في الحديث ومالك واحمد في حديث الرواية من المعتدة
 المبرورة لا احاد عليها مع قول ابى حنيفة والشافى في القدر واحد في رواية الاخرى ان يجب
 عليها الاحاد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والشافى في ظاهر قوليه من البائن لا يخرج من يمينها الا واحدة من قول
 مالك واحمد ان لها الخروج مطلقا لاحد رواية اخرى كماله هب ابى حنيفة فالاول مشدد و
 الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة قسم
 في الاحاد مع قول ابى حنيفة انه لا احاد على الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الزميمة اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والاحاد وان كانت تحت فحش وجب عليها العدة لا الاحاد ومع قول ابى حنيفة انه
 لا يجب عليها احاد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر فالاول هو ان الاحاد وسر في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للشافى حديث لا يبر
 لامرأة تزمن بالله واليومر الاخران متحد على غير ذي نعيم فخرج الذي لان الخزن لا يكون الا على
 الزوج المسلم اما لان محمدا بنى الخزن عليها لا يقدر الوفاء بحقه ووجته واما كونه لا عدة
 لزوجته فيرتبى على ان الكفة باطلة ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو باع امرأته من
 امرأة او خصي لم يقبل الا لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول ابى حنيفة انه اذا ابتاعها قبل
 الفتيق فلا استبراء وبعد فزعه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
 الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين
 الصغير والكبير والبرك والشيب مع قول مالك انها ان كانت منوطا مثلها لم يخرج وطؤها قبل الاستبراء
 وان كانت من لاوطا مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول
 مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجه الاول ان الغالب
 في باب الاستبراء التقيد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء اما اخر غير براءة الرحم
 وتوجه اول الشافى من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لاوطا مثلها عادة لا تحبل
 فاما البكر فامرأها ظاهر ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه اذا امرأة جازله بغيرها قبل
 الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والفتي والشورى فان سمين انه يجب الاستبراء
 على البائتم كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائتم دون المشتري فالاول مخفف على البائتم والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائتم
 وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجه الاول الثلاثة ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والشافى واحمد انه اذا عتق ام ولده او عتقت بعت وجب عليها الاستبراء بمحضة
 مع قول احمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها اسيدها اقتد بالعدة أشهر
 وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله اعلم

اتفق الأئمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التبرع بالرضاع يثبت إذا حصل المطلق في سنتين فأقل خلافاً للأود في قول الشيخ الكبير يحرم وهو مخالف لكونه الفقهاء ويحكي ذلك عن ما شئت رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع إنما يحرم إذا كان من لبن أنقى سواء كانت بكرة أم ثيباً موطوءة أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال إنما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لو دبر له لبن فأمضه منه طفلاً لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السعوط والوجع يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه بشرط الأمر تضام من الشرى وكذلك اتفقوا على أن الحفنة باللبن لا تحرم إلا في قول قدسيم الشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في أحاديث روايتيه أنه لا يثبت إلا بخمس رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت بثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى ما رتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء فإن كان اللبن غالباً حرم أو غير غالب لم يحرم كان صلوقه باقياً وأما المختلط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالباً أو مغلوباً مع قول أصحاب مالك أنه يحرم اللبن المختلط بالماء ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلكه لم يثبت فيه من طيبه أو دواء لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد أن التبرع يتعلق باللبن المختلط بالشراب والطعام إذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكاً أو غالباً فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى ما رتب الميزان ولعل التشديد محمول على أهل الورع والتعفيف محمول على أحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب النفقات

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالأب والزوجة والولاء الصغير وعلى أن الناشئة لا نفقة لها وعلى أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللباً وعلى أن الولد إذا بلغ فريضاً استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجات تقع بحال الزوجين فيجب على المومس للمومسة نفقة المومسين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى المومس للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير للمومسة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي أنها مقدمة بالشرع لا اجتماعاً فيها معتبرة بحال الزوجية فإذا احتاجت إلى خادم وجب إخراجها فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى ما رتب الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه أنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة فما أكثر وجب على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ما رتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في ظاهر القولين أنه لا نفقة للصغيرة

التي لا يحامى مثلها اذا تزوجها كبير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة واحمد انها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يحامى مثلها وجه عليه النفقة
 وهو اصل القولين للشافعي مع قول مالك ان لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 الفسوم ولكن يزعم يده عنها التكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسوم بالاعسار من
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي
 حنيفة طام بحكمها باحكمها ويتنقح على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باطلاً لهما وقال مالك
 والشافعي واحمد في اظهر وايتية ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه
 لانها في مقابلة التمكن والا ستمتاع فالاول من المسئلة لا ينفك عن الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم ولثاني
 منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلة في الحكم الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غير واجب عليها اسقطت
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخرجها عن النشوز باذنها فالاول مشدد
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان المبتوتة اذا طليت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع
 او برون اجرة المثل كان للاب ان يستضعف غيرها بشرط ان يكون الرضاع عنده لا مع قول مالك
 في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول الشافعي واحمد ان الام احق بكل حال وان وجد
 متبرعاً بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد له باجرة مثلها فالاول مفصل الثاني
 مخفف على الام ولكن لك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على الرضاع ولدها بعد سقاية اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك
 تجبر بالدم في زوجة ترضيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشخص او عدل او يسار او كان يسقم بلبنها فصار
 للاب ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الحال عنده والعمة
 ويخرج ابن النعم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا للولدة
 الا قرب سواها وان اباه او امه او من ولد الصلبة مع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان
 صلا والولد وان سفل ولو تعدى عمه في النسب ومع قول احمد انها تنظم كل شخص جرى بينها وبين
 بقرض او تعصيب من الطرفين كالابوين واذا الاخوة والاخوات والعمة وبينهم رواية
 واحدة ولو كان الارث جاري بينهم من احد الطرفين وهم ذروا الاحكام كابن الاخر مع عمته
 وابن العم مع بنت عمته فمن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه احوال ظاهر لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزم السيد نفقة تحقيقه مع قول الجمهور
بأنزله وهو إحدى الروايتين عن مالك والرواية الأخرى أن من اعتقه صغيراً لا يستطعم نسق
على نفسه أنزله نفقته إلى أن يسيق فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع
الأمري مرتب الميزان ولعل الأول محمول على جأ الناس من العولم والثاني خاص بأهل المروءات
والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نفقة الغلام تسقط إذا بلغ صحيحاً ولا تسقط إذا سلب
معسر الأخرى له ولا تسقط نفقة الجارية إلا أن تزوجت مع قول مالك أنها لا تسقط بالعقد
أنما تسقط بالدخل ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما إلى الغلام الجارية بالبلوغ صحيحاً ومع قول
أحمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ لم يكن له مال وكسب فالأول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث تخفيف والرايع مشدد على الأب فراجع الأمري مرتب الميزان وتوجيه الأول
لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مولود الولد مريضاً يبرئ ممن مرضه ثم
عادته المرض عادت نفقته مع قول مالك أن نفقته لا تعود فالأول فيه تشديد على الولد
والثاني تخفيف فراجع الأمري مرتب الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوجت الجارية
ودخل بالزوج ثم طلقها أو نفقتها تعود إلى الأب مع قول مالك أنها لا تعود فالأول فيه تشديد
على الأب والثاني فيه تخفيف فراجع الأمري مرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من له
حيوان لا يقوم به فليس لحاكم إجباره على القيام به بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر مع قول الأئمة الثلاثة أن الحاكم إجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالأول فيه تخفيف
على الحاكم والثاني فيه تشديد فراجع الأمري مرتب الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الحضانة

اتفق الأئمة على أن الحضانة تثبت للأم ما لم تزوج وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة و
الشافعي أن الأم لا تزوج ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور
عنه أنها لا تعود بالطلاق فالأول تخفيف على الأم إذا طلعت دجوع حضانتها لو ولد لها والثاني
فيه تشديد عليها فراجع الأمري مرتب الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته
أن الزوجين إذا افترا بينة ما ولد فالأم أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
وعلمه ووضوئه واستغياته ثم الأب أحق به والأم أحق بالكفاية إلى أن يبلغ ولا يخبر
واحد منهما مع قول مالك أن الأم أحق ما لم تزوج ويدخل بالزوج وكذلك الغلام عنده في
القول المشهور هي أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي أن الأم أحق بهما إلى سبع سنين
ثم يخيران فمن اختاراه كانا عنده ومع قول أحمد في إحدى روايته أن الأم أحق بالغلام إلى
سبع سنين ثم يخير الولد الجارية بعد السبع فجعل مع الأم بلا تخيير والرواية الأخرى كذهب إلى حنيفة
فالأول تخفيف على الأم وكان الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها تخفيف على الأب
والرابع كبت لك تخفيف عليها من جهة الاتي فراجع الأمري مرتب الميزان ومن ذلك

قوله في حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها ثم اسره الاب السفر الى بلد اخرى بنية
 الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول لاشمة الثلاثة ان له ذلك اذا كانت الزوجة هي
 المشتغل بولدها قال ابو حنيفة ظاهره تنقل بشرطين احدهما ان تنقل الى بلدها والثاني ان
 يكون العقد وقم ببلدها الذي تنقل اليه فان فقد احد الشرطين منعت الا ان تنقل الى بلد
 قريب يكن المضي اليه والعقد قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب او من مصر الى سواد
 ان قريب صنعت من ذلك مع قول مالك والثاقي واحمد في اخرى روايتهم ان الاب لا يحق بولده
 سوادا كان هو المشتغل ام هو مع قول احمد في الرواية الاخرى ان الام ادلى به عالم فتزوج فالاول
 مشد على الاب والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق لاشمة الادبعة على ان القاتل لا يخلد في النار لو دخل وان توبته من القتل صبيحة خلافا
 لابن عباس وزيد بن ثابت والضحاك فقالوا لا ينقل له توبة ابدأ فالاول مخفف تبعا لظاهر الاحاد
 والثاني مشد تبعا لظاهر القران وقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد
 فيها الابدية ولكنك اتفقوا على ان من قتل نفسا مسلبة مكافئة له في الجنة ولم يكن المقتول
 ابا القاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود ولكن لما اتفقوا على ان السبيل اذا قتل عبده
 لا يقتل به وان تعدد ذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك
 استقر على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل احدا بوجه قتل
 واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار نافرا لشر حقوقه يقتص منه وعلى انه اذا عفا
 رجلا من اولياء الدم سقطت القصاص والتقل الامر الى المدية وعلى انه اذا جرح اليهود بعسل
 استيفاء القصاص وقالوا خطأ لم يجب عليهم القصاص وعلى الاولياء المستحقين بالبالغين
 الغائبين اذا حضروا وطالبوا القصاص لم يضر ان يكون المجازاة مرة واحدة فترحق قرضه وكذلك
 اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفارا او طائنين كان القصاص مؤثرا خلافا لابي حنيفة
 فانه قال اذا كان للصغار لم يستوفى القصاص ولم يضر وكن ذلك اتفق لاشمة على انه
 اذا كان المستحق صغيرا او غائبا او مجنونا اخر القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق
 لاشمة على ان الام اذا قطعت يد السارق او رجله فري ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
 اتفق لاشمة على ان ليس للاب ان يستوفى القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع
 اليد الصحيحة بالشلاء ولا يمين بيمين يمينه ولا يسار بيمينه وعلى ان من قتل بالحرم جاز قتله به
 هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي
 واحد من المسلمين اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل
 ذميا او معاهدا او مستأجرا بجيلة قتل حدا ولا يجوز للولي العفو لانه يتعلق بقتله اذ يتاثر على
 الامام مع قول ابي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالمستأمن فالاول مخفف على المسلم وكلام
 مالك فيه تحفيظ والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول لا تخفى على الفطن

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل فالأول
 مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بحجر القصد كاصحابه ونحوه فإن
 حذره بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والحجر في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحد في إحدى روايتيه
 أنه إذا اشتراك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن ملكا استثنى من ذلك القصاص فقال لا يقتل
 بالقصاص إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية ذهب القود
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتراكوا في قطع يد قطعوا كلهم تقطع يد كل واحد مع
 قول أبي حنيفة لا يدك لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل بمثل كالخشبنة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق عندهم
 بين أن يخذل به بحجر أو عصا أو يفرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطين عليه بالبناء أو
 يمنعها الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بالحجر عظيم
 أو بخشبنة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها يجب
 القصاص بالقتل بالنار والحديد والخشبنة المحددة والحجر المحدد فاما إذا غرقه في ماء أو قتله بحجر
 أو خشبة غير محددة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عمد الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال إن كثرة الضرب حرق
 ضلعيه القود مع قول مالك يوجب القود في ذلك أي في عمد الخطأ بأن يتم الفعل وينطى في القصد
 أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يكره أو يلطمه لطماً يليغاً فالأول مخفف بالدية
 والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل
 به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخر قتل المكره دون المباشر
 مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولاً واحداً فاما
 المكره بفتح الراء ففيه قولان له الرابع منهما أن عليهما جميعاً القصاص فإن كافأه أحدهما
 فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكره أن يكون
 سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متظلاً فيقاد منهم جميعاً إلا أن يكون العبد أعجباً
 جاهلاً بغير ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقين أنه يصح الأكره من كل بلد عادية
 فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل
 قول الأول على حال أهل الجاه من الأكره الذين لا ينفقون الأكره من السلطان وحمل الثاني على
 حال أحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو أساء

رجل رجلا فقتله آخر فالقود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك
 ان المسك والقاتل شر يكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالاسك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرج بدون الاسك ومع قول احمد في احري روايته يقتل القاتل
 يجلس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انما يقتل على الاطلاق فالاول مشدد
 على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك في احري روايته والشافعي في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو
 القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحسد في احري روايته
 ان الواجب التخيير بين الدية والقود وقائمة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عاقب مطلقا سقطت
 الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين الدية فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احري روايته ان الولي اذا عاقب
 القصاص على الدية بنذر مرضي المجاني وليس له العود الى المال الا برضى المجاني مع قول الشافعي
 واحمد ان له ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه اذا حقت المرأة سقط القود مع قول مالك
 في احري روايته انه لا يدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للنساء مدخلا في الدم كالرجال
 اذا لم يكن في دمجهن عصبته ومعنى انهن مدخلا في دم حتى القود والدية معا وقيل
 في القود دون العفو وقيل في العفود فالاول مخفف على المجاني والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكر فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك ان القصاص لا يشر اذا كان المستحق صغيرا او مجنوناً مع قول الشافعي
 واحمد في اظهر روايته انه يؤخر لاجلهم حتى يبلغ الصغير ويغيب المجنون فالاول
 مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني حكمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان الابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكاً له ام لا وسواء كان في
 النفس ام في الطرف مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه لو لم له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجز عليه شئ آخر
 هذه مع قول الشافعي انهما قتل واحد بعد واحد قتل بالاول والباقي قتل بالديات وان قتلهم
 في حالة واحدة افرع بين اولياء المقتولين فمن خرجت فرعته قتل بهم والباقي قتل بالديات مع قوله
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الاولياء وطالبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ورجعت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطعه يده اليمنى ثم على آخر فقطعه يده اليمنى وطلباً منه القصاص قطعت يده لها وأخذ منه دية
 أخرى لها مع قول مالك أنه تقطع يمينه وبها ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للاول
 ويغرم الدية للثاني وإن كان قطع يدهما دفعة واحدة أفرج بينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا إذا اشتبه الأخر مع قول أبي حنيفة أنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للأخر فالاول مشدّد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 حنيفة واللك أنه لو قتل مشعل أشعث سقط حق دلي الدم من القصاص والدية جميعاً مع قول
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركه ولا ولياء المقتول فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغريم مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو إحدى الروايتين عن
 أحمد فالاول فيه تخفيف وأحمد للمقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بسيف فرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خمر الحرم ثم جأ إليه أو قتل بكفر
 أو زناً أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباثمه ولا يشارى حتى يخرج
 منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الجاني بتأخير
 القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الثاني
 أن الحرم لا يعين عاصياً ولا فالأول دليل الأول شهود شدة حرمة الحرم الذي هو حضرة الله
 الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي طلبت عليه هبة الله تعالى فانطوت فيها أقامة
 حرمة حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهبة أي سرعة إقامة القصاص
 أخمد للفتنة من التأخير والله تعالى اعلم

كتاب الديارات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكورة من الأول في مال قاتل العمد إذا عدل إلى الدية وعلى
 أن البرجر قصاص في كل ما يتأق في القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجرح
 الخمسة مقدر شرعي وهي الحارصة والرامية والمباصعة والمتلاحمة والسحاق وقضاي هذه
 الخمسة معروفة في كتب الفقه وأجمعوا على أن كل واحدة من هذه الخمس حكمه بعد الذنوب
 والحكومة أن يقوم الجاني عليه قبل الجنابة كأنه كان عبداً ثم يقدر له قيمة بعد ما
 فيكون له بقدر التفاوت من دينه بخلاف بقية الجروح الأربعة في مسائل الخلاف
 كالموضحة التي توضع العظم والمباشرة التي تهشم العظم وكسرى إلى غيرها وأجمعوا على أن في الموضحة
 القصاص إن كان عبداً وعلى أن في المنقلة وهي التي توضع وتهشم وتنقل العظام خمسة عشر من
 الأول وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جدار الدرهم وكذلك انخفد الإجماع
 على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصلب أو نقرة العجز والجانب
 والمخاصرة واتفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والنسن بالنسن وعلى أن

في العنين الدية كاملة وفي الألف اذا جرد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي
مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون صداعا على ان في كل من خمسة ابعرة وفي اللعين الدية
وفي الحى الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى من الشافية وجوب الدية
في اللعين وقيل لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالاعزقة
والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة
واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الاقدام في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية
وفي الذكرك الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان دية
المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل المسلم واتفق الاثمة على ان الدية
في قتل الخطا على عاقلة الجاني وعلى انه يجب عليه موقعة في ثلث سنين هذا ما وجدته في هذا
الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية
المسلم الحر الكرخالة مع قول ابي حنيفة انها موقعة ثلاث سنين فالاول مشدد وثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم الجاني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
الجاني فان الجاني عليه قد غفرت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والجاني ترمي توبته والغفوة عنه
اذا جلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه المملوك مثل دية العمل
المعنى في كونهما مثلثة مع قول مالك في احدي وليقيه انها الخمسة فالاول فيه تشديد بالثلاث
والثاني فيه تخفيف بالتصميم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
ان دية الخطا وخمسة عشر من جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون بنت مخاض وبين ذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلوا مكان ابن مخاض ابن
لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
ابي حنيفة واجمادانه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجوب الابل مع قول الشافعي
انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك
الجاني عليه فاذا وجد الابل كانت هي المقدمة والا فقيمتها يحصل بالردع وتعظيم حرمة ذلك
الجاني عليه وانما اوردوها للشارع بالابل لكن لما كانت اكثر امواله كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت او شمر اولياء الجاني حبل الى الف دينار او اثنى عشر الف
درهم ومبلغ الدية عند ابي حنيفة عشرون الف درهم وعند الثلاثة اثنى عشر الف درهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الدية لا تغلظ بالقتل في الحر ولا بالقتل وهو حر بالجم والعسر
ولا هو في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة
التغلظ في كل من هب مذكرة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحر وفي المحرم
وفي الاثمة الحر فالاول معظم حرمة المسلم على الحر فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد
والثاني معظم للولد بما مع الله تعالى حين فني عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم ويقولون

ولا يقتل ولا دهن والثالث كالأول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الأمر بعت في الدين الدية مع قول مالك في رواية لهان فيها حكومة فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن العين للقائمة التي لا
 يصح أولئك الثلاثة والذين الثلاثة وذكر الخصم لسان الأعرس والأصبع الزائدة والسن الزائدة
 أو السوء حكى منهم قول الشافعي وأحمد في أظهر قوليه أن في المدن كبر استكلها اللديب فقال
 أحمد في كل ضلع بعدي في القوة بعدي في كل من الأذراع والساجد والفخذ بعدين وقال الأئمة
 الثلاثة في ذلك حكومة فالأول من المسئلة الأولى مخفف والثاني مشدد كما أن الأول من المسئلة
 الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في أحد قوليه أن لو ضرب به فاضحه فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه إرش
 الموضعي ثم قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أن عليه دية هاب العقل بنية كاطة وعليه إرش
 الموضعي فالأول مخفف بدخول إرش الموضعي في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
 إرسال إرش المدن كما فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو
 قلع سن من قد شغل لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في أصح قوليه أنه يصيب الضمان
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قطع
 لسان صبي لم يبلغ حد القطع فعليه حكومة مع قول الأئمة الثلاثة أن فيه دية كاملة فالأول
 فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو قطع
 عين أعور لزمه دية كاملة مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يلزمه نصف دية فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ضرب رجل رجلاً
 فاذهب شعر لحية فلم تثبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر طبعه أو هاب عينيه فلم يعد ففي ذلك
 الدية مع قول مالك والشافعي أن فيه حكومة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو طعن ذرجه فافضأها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان
 عليه مع قول الشافعي بذلك في أحد روايتيه أن عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايتيه أن
 في ذلك حكومة فالأول مخفف لتولد ذلك من ما ذوق فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث فيه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن دية اليهودي والنصراني كدية
 المسلم سواء في العمد الخطأ من غير فرق مع قول مالك أنها على النصف من دية المسلم في العمد
 والخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي أنها الثلثية المسلم في العمد الخطأ من غير فرق ومع قول
 أحمد أن كان النصراني أو اليهودي عمداً وقتله مسلم عمداً لم يحكم بدية التسليم فإن قتله خطأ فنصف
 دية المسلم واختارها الخريفي في رواية له أنها نصف دية المسلم فالأول مشدد لظاهر قوله تعالى
 وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين إلى آخره النسخ فإن الله تعالى لم ينسخها بأية
 أخرى في شيء من أسمائها وصاحبها لا يقل بجواز تسليقها بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث
 فيه تخفيف على الجاني والراعي مفصل في أحد تقييده تشديداً لظاهر التفتت من فرج الأمر إلى مرتبة

الميزان ومن ذلك قول مالك إذا أصطدم العارسان الحزان فباتا فعلى عاقلة كل واحد منهما
 حدية لاخر كما مله مع قول احمد في احرى رواية يمان على عاقلة كل واحد منها نصف دية
 الاخر وبه قال الشافعي ولم يجد للعام ابي حنيفة في ذلك قولاً قال الثوري في تركته كل واحد
 منها نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معمد يلوذ به ما يلزمه ما يلزم احدهم وبه
 قول ابن القاسم من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم يتسع لزمه ومع قول احمد ان لا يلزم شيء
 سواء اتسعت العاقلة ام لم تتسع وعلى هذا اذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى
 بهيمة المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني تخفيف والثالث مفصل فاحد على التفصيل
 فيه تخفيف والرابع تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فوجه الاول ان الجاني في الاصل
 اولى بالقرابة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجرية على الجناية
 ولولا اعتقادهم فيها لم يكن لهم ان يسلطوا لاهل الجاني عليه لاجل الجناية ووجه الثالث رجوع
 ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رآى شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
 لتصد برئاسك عليهن لتعقل عن الجناية خوفاً من ان يغرر بها الامام الدية كاملة وان رآى ضعفها
 عن تحمل الدية وعدم عتوها وتخبرها بالشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب
 تجرية على الجناية لما قلنا في توجيه قول ابي حنيفة وايضا ح ذلك ان الجاني من قسم السفهاء
 عادة وتغريه المال عند لا يردعه لونه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتقسا
 على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى الجاني قياسا على بقية قواعد
 الشريعة ومن ذلك قول ابي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان فديوانه عاقلة
 ويقدم من على العصابة في القتل فان عدواً مخينين تحمل العصابة وكذا عاقلة السوق اهل سوق
 ثم قرأ به فان عجزوا فاهل محلة فان لم يتسع فاهل بلدة وان كان الجاني من اهل القرى لم يتسع
 فلنصر الى تلك القرى من سوادهم مع قول مالك والشافعي واحداً لا يدخلهم في الدية الا اذا كانوا
 اقارب الجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلة واهل بلدة وعلى اهل الصد
 التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم بسومهم ما يسوم الجاني غالباً ويسومهم ما يسوم
 فكانوا كالعصابة في الحماية ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حمة العصابة و
 العاقلة فلا ينفقون بهم رسميات في باب قيم الفروع والغنيمة ان الراد باهل الديوان هم كل من
 اثبت اسماء في ديوان الجند من المقاتلة ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يسوى بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة
 والاخر اجماع مع قول مالك واحداً ليس هو بمقدور وانما ذلك بحسب ما يسيل فيض ومع قول الشافعي
 انه يتقدر فيؤضم على الغنى نصف دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك

فأول مشهد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحاديثهم قوليه إن الغائب والحاضر من
العاقلة سواء في فعل الدية مع قول مالك إن الغائب لا يقبل مع الحاضر شيئا إذا كان الغائب من العاقلة
في أقليم آخر سوى الأقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم إليهما قرب القبايل ممن هو مجاور
معه فأول مشهد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى الطريق أو ملك غيره شئ وقم على شخص
فقتله فإن كان طوبى بالتقص فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه وإلا فلا
مع قول مالك وأحمد في أحاديثهم أن عليه الضمان إن لم ينقضه شرادك بشرط أن يشهد
عليه بالاستئذان من التقص مع القدر عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف
إلى حد لا يؤمن به إلا فلا ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب إمام أو سواه أو شهد به أم لا ومع قول أحمد في
الرواية الأخرى وأحمد والشافعي في أصح الوجهين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد
ولذلك مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقال ظاهرا ومن ذلك قول أبي حنيفة لو
صاح إنسان على صبي أو معتوه به ما على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل لمصوب
أو عقل بالمر فمضط أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
فرضها ونزل عقلها فلا ضمان في شئ من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي أن على العاقلة الدية
في ذلك كله إلا في حق البالغ المساقط فإنه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد في الدية
في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدعي أم ومع قول مالك الدية بسببه
وفي ذلك كله على العاقلة ما دللنا أنه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني والرايع فيها
تشديد والثالث مشهد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة ووجه الثاني وما
بعد التفرع بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالتقت
جنينا أمهتا ماتت فلا ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قول
الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشهد في دية
أمه والثاني مشهد في ضمان الجنين فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه فالأول مشهد
والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهرا ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه لو بسط بلية في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قنديلا فغلب
بذلك إنسان فإن لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظهر روايته والشافعي
في أحد قوليه أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصباء ودلى بئرا إنسان فإنه لا ضمان عليه
بل بخلاف فالأول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إذا لم ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط
تعدى الحق للجيران المعينين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد بها فعله

الخميني بالإصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك في دارة
كلبا عقورا فدخل في دارة انسان وقد علم ان ثمكلا يعقورا فقوله فلا ضمان عليه مطلقا مع
قولي ما للثان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبا بل لا يعلم انه عقور مع قول احمد في ظاهر
روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشروط المذكورة فربما
الامر الى ميثاق الميراث وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ويصح حل الضمان على حال اهل
الورع وكما يال اهل الشفقة على السليبين والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشفقة والمود
لله رب العالمين

باب القسامة

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولا يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحايثهم كالحلقة والدلالة مسجد المحلة والقرية والقنيل
الذي يشرع فيه القسامة تسم لميث به اخرجوا اضرابا وخنق فان كان الدم يخرج من انفه
او دبره فليس يقتل بخلاف ما اخرج الدم من اذنه او عينه فهو قاتل يشرع فيه القسامة مع قول
مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان وما يكون المقتول
بالغا مسلحا حارسا كان فاسقا او عذرا لا ذكر او انثى ويقوم كاولياء المقتول شاهدا واحدا
واختلف اصحابه في اشتراط طهارة الشاهد ونكورتته فشرطها ابن القاسم واكتفى ائمة به
بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد خال من الناس على بساطه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عذرة قريظة تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة او قرية
صغيرة بينهم وبينه عذرة او تفرق جمع عن قاتل ولا يكون بينهم وبينه عذرة وشهادة العبد
عند لوث وكذا عبيد او سلا او صبيان او فسقة او كفار على الراجم من مذهب لا امرأة واحدة
ومن اقسام اللوث عند الجمهور السنة الخاص والعام بان فلانا قاتل فلانا ومن اللوث وجود تلحق بالدم
او سلا من عند المقتيل ومن اللوث ايضا ان يزعم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل
كذا الوقت قاتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصفة الاخر ومع قول
احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فروى عنه العذرة الظاهرة في حق الصفة الاخر والعصبة خاصة كما بين القباثل
من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البقي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى المقتول
ان فلانا قاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء
الاثمة حلف المدعي على قاتله خمسين يمينا واستحقق ادمه اذا كان القاتل حيا عنده مالك واخراجه
عند الشافعي فالحمد لله من مذهبهم انهم يستحقون دية مغالطة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فاقطع فيه بخبر بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفي

بالدية اخذنا بالاحتياط لعدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قولا يقتل
وقضى كتبه عليه والحق برجله التي المساعدة على قيام شعار الدين فمن اشتراط العدل المتطرفة
في الشاهد فقد راعى الحق وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي مالك واحدا انه يبدل ايمان المدعى بالقسامة لا بايمان
المدعى عليهم فان لكل المدعى ولا بدنة حلف المدعى عليه خمس مائة دينار ومن لم يشرع
انه لا يشرع للمدين في القسامة الا على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا الشخصا بعينه يدين عن اليه
حلف من المدعى عليهم خمس مائة دينار وخمسين مائة دينار من يجرأهم المدعى فيحلف بالله ما قلنا ولا
علمنا له قالوا فان لم يكونوا خمسين كبر الشاهد فان مكثت الايمان وجبت الدية على قاتله اهل
وغيره المدعى عليه الايمان بالله عز وجل انه ما قتل ويدار اذ لا فيه تخفيف من حرم تخصيص
القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداية بايمان المدعى
للقسامة ظاهر لانهم المدعى يطلبون اخذ الشاهد ووجه كون الايمان لا يشرع الا على المدعى عليهم
كونهم المتهمين بالقتل ليحلفوا لتبني اسأحتهم ومن ذلك قول مالك واحدا والشافعي في شهر
القولين ان الاولياء اذ كانوا جماعة قصفت الايمان بينهم بالحساب على حسب الميراث مع قول ابي
حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدل احدهم بالثالثة فالاول فيه تخفيف على
الاولياء والثاني فيه تشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على
اللفظ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في احادي
رواية انه لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
حرم الا على المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرمة العبيد تنقص عن مثل ذلك لما اتفق
بالاموال في كون السيد يبيعهم ويشتريهم كيف يشاء بخلاف الاحرار فان الشاهد عن بيع الحبر
وكل شئ من ماله لا تقطع حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا ان ايمان
الغناء لا يسمع في القسامة مطلقا في عدم ولا في خطأ مع قول الشافعي يسمع مطلقا في العمل الخطأ
واوهم في القسامة كما رجال وهم قول مالك انهما لو اتفقا في الخطأ دون العمل فالاول مخفف
على النساء مشدد على التهموم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتوجيه الاول ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب كفارة القتل

القتل الاثمة على جوب الكفارة في قتل الخطأ اذ لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلى ان
كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول
ابي حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المقيد هذا
ما وجبته من مسائل الاتفاق با ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة تيمم الكفارة
في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل
الذي قاله مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في قوله من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيمة في قوله من ظلم نفسه ما كنت حججه يوم القيمة انتهى فالما كان هذا فمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتل بعد حق واما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلان في الوصية صلى الله عليه وسلم في حال اختضاره بقوله الصلوة وما ملكت ايمانكم وقد اورد في الوصية على الامراء من اواخرنا انكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مختضر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسانه يدينها كما اورد من وصى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختضر وجب احترامه كل الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل النحوي حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الزمة على فعل امره مخصوص كاخذه بغير حق وكالوفاء ببن منه بغير الكفارة كتكفيره ودفعه اذا مات ونحو ذلك ومن وجوب الكفارة فانه مراق الدم في الجملة من حيث كفرة بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الجاحد حنيفة ومالك واحمد في احاديثهم لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارح مشدد في امر القاتل عمدا بالقتل والدية اذ اعفا الاولياء عن قتله الى الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني ان العامل اخطأ انما من قتله خطأ فكانت الكفارة به اليق من كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعبد القاتل كما قالوا في سحر السهم وانما ليس السبي لم يترك ذلك البعض عمدا وقالوا قتلهم با ب سحر السهم وانما هو جري على الغالب فكل مجتهد مدرك ومخطئ ومن ذلك قول الشافعي واحمد في الكفارة على الكافر اذا قتل مسلماً خطأ مع قولنا في حنيفة ومالك ان لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التغليب على الكافر كما اشرنا اليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهر قاتل اذ افعه عنه وقوع العذاب به والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يظهر الا بقره بالذات يوم القيمة فكيف يظهر الكفارة وقد سمعت شيخنا شمس الاسلام ذكر رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترمس للماء من وقوع الاذى بالعبد كما اورد فيمن سرق فان ايماناً يرتفع فصاعداً على الزاني كالظلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكانت هذا من جملة اخذ الايمان بيد صاحبه اذا وقع في محذور انتهى ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان لا تجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل مع قولنا في حنيفة انه لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نسبتها الى قلة التحفظ في الجملة فالو خلف الولي الصبي من القتل او ضبط المجنون بالقييد والغفل لما كان اقدر اهل قتل احد عادة مع كون المجنون رديماً تعاطى اسباب الجحيم في اكله طعاماً لا يناسب من جده مثلاً ان كان تغريم الكفارة

من باب المؤاخاة بالسبب عند من يقول به من الأئمة سمعت سيدي عبد القادر المشطوي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل الجوز ب أحد الم يقتل به كالجوز بل أولى لأن الجوز لم يتسبب في جرحه بل جنبتة لا قدر الأهمية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة تعفقه بما كان به من المعاصي والغفلات وأما الجوز فنزولها على السبب باستعماله طعاما لا يناسب مزاجه فزال به عقلها انتهى وجهه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي المجنون كفارة خروجه المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعلها وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صبيا وجنونا فان أفعالها من فسخ المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أصح قولي به وأصح في إحدى روايتيه أنه لا يجرى الإطعام في كفارة قتل الخطأ ثم قول الشافعي وأحمد في الروايتين الآخرين عنهما أنه يجرى فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجهه الأول النظر إلى عظم حرمة المؤمن فخص الكفارة بما هو أعلى قيمة غالبا من الإطعام وجهه الثاني للقياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشافعي لم يتعرض لشرح الإطعام فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كما ندرى بحجر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب مطلقا وإن كانوا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مخفف والثاني مسند فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجهه الأول الحاق السبب بالمباشرة وجهه الثاني عدم المحاباة به والله تعالى أعلم

كتاب حكم السحر والساحر

أجمع الأئمة على تحریم السحر وهو عزاء الدابة وحقد أثر في الأبدان والنفوس والقلوب فيمصر ويقتل ويهريق بين المراءى وجهه قال مأم الحريم ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة إلا على يد علي ولا فليسبت قدام من أجمل الأئمة وقال مالك السحر مذقة وإذا قال من رجل أنا حسن السحر قتل ولم يقبل ثوبته وقال الثوري أتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمال والشعر وتعليقها أحرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمال عند أحمد أن يجلسا حتى يموتا أو يقتلا قال داما الذي يعزوه على المصروع ويرى أن يجمع الجن وأنهم يطيعونه فذكره أصحابنا في السحرة يرى أن أحسن توقف فيهما وقال دسقل سعيد بن المسيب عن الرجل يرجل عنده من يداويه فقال أنا في الله عسى يضر ولم يضر عما أوقف أن امتطعت أن تنفع أخاك فأفعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلاف الأئمة فيمن يعلم السحر ويعل به هل يكفر به لا فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال أن تعلمه ليصنبه ثم يكفر فإن تعلمه معتقدا جواره أو معتقدا أنه ينفعه كفر وإن اعتقدا أن الشياطين تغفل السحرة ما يشاء فوكافر فقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرا فان وصف ما يرجو لك فرفض ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وأنما تفعل ما يلتمس منها فهو كالأمر وإن وصف ما لا يرصف الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقدا بأحد الصعد

وهو السحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا لثأبته ولا لغيره ولا لغيره وقال
 ابو جعفر الاستاذ ابا ذر من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الأئمة
 من كلامهم في هذا السحر حقيقة واما حكم الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله
 فاذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وانما يقتل اذا
 تكرر ذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقرانه قتل انسانا بعينه فالاول الذي هو قول
 مالك واحمد مشدد وكذا قول الثلاثة انه يقتل اذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول ابو حنيفة
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مرجع الاجتهاد المجتهد فان ادى اجتهاده
 الى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتل ولا تركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول قول الأئمة ان المغلب في السحر حق الله ووجه الثاني ان المغلب فيه حق الخلق
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة في المشهور عنه ومالك واحمد في الظاهر
 روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تسمم بل يقتل كالزندان مع قول الشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى انه تقبل توبته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول قول بعض الأئمة ان السحر لا يصح الا من كافر لان الامور التي تعينه على القتل قد اخذ
 اكلها اهل اليهود اكلها لا تعين ما حرام الا ان يخرج من دين الاسلام ويؤيد ذلك ما قصده الله تعالى
 عن هاروت وماروت انها لا يعلمان احدا السحر حتى يقولوا له انما نحن فتنة ولا تكفر ووجه
 القول الثاني انه ليس الساحر باعظم في الاثم وقد قبل الله تعالى توبته ويعلم ان يكون الحكم
 في العولين مرجعا الى اجتهاد المجتهد فان راي بقائه اشد ضررا على المسلمين من قتله قتله
 ولم يقبل توبته ولا قبل توبته وتركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الساحر من اهل الكتاب
 لا يقتل مع قول ابو حنيفة انه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وحكم ذلك مرجع للامام الاعظم اوناثيه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان
 حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول ابو حنيفة ان المرأة الساحرة تخمس
 ولا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
 مرجع الى اجتهاد المجتهد او راي الامام الاعظم اوناثيه والله سبحانه
 وتعالى اعلم

كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنائيات

وهي الرمة والبعي والزنا والفحش والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر اذا علمت ذلك
 وبالله التوفيق

باب الردة

وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل وقد اتفق الأئمة على ان لم يرد عن الاسلام
 وجب قتله وعلى ان قتل الزنديق واجره هو الذي يسر الكفر ويظهر بالاسلام وعلى انه

إذا استرد أهل بلد قتلوا أو صاموا لم يؤلفهم غنيمته هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة إن المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على
 استنابته وإذا استناب لم يمت لم يمت إلا أن طلب الإمام في مهل ثلاثاً من أصحابه مع قائله
 يمهل وإن لم يطلب هو الإمام وقال مالك تجب استنابته وإن تأبى في الحال قبلت توبته وإن تأبى
 أيمهل ثلاثاً لعله يتوب فإن تأبى لا يقتل وقال الشافعي في أظهر قوليه تجب استنابته ولا يمهل بل
 يقتل في الحال إذا صرح على رده وعن أحمد روايتان أحدهما إن هب مالك والثانية لا تجب
 الاستنابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الإمام حال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد
 لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن كان على الإسلام وإن كان لا يستناب
 كما فرأى أسلم بن مسروق فإنه يستناب وحكي عن الثوري أنه يستناب ألبا فقول أبي حنيفة والشافعي
 مشدد إلا في الإمام عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة تخفيف وقول مالك كان ذلك من
 حيث الإمام وجوب الاستنابة ولكن لا حد في الروايتين عن أحمد وقول الحسن تخفيف وقول
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستناب ألبا ولا يقتل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد
 حكم المرتد من الرجال مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرأة تجلس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 فاقتلوه يجعل من شاطئة لا تذكر ولا نفي ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضاً فإن المرأة
 لا تظهر في دين الإسلام كبير خلل بعثتها ولا تخارب عن دين الكفر فإذا انتدت بخلاف الرجل ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من ذهب مالك أنه تقصير مدة الصبي الحسيب
 مع قول الشافعي أنه لا تقصير مدة الصبي الحسيب وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مشدد وعلى الصبي
 في صبي شرده والثاني تخفيف عنه بعد صحتها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 مراعاة حكم الأمراء كما راعاه الحق تعالى يوم السبت بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم
 الأرواح مع الأجسام مع أن ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
 في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل
 مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه يقتل ولا يستناب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الحاقه بالكافر الأصلي ووجه
 الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة ظاهراً بخلاف الكافر المطلق والله تعالى
 أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لورث أهل بلد لم تصدوا حرب حتى ينجح فيها ثلاثاً
 شروط ظهورها أحكام الكفر وإن لا يبتغي فيها مسلم ولا ذمي بالأسان الأصل
 وإن تكن متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن بظهور أحكام الكفر في بلد
 تصير دار حرب وهو من ذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انما هذا الرتبة اهل بلدا لا يجوز ان تقع ذريتهم التي حدثت منهم بعد الردية ولا يسترقى بل
يجرون على الاسلام الى ان يلقوا فان لم يسلموا حبسوا وتعدى الحاكم بالشرع جزا الى
الاسلام واما ذري ذريهم فاسترقوا وقال احمد شارق ذريهم وذري ذريهم وقال
الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى ما تبقى الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاة

اتفق الاثمة على ان الاثمة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون المسلمون في وقت واحد في جميع الدنيا اماما ان لا متفقان
ولا معترقان وعلى ان الاثمة من قریش وانهما جائرة في جميع احوال قریش وان الامام ان يستخلف
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تتخذ لامرأة ولا كافرا ولا
حسبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل تجر طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن
معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين
او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل مشتبه ومطاع فيهم فانه يجب احكام الامام
قتله حتى يفوزوا الى امر الله تعالى فاذا فاؤا كف عنهم وعلى ان ما اخذ بالبغاة من خراج ارض
او جزية من يلمز اهل العدل ان يحسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
واحد انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان دين فف على جميعهم مع قول ابى حنيفة يجوز ذلك
ما دامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برأيتهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على القطن ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة
والشافعي في الجرد الرأى واحدا في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال
القتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في التقديم واحدا في الرواية الاخرى انه
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجروا بعد ذلك على البغي فلكل
من القولين وجه صحيح والله اعلم

باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانه يختلف باختلاف الزنا لان الزنا تارة
يكون بكرة وتارة يكون شبها وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرط الاحصان الحرية والبلوغ
والعقل وان يكون قد تزوج تزواجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذا الشرط الخمسة لمجموع عليها
واتفقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان شتمنا بامرة قد كملت فيها شرائط الاحصان
بان كانت حرة مائة عاقلة مدخولا في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما ثمانيان محصنان عليهما
الزوم حتى يموتا وعلى ان المكرين المحررين اثنان فما عليهما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد الاثمة اذا تزينا لا يكمل حدها وان اذن كل واحد منهما خمس جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجعان بل يجلدان سواء احصنا ام لم نحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما سياتي في مسائل الخلاف وانفق الاثمة كلهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد بها أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا أربعة كشبهة الزنا الا بالبيعة فانها ثبتها شاهدين وانفقوا على انه اذا عقد على محرمة من الرضا او النسب فالعقد باطل وانفق الاثمة على انه لو استأجر امرأة ليزني بها ففعل فعليه الجدا الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه وانفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا أربعة فهو قذف عليه من الحد الا في قول للشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زني بها مطاوعة واخران انه زني بها مكرهة فلا حد على واحد منهما وكذلك انفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا او شرب الخمر تنقسم في الحال وانفق الاثمة على انه لا يجحد الرجل وطء جارية نوجته ولو اذنت له في ذلك هذا ما وجدت من مسائل الاتفاق واقاما اختلافنا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من شرط الاحصاء لا سلامه مع قول للشافعي واحمد انه ليس من شروط الاحصاء الاسلام فيجدلن محضهما فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير للذمي ليس من اهل التطهير بل لا يطهره الا بجمته بالثاني ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الاخرة اذا اذن في دار الدنيا من حيث انه يحيا طيب بفردم الشريعة لاسيما ان تحاكم الذمي اليها ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه انه لو زني بكراته منى محصنا لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد في احدى روايتيه انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ونصحه حمل الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابطل في تطهيره ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح حصم لا يرجع مع قول ابي ثور انه يرجع فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن ذم من دسار جنة الحرام في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاقه به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين الحريين البكرين يجمع في حقهما بين الجلد والتغريب عاما كما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وروى قال عطاء موطاوس مع قول ابي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد وجوبا بل التغريب راجع الى ابي الامام فان رأى في التغريب مصلحة غريها على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهوان سنة الى غير بلد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقوله مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تغليب الزنا في عين الزاني وراحمته يغيب عنه المكان الذي حصل له منه

الذي بالتعديركل امرأة اهل بلده وحاضرة ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها
 بطوسها في قصر بيتها وخبائها وقل من يعرفها حتى يعرفها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه
 مخالطة الناس في الحضر والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من لا تذكر واقعة واندرسه
 فيحصل له الاذى ولين غيره الاثم ويهاقر بنا وبعلم توجيه قول ابى حنيفة في قوله ان ذلك
 راجع الى ابي الامام فان رايه يشمل ضم التعريب الى الجمل وذركه ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 ان العبد لامة اذا نزل الى رجل لم يحسد له سواء احصنا لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
 وسعيد بن جبير ان لم يحصنا فلا يحسد له سواء احصنا فخرها خمس سنين جلدته وذهب
 بعض الناس كما قاله القاضي عبدالرهاب في العيون الى انها كالاحرار سواء فان احصنا كانت
 حرة والرجم وان لم يحصنا فخرها الجلد خمس سنين وذهب اودى الى ان جلد العبد مائة والا مائة
 خمس سنين وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو
 كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس ولكن ذلك قول ابى ثور الذي هو
 الخامس مشدود والرابع فيه تشديد على العبد ونامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الاقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر اجبر على الزنا من الامة لزيادة ما عندها من
 الحياء عادة على عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تريد على الذكر في الشهوة
 بسبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التعريب في زنا العبد
 والا مائة مع قول الشافعي في احوال القولين انه يعرف بنصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول دناءة شب العبد فلا يثربا لدار كل ذلك
 التاثير كالاحرار ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسعدت
 شيف الاسلام كذا يراهم الله يقول العا ليعظم يشرف النسب ويتخفف بدناءة النسب
 انتمى ومن ذلك قول ابى حنيفة واجد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين
 دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط
 الاحصان فيه فان زنيا كان الجدل في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم لمن يثبت له قالوا
 وبصورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الآخر ان يطأ زوجته المجنونة او يطأ البالغ
 من زوجته الصغيرة للطبقة للوطأ او يطأ الحرة متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي
 اذا زنى وهو محصن ولا يرجم لان عنده لا يتصور الاحصان في حقه لا شتراطها الاسلام
 في الاحصان ولكن يجلد جلد ابى حنيفة وبعاقه الامام عند مالك بمحسب اجتهاده مع قول
 الشافعي واجم هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما امر فالاول
 فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واجدان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها او زنى عاقل مجنونة
 وجب الحد على العاقل منها مع قول ابى حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقل

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحكم ينشأ من العقل مطلقاً ووجه الثاني لا ينفصل عن العقل على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها من زوجته فوطئها أو نادى بصي زوجته فأجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها من زوجته شتم بآثام الموطوعة اجنبية فلا حد على الظان ولا يضمن مع قول أبي حنيفة أن عليه الحد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قيام حزمه بالظن المحذور لا يفتقر إلى الوطء في الجملة ووجه الثاني أن الظن لا يسوغ له إلا قد علم على الوطء فكان الواجب عليه التبرؤ حتى يعلم أنها زوجته وقد يكون الظان والأعشى جاداً فظن لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فلما إذا قام أبو حنيفة سد الباب شفقة على دين الأمة لا يفتقر أحد على مثل ذلك الفعل عمداً ويترجم أنه لا حد عليه لدعواه الظن بل يترجم وجهه والحال أنه كاذب بل بلغنى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأته جاءته من زنا أو اتفاق بينهما على ذلك ففساد الله العافية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه بشرط العدد في الإقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بأقره بذلك امرأته مرات على نفسه مع كونه بالغا عاقلاً مع قول الشافعي أنه يثبت بأقره مرة واحدة فالأول فيه تخفيف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه إذا لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغا عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابكم أشار إليه قوله تعالى ولله حقوق الأسلم فحرم طهراً وأترك القتل ووجه الثاني بعد ذلك أن الإنسان على نفسه واعتزافه بما يوجب الحد والرجم فإن ذلك لا يقع إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل وقيل ما هم فلما أراينا أنه شهد على نفسه بالزنا حملناه على كمال الإيمان بالعذاب يوم القيمة وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه إلا لتحقيقه في نفسه أنه دفع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهوة لا رتبة إذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد منهم قد فة وعليهم الحد إذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قول الشافعي أنه لا بأس بتفريقهم وقول أقوالهم فالأول فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه إذا لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة إلى التطهير إذا اكمل النصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد المحاكم وما يراه من الخطأ وفر المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد وإن يجتمع الشهود مجتمعين فإن جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فإنهم قد فة بعد ذلك فقد شرط من يجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وإذا اختلفوا في الشهادة فإذا اجتمعوا في مجلس واحد شهدوا به سمعت شهادتهم وإن جاءوا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضهم يعلم من المبسطة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل إدجعه وسقط الحد مع قوله مالك أنه لا يقبل رجوعه بالزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فتشهد بينة بعد زنا في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ورجع الأول إلى العمل بعد شذوذ في الخبر وبما تشبهات ووجه الثاني على ما ذكره بعد ذلك لا خلاف أن قرآن ثبت كونه حديثاً ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعد زنا تورث شبهة عند المحاكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعزب في أول مرة فإن تكرر منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب الستة من تعذيب عقوبة الله لعل أعله ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط لسان ولا يغار الناس على الذكور وتجرون على قتل اللواط به كما يغارون على المرأة إذا زنا أحدكم من مشقة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجه ووجه بعض الحنفية أن يعزب بالعاقبة من شأهق وإن أدى إلى موته ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحر قلبيه وأحمد في إحدى روايتيه أن حد اللواط الزوج بكل حال ثم يكره أن يكره مع قول الشافعي في إرجع قوله وأحمد في إحدى روايتيه أن حد الزنا يفرق فيه بين البكر والتيب فعلى الحصن الزوج وعلى البكر الحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كما ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرجوع من أقواله أن من أتى بهيمة يعزب في الرواية التي اختارها المخزي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحدا أقواله أنه يحد ويختلف بالبكارة والثبوت والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكر كان أو ثيباً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأهل هذه الأحكام يختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ينص أصحابها وكهولة فيخفف على الأحرار والشباب بالتعريف فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد والقتل على قاصرة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة تؤكل ذبيحة ولا فلا وهو الرجوع عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك لا تدبر مجال ومع قول أحمد أنها تدبر سؤله كانت له أو لغيره وسواء كانت مياوكل لخصمه أو لا وكل وعلى الواطئ قيمه بالصاحب فالأول فيه تشديد بنجها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تدبر خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلما رادوها تذكروا ذلك الأمر ووجه من قال لا تدبر عدم ورود شيء صحيح في الأمر بنجها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها إن كانت مأثومة مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها تؤكل مطلقاً فقد ما يقتضي التبريد فالأول مشدد والثاني والراجح مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك

والشافعي بعد ما عقد على محرم من نسب أو ضلع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد
 عالما بالتحريم وجب عليه الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعزى فقط فالأول مصدر والثاني فيه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على أهل الدين والمرءة والودع والثاني
 على إراذل الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أحد
 روايته أنه لا يحد بوطء آمنه المراجعة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف
 المشبهة للملك والثاني فيه تشديد لرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من خاف الزنا
 من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتكفله في الوطء والحرام بعد أن يعن
 حقه إلى الشخص الذي زوجه الله من غير قوة علمية ولا دعوية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 أنه لو شهد ثمان أن زفنا في هذه الزاوية وأثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه
 الشهادة ورجع الأمر مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
 فلم ير عنه الحد بشبهة اختلاف اليهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
 حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الإسلام ذكريا
 رحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يحد منهم وإنما اللوم على المتهم الذي فرط في حفظ
 ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون إضاقتها إليه ولو أن يحفظ ظاهره
 ذلك لما قبل الناس إضاقة شيء من النقائص إليه بل كانوا يبرؤون منه من ذلك ويحبسون عنه ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضى زمان طويل من
 الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عند كبرهم عن
 الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك
 حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون القسنة لم تخد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحدين في وجوه الثاني
 أن القسنة قد تكون خربت فتتحرك الحمية الجاهلية والنفس فيقول من ذلك القسنة الشديدة كما
 الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه
 بعد مدة سمع أقاربه ولا يسم في أقاربه بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقاربه يسم
 في الكفر فالأول فيه تقصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القبول
 الأول من شق التعصیل أنه لم يعرف لنا ما يبطله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول
 أقاربه بالخمر أنه حتى يعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب
 الخمر أنه لا يسم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود
 أو بالوعيد لموكفرا لا ضمان عليه مع قول مالك أنه إن أقامت البينة على فسقهم ضمن
 لتقريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من الزنا الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول قال الثلاثة ظاهره من ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قولهم إن ما يستوفيه الإمام من الحد ودوافع

ويخطئ فيه فاشبهه على بيت المال مع قول مالك أنه هدر ومع قول الشافعي واحد في القول
 الآخر كما أنه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على المعاقلة
 فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأحوال الثلاثة ظاهراً ومعه ذلك قول أبي حنيفة أنه
 لو وطئ حارية زوجه به باذن من زوجته له في ذلك فان قال ظننت أنها حلت لي بالاذن فلا حد عليه
 وان قال علمت التحريم حرهم قول مالك والشافعي أنه يحذر أن كان ثيباً وجع ومع قول أحمد بن محمد
 مائة جلد فالأول فيه تخفيف من جهة وتشد يد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط
 فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العذر بالجمل بالتحريم في الشق الأول منه ووجه
 الثاني عدم عذره بمثل ذلك لتدرة خفاء تحريمه على كل من خالط أهل الإسلام إذ الوطء لا يعلم
 إلا بمالك واحقد ووجه الثالث أنه لو مشتبه بين العلم بالجمل فكان فيه المجلد ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه والثشافعي واحمران للسيد أن يقيم الحد على عبده وأمه إذا قامت المدينة
 عنده وأقر بين يديه لافرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال
 مالك وأحمد بنيسر للسيد انقطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في المحرمين لا طلاق الخبر ومنهم
 من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل بل يرجع إلى الإمام فكانت الأمانة
 مرجحة فقال أبو حنيفة وأحمد للسيد حدة بجبال بل هو للإمام أو نائبه وقال مالك وللشافعي
 للسيد فعند ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة الحد على مائة الجحد على مائة
 والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة الحد في رقيقه وانقطع فيه تخفيف من
 حيث يباح ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمانة المزوجة
 عشيد على السيد والثاني منها تخفيف عليه فوجع الأمر في المسئلة إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول من المسئلة الأولى كون العبد معدوماً من مال السيد فلا تقويت المنفعة فيه على نفسه أو يشارك
 لحق الله عز وجل ووجه الثاني كون إقامة الحد بالأصالة من منصب الإمام الأعظم فكان
 معذوراً في ذلك على السيد لكونه انتم نظراً منه غالباً وانما جعل الشارع إقامة الحد إلى الإمام
 الأعظم دون كل من قدر على إقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعاً للفساد في الأرض بغلبة عدم قدرة
 الرعية على دفع أنفسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضاً حمية جاهلية لا نصر للإسلام والشرعية
 بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له عرض عند أحد دون أحد غالباً ويقدر على أن يعد غضبه
 في غيره كما عكس فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظالم لا يقدر عصيته أن يقتلوا الإمام لأجله تارة
 وقد رايت شخصاً قتل أخوه فقتل قاتله فوجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الآخر وأولاد عمه فبلغ
 القتل ثلاثين رجلاً ولو أن القتل كان على يد الإمام ما قتل أحد زائد على القاتل الأول فعملان
 السيد لا يخاف من إقامة الحد على رقيقه فتنة فهو كالإمام لعدم قدرة عصبة العبد على قتل سيد
 عادة أو قطع يده أو ضرب فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والثشافعي واحد في أظهره وأبنته أنه
 إذا ظهر بالمرأة الحرة حمل لا زوج لها وكن لك الأمانة التي لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت
 أو وطئت بشبهة فلا يجزى عليها حد مع قول مالك أنها تحل إذا كانت مقيمة ليست بغريبة ولا بقما

قوله في الشبهة والغضب لأن يظهر أثر ذلك لبعيها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به
صلتها فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحققنا
منها ما يجب الحد لاحتقال أنها وطئت وهي ثابتة أو مغنق عليها فجلت من ذلك الوطء وقد روى
البيهقي أن امرأة لا تروى لها التي بها إلى عشرين الخطأ حين وجدها حاملا فقال عمر للحاضرين
الذي عندي أن هذه ما هي من أهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين اني
امرأة أسرى الغنم وإذا دخلت في صلاتي فبها غلب على الخشوع فأغيب عن إحساس فربما
أتاني أحد من العتاة فغشيتني من غير علي فقال لها عمر رضوا الله عنه وذلك ظني بك ورضي عنها
الحديث انتهى وقد حكيت ذلك لزوجتي أمة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق
إلا من ماء الرجل والمرأة معا وإذا كانت عاتبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماءها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت الذي
عندي أنها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند
عمر فلما الحد عنها لأن ستم قولها ما طلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد زرع
الرجل منها فاختلط ما بينهما بمنتهى الباق في رحمها فتخلق من ذلك الولد أو ما كانت من ورثته ثم عيسو
في هذا المقام فكما قام نفي الملاح في ذيل قميص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفي طارك
أوشب طان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى وأما وجه قول
مالك والذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تحرم فتعذر ما أبدا ثم شبهة يدركها الحد عنها عند
فأعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الأئمة على أن الحر العاقل البالغ المسلم المختار إذا قذف حرا عاقلا بالغاً مسلماً أعفياً لم يحد في
نزاهة ومال في الزمان أو قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متداخلة لم يحد في ذناب صريح
الزنا أو كان في غير ذناب الحرب وطلب القذف بنفسه إقامة حد القذف ونزاهة ثمانين مجردة وأنه لا يزاد
على ثمانين وعلى أن حد العبد في القذف ضعف حد الحرة قال كافة العلماء خلافاً للأوزاعي فإنه قال
حد العبد كحد الحر ولكن ذلك اتفقوا على أن الحر لا يحد في حد في عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافاً للشافعي
فيما حكى عنه أنه قال قاذف العبد لا مة يحد واتفقوا على أن القاذف إذا أتى ببيتة على ما ذكر سقط
عنه بها الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا لم يتكلم ببيتة قبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب
من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في الشهرور عنه
أنه لو قذف جماعة حد واحد سواء قذفهم معاً أو مرتباً بكلمة أو بكلمات أو بكلمات
مع قول الشافعي في حد قوله أنه يحد لكل واحد واحد ومع قول أحمد في الشهرور وأبي ثنين عنه
أنه إن قذفهم بكلمة واحدة أقوم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد وثلاث في من روي
أحمد أنهم إن طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالأول في تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفضل وكذلك ما بعده فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان لكل من هذه الأقوال وجه

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف
مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف فليس به وجب
الحد مع قول احمد في احادي روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كنه هب
الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احاديث رويها
احمد فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص
باصحاب الرعمونات النفسانية او لا كما برز الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضي الله عنهم
ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالاكابر من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم
عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويصح ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك
لا يخلو من قصد احد من الناس في نفسه فخاذله حقه منه وان كنا لانعلم عينه منقطعيه ان ذلك
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب المور في التعريض اذا قال له القاذف لم ارد
احدا معينا بذلك يقول له عمر وقد علم من شئت وجه الثاني ان قذف غير المعين لا يحصل به
كبير اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العريضي
او يلزمي او يا بربري او لغاسي يارومي او لرومي يا فارسي ولم يكن في يده من هذه الصفات كان
عليه الحد مع قول الاثني عشر الثلاثة اذ لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى ما تبقى الميزان ووجه الاول سد باب كل ذي حجة متنافية من مرائحة الطعن في شبهة رويها
بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لا حكم له غالبا ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حد القذف حتى الله تعالى فليس للقذف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه وان مات
لم يورث عنه مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايته انه حق القذف فلا يستوفي الا بطلانته
وان له اسقاطه وان يبرئ منه وان يورث عنه صوبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال حتى
سرفع الى السلطان لم يملك القذف ولا اسقاطه فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني في تخفيف
وجه قول مالك في صورة رفعه الى السلطان ما ورد في الصحيحين وجوب الحكم باقامة الحد اذا
سرفع اليه ويحتمل يقول الشافعي في اسقاطه فرجع الامر الى ما تبقى الميزان وسمعت شيخنا
الاسلام ذكره رحمه الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق
الله من حيث تدرك ذلك المعاصي حد والله ووجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه برئ
وبقي حتى الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال
وليس لنا حق في الوجدان وهو من فعل العبد واردة الحق وليس لنا حق منقضى لله تعالى او غير
منقضى الا للعبد هل يخل فيه قال قد اجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا لحق
الخلق والا فالربوبية لا تنقسم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وخالقة لمثل ذلك الفعل انتهى كان
عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهما اذا وقع احد في عزمهم وطلب منهم ان يحلوه يقولون
ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا يبيحها وغلها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط به موت

المقذوف مع قول مالك والشافعي انه يورثه وفيمن يرثه ثلاثة اوجه لا يحى بالشافعي احدهما
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوات النسب فزوجته الزوجان والثالث العصب
دون النساء فالاول مخفف على القاذف يكون له الورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الاول فحين يرثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح
افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير نكاحه سرقة عليه وينسب الاول ولا هكذا القراية
من النسب وجه الثالث من الوجة شدة ارتباط العصب ببعضهم بعضا فكانوا اشد تعلقا وروية
بالمقذوف من مطلق الورثة فجمع الامر الى من تبقى الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

باب السرقة

اجم الاثمة على ان الحوز معتبر في وجوب القطع والفقهاء على انه اذا اشتركت جماعة في سرقة
فحصل لكل واحد منهم نصيب فعلي كل واحد القطع والفقهاء على انه اذا سرق قطعت يده اليسرى
فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والفقهاء على ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية
وعلى ان الوالدان وان علوا لا يقطعن سرقة مال اولادهم وعلى ان من كسرهما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى انه اذا سرق من الغنم وهو من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا سرق
عليه القطع وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدى امده ليحقق من ماله من القطع
ثم يحسم ثمن عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع انه يقطع رجله اليسرى من مفصل الذنب
ثم يحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع ولا تخلاف واقاما لاختلافه فمن ذلك قول ابى حنيفة نصاب السرقة دينار وعشرة
درهم او قيمة احدهما مع قول مالك واحد في الظن روايتيه ان ربع دينار او ثلثة دراهم او ما قيمته
ثلثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول مخفف في القطع
مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في امر النصاب مشدد في امر القطع وكذلك قول
الشافعي فجمع الامر الى من تبقى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة تراجع للاختلاف في ثمن المجزئ
الذي روي انه يقطع في ثمنه فعد الى حقيقته ان ثمنه كان دينارا وعنده ذلك واحد الشافعي انه
كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان اشد اقوال الاثمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام ابى حنيفة كما ان اشد هم ورعا في حرمة الاموال قول بقية الاثمة
وحاصل الامر ان من الاثمة من راعى حرمة الدماء ومنه من راعى حرمة الاموال ومن ذلك
قول الامام ابى حنيفة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو ان يكون حرز الشيء من الاموال
فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرزا للجسم اصح قول الاثمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال
والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في امر الحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا كغيره
من الاثمة الخسيسة كما انه ابصا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فجمع الامر الى من تبقى
الميزان وتوجه الاول ان حرمة مال المسلم وغيره لا فرق بين قليله وكثيره فما كان حرزا للدراهم
يقتره فهو حرز لا بدب من الذهب ووجه الثاني افتراح العرف في الحرز والا فابن مكان

حرز الله الحرز من حرز الملك هب والحريز وقد قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وامر
بالعرف يعني اذا امرت بالبك في معرفة مقدار الشيء فوده الى العرف واعمل بالعرف فيه ففسر
العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة
فليس هو من قسم العقاب خلاف لبعضهم ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة انه يجب
القطم فيما يسرع فسادا اذا بلغ الحر الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول ابى حنيفة انه لا قطم
وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشد في القطم والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاحتياط لدراسة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
فلما يقطع فيما يسرع استغاثت عادة بخلاف التقيد والنياب ونحو ذلك ما يتفق به مع بقاء عينه
فانه اشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في ايام الرخاء فان امره ينجح على النفوس اكثر من ايام
الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول ابى حنيفة فان سرقة الطعام ايام الغلاء ربما تكون اشد على
صاحبه من الذي هب الجهر ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة ان من سرق ثوبا معلقا على الشجرة
ولم يكن محرزا لم يجب عليه قيمته مع قول احمد تجب قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة
الواحدة والثاني مشد بوجوب قيمتين فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة
السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال لكل وجه ولا عرف مثل ذلك راجع للامام اوناثه
ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة ان جاحدا العارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا
مع قول ابى حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشد في القطم والثاني مخفف فيه
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جعل العارية عنده كجعلها في حرز مجبأ مع
انه استأمنه على حفظها فكان محمدا كتم المحرزا وخذلها لاسيما ما ورد في الحرز
انها مضمونة ووجه الثاني ان المعير هو المقر في عاقبته من لا يؤمن منه الحرز الاستئمان
كان من المعروف عدم قطع ثانيا اذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة
ان جاحدا لو دعي لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه ما يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاني انه
لا يقطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتجبون الى تقارب عليه
قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفرد بجملة فقولان لا صحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني
فيه تفصيل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو لا دمي وتحقير
امر الدنيا ووجه الثاني من يشفي التفصيل عكسه ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة انه لو اشترك
اثنان في نقب قد خل أحدهما وخذل المتاع وناول الآخر وهو خارج الحرز او سرجه اليه فاخذه
فعلى الداخل القطم دون الخارج مع قول ابى حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالاول مشد
على الداخل في القطم والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استتقلال واحد
منهما بالنقب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك كان

لا يقطع على واحد منهما تعظيم المحرمتهما واحتقار الأمر الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحد أنهما لو اشتراكا جاحش في نقب ودخلوا الحرم وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي
شيئا ولا أحاذق في الإخراج وجب القطع على الجماعة كلام مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع إلا
من أخرج وأكمل مشددا على من ساعد في النقب لم يخرج ولم يعين والثاني فيه تخفيف على الداخل
الذي لم يخرج المتأخر فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نقب شخصان حلقا ودخل أحدهما وقرب المتأخر إلى النقب تركه
فادخل الخارج بیده فأخرجه من الحرم فلا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي أخرج
يقطع قولا واحدا في الذي قريب لأصحابه قولان ومع قول الشافعي في أحدهما قوله أنه يقطع
الخارج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي
أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على الخارج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والخروج والمقرب فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيهها لم يعلم من توجيه المسائل
السابقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع من قبل أبي حنيفة وجده أنه لا يقطع
فالأول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وقوله الأول
أن اللورد الشق كالخز كغير الميت بعد دم الزاب عليه مع زيادة الاعتبار وقام النقرة من
الميت وقوله الثاني أن ذلك ليس بجزء عادة ويصح حمل الأول على الفساد في الحكم في السد والثاني
علم كإن بالصد من ذلك مع علة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت
ويخو ذلك ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ شتمه نصاباً
قطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمن دخل الأسيان قلبه
وعز وعظمة حرمة الكعبة ونسبتهما إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني
مخفف خاص برعام الناس الذين غلط جوارهم وهم لو كانوا في حضرة الله تعالى وغابوا عن
تعظيمهم فلا ذلك خفف هذان الإمامان عليهما وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن
يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبداً فلا بد له من جواب ألقه في الله تعالى أن
يقفر له فذلك الزنب لا يؤخذ به فإنه لو ظن أنه يؤخذ به ما وقع في ذلك ويؤيده
حديث الحاكم القندي في نزول الإسلام مرفوعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
إني أرى الله تعالى أنفذ قضائه وقدره سلب في العقل عقولهم حتى إذا مضى قضاء وقدره
فيهم ح عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى اعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا
العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشي عظيم لنا إذا عصينا لكوننا ما وقعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو غير مكلف فلا يؤخذ الله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خسران الإجماع والبرهان
فهو من ذلك أن المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره أن صبيح يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيبتاوي عنه هذا الشهود حتى يقع في مخالفة رحمة من الله تعالى العبد لا لو حذر من غير محجب

عن الله تعالى لما كان يصير له الوقوع في مخالفة لبدن ولوانه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في اعلى طبقات سوء الادب واستحق الغضب والسخط لصورته بل يرى الجلال السيوط ان شخصا في جامع بنو امية في زمن محمد بن قلاوون عيش بمقعدة امامه وهو في الصلوة فصفى الله خنزيرا وخرجه هاربا الى الدار وما الناس يرونه ونقط خبزه وكتبوا بذلك محاضرا فانظر يا اخي الى عقوبة ذلك الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الامتهار او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة قربة وفي الحديث الصحيح ابو ذر قالنا يا ايضا من التوابيل وهو حديث الشيخين فرواهما يزي في الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن من الحديث فان معنى وهو مؤمن اي يعلم بشره يراه حال زناه او سرقه بل بين هب ايمان به عنه ويصير عليه كالظلمة مريحة كالحجاب الذي يمنع عنه نزول العذاب وصوله اليه فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الافهام ان ارتفاع الايمان نفع على المعاصي الخالصة رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل اية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فلا كان في فكر الحساب والبعث والحشر والنشر فنعناه لا يؤمنون بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا نفهم قولنا ان معنى لا يزني الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى لا يقطع وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكتبه وكثير البعث والحشر والحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الاسيما لا يتجزأ فاذا اسر نفهم بعضها اسر تفهم كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جلهلا بالصفات التي يجبل الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة التوبة من ذنب هو مصر على فسب اخوه بالحيلة فالعاقل الكامل لا يعصي به ادا حال عقله وقد اجتمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقل فليظروا اليانا وسمعت سيدنا عليا الخراسمي رحمه الله يقول انما احبب الله العبد عن شهده به حال المعصية مثلا بجمله بين يديه وكما ان العبد يستحي من ربه اذا عصاه فكل ذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بان الله تعالى يراه فان الله تعالى لا يذنب الى خلق من الاخلاق احسنة الا وكان الله تعالى اولى من ان يذنب لك الخلق انتهي فسمعه ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط السكر لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وانزل خجلهم ووقايهم ادى ما كان وقع عنكم في دار الدنيا من المعالعات الا بقضائي وقدرى وانفاذ ما يستحق التي لا تقدر دون علمها فيقول بهذا الكلام خجلهم ويكاد احدهم يطير من الفرح وهذا من اهل غايات الكبر والجح حيث صادر الحق تعالى يعين من عبيد المؤمنين ويقيم لهم المعازير في تلك الدار وما في الدنيا فسر ذلك السرهم لا يسمي سراقا بل ذم العبد اذا قال في داس التكليف ايش كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر على ذلك فجل ان اخلت وادرج على الرضى بالقضاء دون المقض ووسلوك الاربعة لان حضرة النكا ايف

وكشف القناع عن نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة اذ لو قبلت المحاققة لربما
 احبب الانسان حطه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فلعلم الحق تعالى لا يباسط عبدا
 في الآخرة ويعتد عنه الا ان كان متادبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبدة من باب المعرفة
 فتأمل فيما قطع بها عمل ولزجهم الى اصل المسئلة فنقول وهو ان يثبته الشافعي لاحد في قوله لا يقطع
 يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصا با ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على
 السارق في الحرم فاقدم والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه اذا سرق
 ثالث مرة لا تقطع له اليد ولا مرجل اخرى لان اليد والرجل اكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول
 مالك والشافعي انه تقطع في الثالثة يده اليسرى في الرابعة مرجله اليمنى وهي الرواية الاخرى
 عن احمد فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
 هما تقدم فان بعض الائمة يراعي حرمة المال وبعضهم يراعي حرمة المؤمن وتقدم في مسائل
 الاتفاق ان الائمة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت يده اليسرى
 فالحق وانما هو في الثالثة والرابعة والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حد السرقة
 يثبت باقراره مرة مع قول احمد ابي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالاول فيه تشديد على
 السارق والثاني فيه تخفيف عليه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استبعاد ان
 احدا يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الرتبة فيعمل الاول على
 اهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحل الثاني على من كان بالاضد
 من ذلك احتياط له وللامام اذا قدم على قطع عضوا من وهدم بنية الله عز وجل عظيم
 ولا ينبغي ان يهدم البنية الا خائفا او لذلك ورد ان قاتل نفسه في النار تجزى على هدم بنية الله
 تعالى بغير اذنه فانهم من هنا كان التثبت في الاقرار بتركه مرتين عند هذين الامامين واجبا
 فكل من الائمة وجهه والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة لا يجتمع على السارق
 وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق فان اختار السارق من الغرم لم يقطع وان اختار القطع
 واستوفى لم يفرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان
 معسرا لم يبتع ببقية بل يقطع ومع قول الشافعي واحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالاول
 مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت
 الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الغرم ان كان
 موسرا بخلاف المعسر مخفف عنه لان له راحة عند ما اعنده من العاقبة والحاجة ووجه الثالث
 التغليظ عليه تقيحا لسوء فعله وبما ان خسة نفسه والعقوبة عن شهوة الحق تعالى في الدنيا وعن
 الحساب في الآخرة وقد كان الحسار البصري يقول والله لو حلف جلف ان اعمال الحسن اعمال
 من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبله في ذلك فقال لو كنا
 مؤمنين بيوم الحساب ايها ناكلا ما وقع احدا في مخالفة لاسرا ولا جهرا انتهت وقن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يقطع احدا الزوجين بسرقته مال الاخر سواء سرق من بيت خاص

لاحدهما او من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه والشافعي
 في اجمع اقواله انه يقطع من سرقة من حرنا خاص للسرقة منه نزل مالك ولا يقطع من سرقة
 من بيت يسكنان فيه جميعا او مع قول احمد في الرواية الاخرى للشافعي في القول الاخر انه
 لا يقطع احدهما بسرقه مال الاخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة
 فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما الا ان سرق
 من حرنا خاص لاحدهما كما انه مشدد مع حيث يقطع والثالث مخفف والرايم مفصل فرجع
 الامر الى من يتبقى الميزان ووجه الاول ان كلا من الزوجين مع صاحبه متقدمه كانه هو ووجه
 الثاني ان كلا منهما كما لا يخفى الثالث كالاول ووجه الرايم ان المارة لها حق النفقة والكسوة
 على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض سرقة ولو يجزمك الشيوع في ماله
 بخلاف العكس ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من مال ابيه مع قول
 مالك انه يقطع بسرقته مال ابيه لعدم الشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه
 فرجع الامر الى من يتبقى الميزان ووجه الاول غلبة حجة الولد على ولده عادة حتى انهما يلغيان والدا
 سعى في قطع ولده حين سرق ماله ابدل والحدود في الغالب انما تنقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم
 بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الامام مالك ويصح حمل الاول على اهل الكرم
 والمرءة والثاني على اهل الجمل والشهم والحرص من يكون ماله عند اعز من ولده فمثل هذا ربما
 اجابه الحاكم الى قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم بدعي قصد الولد بقطعه سرقة ومن حره
 عن الجرعة على معاصي الله تعالى واستحقاقها فربما اداه ذلك الى ما هو اشد من القطع فرجع ذلك
 الى المشقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لا يقطع بسرقته صم من
 ذهب او فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول مالك والشافعي
 انه يقطع بسرقته الصم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من يتبقى الميزان ووجه
 الاول النظر الى كونه مالا في الجرعة وقد يكسر صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر الى
 كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقة حكم من ازال منكرا او غيبه حق ولا يعبد من دون الله
 وذلك من جرعة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول ابى حنيفة فحين سرق ثيابا من الحمام عليها
 حافظ قطع ان كان ليلا فان كان نهاما لم يقطع مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يقطع
 مطلقا ولو غطه من سرقة ما كان في الحمام بما يجرس فعليه القطع او بما لا يجرس او وصى شخصيا وغنل
 فلا يقطع فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى من يتبقى الميزان ووجه الاول ان الليل
 محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة المحافظة ووجه الثاني
 ان سرقة من حرز على كل حال عرفا فاذا خلم الانسان ثيابه في السلم ودخل الحمام كان موضع
 خلمه احرز وهو لوالده اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان سارق الدين الغنص لا يقطع ولا يقطع
 السارق المعين المسروقة ان كان السارق الاول قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول
 مالك انه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالأول مفصل والثاني مشدود والثالث مخفف فرجم الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الغاصب أخذ العين المغصوبة جهرا وعناد للشرعية بخلاف السارق
فأخذها خائفا وهو خائف معتدل على الهرب فلذلك قطع السارق من الغاصب بقليل ظاهليه
دون السارق بالشروط التي ذكره ووجه الثاني أن كلاما من السارق والمسروق منه أخذ
مال الغيب في ظاهر الأمر من غير علم أن ذلك مسروق ويتقدير عليه بذلك فهو متعذر حله الله
وكان له كان شركا للسارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليه ما جميعا القطع وبزيادة حد يث
من سن سنة مسبية فعليه ونزها ونز من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزرزوا زور
لغيركم فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الأقوال
الثلاثة وجه ومن ذلك في مال الشان السارق لو ادعى أن المسروق من الحرز طكه بعد
قيام بينة على أنه سرق فصابا من حرز قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة
والشافعي في أحد رواياته أنه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول أحمد
في إحدى رواياته أنه لا يقطع وفي الرواية الأخرى أنه يقبل قوله إذا لم يكن معروفا بالسرقه ويسقط
عنه القطع وإن كان معروفا بالسرقه قطع فالأول مشدود والثاني مخفف والثالث مفصل فرجم
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة التهمة وخلبة الكذب على مثل السارق وهو روي
يوجب قطع بده أو رجله وقد صرح الشافعي بقوله لا يقطع السارق حين يسرق وهو مؤمن بنفو
عنه الأيمان ومن نفى عنه الأيمان فلا يستبعد عليه الكذب فيلزم من نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بمبدأ إدعاء المحرور بالغبهات وقوله أن هذا المسروق ملكي فيجوز للصدق
وجه الرواية الثانية لأجل هو الوجه في القول الأول ووجه المتن الأول من الرواية الثانية
لفصلة لأجل ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في
أظهر ما يتيقن أصحاب الشافعي أن القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول
أحمد في أحد رواياته أنه لا يقتصر إلى طالبة للمسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المقلب في القطع حق
المخالف والثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قتل رجل جلا في داره وقال أخل
على ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل فلا قد عليه إذا كان الداخل معروفا بالفساد ولا فعليه
القتل ومع قول الأئمة الثلاثة أن عليه القصاص إلا أن يأتي ببينة فالأول مفصل فيه تخفيف
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدود فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القرائن
ظاهر لا ينبغي على القطع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع في الصبي المذنب المذوق
من حرزها ولكن يجب القطع في جميع ما يتوكل في العادة ويجوز أخذ الأعراض عنها سواء كان
أصلها مباحا كالصبي والماء والحجارة أمر غير مباح مع قول أبي حنيفة أن كل ما كان أصله
مباحا فلا قطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول أنها مال محرر ووجه الثاني النظر إلى أصلها انقلابا لحرمة الأدعى على وجه الأموال

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ما يجزئ القطع بسرقه الخشب بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ القطع في الخشب إلا خشب الساج والابنوس والصندل والقنقن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده مائة فكان كالتراب إلا ما كان غالي القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجراد لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اجزا ذلك مع قول الشافعي وأحمد أن على القاطع الذي وجب عند الشافعي في ظهر قوله وأحمد في إحدى روايته إعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرهما الأول فالحصول الردم والخروج من الخشب والثاني فلا يقطع غير مشرق وعلى كل ليس عليه أمر لشارع فهو مرد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشرا أو بهيمة أو دابة أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط سواء كان قبل التزاع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني أن القطع إنما هو في نظيره حتى حذر الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع ولورد المسروق إلى صاحبه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق مسلم نصابا من مال مستامن فلا يقطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حربي في الأصل ووجه الثاني النظر إلى أنه مال مستامن فأجره عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام ما دام في بلادهم ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستامن أو معاهد وجب عليها القطع مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع عليهما مع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متروك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ثم الأمر راجع إلى ركن الأمر في الحالين فإن رأى قوة في أهل الإسلام لم يكن لنا السج في بلاد الحرب فحاف لا انتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطع ولا تزاعير عاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على أن يبرزوا السلاح مخيفا للسبيل خارج المصريح حيث لا يدركه الغوث فإنه يحارب قطاع الطريق جوار عليه أحكام المجاهدين واتفقوا أيضا على أن من قتل أو أخذ المال لوجب إقامة الحد عليه فإن عفا أو لم يقبل والمخوف منه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات أحد منهم قبل القدر عليه سقط عنه الحد إذا لم يرد حتى الله عز وجل وطول بمحقوق الأرميين من أنفسهم والأموال والجراح إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للأمام الأجهتة وفيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف والنفي أو الحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تشديد الإمام في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة

الميزان وتوجيه العقلين ظاهر فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة في كيفية الترتيب المذكور في الآية
الكريمة أنهم إن أخذوا المال وقتلوا أو أخذوا الإمام بالحياض إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو قطعهم أو صلبهم وإن شاء قطعهم ولم يصلبهم وصفة الصلابة عند علي المشهور من رواياتنا في حليل
حيوانهم بطنهم إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قطعهم
الإمام حيا ولا يقطع الإمام إلى عفو الأوباء وإن أخذوا أو أكلوا المسلم أو ذبحوا أو أكلوا أو قسّموا
على جماعة منهم أصابع كل واحد عشر قطعاً وأما قيمته عشرة دراهم قطع الإمام أيديهم وأرجلهم
من خلاف فإن أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا أنفسهم أو قتلوا أنفسهم أو قتلوا أنفسهم أو قتلوا أنفسهم
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الإمام أبي حنيفة وقال مالك الحارثيون يفعل الإمام عليهم
ما يراه ويجتهد فيه فمن كان منهم ذلرئ وقوة قتله ومن كان منهم ذلرئ وقوة قتله فما أصله أنه
يجوز للإمام قطعهم ويصلبهم وقطعهم عنده وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا أو أكلوا أو قتلوا أو قتلوا
ولأما هذه وصفة النفي عند الإمام أبي حنيفة من البلد الذي كانوا فيه أو غيره ويجبسوا فيه وصفة
الصلب عند الإمام أبي حنيفة الصلابة عند الإمام أبي حنيفة وقال الشافعي وقيل إذا أخذوا أو قتلوا أنفسهم
أو أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا أو أخذوا أو قتلوا
وصفته عند الإمام أبي حنيفة في رواية أخرى أن لا يتركوا يادون في بلد وإن
أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون وإن قتلوا أو أخذوا
المال وجب قطعهم حتماً أو صلبهم حتماً وإن قتلوا أو أخذوا أو أخذوا أو أخذوا أو أخذوا أو أخذوا أو أخذوا أو أخذوا
عند الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حياً ومدة الصلب عند
الأئمة الثلاثة ثلاثون يوماً وقال أحمد ما يقم عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل إلى التشديد
وكلام مالك يميل إلى التخفيف والتشديد لكونه مرجحاً إلى الإمام أبي حنيفة في صفة النفي الصلب
من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تحت القتل وعدم
تحتمله وأما الكلام في مدة الصلب فنقول أحمد أخف فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان
وكل شيء مما اختاره الإمام أبي حنيفة ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب في قتل الحارثيين
مع قول مالك أنه لا يعتبر بذلك فالأول مخفف في قتل الحارثيين إذا كان المال الذي أخذوه دون
نصاب والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول القياس على قطع السرقة ووجه
الثاني أنه لا يشترط في قتل الحارثيين أن يأخذوا نصاباً لانضمام الحارثية إلى أخذ المال
فكان التعليل عليه من جهة الحارثية لا من جهة النصاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنهم لو اجتمع حارثيون فباشر بعضهم القتل والأخذ وكان بعضهم مدعياً كان للرد حكم الحارثيين
في جميع الأحوال مع قول الشافعي وأحمد على المدعي غير المدعي بالحبس والتعريض ونحو ذلك
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول الاعتناء
بوجود الحارثية سواء باشر بعضهم القتل أم لم يباشر ووجه الثاني أن المدارس في الحارثية على المباشر
الأعلى من كان مدعيه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم من قطع الطريق داخل المصنوع

كمن قطع الطريق خارج للصبر على حبل سواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حكم قاطع الطريق إلا أن
 يكون خسرهم مصر الأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يثبت تلف
 حقها بكونها خارجة عن المصلح باخلافها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك وتوجه
 الثاني أن قطع الطريق خسرهم للصبر وللشهادة إلى الأمان لعدم وجود من يغيبه و
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصروفات الناس يغيبونه كثيرا فكان
 بالغصب شبهة فعليه التفرير بمرور ما أخذته إلى مستحقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 لو كان مع قاطع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل باخذ المال قللت حدامهم قول أبي حنيفة
 أنها تقتل قصاصا وتقتل فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها أحدا والثاني فيه تخفيف من
 جهة كون قتلها قصاصا فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في الحلية وغيرها
 قتل لم يقطع ولم يجلد لأنها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اتفق القتل عليها
 لغبرها لأنه الغاية مع قول الشافعي أنها تستوفى جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول
 مخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول أن الجور ولا يختلف
 في مثل ذلك تكون أجرة الزرع والزرع وتوجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له
 كالحكم فيما انفردت على الشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو شرب الخمر وقد فلف الحصان حتى لا يحمي القذف مع قول مالك يبدل أصلها فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 والشافعي في أحد قوليه أن توبة العصاة ماعد المحاربين من شربة الخمر والزنا والسارق
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في الظاهر روايته وللشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الأخرى لا حد لأحد من مضي سنة بعد التوبة فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأول عدم ورود نص في إسقاط
 الحد من هؤلاء فكان إقامة الحد عليهم أولى بقريظة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أنيت حد من حدود الله فاقسمه
 علي فقال لا وليا لي احصوا ليها فإذا وضعت فاتوا في بها ففعلوا ذلك فأمر برجمها وصلى عليها
 وقال لقد تابت عوبة لو قصمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم أنت في ظاهر هذا الحديث
 أنه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليهم الحد إلا بعد توبتها ولا أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليها فأقيم
 وأيضا فإن الحد ترتيب على هؤلاء من حيث تعدى حد الله فلا يسقط عنهم بالتوبة وتوجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم الثائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة توجب
 ما قبلها أي تغطي حكمها الأخذ بالذنب الذي أتى به في الأخرى تحت المشيئة وسعت شيخنا
 شيخ الإسلام ذكر ما رحمه الله يقول لم يرد لنا أن أحدا يؤخذ بنبذ في الدنيا والآخرة معا

ألا الحارث بن لقمان فقال فيهم ذلك ثم خرى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعمل
 أن من تاب من ذنب سقط عنه الحارثية على هذا التقدير ويصح حمل الأول على العتاة للمارقين
 الذين يتكبرون منهم وقوم الزنا وشرب الخمر والسقوة فتكون أمانة الحارثية أقوى في الردع والجزع
 لهم كما أن الثاني يجمع حمله على من جرى عليه المقديرية واحدة في عمره قديم وصا طيلة الدنيا بما
 رحبته يحصل له في نفسه مشقة النجلى حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الأول
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من تاب من الحارثية ولو يظهر عليه صلاحه لم يقبل لا تقبل
 شهادته حتى يظهر عليه صلاحه العمل مع قول أحمد تقبل شهادته وإن لم يظهر منه صلاح العمل
 فالأول فيه تشديد الثاني مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالأحتمال
 لأعمال الناس وإصاغهم فإن من لم يظهر عليه صلاحه العمل بعد التوبة كان لم يقبل فلا يخرج
 عن التهمة في شهادته إلا إصلاح العمل والمشق على طريق كل المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
 بعد ظله وأصله وقال تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوها من الآيات ووجه الثاني
 العمل بظاهر الأحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم واتبع
 السبئية المحسنة فمها في محوها التبع المحسنة لها ومن ظلمك قول أبي خنيفة وأحدان الحارثية
 إذا كان مع المحلوبة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به
 مع قول مالك أنه يقتل إذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذهبين فأما
 مخفف الثاني مشدّد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

باب حديث المسكر

اجتمع الأئمة الأربعة على تحريم الخمر ونجاستها وإن شرب الخمر قليلا أو كثيرا ما موجب للحد وإن
 من استحل شربها لحكم بكفره وتقدم في باب النجاسة أن داود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها وانفقوا
 على أن عصير العنب إذا اشتد وقتل من زبله فهو خمر وانفقوا أيضا على أن كل شراب يسكر كشربه
 وقليله حرام وإنه يسمى خمرًا وفي شربه الحد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنظل أو شعير أو فلة
 أو تمر أو عسل أو لبن ونحو ذلك نبيذ كان أو مطبوخا خلافا لأبي حنيفة فإنه قال نقيع العنبر والزبيب
 إذا اشتد كان حراما قليلا وكثيرا ويسمى نبيذا لا خمرًا فإن أسكر في شربه الحد وهو نجس فإن
 طبخ أو كان في طيبه حل منهما ما يغلب على ظل الشارب منه أنه لا يسكره من غير طيب فإن اشتد
 أسكره الشارب منه ولم يعتد به في طيبه فإن كان نبيذا لها أو ما نبيذ الحنظل والأمر والشعير والذرة
 والعسل فإنه حلال عند فقهاء ومطبوخا وإنما يحرم المسكر منه ويحد فيه ولكن ذلك انفقوا على
 أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وإنه ذهب ثلثه حل لم يسكر
 فإن أسكره قليلا وكثيرا وعلى أن حد العبد على النصف من حد الحر وعلى أن حد الشراب يقيم
 بالسوط الأروى عن الشافعي أنه يقيم بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وعلى أن من غص بلقعة
 ولم يجد غير خمر يسقيه به يجوز له أساغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الإجماع
 والانتفاء وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه مضي على الوصير

ثلاثة ايام ولم يشتر ولم يسكر ولا يصير خمر حتى يشتر ويسكر ويقذف فيه مع قول احمد انه اذا مضى على العصور الثلاثة ايام صاد خمر او حرم شرعه وان لم يشتر ولم يسكر ولم يقذف فيه لم يدر يشتر في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم بوجوب رمعه العلة عالها فان فقدت علة الاسكار في ومبا على اصله ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد وقد اثلثة ايام يسكر غالباً فان احتياطاً ان لو يكن احد مرأى في ذلك فليعلم عن الشارع يحرم شرعه وان لو يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث يشاء او يكون من بدتخر الوسايل خوفاً ان يقع في تحريم المقاصد كما اشارنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط و يورد افكرناه حديثاً ما سكر كثره حرم قليله فان تحريمه القليل لم يكن اذا راعى العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال بالباحة لا يسكر من التبين لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فقدت ومن ذلك قول ابى حنيفة حد السكر ان يصير الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطل من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عند الحسنة والقبير ومع قول الشافعي واحمد هو من يخلط في كلامه على خلاف صلاته فالاول مشد في صفة السكر مخفف في وجوب الحد ان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اشد سكرًا ممن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبير كما ان من يخلط في كلامه فقط اخف سكرًا مما قبله فمن تورع في دم اقامه الحد اذا لم يصل الى اعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة الغيرة على انتهائك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فانهم وايضاً ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض من السمة يميزه بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يميز الاشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اختلط كلامه بذكر السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحات غيبة تقووه فربما كان عنده شعور في اول كلامه ثم زال قبل ان يتمها قالائمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة وما بين محرم لذلك المسلم الشارب فلكل وجه ومشهد ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان حد شارب لكن شاربون مع قول الشافعي واحمد في احري روايتيه ووجه الحرق انه اربعون في حق الحر واما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فعلى الاول حدة اربعون وعلى الثاني حدة عشرين فالاول مشد والثاني فيه تخفيف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة الحركة دون العبد على قامة فويلهم من عظمت مرتبته كبر صغيرته ويحتمل ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعربد ويؤذي الناس فلا يعين في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاائمة الثلاثة انه لو اقرب بشر به لم يوجد منه ربح حد مع قول الامام ابى حنيفة انه لا يحرق الاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مؤخذته باقراره والحكم دامن مع الشرب كما مع الرمي عكس الثاني ومن ذلك قول الاائمة الثلاثة انه لو وجد

منه من خمسين ولم يقر له بمجد مع قول مالك انه يجد فالاول مخفف والثاني مشدد في إقامة الحد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد والثاني في اصم ا قوله انه
 لا يجوز ضرب الخمر للضرورة كاللعش والتداوى مع قول ابى حنيفة انه يجوز للعطش لا
 للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شراب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به اليرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شرابها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث ظاهراً فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حل الاول على حال الاكام من اهل الصبر واليقين فيصبر احدهم حتى يضطر فيشرب
 اذ ذلك خرفان يموت كما انه يصح حله على اوائل الضرورة والعطش ووجه قول ابى حنيفة
 ان يشربه للعطش فيه بقاء الرحم والتداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء احدى
 فيما حرم عليها وبقيتة الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم

باب التعزير

اتفق الاثمة على ان التعزير مشرع في كل معصية لاحد فيها لا كفارة واختلفوا هل التعزير
 فيما يستحق التعزير مثله هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
 وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح له الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
 اصله بغيره لم يجب قال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
 وكذا الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى
 العبد سر به فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا لينتبه لقيم فعله
 في المستقبل وليدبر تدبره لا لالام الذي حصل له في الماضي فيستغفر به منه وربما كان الذنب
 الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيحول عنه بالسؤال الا فالقدر المبرم لا يصح تركه
 واما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعا الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
 حضرة الله ولا ثبوتهم للضرب بكل ذلك التأثير ولا يحصل به كبير نجر ولا مدح عن المعاصي
 المستقبل ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 ان الامام لو عزز رجلا فاضان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
 على الامام والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام
 يجعل من ان يعز من احد بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعز غيره وعند شاذية تشفعه
 بعدة سابقة مثلاً وابيض ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تعزير لئلا يبل ولا غميرة
 ووجه الثاني ان الشرع لا محاباة فيه لاحد فالامام اعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة
 ومن ذلك قول مالك واحمد الاب او ضرب ولده تاديباً او المعلم اذا ضرب التلميذ تاديباً
 فاضان عليه مع قول ابى حنيفة والثاني انه يجوز الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبله لان الامام
 كالا امام الاعظم فيكون لا يضرب الا للاصلاح وكذلك المعلم في الغالبه لذلك ضمنها

ابو حنيفة والشافعي احتياطا لإكاد الناس وليتقوا الوالد في ضرب مولده فانه ربما قامت
نفسه من ولده فضر به لا يصلح كالأجنبي فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز
ان يبلغ التعزير على الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى رأي الإمام فان رأى ان يزيد عليه
فصل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الإمام
ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدر تقضيه واحدة ووجه الثاني
ان الشارح من الإمام الأعظم على امتة من بعده وأمر الأئمة بالسعم والطاعة له في كل ما
لامعصية فيه فله عز وجل بل ضرب بعض العناوة والفسقة المحر المقدس بما لا يردعه فجاز للإمام
الزيادة بالاجتهاد مصلحاً لتلك المراسم مفعولاً ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعيان التعزير
لا يختلف باختلاف اسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ ادنى الحدود ولو في الجملة و
ادناها عند ابو حنيفة ثاربعون في الحد وعند الشافعي واحد عشر فيكون أكثر التعزير عند
ابي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد تسعة عشر وقال مالك للإمام ان يضرب
في التعزير اى حد ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو مختلف باختلاف اسبابه فان كان بالسوط
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالسوط في دون الفرج فانه يزداد عند على ادنى الحدود
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب بالأسوط وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتم او سرقة
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادنى الحدود فالأول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الحد عن
الحد المقدس في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذا دعى اجتهاده الى زيادة على الحد المقدس
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب قائما مع قول مالك انه يضرب قاعدا ومع قول احمد
في احدهما رابيتة كمن هب بالك والآخرى كمن هب ابي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان ضربه قائما يبلغ في الزجر ووجه
الثاني ان الراد من الضرب الألم وهو حاصل بضربه قاعدا ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
انه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما حده مع قول مالك انه يجرد في الحدود كلها ومع
قول احمد لا يجرد في الحد وكلها بل يضرب فيما لا يمتنع الم الضرب كالقبض والقبضين فالأول
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في الجزاء والثالث مخفف فرجم الأمر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الأقال ظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد ان الضرب يفرق
على جميع البدن الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والغدرج
والمخاض وسائر المواضع الخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وقاربه فالأول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة للضرب على جميع البدن الا ما استثناه الأول
والثاني فرجم الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت
فامش الضرب ضيق التعزير ثم الحد ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود
سواء ومع قول الشافعي ان ضرب حد الزنى أشد منه في حد القذف وان ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويحكم العكس من حيث أن في
التساوي الحاق الأول في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان
بالمصالح والضمان والولاية والميراث

لما جرت في الباب شيئا من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو يهودي على نفسه وطرفه ويضمن أو مال فان لم
يندفع إلا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قولي أبي حنيفة أن عليه الضمان فالأول في تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عصى حاض يد انسان فانه عزها
من فيه فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهود عنه أنه يلزم الضمان
مخفف على المعضوض والثاني مشدد عليه فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أطمع انسان في بيت انسان فرواه فقضى عنه لزومه الضمان مع
قول الشافعي وأحمد لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذنبين فالأول كالمتشدد والمخالف مخفف
والثالث محتمل لكونهما فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على اطلاع أهل الدين
والورع من كائين من اطلاع كبير قسمة لقلة وقوع مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى وحمل
الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في وقوع عينه زجره عن مثل ذلك ومن ذلك
قول مالك وأحمد أن الإمام لو ضرب في حد فمات المجرم ردوا ضيقا إلى هلاكه فلا ضمان على الإمام
مع قول الشافعي من جملة تفصيل إمانه أن مات في حد الشرب وكان جلده بأطراف النعال
والثياب لم يضمن الإمام قولا واحدا وإن كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان أحدهما
لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن الإمام أن ضرب بالنعال وأطراف الثياب ضربا
لا يجاوز الأربعين ضمان فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضرب أربعين سوطا
فمات فدينه على قلة الإمام دون بيت المال فالأول مخفف على الإمام والثاني معضل على اختلاف
التنقل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب مشروع فأقامته غير مضمونة
كبقيية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد الشرب
كونه مما لا يقتل غالباً وأما وجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وإن كان ضربه
بالسوط كون ذلك ما دون فيه من الشارع وكذلك القول في أول شق التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطاً ربما تقتل
عالمها وإن كان على عاقلة الإمام الدينية دون القصاص لأن أصل الضرب ما دون فيه ولأن منصبه
يجب عن مثل ذلك فأنه لو أوجب العقل على الإمام لقلب الموضوع في تعجزنا عليه مع ما في ذلك
من انتهاك حرمة في عيني العامة فتضعف شوكته ولم يبلغنا ابن أمارا قتل في إقامة المجر على
مستحقه أبداً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ضمان على الباب البهاشم فيما التفتة منها

فالممكن معها صاحبها وأما ما اتلفتة لئلا فضانه عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا أن
 يكون معها صاحبها لتكيا أوقاعا أو سائقا أو يكون قد رسلها أو ساء كل عليها أو نهرا فأكل في
 تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فجمع الأمر إلى مرتبتي
 ليزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة تجرمان العادة في إرسال
 لها ثم نهرا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما اتلفه لئلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة
 لونه معها أو كليا أو قائما أو سائقا ووجه الثاني منه تعديده بالأمر حال وذلك عم المحكم في عدم
 تخصيصه ذلك في ليل أو نهرا ومن ذلك قيل أبي حنيفة أنه لو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها
 ضمن صاحبها ما اتلفت به بيدها أو فمها وأما ما اتلفت به رجلها فإن كان يوطئها ضمن الراكب وإن
 سرحت برجلها فإن كان يوطئها في موضع ما دون فيه شرطا للمشى في الطريق والوقوف في ملك
 الراكب أو في الغلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان بموضع ليس بما دون فيه كالوقوف
 على الدابة في الطريق والدخول في دار أو نسلان بغير إذن ضمن مع قول مالك إن يدها أو فمها أو رجلها
 سواء فلا ضمان عليه في ذلك إذا لم يكن من جهة تكليها أو قائما لها أو سائقا لها سبب من غير وضرب
 ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت به يدها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء كان من قائمها
 أو سائقا سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما اتلفت به رجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه واجت
 بضمها أو يدها ففيمها الضمان فأما الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف
 من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فجمع الأمر إلى مرتبتي لليزان
 وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن والله اعلم

كتاب السير

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن
 الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض ولكن لك انتقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن
 يقاتلوا من بين أيديهم من الكفار وإن عجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب وانتقوا على
 أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبيه إن كانا مسلما وعلى أن من عليه دين لا يخرج
 إلا بأذن غريمه وإنه إذا التقى الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار
 إلا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع
 ثلثائة فيبطل الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع خلية تظنهم بالظلم وبعيدهم وإنه يجب الهجرة
 من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن ساء الكفار إذا لم يكن يقاتل فلا يقتل إلا أن يكون ذوات نكاح
 وعلى أن الأحصن الشيخ القاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى أن المشركين إذا
 تترسوا بالمسلمين ليتقى المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسي
 وهو في الأسر لم يجب على القاتل شيء لا التعزير فقط خلافا للأوزاعي في قوله يجب عليه الدية
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه يجب أي يشترط في وجوب الجهاد وجوب الزاد والراحلة كالحج مع قول مالك أنه

لا يجب وتوضيح الخلاف إذا اتفق الجهاد على أهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر
 فالأول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن من لم يجد الزاد والراحلة فقتله للعدو خارج القتال فله وجه الأول ويشرب
 ويركب فإذا وجد الزاد والراحلة فربما عزه وهو لم يصرح بحدثة التفات لتغير القتال ووجه الثاني
 عدم وجوب نص صريح بأشراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشمرا وأكثر ولو أنه كان شرطا
 لوصل إليها ولو في حديث واحد فإن الشريعة لم تزل محفوظة بوجود العلم في كل عصر وبهم
 حل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذوي المروءات الذين يغلب عليهم الجهاد من
 سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحل كلام الإمام مالك على حال من كان بالضد من ذلك
 كما قال فيمن يجهل معتد على السؤال ويظن أن الركوب لا يجنبه سؤاله فإنه يجب عليه الحج
 عنده ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال أهل الحرب ولم يمكنهم
 انخراجهما أو يصلها إلى دار الإسلام جازهم إلا فاضأفد بجمل الحيوان ويكسرون السلاح
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز إلا ما لا يملكه وذلك بعد القسمة فالأول
 مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار وأخذوا أموال التي غنمناها
 منهم فتقووا بها على قتالنا وإنما لم يراع أهل هذا القول ما جرت إليه أهل القول الثاني فقد رآه المصلحة
 العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خفي انفكاك الأموال من أيدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اختلاف أنفع
 للمسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أن
 مشيخ الكفار وعلمائهم إذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتالهم مع قول الشافعي في الآخر
 أنه يجوز قتالهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
 مشيخة عمية القتل بالأصالة إنما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهؤلاء لا نكابة منهم لنا
 ظاهرا ووجه الثاني أن الإمام قد يرى قتالهم لمصلحة وقد بلغنا أن السيد أود عليه الصلوة والسلام
 لما نبى بيت المقدس كان كل شيء يبناه يصعب منه فاشكا ذلك إلى مربه عز وجل فاجتمع الله تعالى
 إليه أن يبقى لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يسرب ليس ذلك في سبيلك فقال
 الله تعالى بل ولكن اليسر عبادي ويؤيد ذلك أيضا قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنهم لها فإن
 في ذلك ترجيح الصلح على القتل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا دية على من قتل من
 لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من قرأ بسم
 الله مناهة فقد بلغه الدعوة فلا تحتج به إلى الدعوة قبل القتال بل فقاتلهم أيتدا وما من بعد
 دعوهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن إن يدعونهم الإمام إلى
 الإسلام أو ادعاء الجزية قبل القتال وأما تبليغهم فلا يلبق بالإمام أن يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم

أحد من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين خلف الترك والجن
لم تبلغهم الدعوة فلا يقاقلوا حتى يدعوا إلى الأيمان فان قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى عاقل
قاتله بالدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من هب مالك أن الحكم كذلك في الأول
والثاني من أصل المثلثة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشركين لأن تبلغهم الدعوة
مخفف من حيث أنهم كانوا قبل ذلك لا بعد الدعوة إلى الأيمان كما أن الأول مما تفرع من المثلثة مشدد
من حيث فجوب الدية على عاقل القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من
الشامع ومن أمراء الفرات من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي إن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل محتار فلا يصح أمان الصبي
والجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان
الكفار والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطر
يبقى عليه مصلح ومفاسد فيمتثل به في غزارة عقل ونظر في العواقب الصبي والجنون ليسا من
أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قرب الشيء اعطى حكمه
في كثير من الأحكام وأمان الكفار منها انصاف حصل بعد أمانه فتنة فولى الأمر يتبدل ركب
الأمر وليشد على الكفار حتى ينزلوا ويخرجهم من بلاد الإسلام فكان أمان الصبي المذكور بمثابة
الافتقار في دخول بلاد الإسلام لا في إقامة بها حتى يفسدوا فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه يصح أمان العبد المسلم كما في أوله أهل مدينة ونبضي أمانه بشرطه عند الأئمة المذكورين
مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن أمان العبد في النقص كما أن الصبي قد قد من أمانه ووجه الثاني
أنه يحتاج إلى كمال الرأي والعبد ناقص العقل بالرأي عادة ويصح حمل الأول على عبد ظهر للناس
عقله وحسن دأبه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي لو
أصاب أحد من المسلمين مسلماً أو حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة
مع قول الشافعي وأحمد في أحدي روايته أنه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من قول
الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال راجعة إلى اجتماع الأئمة ومن ذلك قول
الأئمة الأربعة أن المسلم إذا طلع الميمنة جاز له ذلك ولا كفارة مع قول ابن أبي هريرة من الشافعية
أن ذلك بكراهة فالأول مخفف والثاني مشدد ولكن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المستحب أن لا يبارز
أحد إلا بأذن الأمير لكن لو بارز بغير إذنه جاز مع قول أبي حنيفة أن الميمنة حرام إلا أن
يكون الميمنة في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى المستقلين
إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر فراجع إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين ومن ذلك
قول أبي حنيفة فيمن استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدية أو وثان لكن ممن

الجميع منهم دون العرب مع قول مالك والثنافي واحد في إحدى روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول
مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من الجور ووجه الثاني شراف عنصر العرب فلا يجوز عليهم صفات كغيرهم
ومن خلل قول الاثمة الثلاثة انه لو اسلم كافرا قبل الاسلام له عصم نفسه وماله وان كان في دار
الحرب مع قول ابي خيفة ان ما كان في دار الحرب من العقار يقسم واما غير هاتين كان في سيرة
او يد مسلم اذ هي لم يفتن وان كان في يد حرابي غنم فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم
امرمت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم لا يجوز
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول ابي خيفة تغليب الحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام
ابي خيفة واضح ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو دخل حربون دار الاسلام لم يجوز
سبيهم مع قول ابي خيفة بجواز ذلك فالاول مخفف على الحربين والثاني مشدد عليهم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى رأى امير السرية واهل الراى من
العسكر والله تعالى اعلم

كتاب قسم الغنم والغنيمة

اتفق الاثمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو
غنيمة عينه وعرضه الا السلب كما سياتي تفصيله واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهم اهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على انهم
اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مد لم يكن لذلك المد معهم حصه واتفقوا على ان الامام
لو قسم الغنائم في دار الحرب بقتل القسمة ولكن ذلك اتفقوا على ان الامام ان يفضل بعض الغنائم
على بعض ولكن ذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على
انه لا يجوز لاحد من الغنائمين ان يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان الغالب من الغنيمة
قبل جوازها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الثنافي واحد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
استحققه القاتل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام لم يشرطه قالوا وانما يستحق القاتل
اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وانزال امتناعه مع قول ابي خيفة ومالك ان القاتل لا يستحق
السلب ان شرط له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة
بشرط والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على
القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقا تل لاجل الدنيا واذا لم يعط ذلك النصيب ضعف غزوه عن
القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع امير الجيش فان سهمه بالسلب اخذه ولا تركه لان
له النظر العام على العسكر وقد يحتمل اجون الى ذلك السلب الى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منه لئلا يفتنه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل من لا تلتفت نفسه
 لطلب مقصده بالجهاد لانه كلمة الله عز وجل دون الغنيمة ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 على ثلثة اسهم سهم لليتقى سهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقرا ذوى النسر
 فيهم دون اغنيائهم واماسهم النبي صلى الله عليه وسلم فمخمس لله وخمس رسوله وهو خد
 واحد قد سقط جوت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الضفي واماسهم ذوى القربى انما
 يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بها التعيين وبعد فلا سهم لهم وانما يستحقون بالثقة
 خاصة فيستوفون فيه ذكرهم واناثهم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون
 شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام
 القرباية من الخمس الفقى والغراب والجزيرة ومع قول الشافعى واجران الخمس يقسم على خمسة
 اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبقى هاشم وبني
 المطلب ويون بنى عبد شمس وبني نوفل وانما كل من خصا ببنى هاشم وبني المطلب لانهم ذوو القربى
 حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل
 حظ الانثيين فلا يستحقون اولاد البنات منهم وسهم للمساكين وسهم لاجل السبيل
 وهذا الثلثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث اخرات اولاد
 البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثانى
 فيه تخفيف من حيث مرد الاموال الى الامم والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
 من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك قول الشافعى ان سهم
 النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلام والكرام وعقد القناطر وبناء
 المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفقى مع قول احمد في احادى روايته انه يصرف في امور
 الدواوين وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لم يدرى ما يقسم فيهم على قدر ما يقوم
 والرواية الاخرى واختارها الحرقى كمد هب الشافعى فالاول والثالث موسع والثانى مضيق
 فرجع الامر الى مرتب الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعى ومالك واحمد
 ان الفارس يعطى ثلاثة اسهم سهم له وسهم للفارس مع قول ابى حنيفة ان للفارس سهمين
 نقطاسهم له وسهم للفارس وقال القاضى عبد الوهاب لم يقل احد بقول ابى حنيفة فيما تشرعت
 وحكى عنه انه قال انى كره ان فصل بهيمة على مسلم قال القاضى ومن قال ان للفارس سهمين
 عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب لا تخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
 والحسن بن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاراضي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
 وسفيان الثورى والشافعى ومن اهل العراق احمد بن حنبل وموسى بن عيسى ومحمد بن الحسن والجليل
 فم يخالف في هذه المسئلة غصبا الى حنيفة مرفعى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على انه
 قاله بليل ظفربه او اجتهاده فهو مخفف على غيره من التابعين يترفعون من الثلاثة والله تعالى
 اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول احمد ليسهم للفرسين ولايزاد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهو رواية عن مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين باخذ سهمهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يسهم بل يعير مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول
 مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو دخل دأمر الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف
 ما اذا مات في القتال او بعده فانه يسهم له عددهم مع قول علي خيفة انه اذا دخل دأمر الحرب
 فارسانه مات فوسه قبل القتال اسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك الجهمود الطمعا انه يسهم للفارس عربيا كان او غيره
 مع قول احمد انه يسهم للفعل مهمان وللبرزون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومكحول
 انه لا يسهم الا للفارس العربي فقط فالاول مخفف والثالث مشدد على الفارس مشدد على الغائبين باخذ
 السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفعل اقوى من البرزون غالبا ووجه
 الثالث ان الخيل العربية هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دأمر معها ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحد في اصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال
 ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فمروا فخذوها اعد فظهر
 عليهم المسلمين فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابقره عبد ظفي بالروم فظهر
 عليهم المسلمين فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في
 عدم ملكهم لا اموال المسلمين اعلام كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتعدى انقاذ ذلك من
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من انقاذها منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولي
 وان لم يملكوه شرعا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يرتفع لمن حضر الغنمة من ملوك وصبي
 وامرأة وذمي والرخي شئ يجبره الامام في قدره ولا يكمله لهم سهمها مع قول مالك ان الصبي
 المراهق اذا طاق القتال واجاز له الامام كمل له السهم ولولم يبلغه فالاول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشدد على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز شعبة الغنائم في ذلك الحرب جمع قول
 ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام اذا وجد حيلة قسمها اخوة عليها سكن
 لو قسمها الامام في دار الحرب فغزت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وذلك كله مراجع الى رأي الامام
 ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا باس باستعمال الطعام والعلف
 والحبوب التي يكون بدل الحرب ولو بغنم او اموال فان فضل عنه واخرج منه شيئا الى دأمر
 الاسلام كان غنيفة قل او اكثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمة مرد وان كان نزر فاحص

القولين أنه لا يرد ومع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكن غنيمة ولو قل فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يحسن للإمام أن يقول من أخذ شيئا فهو له وإنه يشترط إلا أن الأول له أن لا يفعله مع قول مالك أنه يكره له ذلك ثلاثا يشوب قصد الجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكفون من التحسين أصل الغنيمة وكذلك الفصل كله عنده من التحسين ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغانمين فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسرا أسير فخلقه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه دين هب يحج نزمه أن يبقى عندك ولا يهرب منهم مع قول الشافعين أنه لا يسعهم أن يبقى وعليه أن يخرج ويضمن يمين مكره فالأول مشدد خاص بالأكابير الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر من أهل الواحد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص من لا يطبق الصبر على خدمة الكفار من أقدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرا أو أفعال الحكمة الإلهية فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضى التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها ويأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقسمها على المسلمين أجمعين ولا غنمها مع قول مالك في حرارة أبيته أنه ليس للإمام أن يقسمها بل تصدير نفس الظاهر عليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يحق قسمة ما بين جماعة الغانمين كسائر الأموال إلا أن نظيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ليسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصل من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله لمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغانمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصدرها وقفا على المسلمين بغنيارته والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخييرها بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لمالك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصل للمسلمين فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما قدم من الأراضى عنوة أن في كل جريب من الحنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيزا ودرهم مع قول الشافعي أن في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشعير والحنطة سواء ففي كل جريب حل قفيزا ودرهم والقنابة المذكورة ثمانية أطال وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشق وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخلة أما جريب الزيتون فقال الشافعي

واحدان فيه اثني عشر صرحا ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
 تقدير بل المرحوم فيه الى ما احتمل في الارض من ذلك لاختلافها فيجب ان الامام في تقدير ذلك مستعينا
 عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الامم انما هو مرجع الى اختلاف الروايات
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر
 كلها صحيحة واما المختلف في اختلاف التواحي انتهى فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان بتحقيقه وتلخيصه
 كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام ان يزيد في الخراج عليها وضعه الا ما
 عجز عن الخط لا يجوز له النقصان مع قول مالك في احدى رواياتنا انه يجوز له الزيادة اذا
 احتمت النقصان اذا لم يتحقق ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال النقصان
 ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
 لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدرعي بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج لا
 يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوا ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطائفة
 فان لم تنطق الارض ما يوضع عليها نقصه الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان
 مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على
 اصله في اجتهاد الاشياء على احتمل الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
 لا يجوز ان يوضع على الارض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لاحكام الناس ولا ما يكون فيه
 اضرابا راياب الارض تخميرها من ذلك ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك
 ما تطيق وادى ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صفه للرشيد هو المجيد قال
 وادى ان يكون لبيت المال عن المحب المحسان ومن الشاذ الثالث انتهى فالاول فيه تحقيف
 على الامام من حيث ان له ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من حيث
 انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن احمد والرواية الثانية لا احمد
 هي عين قول الشافعي ومن ما حكى عن ابي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول
 ابو يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه ادبا معه
 لم يرض الله تعالى ينطق على اسان عمر ولم يرض الصلابة له على ذلك بلا انكار فهو اشم
 نظرا من جميع الاشياء بعد وجهه الا قول السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
 عمر ان الاشياء بعد عمر امناء على الامم فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر بن زياد انما
 الارض نوقته وابتقصه وضعه فله الزيادة اذا قويت الارض واخرج كل فدان عشرة اراب من
 القمح مثلا والنقص اذا ضعفت واخرج كل فدان ثلاثة اراب فرضي الله عن الاشياء اجمعين
 ومن ذلك قول الشافعي لو صار الامام قوما من الكفار على ان اراضيهم لم يجعل فيها شيئا فهو
 كالجزيرة فان اسلموا سيطر عليهم وكان ان اشترأ منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم
 خراج ارضهم باسلامهم ولا بشرع مسلم فالاول تحقير الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا
 والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح

فأخبرته قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في ظاهر ما بيننا إن مكة فتحت عنه وقال الشافعي
 وأحمد في الرواية الأخرى إنها فتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فدرها وأرضها
 المعينة ملك سليمان انتهى فمن قال حنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم
 ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركون على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على
 عدوهم على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا أخرا والمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه
 يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم فإن كان
 حكم الشرك هو الغالب كرهه ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين
 قلة ويكون بالمشركون كثرة والثاني أن يعلم من المشركين حسن رأى في الإسلام وميل إليه قال
 ومعنى استعان أنهم لم يقيموا شرطه والاولى في تشديد على المسلمين لو أنهم طلبوا الاستعانة
 بالمشركون إن لم يقيموا شرطه والاولى من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره
 ولكن للحكم في القبول الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة التوازن وتوجيه الأقوال ظاهر وكل ذلك
 سراجهم إلى رأى الإمام أو نأشبهه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الحرد
 تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الإسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام
 إذا ارتكبه في دار الحرب لزومه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأدميين
 فإذا ارتكبه أو شرب الخمر أو قذف أحد من أهل دار الإسلام عليه حد من ذنوبه أو سرق
 أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب لم يبق عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن
 لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة إن كان في دار الحرب إمام مع
 جيش المسلمين أقام عليهم الحد ودفع في العسكر قبل الرجوع وإن كان أحد سرية لم يقع الحد في دار
 الحرب ثم إن دخل دار الإسلام من قتل ما يجب الحد سقط الحد وعنه ما كراهي القتل فإنه
 يضمن بالدية في ماله إذا كان أخطأ فالأول مشدد على المسلمين نصرة للشرعية المظهره وتقديرا
 لضعفها على الخوف المتوقف من تغير قلوب العسكر الموجب لضعف الغرم عن القتال والثاني مخفف
 على عسكر الإسلام لعدم إقامة الحد في دار الحرب إلا أن يكون الإمام حاضرا فإن
 صولته وخوف العسكر منه تنعم من أنكسار قلوبهم وضعفها على القتال بإقامة الحد ودفع على بعض
 الخوفاهم بخلاف ما إذا كان العسكر منهم كما قاله أبو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي
 في قتلها أنه تجب الحد ودفع على من وقع فيها ويجهل أنكره لا تقام إلا إذا رجعوا إلى دار الإسلام على خوف
 أنكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما إذا كانوا يجأفون
 من سطوته فهو ملحق بالإمام الأعظم ووجه قول من قال أنه إذا دخل دار الإسلام
 سقطت الحدود كلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر
 ما ترك إقامة الحدود عليهم إلا محبة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج مع أمير الجهاد إذا دعاهم
 له بخلاف ما إذا أقام الحدود عليهم فأنه يهددهم بنفوسهم منه وقال أنصاري هذا فلا يسافر معه
 وظالمهم لا يتعقل أن إقامة الحدود عليهم مصلحة له بل الجهاد عن شهيد ووجي. تقديم أمر الشاهر

حل خطر نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة مبذبة على المساحة الا القتل فاد
 الغل في حق الامميين فلن لك لم يسقط خوفا من وقوع فساد اعظم من فساد وجوه الدنيا
 على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الاثمة في هذه الوقت والله اعلم ومن ذلك
 قوله الاثمة الثلاثة انه لا تصح الاستتابة في الجهاد سواء كان بجعل او بآخرة او بغيره وسواء تعين
 على المستنير او لم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستتابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد متعينا على
 النائب كالعباد الا مرة قال ولا بأس بالجعائل في الشغل كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
 على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الخوف من ان يواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد
 فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من وقوع الموت
 او المراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستنير في نصرة دين الاسلام
 فكما ان المستنير يغار على دين الاسلام كذلك النائب ظليلا ويصمحل الاول على ما اذا
 كان النائب يقوم مقام المستنير وحل الثاني على اذا كان يقوم مقامه في نصرة الدين كما
 الشرع اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طمخ احد الغنائم جارية من السبي
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى
 الغنيمة مع قول مالك انه نزيه يحل ومع قول الشافعي واحدا انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
 وحريته وعليه قيمته والمهر يرجي في الغنيمة وهل تصير له ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اعم
 قوله لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ وعدم وجوب الحد فيه تشديدا عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعل مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد وثبوت حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمته
 والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
 صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب لها كونها لاحد عليه في وطئ اعذر وجه مخالفة
 الشافعي له في عدم صيرورتها ام ولد وان كان قاتلا يثبت النسب انه لاحد عليه في وطئها
 الاحتياط لكن نصيب الواطئ في تلك الجارية جزء اصغى بالنسبة للحميم الغنائم هذا ما ظهر لي
 من التوجيه في هذه الوقت ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في احد
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يرجون النجاة في اللقاء في الماء
 ولا في الاقامة في السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين القاءهم انفسهم في الماء مع قول احمد
 انهم يرجون النجاة في اللقاء او في الثبات يثبتوا وان استوى الامر ان فعلوا ما شاءوا وان
 ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما منه اللقاء لكلامهم يرجون النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شقي بالتفصيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتامله ومن ذلك قول مالك ان هدايا امراء
 الجيوش تكون غنيمة ففيها الحسن لا يمتصون بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين

لان ذلك على وجه التحريف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين ليس بامير ولا باس باخذها
وتكون له دون اهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن ابى حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك
الروم الى امير الجيوش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى الرسول ولزمين كرسن
ابى حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا اهدى الى الاولى هدية فان كانت شيئا ناله منه حقه كان
ام باطلا فحرام على الاولى اخذها لانه يحرم عليه ان ياخذ على خلاص الحق جعلا وقد الزمه
الله تعالى ذلك واما اخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين
الاعتبارين احدي ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا تسقط
غيره الا ان يكافئه على ذلك بقدر ما يسعون كانت من رجل اسلطان له عليه وليس بالملك
الذي به سلطان شكر على احسان كل منه فاحسان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعيها ولا يخذل
على الخير مكافاة فان اخذها وتولها لم يحرم عليه وقال في اخرى روايته انه لا يختصى من
اهدت اليه بل هي غنيمة فيها الخمس في الاخرى يختصى الا امام فقول مالك مشدد على الامراء
على ما فيه من التفصيل مع ما رافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول ابو يوسف
يخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد في احد شقي التفصيل وتفصيل في الشق الاخر
والرواية الاولى عن احمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تختص
بالامير ان ذلك هو الغالب على ما اهدى شيئا للامير في وقت من الاوقات فجمع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الغالب من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق
لا يخرج رجله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق رجله الذي معه الا المصنف وفيه روح
من الجولان وما هو جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
فالاول فيه تخفيف على الغالب والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ويصير حل الاول على ما اذا لم يحصل بباطل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
في التحريف زجر وتنقيد عن الغلول ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في المصوص عنه ان حال
الغني وهو الخنزير من مشرك لاجل كفره بغير مال كالجزيرة الماخوذة على الرؤس واجرة الارض
الماخوذة برسم الخراج او تركوه فزادوا مال المرتد اذا قتل في مذبحة ومال كافرات
بل وادرت وواوخر منهن من العشر اذا اختلغا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه يكون للمسلمين
كافة فلا يجزئ لمن يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في متخير مقسوم
يصرف الا ما في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يختص بقتل
كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع بغير موته قولان احدهما لمصالح المسلمين
والثاني للمقاتلة واما الذي يخمس منه فقيه قولان الجدي انه يخمس جميعه وهي رواية عن احمد
والقول بولا يخمس الا ما تركوه فزادوا هو الاول فيه تشديد على الامام بعد ما اخذ شيئا من
الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه باخذة لنفسه شيئا
وقول الشافعي ما بعده واضمح فرجع الامر الى مرتبة الميزان والحل لله رب العالمين

باب الجزية

اتفقوا لثمة على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا واتفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدكم ولا على مجنون واعشى وشيخ فان ولا على اهل الصلعم هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرازي والنوري في ذلك خلافا عن الشافعي وعبدلة النوري في انها لم يوجبها على من دخلها من رسلهم واعنى ذلك جابر بن عبد الله وقال الرازي المصنوع ان الجزية بمثابة كزاد الارض فيسوي فيها اربابا للعدو وغيرهم واتفقوا على ان المرأة من المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاء منهم مسلما ردناه انما لا تردوا على انه لا يجوز احراق كنيسته ولا بيعته في دار ولا مصادرة بلاد الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الانصاري الثلاثة والشافعي في احد قوليه ان الجوس ليسوا باهل كتاب مع قول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد على الجوس بعدم احترامهم وتحرير من اكلتهم والثاني مخفف عليهم فرجم الامري الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاختفاء بالاحتياط للمسلمين فلا ينافي كونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت انهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس معناه دليل صحيح يفي كونه من اهل الكتاب او يثبت ذلك فكا من الهم صدم القطع بشئ من احوالهم واحكامهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من البحر تؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب مع قوله مالك انها لا تؤخذ من كل كافر عربيا كان او عجميا الا مشركي قریش خاصة ومع قول الشافعي احمد في اظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قریش والثالث مخفف على جميع عبدة الاوثان فرجم الامري الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احادي روايته ان الجزية مقدرة في الاقل والاكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعين درهما وفي الرواية الاخرى لاحد انها موكولة الى ارباب الامام وليس مقدرة وفي رواية اخرى له فالثلة ان الاقل منها مقدرة دون الاكثر وعنه رواية رابعة انها مقدرة في حق اهل اليمن خاصة بتدبيره دون غيرهم اتباعا لحدريش ورواه وقال مالك في المشهور عنه انها مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير واربعون درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يسترى فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه الاقوال كلها ظاهرة لرجوعها الى اجتهاد الانصاري بالنظر لاهل بلادهم ومن ذلك قول الانصاري الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية انما لم يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في احد اقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يمكن من الاداء انه يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر انه يقر ولا يخرج واذا اقر دفع قول لا يؤخذ منه شئ وفي القول الاخر تحب الجزية ويحقن دمه بضمها وربطها عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبن لها

الحق بدل الحرب فالأول مخفف على الذي التقدير والثاني فيه تشديد كذلك ما بعده فوجه الأمر
 إلى موقوف الميزان ولكل من الأقال وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الذي إذا مات
 وعليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف والثاني
 مشدد فوجه الأمر إلى موقوف الميزان ووجه الأول أنها ما وجبت على الذي أضاعه قاله لا يعقوب
 بذلك المال على محاربتنا وقد لا الأمر به وتوجه الثاني أن ورثته قائم في مقامه في التقوى
 بذلك المال المخلف عنه فكان له لم يمت ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية تجب على من
 باول الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد كدم مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد
 أنها تجب بأخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد للزمنة حتى تمضي سنة فإن مات في أثناء
 الحول فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من حاله جزية ما مضى من
 السنة فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسألة الموت مخفف
 والثاني فيه تشديد فوجه الأمر إلى موقوف الميزان وتوجه هذه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي دمه أو يكرها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك
 القول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها أسلم قبل أن يتم قول الشافعي أن الإسلام بعد الحول
 لا يسقط الجزية لأنها اجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت
 جزية السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين الأولى
 من المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد ولكن ذلك القول في المسئلة التي تدخل فوجه الأمر إلى
 دسبقي الميزان وتوجه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشرأكين إذا عاهدوا
 عهداً وفيهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة فحق اقتضت المصلحة الفسخ بين
 اليوم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فوجه الأمر إلى موقوف الميزان ويعمحل
 الأول على بقاء المصلحة فتكلم من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحرب إذا أمر
 بهال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون منا مع قول مالك وأحمد
 أنه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر
 فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر
 حال أخذه أخذ ولا فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول والثالث
 مفصل والثاني مشدد ولكن ذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فوجه الأمر إلى موقوف الميزان
 وكل ذلك مراجع إلى رأي الإمام ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا أنجز من بلد إلى بلد
 أنه يؤخذ منه العشر كلما التجروا والتجروا في السنة مراراً وقال الشافعي إلا أن يشترط وقال
 أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك
 فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كصاحب مال المسلم وأحمد النصاب في ذلك للحربي خمسة
 دنانير وللذي عشرة فالأول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
 مخفف ينصرف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أحمد فيه تشديد على الحربي

وتخفيف على الذي فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال سراجهم إلى وجهته
 أصحابها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عمل الذي ينقض عنه الجزية وامتناعه من
 اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا باعليه مع قول أبي حنيفة انه لا ينتقض عهد من بذله
 الا ان يكون لهم منعة يحاربون بها ثم يحقق بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الاول ان مراد الشارع من
 تقبيلهم في دار الاسلام بالجزية انها هو الا لهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام
 عليهم فقد خرجوا إلى اعراض كلمة الكفر وقرؤا من طاعتنا ما أوجه الثاني ظاهر سراجهم إلى
 رأي الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه لا امتناع
 لقدرتها على اذلاله وايضا في التكاليف ومن ذلك قول أبي حنيفة انه ينتقض عهد اهل الذمة
 بقول ما يحل عليهم تركه والكفر عنه ما فيه ضرر على المسلمين واذا قدم في نفس احوال وذلك
 في ثمانية اشياء مستاق في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيتغلبن على موضع و
 يحاربونها ويحقق بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء
 اشترط عليه تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل لم يضر ذلك فغيه تفصيل فان لم يشترط
 عليه الكفر عن ذلك في العقد لم ينتقض بان شرط انتقض على الا ص من من هبه ومع قول مالك
 انه لا ينتقض عهد بائنا بالمسلة ولا بالاصابة بالكفر وينتقض باسرى ذلك الا قطع الطريق
 وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتال المسلمين او
 ينفذ احدهم بمسلة او يصيبها باسم تكسر او يغتصب مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يؤذي
 للشركيين بها او يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما
 او مسلمة عهد هذه الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد بها كما مر في الاشارة اليها وكذا
 عند ابن القاسم بين ان تشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم تشترط فالاول مخفف بالشدة
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره ذلك والثالث فيه تخفيف من وجهه واثنا
 من وجهه والرابع مشدد لانتقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجهه الاول كلها مفهومة ومن ذلك قول احمد انه اذا فعل الذي ما فيه غصاصة ونقص
 على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل لا يليق بجلاله وذكر كتابه المجيد ودينه
 القويم او فكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك ام لم يشترط مع قول
 مالك اذا سمعوا الله ورسوله اودينه او كذب به يذير ما كفو به انتقض عهد من سواء شرط ذلك
 او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء
 السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعلى الوجهين
 واما قول أبي اسحاق المرزوي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام الجزية
 والزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من
 ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرون بها على المحاربة ويحقق بدار الحرب فالاول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاقول الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من اتقص محمد
 من اهل الذمة ابني قتله موقدر عليه مع قول مالك في الشهادة عنه انه يقتل ليسى حراما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باين ابى الحقيق ومن قول الشافعي في ظهر قوله واحمد ان الامام
 مخفي بين الاسترقاق والقتل لا يرد الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف والتحيز المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 يجوز للكافر دخول الحرام والاقامة فيه مقام للسافر لكن لا يسقط عنه مع قول لائمة الثلاثة
 انه يهضم من دخول الحرم ويجوز عند ابى حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان الكافر المحرم الذي لا ينمى من استيطان المحارده مكة والمدنية وما حولها
 مع قلبي الائمة الثلاثة انه يمتنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او باذن له الامام ولا يقهر اكثر
 من ثلاثة ايام ثم ينقل واما ما سرى مسير الحرام من المساجد فقال ابى حنيفة يجوز دخوله المسلمين
 بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واجل لا يجوز لهم دخولها
 بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان المحارده مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي
 ذكره والاخر من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد ولثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان في المسئلة في الائمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حل المخفف على ما اذا مرجح
 منه الاسلام بالدخول وحل المشدد على ما اذا لم يرجح منه ذلك ومن ذلك قول لائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قرب المدن والامصار بل الاسلام مع قول ابى حنيفة ان الموضع
 اذا كان قريبا من المدينة فهو رصيل واقل لم يحرر ذلك فيه وان كان ابعد من ذلك جاز فالاول
 مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القربان ظاهر ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو اهدم من كناشهم او بيعهم شئ في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده
 مع لشرط ابى حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في الارض فتحتمل اقل فتح عذرة لم يجز ومن
 قول احمد في اظهر اياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد
 الاصطخري وابى علي بن ابي هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما انتشع ولا تجد مدينه على الاطلاق ومن
 قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما انتشع دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابى حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الاقضية

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعلى ان القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة
 لم يصرف قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علم وعلى ان القاضي اقله يترافع

الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي القاضى
 في الحقوق المالية تجاز مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق
 والختم فانه غير مقبول خلافا لما لاك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله ما سياتى توضيح
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يناقضه ويخالفه
 فانه لا يقضى الاول ولكن اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز تحكيم
 احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كالتسبيات في الباب انما يكون التحكيم في غير
 الحدود واتفقوا على انه اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو رخص بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام مع قبول
 ابى حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابهم فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
 اجاز ولاية العالمى وقالوا يقبل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة
 ان من شرط الاجتهاد انما اعنى به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار هذه الائمة
 الاربعة التى اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والقاضى ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعقب في طلب الاحاد يثبت
 وانتقاد طريقته لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعلبه فيه سواء وانتهى الامر من هو لا
 المجتهدين من الائمة على جميع طرواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتدرجت العلوم وانتهى
 الامر من هؤلاء المجتهدين الى انقضاه الحق وانما على القاضي ان يقضى بما ياحد منهم
 او عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج
 من خلافهم من رخصا مواطن الاتفاق ما امكنه كان احدا بالجموع املا بالاولى وكذلك اذا قصد
 في مواطن الخلاف ترجع عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه
 ياخذ بالجمهور مع جواز عمله بقول الواحد الا انى اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع
 من هب ابيه او شيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يفتى به الاثمة الثلاثة
 بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واجمع اتفقوا
 على جواز هذا التوكيل وان ابى حنيفة يمتنع ضد عمل اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة بغيره من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اذاه اليه اجتهاده فاني
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكن اتبع في ذلك هو ولم يكن من الذين يستعملون القول فيتبعون
 احسنه ولكن لما كان القاضي ملكيا واختصم اليه اثنان في سؤركل يقضى بطرأرت
 مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بخاسته ولكن لما كان القاضي شافعيا واختصم اليه
 اثنان في سؤرك التسمية عن افعال احدهما هذا منعني من بيع شاة مذكاة وقال اخر انما منعت
 من بيع للبيبة نقضى عليه من هبة وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه ولكن لما كان القاضي

حنبلياً فاختصم اليه اثنتان فقال أحدهما لى عليه فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيت له
 فقطنى عليه بالمرأة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله ما رجوا ان
 يكون اقرب الى الخلاص وادرج في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكام في عصرنا هذا صبيحة
 وانهم قد سددوا نفعاً من نفع الاسلام فاسد ففرض كفاية قليل ابن هبيرة ولو اهلقت هذا القول
 ولم اذكره ومشيت عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضياً الا من كان من اهل الاجتهاد
 لحصل بذلك ضيق وحرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الان قد فقدت في أكثر
 القضاة وهذا كالأحوال والتناقض لما فيه من تقطيل الأحكام وسد باب الحكم وذلك
 غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وان حكوماتهم صحيحة نافذة و
 ان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محرم ليرجع الى اصل المسئلة
 فنقول ان الاول الذى شرط وجده الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الجوى على قواصل اهل العصر الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين
 فيه ووجه الثاني الجوى على قواصل الخلف فكان المقلد لمن هب من من اهل الأئمة
 المجتهدين الان فانهم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الأربعة وكانه واحداً من الأئمة
 لقوله بقوله وتقيد به ويقاوده لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول ابن خزيمة انه يصح ان تكون قاضية
 في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء وعدده ان شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح
 فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شئ فاول مشدد وعليه
 جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان القاضى ناسب عن الامام الاعظم وقد اجمعوا على اشتراط ذكره وتوجه الثاني
 والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
 في ذلك المذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال
 صلى الله عليه وسلم ان يقرأوا امرهم امرأة قال ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته
 من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله وكسر بيلغنا
 ان احداً من النساء سلف الصالح تصدرت لتزينة المريدين ابد النقص النساء في الدرجة
 وان ورد الكمال في بعض من كسرى ابنت عمران واسية امرات فرعون فذلك كمال
 بالنسبة للقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية
 وغاية امر المرأة ان تكون حادثة زاهدة كراية العذرية وبالحجلة فلا يعلم بعد عايشة ثم صلى الله
 عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمد لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجبر على كل من تعين
 عليه الدخول فيه اذ الم يوجد غيره مع قول احمد في اظهر روايات انه ليس من فروض الكفايات
 ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء والآخر المذكور

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
انه من باب الامانة وقد هي الشارح عن طلبها لما فيها من عدم الخصاص والشي فيها على الصراط
المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لذممه وقد ضحى السلف الصالح وجسوا ليلوا
القضاء فما ولو رضى الله عنهم جميع ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يكره للقضاء في المسجد
ولكن لا يكره لمن يتعين عليه الانحياز فيه وذلك ان لم يجز غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول
الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدث حكمة تحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع
والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الابتاع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صليباكم
وبيعكم وشارعكم وخصومكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ويؤيد مرافق الصوت
فيه كما ورد فكيف حضرة الله الخاصة في المسجد بل لوافق شخص شجر يوم رفع الصوت لم يشغل ليله
الى كذب مع الله تعالى كما يرد ذلك هل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من
باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجز في الخطبة يوم الجمعة لكن يتخلص الظهور
من الظاهر ثم اذا فرغ احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير
فلكل امام مشهود ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجز للقاضي ان يقضي بعمله فيها شاهده من
الافعال الموجبة للحزب قبل القضاء بعده وماعله من حقوق الناس حكم فيه بما عله قبل
القضاء وبعده مع قول مالك والشافعي انه لا يقضي بعمله اصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد
ومع قول الشافعي في الظاهر القولين انه يقضي بعمله الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما
تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما عله من
حقوق الناس والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشرع بنفسه مع قول الائمة الثالثة ان ذلك يكره له وطريقه
ان يوكل بالاول مخفف خاص بالاكاب والذين لا يميلون عن طريق الحق بالحاباة ولا يقبلو بها
والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسوي قلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا
اليه بالمحبة والهاباة في البيع والشرع وغير ذلك فكان التوكيل للبيع والشرع لهذا فرج الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احري روايته انه تقبل
شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تادية رسالته
وفي الجرح والتعديل بل جواز الوحيفة ان يكون امرأة فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول
الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان
كان الخصم في اقرار بمال قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان
لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرج
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني ووجه الثالث من باب الشهادة
ومعلوم انه يشترط فيها العادة خالبا ولم يجز البيع من شاهد كالشاهد من ذلك قول المحققين

من أصحاب الشافعي أن القاضى كيف عزل نفسه العزل ان لم يتعين عليه وان تعين على العزل
 فى اعم الوجهين مع قول الماورى ان من عزل نفسه بعد الجواز ويعيد على نفسه العزل لا يجوز ان
 يعزل نفسه الا بعد علم الامام واستعفاة له لان معكول بعمل يجرم عليه اضاحة وعلى العلم ان
 يعفيه اذا وجب غيره فبم عزله باستعفاة له واستعفاة له لا يلزمها ولا يكون قوله عزلة نفسه عزلا
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلها فالاول فيه تشدد يد على الناس وتخفيف
 على القاضى بالشرط الذى ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشدد يد على القاضى فى اعم الوجهين دون
 الوجه الاخر والثاني مفصل فرجم الامر الى مرتبة الميزان وتوجه العقلين ظاهر ومن ذلك قول
 اصحاب الشافعي ونقل عن النضر ايضا ان القاضى لو تحقق رشح قاطب وحسن حاله لا يعود قاضيا
 عن غير تجديد ولاية بخلاف الجعفى والاختصاص لا يصح فيها العود ومع قول اهل الروى
 فى كتاب الشرائع ان القاضى لو فسق وانزل ثواب صدر والى انفس عليه الشافعي ان
 عدم صدور رتبته والى ايسر باب الاحكام اذا انسان لا ينفك غالبا من فعل اصول يعصى بها فيفتقر
 الى مطالعة الامام فبذلك الحاجة ومع قول القاضى حسين ان حدثا الفسق القاضى واخر التوبة
 العزل وان عجل الا فلاح عن رتبته ولم يعزل لان قضاء العصمة عنه فالاول فيه تشدد يد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجم الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ظاهر ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم فى الحدود والقصاص والعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد سؤاله
 عن العدالة الباطنة قوله واحد وامام احد ذلك في يسأل الا بعد ان يطعن الخصم فى الشاهد
 فمضى طعن سال وصق لو يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفى بعد التهم فى ظاهر احوالهم
 مع قول مالك واحمد فى احدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة بل يصدر عن
 المحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اطعن الخصم ام لم يطعن وسواء كانت الشهادة فى حب
 ام غيب ومع قول احمد فى الرواية الاخرى ان الحاكم لا يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق فلا
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاحوال
 الثلاثة وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الدعوى بالجرم المطلقة
 تقبل مع قول الشافعي واحمد فى احدى روايتيه انها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجارح علما بما يوجب الجرم فبذلك عدالة قاتل
 جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد
 على الشبهة وما يفتى على رده شهادة عليهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجم الامر الى
 مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على ما لم يكن محفوظ الظاهر ما تزوده الشهادة والثاني وما وافقه
 من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد من تبين سبب الجرم لينظر
 فيه الحاكم فيرد او يقبل ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يقبل جرم النساء وتعدى لهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي واحمد فى اظهر روايتيه انه لا يدخل النساء فى ذلك فالاول
 مشدد على الشبهة وما يفتى على رده شهادة لهم فى صورة التبرج والثاني مخفف عليهم فجمع

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون حاملة باحكام الجرح والتعديل بل ربما
تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة
شديدة للاجانب من الرجال وهذا قل ان ينطق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
انه يكفي في العداة التيقول المترك فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول
هو عدل رضى لي وعلى ومع قول مالك ان كان المترك عالما باسباب العداة قبل قوله في تركيته
فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قوله على ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصير حل الاول على العالم العظيم باسباب العداة و
الجرح الذي يحتاج الى اموال الناس بلصاعهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل
هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولي امر تغت الربيع تبيد لك علم توجيه قول مالك
ومن ذلك قول ابو حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من
وكيل او وصي مع قول الائمة الثلاثة انه يفرض على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على
غائب او وصي او مجنون فعند احد لا يحتاج الى اخلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى
تحليفه في اعم الوجهين فالاول مشد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التحليف مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق بحجة من الوكيل او الوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحل المدعى على
الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصير حل الاول على اهل الخوف من الله والثاني
على من كان بالصد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز
القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات الباري جل وعلا ويقول صفا
الحق تعالى غيره لا عينه ولا ساعى الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار وجسمه كامل
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره
لتباين صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحمه الله لا طام ابا
حنيفة ودواه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والحلم
مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالدين
فلا يقدم على اقامة حد والحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب مزورا على القاضي
ووجه الثاني ان من نصب القاضي يند في التذبير عليه ولولا انه غلب على ظنه ان مخط ذلك
القاضي احكم بمقتضاه ويصير حل الثاني على اذا كان حامل الكتاب عا لا مرضيا والاول على
اذا كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحد انه لو نكح كاتب
قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو لا ظهر عندي ولا حكاها الطحاوي عن ابي حنيفة

من انه يقبل انما هو من هب الى يوسف وعلى قدم القبول ليحتاج الى اعلان البينة عند الاخذ
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشد لا مستغناء للقاضي عن المكتبة
 ثم شافيتها بالحاشية اوسمها المدينه من الثاني الذي هو قول ابو يوسف مخفف اذا فرق في اخبار
 القاضي تلك القضية بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامم الثلاثة ومالك في احدي روايتيه
 ان صفة داود بن الحارث في كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهد ان لم يكتتب اليه بمشهد
 ان هذا كتاب القاضي فلان قرأه عليه او قرأ عليه بحضوره مع قول مالك في الرواية الاخرى
 ان يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان للشاهد عليه وبذلك قال ابو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني مخفف
 وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفترض اليها في الحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شيء
 وقال له مرضينا بحكمك فالحكم علينا الزمهم العمل بحكمه مراد مالك واحمد ان وافق حكمه
 رأى قاضي البلد فينفذ ويضيه قاضي البلد اذا رجع اليه فلم يلزمه قول من حاكم البلد فله ان
 يطله وان كان فيه اختلاف بين الاثنين مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزم العمل بحكمه الا
 بتراضيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التكليف انما يعود الى الحكم في
 الامر الى اتمام التكليف واللعان والقدرة القصاص والحرد فلا يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول مشد
 مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزمهم ابا حاكم
 الحكم الا برضاها ما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القائلين ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والشافعي لو نسى ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما
 في حكمه بل ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
 يتذكرانه حكمه فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه وانما ان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان
 بحق او بعد قبل منه ويستوفي الحق والحرد مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له
 بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كنه مالك فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي لعدول الضابط والثاني
 على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو قال بعد عزله
 قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي للعدول
 بروقة الدين في غالب احوال والثاني على القاضي الذي يضرب به المثل في الضبط
 ويرجع الى قول مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا يجوز ان يرضى عنه ما هو عليه
 في الماكن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا واقام شاهدين

بدلك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا بحق او صدقا فقد حل ذلك الشيء المشهود له
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا بغير ذلك فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن
 اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الخارج ام في
 الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقلا مستغنيا عن اهل البيت لا يرفع اهو عليه وينفذ
 الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول مستند وهو خاص باهل البيت والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول الاحتياط والآخر
 والا بصانع ورب ما كان حكم الحاكم بيمينه وظهورت زورا فلذلك ينفذت ظاهره
 فقط وايضا ذلك ان الشارع امرنا باجراء احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى
 ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاء مع ما هو عليه
 امرهم بالاجتناب الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسرائرهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه وتوجه الثاني ان منصب
 الحاكم الشرعي يجعل ان ينتقض حكمه في الاخر لا في الشارعه وفي الدنيا ان يحكم باجتهاده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا اسم للاذن باجراء احكام الناس على الظاهر كما ان
 من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بشارع ومراره من قول من قال ان
 الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة
 المرضية عن ائمة الفقهاء موالصوفية فزعم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظره
 ومداكره مراضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا تثبت عزل الوكيل الا بعدل او مستويين مع قول الاثمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبر او
 شهادته وحده والله اعلم

باب القسمة

اتفق الاثمة على جواز القسمة اذا الشركاء قد تضرروا بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة افرازان تساوت الاعيان
 والصفات فيما لا يحق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يحجز لكل من الشريكين ان يبيع
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع ولكن فيما يتفاوت كالشباب
 والعقد اما فيما لا يتفاوت فمافرازا كما لمكلمات واللوزونات والمعدونات من الجن والبيض وبنه
 قال احمد وينبغي على القولين ان مر والافرازا يجوز قسمة الثمن التي يحرم فيها الربا بالخص
 ومن قال انها بيع يسع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخفيف
 وتوجه الى التشديد فزعم الامر الى مرتبة ميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 لو طاب احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فبطلت القسمة منها للضرر

والقسم لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتفهم بها اخبر المتفهم منها عليها مع قول مالك انه
يجوز التمسك على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتفهم لا يجوز
اجم الوجهين ومع قول اجلة لا يقسم بل يباع ويقسم ثمة فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه هذه
الاقوال اربعة ظاهرا مخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احاديث روايتيه
ان اجرة القاسم على قول الرؤس المقتسمين لا على الانصاء مع قول مالك في الرواية الاخرى
والشافعي احمد على قول الانصاء تسهل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب
منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فلا قول
ما بين مشدد من وجهه ونخفف من وجهه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى ما تبقى الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تقسم القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احد منهم مع قوله
بقية الا شئة انها تقسم القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعدي والقعة ان شئت
الاعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ما تبقى الميزان والله اعلم

كتاب الدعوى والبيئات

اتفق الاشارة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبيئته على الغائب وعلى انه لو
تنازع اثنان في خاطبين ملكيهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البيئتين جعل بينهما وان
كان لاحدهما عليه جندع قدم على الآخر وعلى انه لو كان على يد انسان غلام عاقل بالتمزاد على
انه عبيد فكن به فالقول قول المكذب يهين انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له
فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل البيئته واتفقوا على انه اذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه واتفقوا على ان البيئته على المدعى
واليامين على من انكر هذا ما وجد به من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
ابى حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحدا انه يجضره
الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ويصح حل الاول على اكابر الناس الذين
يشق عليهم الحضور من تلك البلاد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبيئته على
غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البيئته ولكن ياتي من عند القاضي
ثلاثة الى بابه يدعون الى الحكم فان جاءوا لا تقم عليه بابه وحل عن ابى يوسف انه يحكم
عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب الا ان يتعلق بالحكم بالحاضر مثل ان يكون
الغائب وكسلا او يكون جسمه معتقرا كاء في شئ فدمعوا واحدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى القائب فقال مالك يحكم على القائب الحاضر اذا قام الحاضر البينة وسال
 الحكم له وقال الشافعي يحكم على القائب اذا قامت البينة للمدعى على الاطلاق وبه قال احمد
 في احري وايتيه فالاول مخفف على القائب مشدد على المدعى بالشطر الذي ذكره والثاني مشدد
 على القائب بالشطر الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فوجم الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه من قال انه لا يقتضي على القائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجنته ويتبين للحاكم
 انه مظلوم لو كان حاضرا وجه من قال يحكم عليه بل البينة كما في شبهة الحكم فانتي مقام خصمه
 فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في الاصح من وجهين ان البينة التي قامت على قائب او صبي او مجنون فلا بد
 من تخليف المدعى مع البينة وعن احمد واميان احدهما يحلف الثانية لا يحلف فالاول فيه
 تشديد وعلى الاحتياط للقائب الصبي المجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
 لاجل فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعى مع البينة على ما اذا كان
 في البينة مقلد لم يثبت والثاني على البينة العالة كالعلماء والصالحين ومن ذلك قول الحنفي
 حيفة لو مات رجل حلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه
 وانه يرثه او مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت ببنية انه اسلام قبل موته وشهدت اخرى
 انه مات على الكفر انه يقدم ببنية الاسلام مع قول الشافعي في احد قوليه ان البينتين يتعارضان
 فيسقطان ويصير كأن البينة فيحلف النصراني ويقضوله ومع قوله الاخر انها يستعملان فيقرع
 بينهما ويعزل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرحم ثبوت الاسلام
 والثاني يرحم ثبوت الكفر ببقية الاقوال ظاهرة فوجم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال لا بينة لي او كل بينة لي زور ثم اقام بينة قبل مع قول احمد انها لا تقبل
 فالاول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد
 عليه ولا عذر لمن اقر فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حيفة واحمد
 في احري وايتيه ان بينة الخاسر مقدم على بينة صاحب اليد في المالك المطلقة دون المضاف الى
 سلب لا يكره كالنسيم من الشيايب التي لا تنسم الامرة واحدة والنساج الذي لا يتكره فان بينة صاحب
 اليد تقدم حينئذ واذا اخرج فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا فلم ايضا مع قول مالك والشافعي
 ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي
 ذكره والثاني مخفف عليه فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الخاسر
 قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكول واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني
 عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على من
 كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا فاكان صاحب اليد من اهل الدين والورع ودون
 الخاسر فالحاكم يحرم الامر في ذلك ويحكم بما يراه امرأته اولن مئة الخصمين
 او احد هما وهو مع ذلك على شفير النار نسأل الله العفو والرحمة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان ولحقهما الشهرة على أنه لم ترجح بذلك مع قول مالك أنها ترجح به فالأول فيه
تشد يد على الشهرة بينتين والثاني مخفف عليهما فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن لا على
ما يقدم عند الحاكم ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان وتعارضت
البينتان لم يستقطب بل يقسم ذلك الشئ بينة ما مع قول مالك أنها إلى القان ويقسم ذلك بينهما
فان حلف أحدهما أو نكل الآخر قضى للحالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد قوليه أنهما
يستقطبان معاً كالوهم يكن بينة فالأول فيه تشديد على صاحب اليد بخلاف نصف ما بينة في الخارج
وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يترجح به الحكم فان شهادة الحاكم قدس وان شاهد
أقرع وان شأه توقف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ادعى
شخص أنه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شرط الصحة مع قول الشافعي
وأحمد أنه ليس للحاكم سماع دعواه إلا بعد ذكر شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح اليها وهو ان
يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهد من حدل ورضاها ان كان يشترط فالأول مخفف على المدعي
والثاني فيه تشديد عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الحمل على من عرف بالدين
والورع والعلم والثاني على من كان بالصدق وذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لأرد بل يقضى بالنكاح مع قول أحمد أنها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك أنها ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيأبى بشاهد ويمين أو شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي أنه ترد اليمين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الأشياء والأشياء
ما بين مشددة في شئ ومخفف في غيرك أن ترى فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
لا تعقلز البين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في حدل رابتيه أنها تعقلز
بها فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حل من قال بالتعليل على أهل الرتبة ومن قال بالتخفيف
على أهل الدين والصدق ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد حدل أن على رجل بأنه اعتق عبدا
فأنكر السيد لم يقسم الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعقده فالأول مخفف على السيد والثاني
مشدد عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأدعي ووجه الثاني
مراعاة حق الله تعالى وهذا السر لا يشطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولاينة فما كان في يدهما
مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فاصطلم للرجال فهو للرجل والقول فيه
وفاصل للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصطلمها فهو للرجل في الحياة وما بعد الموت
فهو للباق منها مع قول مالك أن كل ما يصطلم كل منهما فهو للرجل مع قول الشافعي هو بينهما بعد الخلف
ومع قول أحمد أن كان المتنازع فيه ما يصطلم للرجل كالأطعمة والعائم فالقول قول الرجل
فيه وإن كان مما يصطلم للنساء كالقائم والوقايات فالقول قول المرأة فيه وإن كان مما يصطلم
لها كان بينهما الوفاة شهما لفرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق
الحكم وكان الحكم في اختلاف ورشتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول أبي يوسف

ان العقل قول المرأة فيما جرت العادة انه قد مر بها من غير حرام مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون مانعاه من جهازها هو له وكان عند كالعامة تان بجوار موافقة صاحبها به والا اخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو كان لشخص دين على اخيه بدين اياه وقدر له على مال فله ان ياخذ منه مقدار دينه بغير إذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في إحدى روايته انه ان لم يكن على غريمه غريمه فله ان يسترق حقه بغير إذنه وان كان عليه غريمه استرق بقدر حقه بالمقاصدة وسره افضل وهم قول مالك في الرواية الاخرى وهي من هب احمد انه لا ياخذ الا بالذمة وان كان عليه غريمه استرق سواء كان بالمال عليه ام فأنصا وسواء كان له على حقه بدينه ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير إذنه وكذا لو كان له عليه بدينه وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقر به ولكنه يمنع الحق بسلطانة قوله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد على المشتري الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحدين آخر والرابع مخفف مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودوجه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس له كاله بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا يجد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طوق شرعي والله اعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاشم على ان الشهادة شرط في النكاح واماسائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها وانفقوا على ان القاضى ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدوث ولقصاص وانهم يقبلون منه فوات فيها لا يطلع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللعب بالشرط حرمه كره انفقوا على انه لا يبرم الحكم بالشاهد اليقين فيما عد الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا زكيا شهود الاصل او عدلها وانفقوا عليها ولم يدكر اسمهما ونسبهما للقاضى لا يقبل شهادتهما في شهادتهما من خلاف لان جزية الطبرق فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا لشهد ان رجلا عدل في شهادتهما على شهادتهما ان فلان بن فلان له على فلان درهم وانفقوا على انه لا يتخذ شهادته الفرع مع وجود الاصل ان يكون هناك عدل يمنع شهادة شهود الاصل وكان ذلك اتفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بامر شرع بعد الحكم به لم ينتقض الحكم الذي حكم بشهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفو فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند المدعى مع قوله مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قول احمد في ظاهر روايته فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 وغيره ان النكاح لا ينعقد بعبد من مع قول واحد وغيره ان لا ينعقد بشهادة عبيدين فالاول
 مشدد والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح اخطر
 من المال لما فيه من الاحتياط لا يضره واشتات المضايك والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج
 الى كمال الصفات والشهره ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فتشمل العبيد
 اذا كانوا بالدين عقلاء مسلمين وقد يكونوا العبد لادين من كثير من الاحراد كما هو مشاهد في
 الناس ومن ذلك قول الانصاري باستصحابه الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول
 مخفف محمود على اهل الدين والورع والطهارة والثاني مشدد محمود على من كان بالصد من
 ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه تقبل شهادة النساء في
 الغالب في مثل ما كان يطلم عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق وخذ ذلك سواء انفسد
 في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك وانما يقبل عنده في خسر المال
 وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في الموضع التي لا يطلم عليها غيره من دونه قال الشافعي
 واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في ظاهر
 روايته انه لا يشترط العبد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك
 واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومن قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة امرئ
 نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ورجع ذلك الى الاجتهاد ومن ذلك قول ابى حنيفة ان استهلال الطفل يشهد بشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت اثنين واما في حق الفسل والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة
 واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومن قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات
 الا انه على صله في اشتراط الامر بامرئ واحد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بالمرأة
 واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك واجم الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 ابى حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا امرئان او رجل وامرأتان ولا تقبل فيه
 شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا ان مالكا يشترط
 في المشهور عنه ان تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومن قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا ضاها ذلك في الجريان ومن قول ابى حنيفة انه لا يقبل فيه منفردات
 وبخبر من امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث
 بالشرط المذكور فيه وقول احمد مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك واجم
 الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه ومن ذلك قول الانصاري الثلاثة ان شهادة
 الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا اشد اجتمعا لامر مباح قبل ان يتفرقوا

وهو رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء أي بشرط النص المعتبر في ذلك الأمر
 فإن قيل فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مخفف
 عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فمن ذلك أنه من غلب حكم الأمر وجعل الحكم لها فإن أمركا
 لا يخلو كغلبها على الأمر ولا يصح في فرض الصغير كرم الكبار وقد اجمع أهل الكشف على أن الروح
 خلقت بالغة ذرأة حاضرة بما يجب به وما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة في جوهها كالمشكاة
 ولا مرقى لها في المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم الأمر وإن اجتمع
 يقبل الزيادة والنمو في جوهها فكما هو مشاهد كالمثال الذي حديث من غلب القلم عن ثلاث
 فإنه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الأمر وإنما خلقت بالغة كتمامه ولو كان ذلك ما شهدت
 للصقالي بالروبية وقيل ذلك منها يوم السبت بركم وهذا أسير في أهل الله تعالى لا تستط
 في كتاب فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تقبل شهادة للمجرد في القذف وإن تاب إذا كانت
 التوبة بعد الحد مع قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادته إذا تاب سواء كانت توبته بعد
 الحد أو قبله إلا أن مالكاً يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي يقيم عليه
 فالأول مشدد والثاني مخفف وتوجه الأول العمل بظاهر الآيات ولا يخبر كظاهر قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ولو أنك من الفاسقين إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا
 قال مالك يشترط في صحة توبة العاقل أصله العمل بالكف عن المعصية وفعل الخير والتقرب
 بالطاعات ولا تنقيد ذلك لسنة ولا غيرها وقال أحمد إن مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحاً
 بعدها فالعلماء ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل
 قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء مدة يغلب على الظن أنه لا يعود إلى ذلك الذنب
 على من ظهر لنا منه من جهة ميل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له إلى تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أن صفة توبة العاقل أن يقول
 قد في باطل عزم وإن نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى ما قلته مع قول مالك وأحمدان صفتها
 أن يكون ب نفسه قالوا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن الاتصال
 من العقد والثاني مخفف فيه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 أن لعب الشر غير حرام وإن أكرمه من حيث شهادته مع قول الشافعي أنه لا يجرم إلا أن كان
 بعض أو ينشغل به عن فرض الصلوة ولعنكم عليه بسفه فالأول مشدد قياساً على ما ورد
 من النبي عن الزود شير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان وتوجه الأول أن لعبه يصدر عن ذكر الله وعن الصلوة غالباً فكان اللاتقرب به القريم
 وتوجه الثاني أن فيه تعلم المكابدة في حرب العدو من الكفار والبغاة فكان اللاتقرب به صدم القريم
 لأنه لم يقض للهو واللعب لتسهي عنه في الشريعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النبيذ
 المختل فيه لا شر به الشهادة عالم يسكر مع قول مالك والحد في إحدى روايته أنه يجرم و
 يقسم في شربه وترد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى لكن هبني بخفيفه فالأول

قوله الزود
 هو الزود
 معروف
 معروف
 أردت
 من باتك
 ولهذا يقال
 الله سبحانه

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تقسيم احد انما يكون بامر مجم عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد بعد عن الذنب والاضيع اموال الناس حفر قوم بقبول الطعن فيه ومن فذلك قول
 ابني حنيفة ان شهادة الاعمي لا تقبل اصلا مع قول الشافعي واحدا انها تقبل فيما طريقه السماع
 كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعق ووسائل العقود كالنكاح والبيع والصلح والاجارة
 والاقرار وعقد ذلك سواء تحملها اعشى او بصير اعمى ومع قول الشافعي انها تقبل في
 ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلا لم يتركه
 من يده حتى ادعى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابني حنيفة
 واحدا انه لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا كانت
 اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لا صحيح الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاصول
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادة ووجه الثاني ان الاشارة للمفهمة تامة
 مقام صريح اللفظ قال بعض المحققين انها تضمنون العبارة بقرينة قولهم لو نرى الصدرة خلف
 زيد بان عمر لم يصر ان ان اشار اليه مع النية كقول هذا ويقرئ ان الاشارة لا تحتل التأويل
 بخلاف العبارة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق
 مع قول احمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني
 فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط
 للاصول والابضاع والمحقق فقد يقر العبد في الزور اعدم الضبط لنقص عقله فكان
 اشبه شئ بالمغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد صابا حاذقا كالحرق قد قال تعالى
 ان اكرمكم عند الله اتقكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل لعربي على عجمي ولا نصبي
 على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى ومن ذلك قول ابني حنيفة والشافعي ان العبد لو
 تحمل شهادة حال سرقه واداهها بعد عنته قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رق ورده
 لم تقبل بعد عنته ولكن ذلك اختلافا منهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه حد لكل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسبب لثنتين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسبب لثنتين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني
 فيما ان العبرة بحال الفصل ومن ذلك قول ابني حنيفة انه تجب الشهادة بالاستفاضة في خمسة
 اشياء في النكاح والرجوع والنسب للموت وولاية القضاء مع قول اصحاب الشافعي في الاصح
 من مذهبه جواز ذلك في ثمانية اشياء في النكاح والنسب للموت وولاية القضاء
 والملك والعق والوقف والولاء ومع قول احمد انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالاثمة مابين مشدد وتخفيف في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستعانة من حيث الزيادة والنقص فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 قوله ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد إن يرى ذلك الشيء في يده
 فيصير فيه مدة طويلا فيشهد له باليد وهل يجوز أن يشهد له بالملك وجران أحدهما أنه يجوز
 الشهادة فيه بالاستعانة وبه قال أبو سعيد الأصمعي وأحمد بن حنبل في رواية وأبو جهم
 الثاني أنه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق اللوزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك
 بالاستعانة ومن جهة شئ باليد وهو رواية أخرى عن أحمد ومحمد بن مالك أنه يجوز الشهادة
 باليد خاصة في المدة الميسرة دون الملك فإن كانت المدة طويلة كعشرين سنة فأنزلنا قطع له
 بالملك إذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحده هذا لأن الحكم بالمدعي قريب مما يجوز
 من سلطان إن عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي حنيفة لا يثبت له ومن قول أحمد
 مخفف والثاني وهو قول اللوزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك لا يثبت له من حيث
 عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه في صحة
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن أبي حنيفة
 مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدول ووجه
 الثاني معاملة معهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقبل
 ويخلفك بالله مع شهادتهما أنهما ما خانا ولا كتماننا ولا غدرنا فإنها وصية الرجل فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم
 الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما إن كانوا
 حردا كثيرا فإن لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا على قواعد
 الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الحكم بالشاهد واليمين
 في الأموال والحقوق مع قول أبي حنيفة أنه لا يجمع الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يجمع بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
 في الرواية الأخرى أنه يخلف العتق مع شاهد يحكم له بذلك فالأول مشدد ولعلنا إذا ذكرنا العتق
 العتق دون ما إذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
 حيث الخلف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يجمع في الأموال وحقوقها
 بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجمع لهما معه قال الشافعي وإذا
 حكم بالشاهد واليمين يفرم الشاهد نصف المال مع قول مالك ولهما أنه يفرم الشاهد المال كله
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما نبني على ذلك
 من غرامة المال كله أو تصفقه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تقبل شهادة المدعي على عدوه
 إذا لم تكن العداء بينهما فخرجنا إلى الفسوق مع قول الأئمة أنها لا تقبل على الإطلاق

فالاول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد افق بعضهم بعدم قبول شهادة بنى وائل
 على بن جهم وعكسه وخالفه في ذلك اهل عصره قليلا مثل ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 لا تقبل شهادة الولد للوالد وعكسه مع قول الشافعي انه لا تقبل شهادة الوالدين من الطرفين
 المولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور ولا ناث سواء بعد واهم قريبا ومع قول احمد
 في احدي رواياتهم تقبل شهادة الابن لابيه ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية
 الاخرى انه تقبل شهادة كل منهما صاحبه ما لم يخبر اليه نفعا في الغالب وله رواية اخرى كالجماعة
 وما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع الا ما يروى عن الشافعي انه قال لا تروى
 شهادة الولد على والده في القصاص والحمد ولا اتهامه في الميراث فالعلماء اباين مخفف ومشدد
 كما تروى فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ
 لاختيه والصديق لصديقه مع قول انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس لنقص
 شفقة الاخوة والاصدقاء ومحبةهم عن شفقة الوالد والولد ومحبةهم فلا تقبل تلك المحبة بشبهة
 الضعيف فتعلم ان شهادته لاختيه او صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني
 فيه تشدد على الناس فلا يخلو احدهم غالبا من صديق او اخر فيما يمكن حاضرا انك العقد الا ذلك
 الاخر والصديق فاذا لم يقبلها صانع حقه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا تقبل شهادة
 احد الزوجين للاخر مع قول الشافعي انها تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجهم الامر الى
 ما تبقى الميزان ووجه الاول بالا احتياط فقد تغلب الشهوة على احدهما فيرضى خاطره بشهادة
 الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه تقبل
 شهادة اهل الاهراء والبدع اذا كانوا متعنين لكن بآل الخطابية وهم قوم من الرافضة
 يصدقون من طلقهم ان له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك واحمد ان لا تقبل
 شهادةهم على الإطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجهم الامر
 الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه تقبل شهادة البدوي على القردي
 اذا كان عدوا للبدوي في كل شيء مع قول احمد انها لا تقبل مطلقا ومع قول مالك انها تقبل
 في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا ان يكون
 تحملها في البداية فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من تعينت عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها
 ومن لم تعين عليه جاز له اخذ الاجرة الاعلى ووجه الشافعي ومن ذلك قول مالك في الشهود
 عنه ان الشهادة على الشهادة جائزة في كل شئ من حقوق الله تعالى وحقوق الادمييين
 سواء كان ذلك في حد او مال او قصاص مع قول ابي حنيفة انها تقبل في حقوق
 الادمييين سوى القصاص ومع قول الشافعي في اظهر قوليه انها تقبل في حقوق الله عز وجل
 كحد الزنا والسرقة والشرب فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود
 وتشديد على المحرم فرجهم الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة يجوز

ان يمكن في شهود الفرع نساهم قول مالك واحدا انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
 منهما على شاهد من شهود شاهدي الاصل وبه قال الشافعي في الظاهر قوليه والقول الثاني
 يحتاج الى ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والي حنيفة والشافعي
 في القديا واحدا انه لو شهد شاهدان بال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي
 في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول تاويل الشهود بليان واحد هم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
 يقين ووجه الثاني ان الملاح على الحكم لا عليهما ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحاكم
 اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهم بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحدا والشافعي
 في احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعلة به ان
 للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا تغرب على شاهد
 الزور او ما يوقف في قومه ويقال له انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه لا يغرب ويوقف
 في قومه فيعرب انه شاهد زور زاد مالك فقل وبشهر في المساجد والاسواق وبجامع الناس
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
 ويعرج على الاول على من لم يعتد الزور والثاني على من نكر دونه والله اعلم

كتاب العتق

اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الائمة
 واما اختلافه فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقصالا في مملوك مشركا
 موسرا اعتق عليه جميعه وبيض حصه شريكه وان كان معسرا اعتق نصفه فقط مع قول
 ابي حنيفة انه يعتق حصه فقط ولشريكه الخيارين ان يعتق نصيبه او يستق العبدان
 شريكه للعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضامن
 فالاول فيه تشديد على السيد رحمة بالعبد بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد على الشريك
 على التقصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واحتمل المجتهدين ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه انه لو كان عبيد ثلثة كواحد نصفه والاخر ثلثه والاخر سدسه
 فاعتق صلح النصف والسادس حصته معا في ثمان واحد وكل واحد فاعتق حصته اعتق كله
 وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ذلك مع قول الائمة ان عليهما قيمة حصته شريكهما بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي اية للمالك فالاول فيه تشديد على السيد بن بغنوا العبد
 كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف والثلث فليتأمل ومن

ذلك قبل أبي خنيفة أنه لو اعتق عبدا في مرضه ولا مال له غيره ولم يجر الورثة جميع العتق
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسي في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعتق الثلث بالقرعة
فالأول فيه مراعاة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي خنيفة والثاني أنه لو اعتق عبدا من عبدة
البيضة فله ان يخرج إياهم شاء مع قول مالك وأحمد أنه يخرج أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن السيد
يحسن بالعتق فله التفضل بين عبده لعموم وجوبه حتى أحدهم عليه ومعلوم أن القرعة
إنما شرعت خوفا من أن يأخذ لأخبط نفسه ويهبط أخاه لأمره ألا كذلك الحكم في حق السيد
مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني ومن ذلك قول أبي خنيفة أنه لو اعتق
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فإذا دأها
صار حرا مع قول الأئمة الثلاثة أن لا ينفذ العتق فالأول مخفف على العبد للطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المبادرة من السيد إلى عتق
نفسه وجميع أعضائه من النازك أمام وجه الثاني المبادرة إلى رضاء الدين الذي يعق صاحب
عن دخل الجنة حتى يوفيه لأخيه فإنه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين وقد رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أن في صناديق من ناله مطبقة عليهم فقال يا أخى
جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقام ما توافى أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها وفاء
فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي خنيفة لو قال لعبد قلدى هو أكبر منه سنا أنت
والدى عتق ولا يثبت نسبه مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتق بذلك فالأول مشدد بخصوص
العتق والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نشوء الشارح إلى حصول العتق
من رضاء الخلق ورجوعه إلى رضاء الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حر ذلك على أنه
أمر بملك ملاطفة العبد كما يقوله الأب الشفيق والأم الشفيقة لولدها ما هو كذا يا أباي أيضا
فلن كونه العبد في رضاء الخلق أقل مواخاة من كان في رضاء الحق لأنه مأكول أحد يعرف أدا
العبودية لله فقللى فكان سيده الأذى كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب فكان له
مراعاة العز بملك فلكل من الأئمة في هذه المسألة مشهد ومن ذلك قول أبي خنيفة أنه لو
قال لرفيقه أنت لله وذوى بملك العتق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعتق فالأول
مخفف على السيد بملك العتق والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل مناهجه ومن
ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لو قال لعبد الذى هو أصغر منه سنا وأولدى لم يعتق إلا في قول
لشافعي وصححه بعض أصحابه والختم له أن قصد المكرامة لم يعتق والقول في هذه المسألة
كالقول في مسئلة ما إذا كان العبد أكبر منه سنا سابق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك أن من طلق ابنه أو أولاده أو أبا ابنه أو أبا أولاده أو أبا ابنه أو أبا أولاده أو أبا ابنه أو أبا أولاده
عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عندنا فيما إذا ملك أخوته أو أخواته من قبل الأم والأب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقدون عليه وكل في رحم محرم من جهة النسب ولو كانت طهارة
 لم يخرجوا من رحمها من نفسه ومع قول الشافعي من مطلق اصله من جهة الاب والام او فرع وان
 سفل ذكر كان او انش عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد او خلفا وسواء ملكه فخر او لا ورث
 او اختار او لا شغل او الهبة ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتاق من نكح فالاول
 فيه تشديد والثاني مشدد لزيادة عتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث مشدد
 ومجوز الاول كلها ظاهرة لما فيها من الاكرام للاصل والفرع والقرابة فكل الاشعة
 متفقون على اكرام من ذكر ولكنهم بين مؤكدا وكثيرا ومؤكدا قليلا في سعة الاكرام وضيقه
 فرجم الام الى مرتبة الميزان واما وجه قول داود فلا بد كرا لا مستأفها مثل نكح
 الاسرار والله اعلم

كتاب التبرير

اتفق الاثمة على ان السيد اذا قال لعبيده انت حر بعد موتي صار العبد مديرا يعقوبت سيدة
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز
 بيع المديري في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان
 يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يحمله الثلث عتق ما يحمله ولا فرق عنده بين المطلق و
 المقيّد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في حري رويته انه يجوز بيعه
 بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجوز فالاول مفصل وقول الشافعي مخفف على
 السيد وقول احمد مفصل فرجم الام الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق من جهة الصدقة
 وهي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابدأ بنفسك شرب من تقول وفي كلام
 عمر رضي الله عنه الاقربون اولي بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانسان
 من نفسه ومن ههنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون
 ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدير حكم والده الا انه يفرق
 بين المطلق والمقيّد فان كان التبرير مطلقا لم يجوز بيعه وان كان مقيدا بشروط
 كرجوعه من سفر او شفاؤه من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انهما
 قالوا لا فرق بين مطلق التبرير ومقيّد ومع قول الشافعي في حري رويته انه لا يتبع امه
 ولا يكون مديرا فالاول مخفف على ولد المديري تبعيته لامه في التبرير على حكم التفصيل الذي
 ذكره والثاني مشدد فرجم الام الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع متشوق الى
 حصول العتق لكل من عساه اسم الرق سواء كان بشرط ام بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام
 الاخلاص في معاملة العبد لانه عرّض على تعيين الولد في التبرير فلا يكفي عنده قد برة بحكم التبعية
 فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التبرير لا يقع الا من كان عنده بعض نخل ونسج
 نفس ولو لا ذلك لكان نجر عتقه وفقد بالتفصيل يفتق اعضائه من النار في الآخرة ويعتق جسده
 من الآفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يخلوا عنه بنوا آدم والله اعلم

كتاب الكتابة

اتفق الاثمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومندوب اليها لخلان لا حرق في
 في اي شيء منها واجبة اذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وضمنها ان يكتب السيد
 على المصعب يسعي فيه العبد ويؤديه اليه واتفقوا على كراهة كتابة الامه التي لا كسب لها كما
 اتفقوا على ان السيد اذا كتب عبده على مال اثناء منته شيئا علم بقوله تعالى واتوهم من مال الله
 الذي انكسهم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة واحدا في احري من ايتيمه انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية
 الاخرى انها انكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى قد يعجزه من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فيصير كالملكستب ووجه
 الثاني ان من لا كسب له اذا كتب طلبت نفسه الخرج من الرق وتحركت لذلك بعد ان كانت
 مساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كان سنة فربما داه ذلك الى السرقة والاختلاس من مال
 سيده او غيره فالوجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان الكتابة تعمر حالة وموجلة ولو كان
 اصلها التاجيل مع قول الشافعي واحدا انها لا تعمر حالة ولا تجوز الا مخصة واقلة نجسان
 فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب كفالات السيد على كتابته له تجميل المال ان كان
 العبد من اهل المعرفة ووجه الثاني طلب المصارف من السيد كمال الفضل والرحمة للمكاتب بعد اد
 النقص فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وببده مال يفوق بما عليه
 جبر على الاداء فان لم يكن بيده ما لم يجبر على الاكتساب مع قول مالك ليس له تعييز نفسه
 مع القدرة على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي واحدا انه لا يجبر بل يكون للسيد
 القسم فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفف عليه فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان وكل من الاقوال وجه ذلك قول ابى حنيفة ومالك
 ان ايتاء السيد للمكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي واحدا ان ذلك واجب للاية
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان ذلك من باب البر والاكرام واللائق بذلك الاستقبال لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في امر الله عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب على قاعة
 اهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 احمد انه مقدور هو ان يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة او يعطيه مما قبضه منه
 ربعه ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمعتة ومع قول بعضهم ان السيد
 ما يعطيه به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبة
 المكاتب الا ان كانا اجاز بيع مال المكاتب هو الدين المؤجل بفن حال ان كان غنيا

وهو المجد يد من هذا الشافعي مع قول احمد يجوز بيع مرقبة المكاتب ولا يكون البيع فيها الكتابة
فوقوم المشترع مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ونصم حل الاول على حال اهل الثروة والمال والثاني على اهل العدم و
المحتاجين لا ثمة في دين ولو غيره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال لواقبة كاتبة على
على الف درهم فادها فحق ولم يفتقر الى ان يقل فاذا اديتها الى فانت حر ويؤى الفتق مع قول
الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالكاكابر من اهل الذرية والاحسان لا يزوجون فيه
والثاني خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو كانت امته مشروطا بها في عقد الكتابة لم يجز مع قول احمد ان ذلك يجوز
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب امهات الاولاد

انفق الائمة في الامهات على ان امهات الاولاد لا يبعن ولا يجهن وهو من هب السلف والخلف
من فقهاء الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وروى قال بعض الصحابة فالاول مشدد
على السيد والثاني مخفف عن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من محكم
الاخلاق فان وضعت المنطقة في تلك الامرة وقضوا على سيدها بما عاينها منه سيما
يتبين فيه خلق الامميين يصيرها فخذ اعظيها على سيدها فكان من محكم الاخلاق ان تكون
معتقة من بعده ووجه الثاني ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور اليها حتى ياتيه
شيء عن الشاهد ينهه عن بيعها فيصير الاول على حال الكاكر من اهل الورع والثروة والدين ويحل
الثاني على من كان دون ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج امته غيره
فالولدها ثم ملكها لم يضر ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول ابى حنيفة انها تصير ام ولد
فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احري روايته انه لو ابتاع امته وهي حامل منه
صارت ام ولد مع قول الشافعي واحمد ومالك في الرواية الاخرى انها لا تصير ام ولد
فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنه صارت ام ولد مع قول الشافعي
في اصح قوليه انها لا تصير ام ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في احد قوليه ان يلمز قيمتها ولا قيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول احمد
انه لا يلزم قيمتها ولا قيمة ولدها ومهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للسيد اجارة ام ولده
مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين ظاهر والمحل للصرح العلان وليكن ذلك اخرا فقه الله به من ايضاح

كتاب الميزان الشعرانية للناطقة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
الاولم وقد حاولت اجمع بين اقوال الائمة ومقلديهم وتوجيه كل منها بحري ليجمع الاخوان من
مقلدي الائمة الامرية بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى
من ربهم ايماناً وتسليماً ان لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلالاً كما مر بانه في الخطبة ويقوموا باخذ
الائمة المجتهدين بتدبير في احوال اليوم القبيحة وكل جهة من هذه هناك يلقين في وجهه ويأخذ بسيدة
بخلاف من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الائمة اليه بنظر الغضب لسواديه معهم وتغصبه
عليهم بحق وان كان الائمة كلام متساويين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو عامي
بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالاً لادامه مالكو بالمدنية يسأله عن
مسئلة فامرسل يقول له ابلعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
العالمين ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعودين كوها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق خاتمة
في بيان نبذة صالحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناس الميزان في النفاسة من كلام شيخنا
العارف بالله تعالى سيدى على الخواص رضي الله عنه يطلم الناظر فيه على سبب مشروعية
جميع التكليف في سائر الاعصار وانما كلها كالكلالة لا كلة التي اكلها ابونا آدم عليه الصلوة
والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان حميم من ذهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشجرة
كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع ابواب الفقه وافيها من الاحكام الى الكلة التي
اكلها ابونا آدم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد بحكم
القبضتين لا مظهر ما يقع منه او من بنيه المعصمين من الذين قبضوا من رقد مالت شيخنا الذي
مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف من ان الله تعالى غنى عن العالمين وعن عباداتهم فقال
رضي الله عنه سبب تمام التوبة لبقا دم اذا وقعوا فيها في الله تعالى عنه فكانت جميع التكليف
والاداب التي كلف الله تعالى بها اولاده كالكلالة لهم فقلت له ان من بنيه من لا يجوز
عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والا فهي رافع درجات
كما هي في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فاذا كان رافع درجات في حق
الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصوا من ربه تعزوا فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى
عن الانبياء من معنى المعصية والخطيئة انها هو على سبيل المجاز لان احدا منهم لم يخرج عن
حضرة الاحسان في لحظة من ليل اذ نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا فلا يطمح لاحد فيها
عصيان وانما يقع المعصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم
كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم الامام باقامة المعاذير لقولهم يا حنا اذا وقعوا في مخالفة
ويصير احدهم يعرف كيفية تعليم قومه الله سبحانه الله تعالى بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفة
ويصير احدهم يعرف مقدار الخسران لم يعرف مقدار الصل وعكسه اذا التوى لا يعرف الا بضره
قال واوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثال واحدة السيد اجم عليه الصلوة والسلام مثال ملك

مطاع قال يوم الازل حضرة الخاصة الى اربدان احدث امر في الوجوه وانزل كتبها وارسل
 مرسلات امر وسمى واجعل لمن اطاعهم والمراسم الجنة ولعن عصاهم والمراسم النار واخرجهم من ظهر
 عبدي ادم ذرية يعصون الارض واوجه اليهم التكليف بعد ان اقد عليه الاكل من شجرة
 وبعد ان اناه عن القرب منها ظاهر ثم اقبل عليه وعلى ذريته الذين عصوا الجنة مجازل صوريا
 وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لا مجازل بل اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى
 وار اخرى انزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها من طلب ان يكون مكان ادم
 فليقدم فها انما احد من اهل الحضرة ان يقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انا هاهنا
 انا لها طلب التقيد قضاء الله تعالى وقدره في عبادة فمن كان حاضرا المجلس هذا الاتفاق لم يحكم
 على ادم بالعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
 فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المجتبيين من اولاده فكان ذلك من اكبر المصالح
 لهم ببقوا في قضاء الله وقدره تارة المعصية فيظهر حاله وعقوبة السرة بالطاعة فيظهر حاله
 كره ومجدة فكان ادم عليه الصلوة والسلام يخرج عن اولاد المجتبيين بذلك البكاء الصوري
 الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكان
 فتح بواقعة بابل المغفرة لاولاده اولاد للقبضة من فاته فيفتحها بحكم القضاء والقدر ليترب
 على ذلك الحدود في الدنيا والاخرة بعد ان انا في ان جميع التكليف التي شرعها الله تعالى
 في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل ادم من الشجرة صورة فانه من اولاده احد الا وقد عصي اوهم
 بمعصية او يكرهه وبخلاف الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع
 التكليف لبنية الذين لم يعصوا اما رفع درجات او كفارة لنسب وقوافيه او عقوبة لهم كالحدود
 التي اودى الله تعالى بها عباد الله التي سمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع
 من ادم عليه الصلوة والسلام من معصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا
 عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على حال سواء ومن قال في ابيه
 غير ذلك قياسا على حال بنى ادم فعليه الخرج من عهده يوم القيمة وانما قال ربنا ظلمنا
 انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعنى معاش اولادى الذين يعصون امر الله فكانه
 بذلك كان مستغفرا عنهم كما عن نفسه هو وكان الشافعيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تقاثر
 التاجر والشياطين لاسمهم وبنه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين
 لم يكونوا موجودين حال نزله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر
 بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفر الله تعالى لهم كما بال او قنوط وقد جاءت بشرية
 محمد صلى الله عليه وسلم بطلب الغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاه وكذلك حدث في حواء
 زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر ليتذكر كبريتك معاصيها انما تستغفر
 لمن وانما نزلت على ادم بالحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة
 حتى اكل ولو كنزها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واعطتها لادم ولا شك ان

من باقى الخالقة وهو مظهر لاسم حسانه ذلك اعظم في صورة الذنوب فمن باقى الخالق تاسيا على
تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل نسي ولم نجد له عز ولا سيما وقد حلفه ابليس انه له من
النصح والبر وقد بلغنا ان بعض المادون اجتمع بالبليس فقال كيف حلفت لا ايمان لك له من الناصحين
وانت تكذب فقال فما اصنع لما ريت قضاء الله لا مرد له ورايت قلوب الانبياء ساجدة سالمة
من خطورة الفواحش معظم الله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعينه الذى يعرفه هو بشيئته
وتخيله في ذهنه وتعالى الله عن علو ذاته وجلاله من كل ما يحيط بالبال من صفات التعظيم له
فما حلفت له الا بالمعبود الذى يقبل له بالذى ليس كمثله شئ انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما تدبيرانا الى اذهان وانما
جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها
الناس بعد الموت والحساب ومجاورة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي خرج من قبل المؤمنين لهاوة
منها بنظر اليها ويتنعم بها فيها من قبله وكذلك القولي في النار التي ترى في الدنيا في المنام او من
طريق الكشف هي النار البرزخ قالوا وهي التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
بن الخطي الذي سبب السواك الذي فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع ادم
فيها الاكل من الشجرة واهبط منها الى الارض لقربها عنها في الحكم وكل من مات من اولاده الطيبين
تقود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يذير الـ
بنو ادم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويفني العدد وتكامل المدد فيخرج الناس بشقوة البعث
الى الحساب ثم يبين خلون الجنة الكبرى والنار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح للسوء من
منها طائفة والنار التي يفتح للكافر منها طائفة هي الجنة الكبرى والنار الكبرى لغات الحشر والنسر
وما بعد ههنا ما روي انتهى قال سيدي على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة
البرزخ مشايخها الجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم يكن محلا لا يخرج القدر فيها من
بول وغائط ودم وخطا وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية قل ذلك انزل ادم و
حواء الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرجوا فيها ذلك القدر الصوري
في حقيقتها الحقيقي في حق العصاة من اولادهم انتهى سمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول ما
اكل ادم وحواء من شجرة الهوى تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللبس من الرجال
للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلا من شجرة النهي
الخاصة بهن من وقوع في حرام او مكروه او خلاف الاولى زيادة على تولد صورة في اوبهم الجنين
والاغشاء بغير مرض والخطا والفساد والتكبر والتعبر والقهقهة واسبال الاثر والسر او سيل
والقبض والهمة والغيبة والهمة والبرص والجدام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت
الاخبار ولا تلبس بانه ينقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل
وليس لنا نواقض للطهارة من غير الاكل ابدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه
شئ ينقض طهارته ابدا مما ذكرناه ومما لم نذكره فان الملائكة لا يتولد عن شقوة

ولا يجري عليه ولا يشترى الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجنس بشئ من جسدها ولا بالجماع ولا
 تحن ولا يبغي عليها ولا تصوم بها بكفر ولا غيره إذا عبد لا يعصى ربه إلا أن يحجب عن شهوته
 تعالى ولا يحجب عن شهوته تعالى إلا أن كل فلو لا حجابها بالأكل ما وقع في معصية أبدا فلذلك
 أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم ولائمة المجتهدين بالطهارة إذا وقع منا نقض بالماء المطلق أو
 ببله أو أمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهر من النجاسة بالماء كذلك أو الحجر أو التراب الاستنجاء
 وإزالة قدر النعل وقيل المراءى الطويل وأمرنا بالتزهره عن كل نجاسة خرجت من القبل والدمبر و
 غيرها حتى عن مس المحل الخارج منها البول والغائط عن قبل بدو وأمرنا الشارع وكذلك العلماء
 برؤس السراويل بالماء على مستهل الذكر المجرى الخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضم سراويله
 بالماء عند الطهارة فيقبل بذلك امرئ في جديل ويساقى في توجيه الأحكام أن النقض بمس الفرج
 خاص بكابر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه
 وسلم بالنظر من بول الغلام إذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا فمن غسل منه فله
 ذلك وإن كان الرش أفضل لأن الأحكام ترجع إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول فإن قال
 قائل كيف فلتيم نجاسة بول الأطفال مع كونهم لا يصوم في حقهم الأكل من شجرة النوى فالجواب
 قد قال بعض أهل الكشف أن للأطفال معاصي من حيث ذواحمها كالمطاعاة كذلك من حيث
 أطعامها وأيضا فإن بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته
 تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أقدر من بول من يأكل الحلال انتهى
 وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مشددة ومخففة بحسب الأدلة
 التي استدلوا بها من الكتاب السنة أو من قولهم من توسط بين التعفيف والتشديد كصاحب
 القول المفصل كما أن من التوضؤ والنقض عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها
 ما اختلفوا فيه كمس المحرم ومس الفرج والعجوز بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خروج
 الدم المسائيل من البدن والقهقهة والغيبة ومس الصنان في الإبط والمشرط والإجذم والأبرص
 والصليب والوش ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الأحكام من باب الله وإن النقض بمس الفرج
 ليس هو لذات الفرج وإنما النقض به لكونه محل خروج الخمار المنكر من الأكل أو لو كانت
 النقض به لذاته من حيث كونه منولاً من الأكل كان حكم جميع الأعضاء كذلك فإن البدن كله
 قد نوى وتولد من الأكل فإن قلت قد قال العلماء بالنقض بخروج الخصاء التي ابتلعها الإنسان وهي
 غير منول من الأكل ميقين فالجواب ليس لنقض عندهم بالذات وإنما هو لها من المقدار
 المتولد من الأكل فلو لا ما عليها من القدر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك إذ النقض
 حقيقة تامها خروج الفضلة التي تولدت من الأكل والشرب وإتامة الشهوة والغفلة عن الله
 عز وجل والمعاصي وليست الخصاء أو العرج بذاتهما شيئاً من ذلك فالفهم
 فهذا كان سبب الأمر بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر فإن قلت فلم وجب تعميم البدن
 بالغسل من خروج الدقي مع أنه دون البول والغائط في القدر ميقين فالجواب إن تعميم البدن

جز وجهه او بالجماع من غير خروجه ليس هو للقدس وانما هو لما فيه من اللذة التي تشرى في جميع
 البدن حتى تميتة وتنسيه ذكره به والنظر اليه فلذلك امرنا الشارح باجراء الماء على سطح البدن
 كله بحسب سران اللذة فهو وان كان فرحا من البول والغائط فهو في لذة من اصله فلذلك
 امرنا باجراء الماء المتعش للبدن من ضعفه او قوته او من تنسيه فيقوم احدنا بعد الغسل يتأجو
 ربه ببدن حتى يكل موضع لم يمسه الماء فهو كالعضو الميت او المشرف على الموت او كبدن السكران او
 المصع عليه فلا يكاد يحضر في ذلك الموضع مع ربه في صلاته ابدا واذا لم يحضر معه فكان له لم يصل
 اذ الصلاة لا تصح الا بجميع البدن كما انها لا تصح خارج حصة الله تعالى ابدا عند اهل الله تعالى
 فاقوم وانما واجب التيمم عند فقد الماء حسا او شرا لان التراب فيه راحة الماء اذ هو عكارة الماء
 الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فان فقد التراب تيمم بالحجر لان اصله كذلك من زبد
 البحر حين تموج ولذلك يخرج منه قطرة الماء اذ الحرق بال نار فلو كان فيه الماء ما قصصه بالناس
 اذ الحقائق لا تتقلب وسمعت سيدي عليا الخا ص رحمه الله تعالى يقول انما واجب تيمم البدن
 بخروج المعنى لان الغفلة عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام ابو
 حنيفة بنقص الطهارة بالقهقهة في الصلوة لانها لا تقع الا من شخص غافل عن شهود نظر ربه
 اليه في صلاته وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل واما وجوب تيمم البدن على الحائض والنفساء اذا
 انقطع دمهما فانما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالحيض والنفساء لاسيما ان عرفت مشلا
 وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض اذى وبطل صلوة الحائض والنفساء مع وجوده وبعد
 انقطاعه حتى تغسل الرذ لك الدم فقط او بعد تيمم بدنها وتيمم وقد جوز الامام ابو حنيفة وطه الحائض
 والنفساء اذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الوطء
 وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فان قلت فلاي شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول
 والغائط من الادمى واختلغا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع الادمى اشرف
 من الهاشم بيقين اذ هو المكلف بترك اكله من شجرة النوى بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
 العلماء على نجاسة بوله وغائطه الا شرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يطهر كل
 شئ خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولونته وشهرته انعكس عليه الحكم فصار
 كل شئ صاحبه من المطاع الظاهرة او الطيبة الرائحة يصير قذرا ونجسا منتقا من بول وغائط
 ودم ومخاط وبصاق وصنان وفي القواعد ان كل من شرف مرتبة عظمت صغيرته فان قيل
 ان قولكم ان حلة الاتفاق على نجاسة بول الادمى وغائطه الشرف يتنقص عنكم بول الحمار
 وزبله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب عن ذلك
 شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فاشتم اغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان
 لا يؤكل بخلافه الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى تخفف بعض الاشياء
 الامر في ابوالها ورا وانما يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بيهيمة الانعام في الاكل ولوانه اباح
 لنا الحمار والبغل لا مردنا باكله غفلة وكان كالدابة التي لم يترك اسم الله عليها فافهم فان

فهل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسة وضللت الحمار كلها من مخاط وصنآن ونحوها فان ذلك كله
متولد من الاكل والشرب كبوله وخاطه فالحجاب اما خففوا في ذلك بخفة القم والقدر فيها
وبعد صورتها عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقيم فانها في الغالب يشبه
لونها لون القدر فمن نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بغيرها كما تقدم
بيانها في الكتاب فكان هذا اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب ووجب استعمال الماء والتراب
في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولا مكروها ما أحدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين
على الدوام كالملائكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة آتينا ادم عليه الصلوة والسلام
ما هتد بنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نقص من الذنوب ولا كان الحق تعالى
قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالجواب لله رب العالمين وآما وجه تعلق الصلوة
بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلوة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفارا من حيث
ان قوت ارواحنا هو الوقت بين يدي ربنا كما ماتت ابداننا من المعاصي اضعفت او فترت
بأكل الشهوات والوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين
لجسمنا بالوقت بين يديه المنعش للروح فتناجي ربنا بآيات وارواح حية بعد موتها
بما وقعت فيه مما تقدم فكاننا بذلك فحقنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن
تعالى باضيا عنا كالروض الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بنباتنا واشهرات
نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخلنا الخلاء فخرج تلك الغفلات القذرة المنتنة التي
لا تأسج حصر تستغلي ولنا لك خفف الائمة من الاكل وقالوا استحي من الله ان تكشف عورتنا
بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا امام مالك ولا ذراعي والغامري فكان الامام مالك
والغامري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاذاعي يدخل الخلاء كل شهر فربطه فصام
يدخله في الشهر مرتين فكانت امة تقول لمن يدخل عليها ادعوا العبد الرحمن فان به حلة البطن
انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربكم
التي اوقدت نيرانها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكرر الصلوة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات
فالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بهما لتذكروا ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
كلما وقفنا بين يديه ليجري بذلك كله الحلال الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة وصلوة
فتوبنا وندنا ويستغفر ما حناه من الخالفات على حقيق ذلك المتطهر منا والمصل كما انه
اذا قال اذكار الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه
الخاصة بالصلوة فان كل ما صور شرعى انما شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه ما يسط الله تعالى
فيكون ذلك في مغابته كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فلو كشف العبد امرأته ذنوبه تتساقط
عنه يميننا وشمالا كما امر الله تعالى اي عن كل شيء يحظر به الله من صفات التعظيم فان الله
تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يميننا وشمالا ثم يركع فتتحد لك الشم يعيد ل
فتتحد لك ثم يسجد فتتحد لك ثم يركع راسه فتتحد لك فلا يضر من صلواته

كالحا بر لك الخلل الواقع منا في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل منا في حقهم انما هو حجابنا بالاكل
 والشرب ويزيد العبدان على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لاهما
 شرعا تأليف القلوب المتأخرة من كثرة المزاخرة في الدنيا ولا فرغ من النفسانية حين حجبنا
 بالاكل والشرب عن شهود الاخرة واحوالها وذلك لان باثلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
 واقامة شعائر بخلاف المتأخر فانه يشد نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على المجاعة
 في الجمعية بالتكبير لله تعالى اي عن ان يخرج شئ من الوجود عن حكم امر الله لانهما فرح وسرور
 وغفلة عن الله في العادة اكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما امرنا فيها باظهار الفرح والسرور
 شكر النعمة الله علينا بها بالفعل الظاهر من الكفاة بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في
 السن ان يوافق الاطفال والخدام والغلمان في اظهار السرور وليس حسن ما عنده من الثياب تعظيما
 لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسببا لميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة
 له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب ثياب الرثة وسمعت سيدي عليا الخراساني
 رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعبدان وغيرهما من الصلوات وفي باطنه
 عل او حقد او مكرا او خديعة او حسدا او كبر على احد من المسلمين فان من اتى الى الصلوة
 في باطنه شئ من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلوة وسمعت يقول
 لاحبابه ضربت اياكم ان تغتافكم الجمعة والعبدان وفي قلبكم حقد على احد او خديعة لا احد
 من المسلمين وهذا وان كان مطلوبا في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدان
 كذلك سيما من كان حاجا فان احرم حضرة الله الخاصة في الامر في الحديث لا يصعد للتشاجير
 عمل حق يصطلي الشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تغتفر بزل الرحمة على الخلق
 ومن هنا استحق العلماء مصالحة الاعرا قبل الخرج للاستسقاء والتربة ورد المظالم لئلا يردوا
 للقوم فاعلم ذلك واما وجه تعلق الزكوة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لا نسا
 كلنا ما لا ينبغي لنا شرعا مجبنا عن شهود الملك في المال الذي ياربينا كله لله تعالى اذينا
 الملك في ذلك لنا مع الغفلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء و
 المساكين شيئا من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الغارمين في المصالح التي يمد نفعا على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى
 ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى واتوا الزكوة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقكم وقوله وما
 نفقتم من شئ فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم انفقوا من صدقة وان الله تعالى
 ايضا علف دسهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسبنا ايضا معنى الزكوة فان الله تعالى اسمها هزلة
 اي نوا الا ليتامل العبد في ذلك ويخرج ذكوبه بطيب نفس وانشر صدره وسمعت شيخنا شيخنا
 الاسلام ذكرنا رحمه الله يقول انما فوض الله تعالى علينا الزكوة لما سبق في عمله من شئ نفوسنا
 على عباد الله ورحمنا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه اي لا ما ندين له ملكا
 حقيقيا فلذلك امرنا الشارح باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع احوال الزكوة

ينبغي من الذنوب التي تغفر بالصلاة فعلم مما قرأه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 عليها اثر الرضوء فمن اين جاءه الذنوب التي تنساق عن يمينه وشماله في الصلوة اذا صر
 على اثر الرضوء فافهم وقد تقدم في اجابة الطهارة قلنا ان ذنوب العبد كلما كانت اقبح واقدس و
 اكثر كلما طوي بظلمة الماء اكثر ليكن في انفس البدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف
 المستعمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان اذق استنباطاته وما كان اكثر احتياطاته
 لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من قلتين مثلاً تضعف
 بكثرة خروم الخطايا فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا ينبغي شرعت النوافل هل هي لمعاصي يقع من الذنوب
 المستقبلة اذ هي جارية للخلل الواقع في الفرائض كما قال به اهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن
 كمال فرض وذلك بان لا يخطر به شيء من الاكل من حين يحرم بالصلوة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جارية للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من
 كملت فرائضه من كل الاولياء ولنا في ذلك ما قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن السيل
 فتعجب به اي بالقران نافلة تلك فما قال تعالى لك الا لينبه على ما لفتاضه صلى الله عليه وسلم و
 يلحق به كمال الاولياء من ورثته في المقام وبقي امثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وخبره ان الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل اي يكمل كل نقص حدث في ركن اربعة
 بنظيره في النوافل من الامكان والسنن فافهم فان قلت فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامتته فانه لو أكدها كلها لكانت
 كاللشد يلب الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخييف على امتته
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غني عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اي يراوخوا عليها كما لنوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل وان الاسباب كاللكن والاشتقاء والعيد والصلوة
 الجنازة ونحوها فالجواب شرعت لحياب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله
 تعالى بها عباده لا سيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى تساق قلبه فانه لا يكره ان يخاف
 من الله تعالى في كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلولا حجابنا بالاكل وغفلت
 عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولنا ذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة
 الجامعة للوعظ والتعريفات ليرد فلوب الساردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم
 مشروعية الخطبة في صلوة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن يعقل واستبصر اوعاد
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض
 الصلوات وكان شرع معها الخطبة وامحاكمة التكبير في العيد يفانما شرع ذلك للحجاب الخلو
 بكثرة الجمع من شهود وحدة الرب واهل صلوة الجنازة فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخوانه
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدين والصلوة عليه

على سبيل المفروض علينا نظهير الأموال وأمرنا من الوجوه المحصل بها بالبض والشع وبما قلنا
لما أمرنا الله تعالى برسوله بأخراجه وانزال الأمانة في رزقنا والتموقيه فإنه ما كل مؤمن
يشهد بزيادة الفري في ماله إذا أخرج زكوة وإنما يشهد النقص فيه وقد عت للملكه مما بها
بان الله تعالى يحيط كل منفق خلفا وكل محسك تلفا وعباء الملكة لا يرد فلو تأمل غالب الناس
في نفوسهم لم يبدعوا قط كمال الإيمان يكلام الله وكلام رسوله فإن الله تعالى وعدنا بأخلاف
الأنفاق في تبديل أولئك وعدنا برسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
الأقليل من الناس وقد قالوا من شرط الإيمان الكامل أن يكون الغائب الذي وعده الله به أو توعد
عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فإن الإيمان بالغيب بحق الله تعالى حينئذ أن
يدعيه مع أنه لو رأى يهوديا جالس بمدة من ذهب يقول كل من أعطاني نصفاً أعطيت ديناً
فصاحب الناس يزعمون عليه بأعطاء الدرهم ليأخذ الدرناير ودوان انسانا قال لأحدهم
لا تقطه درهمك ليعطيك بأدنانير لسفه عقله ولم يسمع له فانظر يا أخي لنفسك في هذه
الميزان فانت أعلم بحالك وأدع لايمان بعد ذلك وأترك الدعوى واستغفر ربك وصمت سيك
عليها الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الأمر بأخراجه من كاته فهو من أجمل الجاهلين
لأنه ما عورة بأخراجهما إلا وهو يريد أن يزيد من فضله فاللائق به الفرح والسرور لا الحزن و
الغم انتهى وأما نواف الصدقات فما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكوة الفرض نظير الصلوة
والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر الخارج من السبل بالأخراجه فنقص أجرم بذلك وقد
ورد في الحديث ما يدل على أن الله تعالى ما وعد بالأجر على الزكوة إلا من أخرجها من شرابها
صدقة قالة بها عينه وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول إنما شرع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على أبنائنا فان زكوة الفرض مطهرة
للمال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والوجع الحمى والمعنى فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحب الفريخي
والدامل والقروح وسائر ما يروى بدنه انتهى بل زكوة الفطر إنما شرعت لتكون رفعة صيام
رمضان متوقفا على إخراجها فلا يرفع إلى السماء إلا بأخراجهما حديث حسنة بعضهم مع أجماع
أهل الكشف على ذلك وإنما كان رمضان لا يرفع إلا بعد إخراج زكوة الفطر لأنها كال كفارة
لما وقع من ذلك الصائم من خرق صومه بالغيب والخفية وتعاطى الشهوات المضادة لحكمة
الصوم وأصل ذلك كله الأكل والشرب فإنه لما أكل جوعاً مراعاة مراقبة الله فوقه في خرق
صومه تركه الأدب مع تعالى حين تخلق باسم الصفة الصلانية من تركه الأكل والشرب
رحمة المفطرات فلو أكل لما جوع ولا خرق ولحمد الله رب العالمين وأما وجه تعلق الصوم
بالأكل من شجرة التي فرضها كان أوفى فهو لأن الصوم إنما شرع تطهيراً وتقوية للاستعداد
في التوجه إلى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلاً حين
تجيبنا بالأكل والشرب وغبنا عن مراقبة ربنا وعن الحيار منه وممعت سيدي علي الخواص رحمه

الله يقول انما شرع صوم رمضان سدا لمجاري الشيطان من البدن من العام الى العام
يؤثر به على الكمال مداوج الشيطان له سبيل عليه بالوسوسة وغيرها لكنه لما اذاه على حكم
النقص حرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الحرق واحتاج الى الجأوى يصوم الاثنى عشر المحمدين ليأمن
اللبيا الى البيض ويخوذ ذلك وسعته يقول ايضا من شأن الصوم سرقة القلب ببول الاعضاء
حتى لا تكاد اعضاء العبد تشقى معصية تسده مجاري الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوة
حتى صار البدن كطاقات شبكة الصياد فاذا صام اشتدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
بجود مجاري وغيره الصوم جنة اى حرم من يقى به العبد دخول الافات الدنيوية الى قلبه فحرم
وانما كان رمضان ثلثين يوما او تسعا وعشرين يوما لما روي ان تلك الاكله الصوم التي اكلها
ادم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما ينهم
منه ان الاكل يقيم في البطن اربعين يوما الحديث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلوة اربعين
يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة
الهاضمة في ايام ادم شديدة فهضمت الطعام وانزلته في شهر فقص عشرة ايام عن هضم معدة
انتهى فعمل الله تعالى ما علينا صوم رمضان الاضعا للشهوة المتولدة من الاكل فمن بالغ
في اكل الشهوة والى هضم في رمضان فقد ابطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري
الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس خيل وسرجه فالتف عليه دينه فلو اكل لم يحج الى
صوم ولكن كما لا تركة لا يقيم منا معصية ابد اطلو عشرين فان قيل فلم شرعت الكفارة في الصيام
في هذا رمضان والجواب انما شرعت لكون الهام مع خالف امر به وقدم شهوة على رضاء ربه
عليه وتعرض بين ذلك لزلزال البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه ولكن ذلك
القول في سائر الكفارات من ظلم او قتل ونحوها من الجنایات على الدين وايضا فان الصائم
قد تخلى باسمه صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه الهادى
جل وصاله عنه فقد علمت انه لو اكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواته ونكف به جوارحنا
وذا وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشهوة فهو لان انما شرع جمع الشغلات
قلوبنا عن دنيا حين تفرقت في اودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على حصة الحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير
من ألف شهر فاقوم والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الحج والعمره بالاكل من شهوة النهي
فهو لان الحج والعمره مكفران للذنوب العظام التي نشأت من مجاهل الاكل فلو اكل ما وقعنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل امرئ شرعى ذنبا في مقابلته يكفره
من طهارة وصلوة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرع بل بطرا
وشرب بنفس مجبها فعصينا واولنا انك اكلنا ما كان ينبغي لنا اكله بشرح من غير زيادة لما وقعنا معصية
في حقنا واما في حق ابينا ادم عليه الصلوة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والمكاصد بها
لا حقيقيا كما تقدم اول البحث وكان الحج اخر ما بقى على العبد من المكفرات وايضا فان ادم

عليه الصلوة والسلام تلقى الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هذا التوبة الطيبة لا
الحقيقية كما هو شأن الانبياء من ذريته فان قلت فلاي شيء لم يجب الحج والعمرة الامرة واحدة في العمر
ولم يتركز كالصلوات والصوم والزكاة والبطارة فالحج بانما فعل الحن ذلك رحمة بخلقه من حيث
ان رحمته سبقت غضبه فحفف فيها لعظم المشقة في فعلها ما لا يلا سبما من اتي من مسيرة سنة
بخلاف الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وانما قال بعض الاثمة باستعفاء العبرة لا جوبها لانها داخلية
في فعل الحج فكانت كالزواجر مع الفرض شأن في ذلك بشارقة عظيمة بمغفرة ذنوبنا
المسايرة والحق انما حج مرة واحدة في العمر لولا هذه المغفرة لكرر الحن طلبة الحج كل سنة
مثلا ليغفر لنا ذنوب كل سنة بل الحج فانهم فان قلت فلم كان الوقوف يعرفه اول امر كان الحج
بعد الاحرام الا ان من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا فالجواب انما كان اول الامر كان
الوقوف اقتداء بابي ادم عليه الصلوة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبط من الجنة
التي على راس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من هناك الحج الوقوف بعرفة لانها هو الباب
الاول للملوك ولله المثل الاعلى وبلييه من دلفة وهي كالباب الثاني لانهم لا يرون فيها من مكة
فان قلت فلم يسهل الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالحج بانما ساء لهم الحق تقولا
بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى سرورية بيت ربهم الخاص فكان
حكمهم حكم من هاجر الى دار سيده فمكث بين يديه ينتظر ما يؤمر به السيد من
الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي ادم عليه الصلوة والسلام ما
وسعه الا امتثال امره في ذلك فان قلت فلاي شيء امر المحرم بالتجرد من لبس الخيط مع ان من
الادب عند ملاقاته الا كابر لبس فخر الثياب عادة فالجواب انما امر العبد بمشئ ذلك الشادة
الى ان من الادب من كل من ان ياتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا متجردا من جميع العدايق
الدينيوية ليقتبل السيد ويخلم عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
الاية اذ الغنى للانس المشايب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفضل
الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم من زيادة على ما عندهم كالفقير يحسب سابق في
عليه وسعت سيدى عليا الخواصر حمد الله يقول من علا يقول بحج العبد ان يخلع عليه خلعة
الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو محتلق بالاخلاق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على احد
من خلق الله ولا يزاحم على شيء من امور الدنيا حتى يموت وعلمه عدم قبول حجه ان يرجع على ما كان
عليه قبل الحج كما ان من علامة مقتته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه اولى بالقبول
من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخرجه فيها من خلاف العلماء لكن
هذا المقت لا يشمر به كل احد وانما يدركها هائل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقل رحمة سيد مشرعية
الحج الى الاكل من شجرة النهي والحج للصرح العليين واما وجه تعلق البيع والشراء وسائر
المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر كما نلت لما اكلنا وشرينا جنتنا لك عن كمال محبة
اخوتنا وعن اكرامهم واعطاهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغفون عنه مكنونهم من عبيد

سيدنا أو ثعلبنا حرم من ربا بالحل والشه وعدم الايتار وطلبنا ان يكون كل ما في ايدي الخلائق لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشراء وهذا القدم منا اذا كان الخطا اوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من نعمتنا والتي من ضمان خيراتنا وبين لنا ما يدخل في بيعهم ودوراننا وسألتنا وما يصح فيه السلم والرهن واحكام الفلوس والحج والصلم والحالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والا قارير والمساقاة والاجارات واجبة الموات وانما رغبتنا في الوقف الهبة والهبة يشك الما عندنا من النعمة ولكن لك علينا حكم للقطعة واللقيط والجعالة والقراض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم النقي عمو النعمة وكل ذلك اصله مجابنا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين الاكل ومن حيث الفجر وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوه والحمد لله رب العالمين يا مولانا نعلق الكلام وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا اكل تحركت شهرته الى الجماع او مقدراته فلو لا مشروعية الكلام لربما كان يقع في الزنا فقتل شرعا او غيرة على تلك المرأة المزني بها فكان الفساد يعظم فلهذا امر الشارع بالولي والشاهدين والصدائق ليدخل اليه من الباب واما مشروعية القسم للزوجات فاصله اكل شها وبطرا يجب عن حقوق زوجته عليه فضاجرها وتزوج عليها واذاها حتى سالت ان يطلقها بما لم تقط له وتقدى نفسها منه وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندب على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطئ المجارية من غير استبراء ونكح في العدة من اشتغال رحم المرأة بولدها غير اوامته وبما شتم بنفقة الزوجة والوالدين والكنسرية والخدم والبهائم التي يربكها وينتفع بها الحجاب بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للبعثات في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين واما وجه نعلق ربه الجنائيات وما بين كرفيه من النذر والايمان والقضاء والعقوبات والكتابة وحكم امهات الاولاد من الاماء فوجهه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبهه ربا بطر ووطئت جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى او قطع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا او خطأ او قطع الطريق او سرق او زنى اوصال على الناس او شرب المسكر او قذف اعراض الناس او حلف بالله صادقا او كاذبا او شتم بالمال فلم يكذب فيفقه على المحتاجين اليه الا يندرا وعهد مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء ببنده كالعقوبة عليه لا كالاكرام ودر الحجة له من حيث ما هو عليه من الشتم ومن حيث فزحته للشارع في التشريع بايجاب ما جعله مباحا او من دوا توسعة على الامم فلو لا مشروعية الحد وفساد نظام العالم بزيادة القتل والزهة انما جعل في بعض الحد ودكافه بعقوبات او اعدام او صوم او كسوة لما في ذلك الا من من شدة القيم ولكن الكفار من حجابا نافع من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نشأ من حجاب الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم واما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة فانه ان السيد لما اكل وشرب حجب ففسد الرقة له واحسانه اليه بها ولكن ذلك لعبد لما

أكل وشبع بطرد فسق وخروج عن طاعة سيده وطلب الخبز من بحيره عليه وان يكون له مال
 أكسبه ودخل كونه الرق احسن له فانه اذا دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء
 والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه لكل شيء احتاجه اخذه من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك
 لنفسه عنه الشارح بترغيب سيده في عتقه وامر بكتابه ان علم انه يقدر على مال يقتصر بحابه
 ولكن تلك امره بقدرة من حرمه به لما عنده اى السيد من حرمه على الدنيا ومحبة لها فلم يسم نفسه
 بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كين تصديق بماله حين عاين طلوع الروح فلوله يكن عند السيد
 بقية حرمه على الدنيا لكان امره بالعتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير واما ام الولد فانما لم يؤمر
 السيد بعتقه امرجه به لوجهه بحقه عليه حيث كانت محالة استمتاعه وقضاء شهوته
 فرغبة الشارح في ان تكون عتيقه بعد موته فقرأ عليه وفاء بحقه وكفارة عنه لانه كان في الاستمتاع
 به بالحكم الملك واصل لجلاله بحقه هو الاكل فانما اكل حجب فلم يوفى بحق من حرمه واستمتع به بل
 طلب منه ما اذا طلب عتيقه ولولا العجز لكان نزه نفسه عن اخذ مال من المكاتب واعتق
 حبله من غير تدبيره واعتق ام الولد قبل موته فاعلم ذلك فاما وجه تعلق وجوب نصب الامام
 الاعظم وتوابعه بالاكل من شجرة النخيل فهو ظاهر لانه لو لا الامام الاعظم وتوابعه في سائر اقطار
 الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم
 كله اذا طلب الخلق اخذ حقوقهم من بعضهم بضاب لشركة تعميمه وربما كان يقتل خلق كثير حتى
 يتكفوا من قتل رجل واحد عليه القتل فلذلك قالوا لا يليق ان يقيم الحدود الا من يقتصر ولا
 يقتصر منه كالوالى بخلاف من تقتصر به فيضربك فافهم شأن اصل ذلك كله الاكل فانه لو لا
 الاكل لما حجب احد ولا ترك ما وجبه الله تعالى عليه من الحقوقي كما انه لو لا الاكل لما تنازع
 الناس فيما هموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذى عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير
 ولا ملازمة تغربوا كما عليه طائفة الاولياء والعلماء والعاملين فكان من رحمة الله تعالى بعبداه
 ان اهتم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحكمهم وانفسهم وحريمهم بوجوده حين علموا
 انه لا يقر للملدين شعار الا بدلك وما لا يقيم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر
 بنصب الامام الاعظم وتوابعه لان ذلك من الرئاسة الكبرى الذى لا يكاد يسلم منه الا من عصم الله
 فلوامرنا المشارع بطلب الامامة صريحاً لكان فيه تعريض للفتنة والشارح لا يامر بما فيه فتنة
 بل نحى عن الامامة الا ان يكون العبد مسئولا فيها فاعلم انه لو لا الولاة الذين لهم شركة ما من احد
 في طاعة فضلا عن البراري ولا صم لا صاخذ الخراج من القدام ولا صم جهاد ولا وجب مال ينفق على
 المجاهدين والمرايطين وصنعت مصالمة الخلق اجمعين فلعل الله رب العالمين وليكن ذلك اخر
 خاتمة كتاب الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلد بهم في الشريعة المحمدية
 والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لقد جاء ترسل ربنا بالحق
 وانا اسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب لاربعة مرضوا لله تعالى عنهم
 ان يصير ما يرونه في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعد ما علمنا النظر في الادلة والنعايل

والترجيحات والسلامة من التعصب المذهب دون غيره ويعمل معروف بصحة دليل وضبط
 دليل الخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قد منها ما بين يدي الميزان وبعد شئ من
 الشريعة المطهرة التي يقرع منها قول مجتهد من المتقدمين والمتأخرين بعد شئ من ان علم
 الشريعة كالكفر ومن أهله لا شئ كالاصحاب المتفرد من الكفر فكما انه ما ثم اصهم اولى بالكفر من
 اصهم فكذا ذلك ليس من هيب اولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبل ترجيح
 كلام لا شئ المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في هذا حاجة ضرورة الى من يتعقب كلامه
 وليستدرك عليه لعدم استحصار المؤلف كل ما يرد على منطوق ذلك الكلام ومفهومه حال
 التأليف ولوانه كان يقدح على ذلك ما احتاجه الناس الى شرح المتن ولا احتاجه بالشرح
 الى الحواشي ولا الحواشي الى الحواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
 وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفناه من الكتب انما هو بحسب ما يقع في قلبه على حال التأليف
 ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عزى في وقوعي في خطا وتحريف
 في هذا الكتاب لغاية عن الافهام ورحم الله من فقه الله على قلبه توجيه الشئ من اقول لا شئ
 اوضح ما وجهته به بالحقة بهوضعه من هذا الكتاب ثم عزى في التزاي لمترجمه كلام جميع
 المذاهب المستعملة والمندسة فانه امر لا اعلم احد اسبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه
 صار يعرف مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يقلب بشيخ اهل السنة و

الجماعة في عصره ومن لم يليقه بذلك فقد ظلم فاسم بالحق

خصي واصعد النظر فيه والزم لا وجه سائر الا شئ المجتهدين

لباخذ بديل في اهل اليوم الدين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم

بسم الله طبع هذا الكتاب العذب المنهل للوارد من الطلاب مصححا بمعرفة
 ملتزم طبعه لاجل نشره وعلوم نفعه من ههنا انواع المزاي حاوي القاض المشتهر بهنيامين
 في الدهل احد تجار الانهر نجاه الله تعالى عن اسباب الشر ولما وافي طبعه هذا التمام
 عبقث من ههنا مائة مسك الختام في اواخر شهر الله المحرم الحرام من سنة الف ومائتان
 وست وثمانين من هجرة سيد ولد عدنان عليه افضل الصلوة والسلام وعلى الموعدة الكلام

في اكمل المطابع الواقعة الدهل باهتمام مير فخر الدين

MPG
